



معهد التخطيط القومي

مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية (رؤية إسلامية للعلاج)

**رسالة مقدمة لاستكمال مطلبات الحصول
على درجة ماجستير التخطيط والتنمية**

مقدم من الباحث:

وليد عبد السلام محمد شتله

إشرف

أ. د / مني عبد العال سيد دسوقي

أستاذة التنمية الإقليمية

٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)

صدق الله العظيم

سورة التوبة آية (٦٠)

(الإهداء)

إلى أمي الغالية..

إلى روح أبي العزيز...

زوجتي الحبيبة ... أبنائي الأعزاء

إلي أمتنا العربية الغنية حضارياً وثقافياً

والفقيرة مالياً وسياسياً واقتصادياً

إلى كل طالب علم

أهدي عصارة

جهدي.....

الشكر والتقدير

حمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الدكتورة/ منى عبد العال الدسوقي التي لم تبخل بجهدا ووقتها الثمين وذلك باهتمامها البالغ بموضوع البحث، ومد يد العون والتوجيه لإتمام الدراسة، وقد كان لتوجيهاتها أبلغ الأثر في ظهور الرسالة بالشكل اللائق، فلها مني وافر العرفان والامتنان، جزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحى

لقبوله الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة مما يثري المناقشة، وتخصيص جزء من وقته لقراءة الرسالة وذلك علي الرغم من كثرة مسؤولياته، وضيق وقته فله مني كامل الشكر والتقدير .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضى

لقبوله الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة مما يثري المناقشة، فله مني كامل الشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة والعلماء الأجلاء بمعهد التخطيط القومي...

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم أو شارك في أن يرى هذا البحث النور، وأخص بالذكر الأخوة الأعزاء الأستاذ/ أسامة عبد الحميد درويش، والأستاذ/ الصادق جمعة همت، والمهندس / محمد عبد الفتاح عبد الباقي، على ما بذلوه من جهد مقدر.

والشكر لله من قبل ومن بعد.

... الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٦	الفصل الأول: مفاهيم الفقر والتنمية
٦	المبحث الأول: الفقر (المفهوم - الأنواع - النظريات - مناهج وأساليب القياس)
٦	• مقدمة
٧	• مفهوم الفقر والفقراء
١١	• أنواع الفقر
١٤	• نظريات الفقر
١٩	• مناهج وأساليب قياس الفقر
٢٦	• مؤشرات الفقر
٢٧	• الفقر (الأبعاد ، الأسباب ، ما يترتب على الفقر من مشكلات اجتماعية)
٦٠	المبحث الثاني: التنمية والتنمية البشرية وعلاقتها بالفقر وأثر الفقر عليهما
٦٠	• مقدمة
٦٠	• تعريف التنمية
٦٥	• مفاهيم تنموية وعلاقة كل منها بالفقر، وأثار الفقر على كل منها
٧٣	• ما هي التنمية البشرية
٧٩	• قياس الفقر التنموي وأبعاد التنمية
٨١	• مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية
٨٥	• دليل التنمية البشرية
٨٨	• العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية
٩٠	• دور التنمية البشرية في رفع معدلات النمو الاقتصادي
٩٣	الفصل الثاني: علاج مشكلة الفقر في الإسلام
٩٣	المبحث الأول: منهج الإسلام في القضاء على الفقر
٩٤	• السياسات العامة لعلاج الفقر في الإسلام
٩٦	• عناصر منهج الإسلام للقضاء على الفقر
٩٩	• مراحل التحويلات من الأغنياء الى الفقراء
	المبحث الثاني : أدوات الإسلام لعلاج مشكلة الفقر
١٠٣	• الأدوات التي يستخدمها الإسلام لعلاج مشكلة الفقر
١٠٨	• الزكاة
١٠٨	• تعريف الزكاة

١١٠	• أنواع ما يجب عليه الزكاة
١١١	• شروط الزكاة
١١٢	• أدلة وجوب الزكاة في الكتاب والسنة والحكمة من تشريعها
١١٤	• مصارف الزكاة
١١٦	• الزكاة وتحقيق التكافل الاجتماعي
١١٧	• الزكاة وتحقيق الضمان الاجتماعي
١١٧	• الزكاة وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي
١١٩	• الزكاة لإزالة السلبات الاقتصادية المؤدية للفقر
١٢١	• الزكاة لإزالة آثار الفقر الاجتماعية
١٢٢	• الزكاة أداة لإزالة الآثار الثقافية السلبية للفقر
١٢٢	• الزكاة أداة لإزالة الآثار السياسية السلبية للفقر
١٢٢	• الزكاة والتشريع الاقتصادي الإنمائي
١٢٣	• مؤسسات تحصيل الزكاة في مصر
١٢٧	• تقييم دور المؤسسات الرسمية في تحصيل وتوزيع الزكاة والصدقات في مصر
١٣٢	• عيوب النظام القائم في تحصيل وتوزيع الزكاة
١٣٥	المبحث الثالث: تجارب محلية وعربية لمعالجة الفقر بالزكاة والصدقات
	أولاً: تجربة قرية تفهنا الأشراف (التجربة المحلية)
١٣٥	• مقدمة
١٣٦	• بداية المشروعات التنموية بقرية تفهنا الأشراف
١٣٦	• نمو واكتمال التجربة
١٣٩	• تصدير التنمية
١٤٠	• الدروس المستفادة من تجربة قرية تفهنا الأشراف
١٤٠	ثانياً: تجربة بيت الزكاة الكويتي:
١٤٠	• مقدمة
١٤٠	• الإنشاء-الرؤية-الرسالة
١٤١	• مشروعات خيرية داخل الكويت
١٤٤	• المشروعات الإنشائية والتنموية خارج الكويت
١٤٦	ثالثاً: تجربة ديوان الزكاة بالسودان
١٤٦	• مقدمة
١٤٦	• تطور التشريع والزكاة في السودان
١٤٩	• تجربة السودان في تحصيل الزكاة
١٥٥	الفصل الثالث: سياسات مواجهة الفقر في مصر
١٥٥	المبحث الأول: بعض التجارب في إعداد استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر

١٥٥		• مقدمة
١٥٥		• تجارب لبعض الدول العربية والإسلامية في إعداد إستراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر
١٥٥		• إستراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في ماليزيا
١٥٨		• إستراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا
١٦١		• إستراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في الأردن
١٦٨		• إستراتيجية وسياسة مكافحة الفقر في مصر
١٧٥		• الإستراتيجية الإسلامية لمكافحة الفقر
١٧٧		المبحث الثاني: دراسة حالة قرية كفر طحا بمحافظة القليوبية
١٧٧		• مقدمة
١٧٧		• الإعداد للدراسة الميدانية
١٧٩		• لجنة الزكاة بالقرية (بيت مال المسلمين)
١٨١		• فرع بنك الطعام المصري بالقرية
١٨٢		• مكتب الجمعية الشرعية بالقرية
١٨٨		• تقدير ما يتم إنفاقه على الفقراء من أموال الزكاة والصدقات من المؤسسات الرسمية في القرية...
١٨٩		• تقييم عمل جهات جمع وتحصيل الزكاة والصدقات بالقرية
١٩٠		• الجمعية الشرعية على مستوي محافظة القليوبية
١٩٧		المبحث الثالث: رؤية مقترحة لعلاج مشكلة الفقر في مصر بالزكاة والصدقات
١٩٧		• مقدمة
١٩٨		• إنشاء مؤسسة الزكاة
١٩٩		• الخطوات العملية لإنشاء مؤسسة الزكاة
٢٠٠		• الخطوات العملية لعمل مؤسسة الزكاة
٢٠٤		• بناء نظام للرقابة والمتابعة والتقييم
٢٠٨		النتائج والتوصيات
٢٠١٠		قائمة المراجع
		المرفقات
		ملخص الرسالة باللغة العربية
		ملخص الرسالة باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٩	تقديرات خطوط الفقر ونسبة الفقراء في عموم الجمهورية.....	١
٣٠	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (%) (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠٠/١٩٩٩)	٢
٣١	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع (%) (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠٠/١٩٩٩)	٣
٣٢	قيمة خط الفقر جنيهِ (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية (%) لعام ٢٠١٣/٢٠١٢	٤
٣٣	نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية (%) (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨)	٥
٣٦	نسبة الفقراء وفقاً للمحافظات (%) (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠١١/٢٠١٠)	٦
٣٨	نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية (%) (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠١١/٢٠١٠)	٧
٣٩	نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة % (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨)	٨
٣٩	نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فاكتر) %	٩
٤٠	توزيع الفقراء وغير الفقراء لقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فاكتر) (%)	١٠
٤١	توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار في العمل (%)	١١
٤٢	مقاييس التفاوت بين الريف والحضر	١٢
٤٣	قياس التجانس في مستويات الإنفاق في مصر	١٣
٤٣	أبعاد الفقر على المستوى العالمي	١٤
٤٤	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول حوض النيل والدول العربية ودول جنوب شرق آسيا، ودول المتوسط والاتحاد الأوروبي	١٥
١١٦	حصر لأهم الدول العربية التي يوجد لديها قانون وهيئة موحدة لتحصيل الزكاة	١٦
١٢٦	تطور قيمة المبالغ المنصرفة من وزارة الأوقاف للإعانات الشهرية والمؤقتة، وعدد الحالات المستفيدة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٩م)	١٧
١٢٧	متوسط قيمة المساعدة السنوية للمستفيد والمقدمة من بعض الجهات الرسمية	١٨
١٢٩	إيرادات جمعيات المساعدات الاجتماعية بالمحافظات عام ٢٠٠٩م	١٩
١٣١	إجمالي التكلفة المالية والإدارية لجمعيات المساعدات الاجتماعية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٩م	٢٠
١٣٢	أوجه إنفاق التبرعات التي تقدمها الأسر المصرية (%)	٢١
١٥٣	الخارطة الزمنية لمراحل تطور ديوان الزكاة في السودان	٢٢
١٨٥	إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١١م	٢٣
١٨٦	إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١٢م	٢٤
١٨٧	إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١٣م	٢٥

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
١٨	 حلقة الفقر	١
٣٠	 نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي	٢
٣١	 نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع	٣
٣٤	 نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية	٤
٣٧	 نسبة الفقراء وفقاً للمحافظات	٥
٣٨	 نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية	٦
٤٠	 نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر)	٧
٤٠	 توزيع الفقراء وغير الفقراء بقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر)	٨
٤١	 توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار في العمل	٩
١٩٩	 رسم توضيحي لمؤسسة الزكاة المقترح إنشاؤها	١٠

مقدمة البحث

المقدمة

"تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وقرأتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط التراث التاريخي لهذه الظاهرة بالفوارق الكبيرة في الثروة وبوجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر. الحقيقة أن الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً وقياساً وقراءة، فهو ينطق عن مفارقة واقعية تجمع ما بين السبب والنتيجة، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية.

إن قضية الفقر والقضاء عليه تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العالم مع قلة الموارد وضعف سياسات العلاج، وزاد من حدة المشكلة الزيادة السكانية الملحوظة في العالم مما جعل الفقر والقضاء عليها أحد المهام الأساسية على قائمة اهتمامات المنظمات الدولية، خاصة الاقتصادية منها، وأثبتت العديد من الدراسات الحديثة التي قام بها البنك الدولي أن دول العالم النامي يوجد فيها ما يزيد عن مليار شخص يعانون من (الفقر المطلق) وذلك كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاستراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية وبسبب الخلل في هياكل الأجور والأسعار، وارتفاع معدلات الإنفاق العسكري بشكل كبير وانتشار النزاعات والحروب والانقسامات الداخلية وعدم قدرة الكثير من الحكومات على إصلاح نظمها السياسية والاقتصادية .

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الفقر لا يشمل انخفاض الدخل والاستهلاك فقط بل يتضمن ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية بجانب أنه يمثل حالة من الضعف والعزلة وانعدام القدرة على التأثير في المجتمع. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه قد يؤدي إلى عدم توافر القوت وموت الملايين من الأفراد جوعاً وبالتالي تآكل الثروة البشرية. ويمثل الفقر عقبة أساسية في وجه التنمية المستدامة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما يشكل خطراً على الأمن والسلام، والاستقرار السياسي والاجتماعي لكونه ؛ عاملاً مساعداً على توليد أشكال مختلفة من الانحراف، والتطرف، والرذيلة، والشعور بالغضب والرغبة في الثورة، والمعارضة العنيفة التي قد تهدد الدولة ونظامها السياسي في نهاية الأمر.

كان الفقر دائماً موضع الاهتمام لدى العلماء وصانعي السياسات والمهتمين بقضايا التنمية في مصر كما في غيرها من الدول؛ إلا أنه حتى الآن لا توجد مؤشرات دالة على أنه قد اقترب موعد القضاء على الفقر. ورغم أن هدف الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع كان تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥؛ إلا أن كثيرين من خبراء التنمية يقدر أن نسبة الفقراء ما زالت أكثر من ربع

السكان المقيمين بجمهورية مصر العربية. وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "زيادة معدل الفقر في مصر ليصل إلى ٢٦.٣٪ من إجمالي السكان، وفقاً لمقياس الفقر القومي خلال عام (٢٠١٢/ ٢٠١٣)، مقابل ٢٥.٢ ٪ في العام السابق له (٢٠١٠/٢٠١١)".^١ أي أن تلك الظاهرة السلبية في اتجاه تصاعدي.

"إن الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة من معوقات النمو الاقتصادي المستدام، كما أن عدم توافر رصيد قوي من رأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات والعلاقات التي تقوم بين الناس وتوطد أركان الثقة فيما بينهم يعرقل النمو واستدامته، وتعمل في الاتجاه ذاته ظواهر أخرى كالتمييز والتهميش والعشوائيات وغيرها من مظاهر ضعف الاندماج الاجتماعي وعندما تتكاثر مثل هذه العوامل السلبية يزداد التوتر وعدم الاستقرار وتتفجر الصراعات الاجتماعية، هذه النتائج تشكل أسباباً لعرقلة النمو وإضعاف قابليته للاستدامة".^٢ فالفقر ظاهرة جديرة بالدراسة والاهتمام بالتعرف على الأسباب المؤدية لحدوثه، والمظاهر المصاحبة لوجوده، الأماكن والفئات الأكثر عرضة للإصابة بهذه الظاهرة، ومحاولة الوصول إلى أساليب العلاج الفعالة كشرط ضروري للقضاء على هذه الظاهرة السلبية ومساعدة من يعانون منها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تقاوم نسبة الفقراء في المجتمع المصري، بحيث أصبحت مشكلة الفقر من التحديات التي تمثل خطراً على سلامة البناء الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للمجتمع المصري إلى جانب أنها تبقى عنصر تحدٍّ أمام التنمية وتحقيق مجتمع الكفاية. فيأتي اختيار مشكلة الفقر دون غيرها من المشكلات الاجتماعية باعتبارها باباً واسعاً يجلب العديد من المشكلات المترتبة عليها. ويشكل وجود الفقراء بهذا القدر اللافت للانتباه أمراً غير مقبول، وغير مبرر في دولة تتوفر فيها الموارد الطبيعية المتنوعة، وتتاح لها الموارد البشرية، وتتوافر فيها كل ظروف وإمكانات النهضة الشاملة. لذلك يعتبر توضيح مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه، ومحاولة إيجاد الآليات المساعدة لعلاج تلك المشكلة (مشكلة الفقر) ضرورة ملحة.

وفي دولة مثل مصر، الغالبية العظمى لسكانها من المسلمين الذين يحثهم دينهم على البذل والعطاء، والإكثار من الصدقات، وإخراج الزكاة التي فرضت لتحقيق التكافل؛ بجانب الحث المتكرر والمؤكد لضرورة إخراج الصدقات بكرم دون شح؛ يجب محاولة تفسير أسباب عدم استفادة المجتمع من

^١ أبو بكر الجندي، "مؤتمر للإعلان عن نتائج مسح الدخل والإفق"، يوم ٢٦/١١/٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ٢٠١٣.

^٢ معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، العدد رقم ٢٢٦، يناير، ٢٠١١.

أموال الزكاة المحصلة سنوياً بجانب أموال الصدقات لعلاج مشكلة الفقر؛ ومحاولة التوصل إلى أسلوب أفضل لآخراج الفقراء من دائرة الفقر باستخدام أموال الزكاة والصدقات.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى لطرح إسهامٍ يحاول تركيز الانتباه إلى الزكاة والصدقات التي تعتبر مورداً مالياً مستمراً يمكن استخدامه بكفاءة وفاعلية لمعالجة مشكلة الفقر، وما تمثله من تداعيات اقتصادية واجتماعية تتجلى في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانتشار مظاهر عدم العدالة الاجتماعية وشدة التفاوت بين فئات المجتمع. ومن كونها تتزامن مع الجهود المبذولة محلياً وعالمياً لدراسة ومعالجة مشكلة الفقر الذي اتسع نطاقه وزادت حدته في كثير من بقاع العالم. بالإضافة لأنها تحاول تقديم تصور مقترح يعمل على تنظيم جمع وإنفاق أموال الزكاة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على مفاهيم أساسية مثل: التنمية البشرية والفقر ومحاولة الوقوف على أسبابه في مصر والوقوف على آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبيان نوع واتجاه العلاقة بين الفقر والتنمية عموماً، والفقر والتنمية البشرية بصفة خاصة.

٢- توضيح الرؤية الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر من خلال أموال الزكاة والصدقات باعتبارها مصدراً مالياً مستمراً للمجتمع، ومعرفة طرق حسابها وتحصيلها، حيث تعتبر دعامة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وركيزة اقتصادية للحد من مشكلة الفقر في المجتمع إذا ما أحسن توظيفها.

٣- الوصول إلى إطار مقترح لتفعيل دور الزكاة والصدقات في علاج مشكلة الفقر في مصر.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- لهذه الدراسة ثلاثة تساؤلات أساسية ألا وهي:

١- ما الأسباب والعوامل التي تضافرت وساهمت في تعميق ظاهرة الفقر في مجتمعات الدول النامية بصفة عامة، وفي المجتمع المصري بصفة خاصة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل محاولة معرفة ما هو نوع العلاقة بين كل من الفقر والتنمية بأنواعها، وبينه وبين التنمية البشرية وآثار الفقر على كلٍ منها؟

٢- كيف يواجه الإسلام مشكلة الفقر وما هو منهج الإسلام في علاج هذه المشكلة؟ وهل يمكن اعتبار الزكاة والصدقات أداة فاعلة يمكنها أن تسهم في مواجهة مشكلة الفقر من منظور الإسلام؟

وهل هنالك إمكانية لاستفادة مصر من بعض التجارب الأخرى التي استخدمت الزكاة في مواجهة مشكلة الفقر؟

٣- كيف يمكن تنظيم إدارة عملية جمع وإنفاق الزكاة والصدقات بحيث يسهم هذا المورد في علاج مشكلة الفقر أو التخفيف من حدته؟

خامساً: المنهج البحثي:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والأسلوب الاستقرائي والأستنباطي؛ بالاعتماد على الكتب والمراجع العلمية والدوريات العربية والأجنبية لمراجعة الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة؛ والإجابة على تساؤلات الدراسة، كما تطبق الدراسة الميدانية بغرض الوصول الى البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة، وصولاً لتحليل مشكلة الدراسة وتحديد أبعادها وخصائصها، والتوصل إلى الحلول الممكن تطبيقها.

سادساً: خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول مع المقدمة والخاتمة وهي مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: يحاول الإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة، حيث يتناول الموضوعات الأساسية التمهيدية اللازمة لموضوع الدراسة بعنوان: "مفاهيم الفقر والتنمية"، من خلال مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول تعريف الفقر والفقراء: المفهوم، الأنواع، النظريات، وينتهي بتوضيح الأسباب والآثار.

بينما يتناول المبحث الثاني، مفهوم التنمية وتطوره، كما يتم توضيح المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية كمفهوم التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية، التنمية المتواصلة، التنمية البشرية، وتوضيح علاقة الفقر بكل منها، وأثاره على كل منها، ، ويوضح دور التنمية البشرية في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر.

الفصل الثاني: ويأتي بعنوان: " علاج مشكلة الفقر في الإسلام ".ويتكون من ثلاث مباحث، **يهتم المبحث الأول منه** بعرض منهج الإسلام في القضاء علي الفقر. وذلك في محاولة للإجابة على التساؤل، هل يمكن اعتبار الزكاة والصدقات أدوات فاعلة يمكن استخدامها لمواجهة مشكلة الفقر في الإسلام ؟ وهل هنالك إمكانية لاستفادة مصر من بعض التجارب الأخرى في مواجهة مشكلة الفقر؟

وفي المبحث الثاني يتم التعريف بالأدوات التي يستخدمها الإسلام في علاج مشكلة الفقر والمفاهيم المتعلقة بها. ويتم التركيز على الزكاة والصدقات وهي آخر الأدوات التي يمكن استخدامها.

ويهتم **المبحث الثالث** باستعراض بعض التجارب المحلية والإقليمية؛ متمثلة في تجربة قرية تفهنا الأشراف محلياً، و متمثلة في تجربتي بيت الزكاة الكويتي وتجربة ديوان الزكاة بالسودان والتعرف على ما الممكن الاستفادة منه من تلك التجارب في علاج مشكلة الفقر بمصر.

الفصل الثالث: وجاء بعنوان مواجهة الفقر في مصر، ويتضمن ثلاثة مباحث، **المبحث الأول**، بعنوان استراتيجيات مكافحة الفقر، حيث يتم عرض السياسات والاستراتيجيات في تجارب بعض الدول الإسلامية (تحديداً: ماليزيا، وموريتانيا، والأردن) لعلاج مشكلة الفقر وتوضيح التجارب الناجحة منها. كما يتم عرض الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها مصر لمكافحة الفقر .

والمبحث الثاني، دراسة ميدانية بعنوان دراسة حالة لقرية كفر طحا - مركز شبين القناطر محافظة القليوبية. حيث يتم في هذه الدراسة استعراض ما هي المؤسسات القائمة على تجميع الزكاة والصدقات في القرية، وتحاول تقييم الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات.

أما المبحث الثالث، فيقدم الباحث رؤية مقترحة لإنشاء مؤسسة للزكاة بغرض علاج مشكلة الفقر عن طريق الزكاة والصدقات.

وأخيراً يتم عرض ملخص البحث وأهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم الفقر والتنمية

الفصل الأول

مفاهيم الفقر والتنمية

يتكون الفصل الحالي من مبحثين رئيسيين يتعرضان لمفهومى الفقر والتنمية، بهدف الإجابة على التساؤل الأول للدراسة الذي يحاول التعرف على الأسباب والعوامل التي ساهمت في احداث وتعميق ظاهرة الفقر، كما يسعى للتعرف على علاقة كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بمشكلة الفقر، وأثر الفقر على كل منها.

المبحث الأول

الفقر: المفهوم- الأنواع- النظريات- مناهج وأساليب القياس

مقدمة:

"إن الفقر من المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم فهو مشكلة عالمية لها أبعاد هائلة"^٣، وظاهرة الفقر متعددة الجوانب والأبعاد، ذات طبيعة معقدة، مما ترتب عليه عدم وجود مفهوم موحد للفقر، فهناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة ويرجع ذلك لاختلاف الباحثين، واختلاف مواقفهم المبدئية من الفقر وتصوراتهم بشأنه، واختلاف صور الفقر وأشكاله ومظاهره واختلاف مجتمعاته وأزمائه^٤. وتعتبر العوامل المؤدية إلى الفقر آليات تؤدي إلى الاستبعاد والتهميش الاقتصادي والاجتماعي لمن يعانون منه.

ولا شك أن أياً من استراتيجيات التنمية يجب أن تؤمن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان (القضاء على الفقر)، بمعنى إشباع حاجات الإنسان من الطعام والكساء والمأوى، والتعليم والرعاية الصحية، والنقل والمواصلات، وتوفير المرافق العامة. وبالتالي فالعلاقة وثيقة بين التنمية والقضاء على الفقر ومن هنا ينصرف الفصل الحالي لتوضيح مفهوم الفقر والعوامل المؤدية إليه وأنواعه، وأبعاده وطرق قياسه في المبحث الأول متضمناً الدراسات السابقة وما ذكرته بهذا الخصوص منتهياً بمفهوم إجرائي تتبناه الدراسة، ثم ينتقل في المبحث الثاني إلى استعراض مفهوم التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بشكل خاص باعتبارها مفهوم شامل لكل مفاهيم التنمية الأخرى، وطرق قياسها وما ذكر بشأنها في الأدبيات المختلفة وما علاقتها بالفقر.

^٣ البنك الدولي، شن هجوم على الفقر، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ص ١ - ٥٠

^٤ Dr. Ewnowski.J.,and W.Scotte,:"The Level of Living index, United Nation Research, Report4, Institute for Social Development , Geneva , September, 1996, p.p 3 – 5.

^٥ Mattin Ravallion, Fundamentals of Potent applied economics: Poverty comparisons, research-working paper No1615 (n.p): Harwood academic publications, World Bank, 1994 .

^٦ Glewwe, p.,and Van delgaaje,J.,: "confronting poverty in developing countries definitions, information, and policies", world Bank , Working paper No48 , Washington D. C, 1988, p.28

١-١-١ مفهوم الفقر والفقراء:

لا يوجد تعريف موحد ومحدد ودقيق لمفهوم الفقر، فاللقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية يفيد أنه لا اتفاق بين علماء الاجتماع والاقتصاديين على تعريف موحد ومحدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشترك هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفيات السياسية لهذه الظاهرة.

فقد جاء بقاموس علم الاجتماع: أن كلمة فقر Poverty تعنى مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد. وينظر علم الاجتماع إلى هذا المصطلح نظرة نسبية، نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة، والتوقعات الاجتماعية^٧.

وعرف المصطوف الفقر على أنه: حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدنّي الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدنّي أحوال السكان وانعدام المدخرات^٨.

كما عرف البنك الدولي^٩ في تقريره عن التنمية في العالم (١٩٩٠) الفقر على أنه " عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة. كما عرف البنك الدولي الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية على أنه: الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل أيضاً في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، ويشمل الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل فمن يفتقر إلى هذه المفردات يعد فقيراً.

بينما وضع " الفارس"^{١٠} أن "هناك مكونين مهمين لا بد من توضيحهما في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها".

^٧ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٣٤١ - ٣٤٢.
^٨ محمد الحسين المصطوف، علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر: الاستغلال - الأمن البشري - العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٥.

^٩ World Bank, "Poverty: World Bank Development Report", Oxford University Press, 1990.

^{١٠} عبد الرزاق الفارس: "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص ٢٢.

ويذكر سامويلسون ونوردات أن الفقر: " هو حالة لا يكون فيها لدى الناس دخل مناسب ولكن من الصعب وضع خط واضح بين الفقراء وغير الفقراء " وهذا الخط يعرفه الاقتصاديون على أنه الدخل الضروري لتأمين مستوى من الاستهلاك يكفي للعيش. وقد وجد أن العائلات الفقيرة عادة ما تنفق ثلث دخلها على الطعام ومن ثم توصلنا إلى أنه يمكن حساب ذلك الخط بالمعادلة التالية:

خط الفقر (الحد الأدنى للدخل) = أدنى موازنة للطعام $\times 1.3$.

في حين اتفق فوزي^{١٢} مع المصطوف في تعريف الفقر على أنه "حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدنى الأوضاع الصحية وانخفاض مستوى التعليم وقلة فرص الحصول عليه وتدنى أحوال السكان وانعدام المدخرات". كما ذكر أن الفقر أنواع فهناك الفقر السكني - الفقر المالي - الفقر في التعليم - الفقر الاستثماري - الفقر الاقتصادي، ثم عرض فوزي طرق قياس الفقر مستعرضاً طريقة استهلاك الطاقة الغذائية، طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية، وتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين حالة الفقر، والفقر في مخرجات التعليم.

الفقر من منظور الدخل: يرى أن معيار الفقر هو الدخل والشخص الفقير هو الذي يكون دخله دون خط الفقر المحدد، ويعرف خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد^{١٣}.

الفقر من منظور القدرة: الفقر من هذا المنظور يعني عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء، وتتراوح صور الأداء بين الأشياء ذات الطبيعة المادية مثل الحصول على الغذاء الجيد، والكساء والماوى الملائمين وتجنب المرض الذي يمكن الوقاية منه، بالإضافة إلى الأشياء غير المادية مثل المشاركة في المجتمع المحلي، وهذا هو مفهوم الفقر الذي تبناه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام ١٩٩٥^{١٤}.

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^{١٥} UNDP، أن الفقر هو فقر القدرات وعرفها بثلاث قدرات: (١) التغذية السليمة والكافية (٢) المستوى الصحي (٣) التعليم والمعرفة. واعتبرت الدراسة أن مقياس فقر القدرات يتناسب مع الأحوال المصرية. وقد أشار التقرير إلى أن تقسيم الفقر بين الأسر التي يعولها رجل أو امرأة تقسيم لا يمثل الحقيقة؛ بل ربما يرجع الفقر في تلك الأسر لأسباب أخرى لا ترجع للجنس مثل كبر السن أو المرض.

^{١١} Paul Samuelson & William Nordau's , Economic , fourteenth ed. Mc Grew – hill , New York , 1994 , p.390

^{١٢} وال فوزي عبد البلط، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨.

^{١٣} طارق فاروق ألحصرى، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، تقرير غير منشور، ٢٠٠٣، ص ٢٥٢.

^{١٤} كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠١.

^{١٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

وقدم أمارتيا سن^{١٦} مدخلاً لتحليل ظاهرة الفقر وأسبابها من جوانب متعددة من خلال المدخل المعروف بمدخل "أهلية التبادل"، حيث يرى أن الشخص يمكنه أن يتبادل ما يملك مع مجموعة أخرى من السلع إما من خلال التجارة أو الإنتاج، أو من خلالهما معاً. ويرى أن الشخص يتعرض للموت جوعاً إذا كانت مجموعة أهلية التبادل مقابل الملكية التي يمتلكها لا يمكنها الحصول على طعام كافٍ. وقد ذكر "سن" أن تحسن أو تدهور أهلية التبادل لشخص ما أو أسرة ما يعتمد على ثلاث عوامل هي: احتمالات التوظيف والحصول على عمل، ومعدل التبادل بين قوة عمله وما يحتاجه (معبراً عنها بعدد ساعات العمل والدخل المقابل لها)، ومجموعة الأسعار التي تحكم تعاملاته في السوق. وبالتالي فسن يرى أن أهم العوامل المؤدية للفقر هي: نقص فرص العمل المتاحة، وانخفاض معدلات الأجور مقابل ساعة العمل، وارتفاع الأسعار المقابلة للسلع والخدمات الأساسية.

وقد ذكر تونسنند "Townsend" تعريفاً للفقراء مؤداه: "أنه يمكن أن يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على التغذية، والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة التي ترتبط بمعيشتهم من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات"^{١٧}.

١-١-٢-١ التعريف الإسلامي للفقر

يذكر ابن قدامة: "أن الحاجة هي الفقر والغنى ضدها، فمن كان محتاجاً، فهو فقير يدخل في عموم النصوص، وبالتالي فإن الشخص الذي لا يملك ما تحصل به الكفاية لن يكون غنياً، كما يشير إلى أن الغنى هو ما تحصل به الكفاية"^{١٨}.

بينما يعرف الإمام الشعراوي الغنى بأنه ضد الفقر، "والغنى هو عدم الحاجة إلى الغير"^{١٩}. ويذكر الطاهر بن عاشور، والزبياني أن الفقر هو: "عدم امتلاك ما به كفاية لوازم الإنسان في عيشه وضده الغنى"^{٢٠}.

¹⁶ Sen, Amartya. "Three Notes on the Concept of Poverty", Geneva, ILO, January 1978.

¹⁷ Peter Townsend, "Poverty in the United Kingdom: Survey of household resources and standards of living" (Harmonds Worth: penguin Boos 1979).

¹⁸ ببلى إبراهيم محمد العلمي: هذا هو الفقر: أبعاده - أسبابه - مآسيه - نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨ - ٢٠

¹⁹ محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، المجلد الثامن، دار أخبار اليوم، القاهرة، سنة الطبع غير محددة، ص ٤٩٦.

²⁰ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الجزء العاشر، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، باقي البيانات غير محددة ص ٢٣٥.

ويعرف الإمام الغزالي^{٢١} الفقر بأنه: عبارة عن فقر ما هو محتاج إليه، ويميز بين خمسة أحوال للفقر هي الزهد، والرضي، والقنوع، والحرص والاضطرار، ويعرف حالة الاضطرار " بأن يكون ما فقده الشخص "مضطراً إليه كالجائع الفاقد للخبز والعاري الفاقد للثوب."

١-١-٣ تعريف الفقراء في الإسلام:

يعرف الجمل الفقراء بأنهم: " الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم، بأن لم يجدوا شيئاً، أو وجدوا ما لا يقع موقعاً من كفايتهم^{٢٢} بينما يعرف الدسوقي الفقير على أنه: " هو من يملك شيئاً لا يكفيه، أو لا يملك قوت العامة^{٢٣}. في حين يحدد الفنجري: " أن الفقير في الإسلام هو من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان وباصطلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو من لا يتوافر له حد الكفاية أو الحد اللائق لمعيشة كل فرد، ولا حد الكفاف (الحد الأدنى للمعيشة)^{٢٤}"

ويشير بن حزم إلى أن: " الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً^{٢٥}. ويؤيد الإمام المناوي الجمل فيعرف الفقير: "بأنه الذي لا مال له ولا كسب، يقع موقعاً من كفايته^{٢٦}. ويذكر الغزالي أن الفقير هو الذي ليس له مال ولا قدرة له على الكسب."

ويرى كل من العسقلاني، والماوردي، وأبى يعلى الفقير، بأنه الذي هو صفة مشبهة، أي الشخص الذي يتصف بالفقر: " هو الذي لا شيء له^{٢٧}."

يمكن أن نستخلص مما سبق أن الفقراء هم من يعانون من نقص الموارد اللازمة للحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية من ملابس ومسكن، وعلاج، وتعليم، واللازمة للحد الأدنى من المعيشة. والفقير هو الشخص المحتاج الذي لا يجد ما يكفيه ويغنيه ويجعله يحيا الحياه الكريمه التي تتناسب مع إنسانيته كإنسان أو مع ظروفه وأوضاعه أو مع ظروف وأوضاع المجتمع الذي يعيش فيه. فالفقير هو الشخص الذي لا يتوفر له مستوى الكفاية من المعيشة.

كما أن معظم الاجتهادات التي حاولت تعريف الفقر تجمع - على مفهوم " الحرمان النسبي"، لفئة معينة من فئات المجتمع. فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيراً إليه إلا إذا كان في حاجة إليه، وهنا

^{٢١} الإمام الغزالي (أبى حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ): إحياء علوم الدين، الجزء الرابع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٣٩، ص ٢٨٦.

^{٢٢} الإمام الجمل (سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة ٢٠٦ هـ): الفتوحات الإلهية، المجلد الثالث، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٧٨.

^{٢٣} السهوي (محمد عرفة السهوي): حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء الأول، دار إحياء الكتب العربية، جمهورية مصر العربية، سنة الطبع غير محددة، ص ٤٩٢.

^{٢٤} محمد شوقي الفنجري: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٤.

^{٢٥} الإمام ابن حزم (أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ): المحلى، الجزء السادس، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، سنة الطبع غير محددة، ص ١٤٨.

^{٢٦} الإمام المناوي (محمد عبد الرؤوف المناوي): فيض القدير، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص ٤٥٦.

^{٢٧} الإمام بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢: فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الجزء الثالث، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، سنة الطبع غير محددة، ص ٣٤٣.

تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكّل وملبس ومسكن... الخ. أي نجد أنّها تلتقي وتجتمع على أنّ الفقر: هو الحاجة وأنّ الفقير هو المحتاج. إما بسبب عدم امتلاكه لأي شيء كما قال البعض أو لأنّ ما عنده مقدار بسيط لا يمثل شيئاً بالنسبة لما يمكن أن يكفيه، أو لأنّ ما عنده ليس بسيطاً، ولكنه لا يوصله إلى مستوى الكفاية كما قال البعض الآخر.

فالفقر حالة تعبر عن النقص أو العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. فالفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر يعني الجوع، الفقر يشير إلى الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضاً وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب أو سوء ونقص التغذية اللازمة، أو بسبب عدم المقدرة على توفير العلاج اللازم له.

مما سبق يمكن التوصل إلى: " أنه يمكن تعريف الفقر في الاقتصاد الإسلامي على أنه" قصور الدخل عن أن يوفر للإنسان مستوى الكفاية من المعيشة"؛ أو أنه الحالة التي يعجز فيها الدخل عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية التي تغني الإنسان عن الاحتياج وتكفيه وتمكنه من أن يحيا حياة لائقة وكريمة تتناسب مع إنسانيته كإنسان ومع ظروف أوضاع طبقاته الاجتماعية ومع أوضاع المجتمع الذي يعيش فيه. كما يمكن القول أنه: "عدم قدرة أو كفاية جملة الموارد التي يملكها الفرد على مواجهة احتياجاته الأساسية ضمن الحدود الوسطى للعيش الكريم في مجتمع معين في فترة زمنية معينة".

١-١-٢ أنواع الفقر:

"تختلف النظرة إلى الفقر باختلاف الباحث وخلفيته العلمية وتخصصه. فالبعض يرى أن الفقر هو عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها كل فرد. والبعض الآخر يراه ممثلاً في عدم المقدرة على الحصول على التعليم الجيد والخدمة الصحية"^{٢٨}. وبصفة عامة فإن الاختلاف بين الباحثين في النظرة إلى الفقر يمكننا من أن نحدد أنواع الفقر على النحو التالي :

١-٢-١-١ فقر الدخل:

يعرف الفقر بمقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها الأسرة نتيجة لدخلها كأ أسرة معيشية. فققر الدخل هو ما يعبر عنه بعدم مقدرة دخل الأسرة على شراء السلع (ووسائل اشباع

^{٢٨} العذاري، عدنان داود محمد وآخرون، " قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

الحاجات الأساسية (*) التي يحتاجها كل فرد في الأسرة (الغذاء-الكساء-المسكن-العلاج)؛ فققر الدخل ينتج عن عدم المقدرة على الوصول لمصادر الدخل والأصول الإنتاجية المختلفة.

١-٢-٢ فقر القدرات:

يرتكز مفهوم فقر القدرة على نظريات أمارتيا سن لقياس نوعية الحياة على أساس الوظائف والقدرات، حيث تشير إلى ما يمكن للناس أن يصيروا عليه (أفراد أصحاء-غذاءهم جيد-يسكنون في مسكن لائق)، وما يمكن لهم أن يفعلوه (العمل والإنتاج والتصرف في أسلوب المعيشة). بينما تشير القدرة إلى مجموعة الوظائف التي يمكن للناس القيام بها وتحدد ما لديهم من إختيارات للوصول إلى عدد من الوظائف. ويرى سن أنه؛ كلما ارتفعت القدرات كلما زادت قدرة الناس على تقرير مصائرهم^{٢٩} وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم من أمارتيا سن، وفقاً لهذا المفهوم فإن الفقر يحدث عندما يملك الأفراد مقداراً قليلاً من الأموال لا يمكنهم من الحياة بمستوى جيد؛ حيث لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات الطبيعية والاجتماعية مثل: الالتحاق بالمدارس-الرعاية الصحية - المياه النقية - الصرف الصحي الجيد-المواصلات اللائقة.

١-٢-٣ الفقر المطلق، والفقر النسبي:

الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من وسائل اشباع الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً. ويتواجد هذا المستوى من الفقر عندما يتصف فرد أو عائلة أو فئة بصفة أو أكثر تقع أدنى ما هو محدد من مستوى كخط للفقر.

الفقر النسبي (Relative Poverty): يعرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن متوسط الدخل في المكان الجغرافي المحدد يعتبر فقيراً فقراً نسبياً، وبعض المقاييس تعتبره الشخص الذي يقل دخله عن ثلثي متوسط الدخل القومي. وهذا النوع من الفقر يصف مستوى الفقر بالنسبة للآخرين. وعادة يرتبط هذا النوع من الفقر بتوزيع الدخل.

١-٢-٤ الفقر الأولي، والفقر الثانوي:

يفرق تقرير التنمية البشرية "مصر ٢٠١٩٩٦" بين الفقر الأولي وهو "عدم القدرة على الحصول على دخل كاف لشراء ضرورات الحياة من الطعام والكساء والمأوى؛ وبين الفقر الثانوي الذي يعزى إلى

(*) الحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs): عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حياً بطريقة تحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاوله نشاطاته البدنية والعقلية الاعتيادية بصورة مقبولة.

²⁹ Sen. A. K. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Clarendon press.

^{٣٠} مصر، "تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٩٩٦.

سوء إدارة شئون الأسرة بطريقة تجعل الموارد الكافية غير قادرة على تلبية ضرورات الحياة، وحدد أن أسباب مثل هذا النوع من الفقر تتنوع ما بين (الإدمان - سوء توزيع دخل الأسرة على أوجه الإنفاق المختلفة - تشتيت الطاقة (جهد ومال))؛ وهذا النوع من الفقر أسهل في علاجه حيث لا يحتاج لتوظيف موارد بل للإرشاد وزيادة الوعي. بعكس الفقر الأولي الذي يحتاج لإستثمارات لخلق فرص عمل أو للإنفاق على الدعم اللازم لحصول الفقراء على ضروريات حياتهم.

١-٢-٥ الفقر، والفقر المدقع، والفقر المعتدل:

ميز تقرير التنمية البشرية "مصر" ١٩٩٦ بين ثلاث مجموعات من الفقراء وهم: الفقراء المدقعون، والفقراء، والفقراء المعتدلون؛ أي حدد ثلاثة مستويات للفقر؛ المستوى الأشد فقراً هو الفقر المدقع. وقدر أن غير الفقراء من الأفراد هم من يزيد إنفاقهم الفعلي عن ١٠٩٨ جنيهاً مصرياً في العام المذكور، بينما هؤلاء الذين يقل مقدار الإنفاق الفعلي لكل منهم عن ٨١٤ جنيهاً، ولكنه يزيد عن ٥٩٤ جنيهاً يعتبرون فقراء. أما الفقراء فقراً مدقعاً فهم الذين يقل الإنفاق الفعلي للفرد منهم عن ٥٩٤ جنيهاً بتقدير العام المذكور. والفقر المدقع يعني أن هذه الفئة من الفقراء تكاد تعيش على حد الكفاف الذي يبقياها فقط على قيد الحياة. كما تم في ذات التقرير تمييز فئة أخرى تشمل هؤلاء الذين يقع الإنفاق الفعلي للفرد فيها ما بين ٨١٤ جنيهاً و ١٠٩٨ جنيهاً مصري في السنة، وهي فئة لم تتجاوز المبلغ الذي تم تحديده كحد للفقر لتصل لفئة غير الفقراء، وفي نفس الوقت لم تقل عن الحد الذي يصنفها ضمن فئة الفقراء وبالتالي اعتبرها التقرير "فئة معتدلة الفقر".

١-٢-٦ الفقر الثابت المتواصل:

وهو فقر جماعي هيكلي كأن تتسم دولة بأكملها بالفقر الثابت المتواصل (لفترة زمنية طويلة) ويترتب على ذلك إنتشار الجوع (المجاعة)، وارتفاع معدلات الوفيات.

١-٢-٧ الفقر الطارئ أو الظرفي:

الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي لتعود الأمور للتحسن بعده.

١-٢-٨ الفقر الاقتصادي:

الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، ويترتب على ذلك عدم قدرته على الاستهلاك المطلوب، وعلى التملك، و/أو الوصول للغذاء...الخ.

١-٢-١-١ الفقر الإنساني:

هو عدم تمكن الفرد من الوصول الى الصحة، التعليم، التغذية، الماء الصالح للشرب والسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود. وعدم وجود هذه العناصر يعتبر تجسيدا للحرمان البشري.

١-٢-١-١٠ الفقر السياسي:

يتجلى في غياب حقوق الإنسان، إنعدام المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

١-٢-١-١١ الفقر السوسيو ثقافي:

الفرد الفقير سوسيو ثقافياً هو الفرد الغير قادر على المشاركة بمختلف مجالات الحياة. ذلك على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، والمفروض أن يشارك مشاركة فعالة في جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية بما يعزز الانتماء ويربط الفرد بالمجتمع.

١-٢-١-١٢ الفقر الوقائي:

يعرف الفقير فقراً وقائياً بأنه من تغيب عنده القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. بكلمات أخرى من لا يمتلك وسائل وقائية تجنبه آثار تلك الصدمات.

٣-١-١ نظريات الفقر:

١-٣-١-١ نظرية ثقافة الفقر:

استحوذ التفسير الثقافي للفقر على معظم الدراسات الاجتماعية التي تناقش الفقر، حيث "حظي مفهوم "ثقافة الفقر" "culture of poverty" باهتمام كثير من علماء الاجتماع. وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في دراسة العالم الأمريكي الأصل "أوسكار لويس Oscar Lewis" عام ١٩٦٠م، حيث قام بملاحظة خمس أسر فقيرة، في كل من "المكسيك وبورتوريكو"، وقد استنتجت دراسته تلك مجموعة من السمات الخاصة بالفقراء، فقررت أنهم: يشعرون بالتهميش، وبالنقص والدونية، ويتبنون نمطاً خاصاً للحياة اليومية، كما وجد أن تلك العائلات ترتفع فيها نسب الطلاق، وكذلك توجد نسبة من الأسر الفقيرة مهجورة العائل بحيث تصبح المرأة هي المعيلة في تلك الأسر، بالإضافة إلى أن الأفراد داخل هذه الأسر لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويستخدمون البنوك والمستشفيات وما شابهها بدرجة أقل من غيرهم.

وبناءً على تفسيرات "لويس" فإنه يرى أن الفقر ينتقل من جيل إلى آخر بسبب تأثيره على الأطفال، ففي الوقت الذي يكون فيه أطفال المناطق الفقيرة بين السادسة والسابعة من العمر فإنهم يتشربون القيم الأساسية والسلوكيات النابعة من الثقافة الفرعية السائدة بين أهلهم، ويكونون غير مؤهلين أو متكيفين فسيولوجياً للاستفادة من فرص التغيير التي قد تسنح لهم خلال حياتهم"³¹.

وبناءً على ذلك فإن مضمون "ثقافة الفقر" يشير إلى وجود نوع من الثقافة التي يشترك فيها أبناء المناطق الفقيرة، بحيث يشتركون في قيم وسلوكيات ونظرة تجاه المجتمع تختلف عن تلك التي يتميز بها أفراد الأسر غير الفقيرة. وتبرز أهمية نظرية ثقافة الفقر في أنها تشير إلى أهمية الأخذ في الاعتبار البناء الاجتماعي للفقراء حتى يمكن معالجة الفقر وفي إطار ذلك ظهرت نماذج تعكس وجهات النظر المختلفة التي تعالج الفقر وفق نظرية ثقافة الفقر.

النموذج الأول: يرى أن للفقر ثقافة تميزه ويرى أن للفقراء ثقافة تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع. وأنه يجب التخلص من ثقافة الفقر عن طريق تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي، أو عن طريق التغيير الثقافي الموجه الذي يقوم على ثلاث ركائز للعلاج هي الخدمة الاجتماعية، والتعليم، والعلاج النفسي.

النموذج الثاني: يرى أن الفقراء يتميزون كمجتمع فرعي عن المجتمعات الأخرى في إطار النسق الاجتماعي الكلي. فهم قادرون على المشاركة ولكن الطبقات العليا هي التي أدت إلى وضع الفقراء في موقف اجتماعي سيء.

النموذج الثالث: يرى هذا النموذج أن الفقراء لهم أنماط مميزة من الثقافة الفرعية ويشتركون في بعض المعايير مع الطبقة المتوسطة. ويأتي العلاج من خلال إحداث تغييرات ثلاث هي: زيادة الموارد المناسبة للفقراء، وإحداث تغييرات في البناء الاجتماعي الكلي، وإحداث تغييرات في بعض أنماط الثقافة الفرعية مما يؤدي إلى زيادة قدرات الفقراء.

يتضح مما سبق أن نظرية ثقافة الفقر تركز على، وتشير إلى؛ أهمية تفسير البناء الاجتماعي للفقر. ومن ثم تبرز أهمية إتاحة التعليم والتدريب ذي النوعية الجيدة لمساعدة الأفراد على تغيير خصائصهم وثقافتهم وسلوكياتهم ودوافعهم.

³¹Oskar Lewis : "Five families : Mexican case studies in the culture of poverty " Basic Books, New York , 1989 p.p.1-89

١-٣-٢ النظرية الوظيفية:

ترى النظرية الوظيفية أن عدم تساوى الأفراد فى بعض الجوانب الفطرية والعضوية (مثل الذكاء والاستعدادات الوراثية الأخرى، وكذلك التفاوت فى الثروة والقوة والمكانة وغيرها)؛ هى العوامل المسؤولة عن الفقر.

"ووفقاً لهذا التصور فإن التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع، وتوزيع القوى والإمكانات الاجتماعية فيه، هي التي تجعل من فرد ما غنياً وآخر فقيراً متدني الدخل والإمكانات، فهذا الاتجاه يصور الفقر على أنه يحدث نتيجة لتحيز سياسات الحكومات بشكل كلي أو جزئي تجاه أصحاب رؤوس الأموال، وإهمالها الفقراء، بل إن المجتمع نفسه وما فيه من خلل وضعف في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية هو الذي يقيم أو يكرس الفوارق بين الأفراد وبين المناطق"^{٣٢}.

ويرجع الوظيفيون من علماء الاجتماع الوظيفيون الفقر إلى وجود خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية؛ حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي قد أفرز آليات لإمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كافٍ فيهبط مستوى معيشتهم.

كما يرون أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية التي نادت بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية، وهنا يرى هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل. وهذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية"^{٣٣}.

"في إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة inequality في سياق تحليل التصنيف الاجتماعي social stratification، حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث هي^{٣٤}:

١. تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، والطموح، والإبداع، والمثابرة، والخبرة وغيرها).

^{٣٢} إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، بدون ناشر، ٢٠٠٣، ص ١٧٨ - ١٧٩.

^{٣٣} Ravallion, M., (1998), .Poverty Lines in Theory and Practice.; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.C

^{٣٤} إقبال السمالوطي، التنمية الاجتماعية، بدون ناشر، ٢٠٠٣، ص ١٨٢ - ١٨٣.

٢. تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف.

٣. حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، وأن محاولة التمرد عليه هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. ومن هؤلاء الموظفين من ذهب إلى أن الفقر هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي.

١-١-٣ النظرية الماركسية:

"ترى النظرية الماركسية أن الفقر، وعدم المساواة أمر حتمي نتيجة للنظم الرأسمالية. فيظل معظم أفراد النظام الرأسمالي هم الأغنياء نتيجة تركيز المال في أيدي قلة من الأفراد، وعدم استيعاب الرأسمالية لقوة العمل بالكامل مما يترتب عليه ظهور البطالة وزيادة أعداد الفقراء. كما أن الرأسمالية تستغل مجموعة الفقراء وتستخدمهم وقتما تشاء وتستغنى عنهم وقتما تشاء ولذلك يتعاظم غنى الأغنياء على حساب حدة فقر الفقراء وزيادة عدم المساواة، وترى النظرية أن العلاج يكون بالقضاء على ذلك النظام".^{٣٥}

١-١-٣-٤ نظرية التبعية:

"ترى هذه النظرية أن الدول المركزية مسيطرة ومتحكمة، وهي الدول المستعمرة إبان السيطرة العسكرية، وقد خرجت (دول المركز) عسكرياً من الدول المستعمرة (الدول التابعة) بعد أن أعادت هيكلة الاقتصاد والموارد بما يتوافق مع حاجتها وحاجات شركاتها الكبرى بعد أن أصبح لدى الدول التابعة شبه قناة بأنها يجب أن تحذو وفق ما رسم لها من قبل الغرب".^{٣٦}

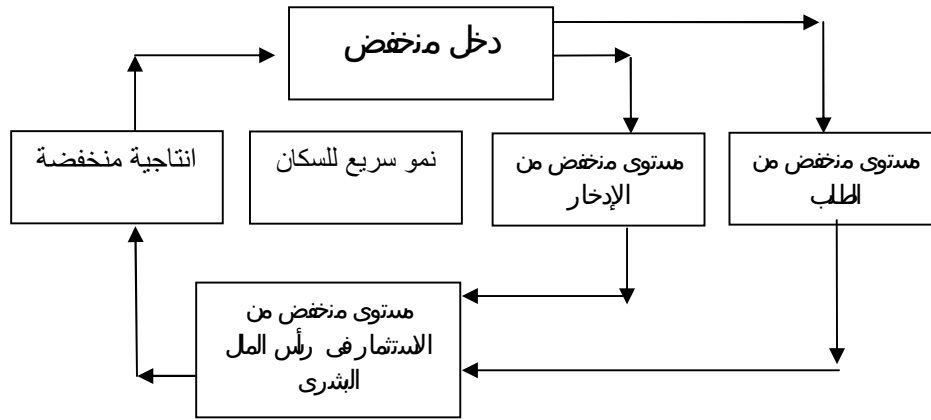
ومن ثم فنظرية التبعية تعتبر وجود مركز غنى ومحيط فقير يستند على نمط التقسيم الدولي للعمل فالقيمة المضافة الناتجة عن قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة التجميعية التي يتخصص فيها الفقراء أقل من القيمة المضافة للصناعات المتطورة التي يتخصص فيها الأغنياء وهو ما يعمل على تقدم الدول الغنية وزيادة ثرائها.

^{٣٥} إقبال السمالوطي، المرجع السابق، ص ١٨٤

^{٣٦} سونيا محي الدين نصرت، الفقر في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٦٤-٢

١-٣-٥ نظرية حلقة الفقر المفرغة:

"هناك علاقة دائرية تعرف باسم (حلقة الفقر المفرغة) تقرر أن الفقر في الدول المتخلفة سببه الفقر نفسه حيث تتضمن الحلقة المفرغة مجموعة من العناصر تعتمد على بعضها البعض بطريقة تؤدي إلى استمرار فقر البلد الفقير المتخلف. ويرتبط ذلك بمعيشة الفقراء في حلقة فقر مفرغة"^{٣٧}. "عادة ما يعيش الفقراء في حلقة مفرغة نتيجة لأن مستوى الدخل المنخفض للفقراء يجعل من الصعب عليهم الادخار، مما يؤدي إلى استمرار معاناتهم نتيجة إستمرار الانتاجية المنخفضة التي يحصلون منها على دخول منخفضة لا تفي بضروريات الحياة الكريمة. بالإضافة إلى أن النمو السريع يؤدي إلى ضعف الزيادة في الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى صعوبة الخروج من دائرة الفقر"^{٣٨}. كما يتضح من الشكل التالي^{٣٩}:



شكل رقم (١): حلقة الفقر

١-٣-٦ نظرية التنمية المشوهة:

"التنمية المشوهة هي تنمية غير متوازنة لا تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، فهي تركز على فئات وقطاعات إنتاجية أو جغرافية معينة دون الأخرى مما يؤدي إلى زيادة وتعميق ظاهرة الفقر"^{٤٠}.

وترجع التنمية المشوهة للعديد من الأسباب من أهمها سياسات الاستعمار، وإهمال عمليات التنمية الاقتصادية للجانب البشري، واستراتيجيات التنمية غير المتوازنة بين القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة.

^{٣٧} على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ١٢-١٧

^{٣٨} Brue Mc Connell, (Economics Principles Problems and Policies) 15th Ed, Mc Grow. Hill Irwin, New York, 2002

^{٣٩} Bure Mc Connell, "Economics Principles, Problems, and Policies", previously mentioned review.

^{٤٠} Liebenstein H: "Economic Back Warden and Economic, Growth "MC. Graw, Hill Book co. New York, USA, 1967.

١-٣-٧ نظرية مالتس للسكان:

"تفيد أن سرعة الزيادة في السكان تفوق سرعة الزيادة في إنتاج الغذاء حيث يزيد السكان وفق متوالية هندسية، أما الموارد الغذائية في العالم فتتمو وفق متوالية عددية وعليه فإن الموارد لن تكون كافية مما يسبب المجاعة والأمراض والحروب لذلك فنظرية مالتس تعزو الفقر إلى الانفجار السكاني"^{٤١}.

وتتفق وجهة نظر المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع نظرية مالتس^{٤٢}.

توضح النظريات السابقة أن هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى ظهور الفقر، ولا يشترط توافر كل هذه العوامل بل يمكن أن يؤدي توافر مزيج من بعض منها إلى ظهور الفقر، وقد يتوافر أحد أو بعض هذه العوامل ومع ذلك لا يصاب الإنسان بالفقر، نتيجة لتوافر عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة قدرة الفرد. فالفقر يعزى إلى مزيج من عديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والديموجرافية، والثقافية، والسياسية، والبيئية؛ المباشرة وغير المباشرة التي تتضافر وتؤدي إلى نقص قدرة الفرد. يضاف إلى ذلك؛ الافتقار إلى معرفة الطرق والوسائل الفاعلة، والتي يمكن بواسطتها إيجاد عوامل القوى القادرة على خلق معدل نمو منشود يكفي الجميع ويوزع بطريقة عادلة للقضاء على الفقر. لذلك اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو هدف محوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية.

١-١-٤ مناهج وأساليب قياس الفقر:

"تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الأدبيات الدولية وفقاً لتعدد التعريفات وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة مثل: نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفى حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري، وأن أي تعريف إحصائي إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينة. فتقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويطلق على هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر"، وبحسب "خط الفقر" عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول

^{٤١} حسين شحاتة، قضية السكان والتنمية والفقر، رؤية اقتصادية إسلامية (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٦٣، السنة الرابعة عشر، فقر البيئة وبيئة الفقر ٢٠٠٢ أكتوبر ١٩٩٧) ص ٨٤.

^{٤٢} مؤيداً بذلك آراء آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي حظي بشهرة واسعة على الرغم مما يتضمنه من روح غير أخلاقية تتمثل في مراعاة مصالح الرأسماليين وتشجيعهم على الجشع والقسوة، والإعراض عن معاناة الجموع الفقيرة من العمال والفلاحين ولم يقتصر سميث وكتابه على إنجلترا ولا أوروبا وحدها بل كان كتابه المذكور (إنجيلا) المستعمرين الذين انقضوا على بلدان العالم الضعيفة ينهبون خيراتها ويستعبدون شعوبها، على أن سميث لم يسلم من معارضة بعض الميول الدينية أو الإنسانية.

المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة. أو يحسب على أساس "الإنفاق الاستهلاكي" في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة^{٤٣}.

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر، وهناك وفقاً لذلك أربعة مناهج لقياس الفقر كما يلي:

١. منهج الدخل.

٢. منهج الإنفاق الاستهلاكي.

٣. منهج السعرات الحرارية.

٤. منهج القدرات.

١-٤-١ منهج الدخل:

"نظراً لأن الفقر يعبر عنه انخفاض مستوى المعيشة عن حد معين فإن دخل الأسرة يمكن أن يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية وإشباع حاجاتها الأساسية، لذلك فالدخل يعتبر المحدد الأساسي لمستوى معيشتها ولكن يعتري هذه الطريقة بعض المشاكل أهمها:

- تتباين الأسر في حجمها وفي تركيبها من حيث العمل ونوع الجنس مما ينبغي أخذه في الاعتبار، ويمكن التغلب على مشكلة الحجم عن طريق إيجاد متوسط دخل الفرد في الأسرة = دخل الأسرة/ حجمها.
- عند المسح الميداني غالباً ما يغفل الأفراد بقصد أو بدون قصد إدراج جزء مهم من دخل الأسرة، إما لعدم قانونيته أو لعدم القدرة على احتسابه إذا كان ذا طابع طارئ أو موسمي (غير مستديم).
- يعتمد البعض التصريح عن دخل أقل من دخل الأسرة الحقيقي خوفاً من مصلحة الضرائب أو بغية الاستفادة من برامج اجتماعية قد يعتقد المجيب عن الأسئلة أنها ذات صلة بموضوع البحث.
- يفقد قيمة الإيجار مصداقيته كمؤشر لمستوى المعيشة للأفراد في ظل تعدد قوانين الإيجار التي تحدد علاقة المالك بالمستأجر.
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة تجعل كل زيادة في الدخل تتأكل دون أن تترك بصمات إيجابية على مستوى معيشة الأفراد أو الأسر من ذوي الدخل المحدود.

٤٣ على عبد القادر علي، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦١، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٤ - ٦.

- التضخم: يجب أن يعكس منهج الدخل تغيرات الأسعار حتى يمكن استخدامه في المقارنة بين المجتمعات المختلفة لذلك يجب استخدام الدخل الحقيقي وليس النقدي حتى يمكن المقارنة بين المجتمعات أو عبر فترة زمنية فالتضخم يحرك خط الفقر.
- لا يأخذ منهج الدخل قيمة السلع والخدمات التي تقدمها الدولة مجاناً للأفراد (دون مقابل) مثل التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية والعامة.

" انتشر استعمال المؤشر الذي يركز على دخل الأسرة المعيشية لقياس الفقر؛ وتعريف الفقر في حدود السلع والخدمات الخاصة التي يمكن أن تحصل عليها الأسرة بهذا الدخل. وهذا يتضمن تحديد مستوى أدنى للاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التي يقل مستواها عنه أسرة فقيرة"^{٤٤}. الحد الأدنى للاستهلاك المشار إليه قد يكون خط الفقر النسبي أو نسبة من متوسط استهلاك الأسرة المعيشية في الوحدة الجغرافية المعنية، أو خط الفقر المطلق على أساس تكلفة الطعام التي تقي بالحد الأدنى من المتطلبات الغذائية، بالإضافة إلى بعض النفقات الأساسية غير الغذائية. كما توجد خطوط فقر ذاتية تعتمد على تقدير المبحوثين أنفسهم لمستويات معيشتهم"^{٤٥}.

لكن يفضل دائماً استخدام منهج الاستهلاك على منهج الدخل كمقياس لمستوى المعيشة نظراً لصعوبة الحصول على تقديرات دقيقة للدخل، كما أن للاستهلاك ميزة إضافية لقياسه المستوى الفعلي لمعيشة الفقراء وليس المحتمل. ومع الأخذ في الاعتبار أن مقياس الفقر القائمة على أساس الدخل أو الاستهلاك مقياس جزئية تحتاج لاستكمالها بمؤشرات تشمل خدمات عامة وسلعاً ضرورية لمستوى المعيشة الجيد مثل المياه النقية والصرف الصحي الجيد والتعليم والرعاية الصحية. لكل ما سبق يفضل كثير من الباحثين استخدام منهج الإنفاق الاستهلاكي"^{٤٦}.

١-١-٤-٢ منهج الإنفاق الاستهلاكي:

نظراً لقصور دخل الأسرة عن التعبير عن مستوى المعيشة بدقة، ولما يعترضه من مشاكل اتخذ الإنفاق الاستهلاكي بديلاً للدخل في التعبير عن مستوى المعيشة وظهر اتجاهان لهذا المنهج.

١-١-٤-٢-١ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

ويعرف بأنه "مقدار ما تنفقه الأسرة على شراء السلع والخدمات المختلفة (وليس الغذائية فقط) المتاحة في المجتمع بغرض الاستهلاك. ويلاحظ أن هناك فرقاً بين ما يتم إنفاقه وبين الدخل؛ فقد تبقى فضلة من الدخل بعد الاستهلاك تسمى الادخار، فدخل الفرد جزء يستهلك وجزء يدخر، كما أنه عند مستوى دخل (صفر) يكون هناك إنفاق على السلع الضرورية عن طريق الاقتراض أو الادخار

^{٤٤} Ravallion, Martin. 1994. Poverty Comparisons. Switzerland: Harwood Academic Publishers.

^{٤٥} معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، القاهرة.

^{٤٦} عبد الله الذح، حسين حجازي، توزيع الدخل: نمط الإنفاق وظاهرة الفقر في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، ص ١٨.

السلبى لذلك فالإنفاق الاستهلاكي أكثر قدرة من الدخل للتعبير عن مستوى المعيشة، ونظراً لمشكلة اختلاف الأسر في حجمها اقترح الأخذ بمتوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية = اجمالى الإنفاق الاستهلاكي للأسرة / عدد أفراد الأسرة^{٤٧}.

١-١-٤-٢ الإنفاق على استهلاك المواد الغذائية:

ويختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه الأول في أنه يأخذ في اعتباره استهلاك المواد الغذائية وليس الاستهلاك الإجمالي، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التى تنفق على السلع غير الضرورية وبالتالي انخفض مستوى معيشتها.

يعاب على هذا الاتجاه أنه يتجاهل الضروريات الأساسية بخلاف الغذاء. كما لا يأخذ هذا المقياس في الاعتبار مكونات هذا الغذاء الذي يوفر حاجة الفرد على خط الفقر بالحد الأدنى من الأسعار اللازمة. وللتغلب على هذه المشكلة قام كل من^{٤٨} (Ravallion, 1994)، ومن بعده الليثي وعثمان^{٤٩}، ثم دات وآخرون^{٥٠}؛ باستخدام مكونات الطعام الذي تتناوله الأسرة المعيشية عند الحد الأدنى لتوزيع الاستهلاك ثم القيام بتدريج الكميات إلى أعلى وإلى أسفل حتى يتم الحصول على الأسعار اللازمة. كما يلاحظ على طريقة الإنفاق الاستهلاكي، أنها وإن كانت قد تداركت اختلاف حجم الأسرة وأخذته في الاعتبار باستخدام متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية إلا أنها لم تأخذ في الحسبان أن استهلاك المواد الغذائية وغيرها من الضروريات تتوقف على تركيب الأسرة من حيث العمر والجنس وطبيعة العمل والظروف البيئية والاجتماعية التى تعيش فيها الأسرة.

١-١-٤-٣ منهج حصة الفرد من الأسعار الحرارية:

وفى هذا المنهج يتم حساب خط الفقر باستخدام طريقة نمط الغذاء الفعلي كما يلي:

- "يتم تقسيم الأسر إلى فئات متوافقة تبعاً لمتوسط كمية استهلاكها من مواد غذائية.
- يتم حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من أسعار حرارية بأخذها من الكربوهيدرات وعناصر أخرى كالبروتين فى كل فئة"^{٥١}.

^{٤٧} راجع المراجع التالية:

- عبد الله الذبح، حسين حجازي، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٥.
 - راجي أسعد وملك رشدي، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، كراسات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩، ص ١١-١٥.
 - Salwa Soliman and others: "population and development" Cairo Demographic center, 1997, p.p. 57-59.

^{٤٨} Ravallion, Martin. 1994. Previously mentioned review.

^{٤٩} El-Laithy, H. and Osman, M. O. (1996). Profile and Trend of Poverty and Economic Growth, I. N. P, UNDP.

^{٥٠} Datt, Gaurav, Dean Jolliffe, manohar Sharma (1998). A Profile of Poverty in Egypt: 1997, International Food Policy Research Institute, Final Draft Report, Cairo, Egypt.

^{٥١} راجع المراجع التالية:

يرى البعض أن حصة الفرد من متوسط السرعات الحرارية تتمثل في متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية وفقاً للمعايير العالمية المحددة والتي تحددها منظمة الصحة العالمية WHO ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO، يقدر بحوالى ٣٠٠ سعر حراري. ويعكس هذا المنهج مدى سوء التغذية والجوع والذي يعتبر أحد أسباب إعاقة النمو لذلك يرى البعض أن منهج السرعات الحرارية فعال في التعرف على الحالة الغذائية لأي فرد أو لأفراد أي مجتمع.

١-٤-٤ منهج القدرات:

يستخدم هذا المنهج في قياس فقر القدرات، و"منهج القدرات يركز بصورة جوهرية على الوظائف التي يمكن أن يؤديها الفرد في ضوء ما لديه من فرص، وتشير هذه الوظائف إلى مختلف الجوانب القيمة التي يمكن للشخص أن يحققها كالحياة الطويلة والصحة الجيدة، والتغذية السليمة والتمتع بالديمقراطية، والعدالة، والحرية. وبالتالي فهي تعتمد على مؤشرات دليل التنمية البشرية عن طريق قياس درجة الحرمان في مجال التنمية البشرية ومن أمثلتها ما قام به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لقياس الفقر في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦.

ويرى شامبرز أن هذا المنهج يمكن استخدامه لقياس الفقر (كنسبة وفجوة وشدة) ولكنه لكي يعطى مؤشرات تصلح للمقارنة داخل الدولة يجب عمل مسح ميدانية تقوم بتقسيم المجتمع إلى فئات متوافقة حسب شرائح إنفاقها على المواد الغذائية بالإضافة إلى التعليم والصحة ووسائل الاتصال إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي تعكس مدى قدرات الأفراد، بالإضافة إلى ما تحصل عليه تلك الفئات المتوافقة من دعم غذائي وخدمات اجتماعية كالتعليم والصحة ودعم لوسائل الاتصال ويمكن حسابها بتقدير التكلفة التي تتحملها الدولة لكل فرد على أن يعكس خط الفقر تلك الحاجات الأساسية التي تمثل في مجموعها قدرة الأفراد على توفير حياة كريمة.

١-٥ أساليب قياس الفقر:

يمكن تقسيم الأساليب التطبيقية لقياس خط الفقر إلى: الأساليب الذاتية والأساليب العلمية.

تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول "كم من الدخل تحتاج لتوفي احتياجاتك الأساسية؟"، حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تتضمن الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي. وقد استتبقت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة مشاركة

Peter Dikmeyer: "Measuring poverty: "CMA Management Hamilton: Dec 2001 / Jan 2002 Vol .75 Iss. Nine, p.p. 52 – 54.

Shah C.H.: "Food preference, poverty, and the Nutrition Gap: "Economic Development and cultural change, Chicago: Oct 1983 Vol. 32, Iss. 1 : p.p. 121 – 149.

الفقراء "وهي منهجية ارتبطت بمساهمات روبرت شامبرز^{٥٢}، وأيضاً نارايان^{٥٣}. ويعيب هذه الطريقة عدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر التي يمكن أن تتم زيارتها. أما الأساليب العلمية لقياس (خط الفقر)^(*) فتختلف أساليب تقدير خط الفقر فيها باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره ويعتمد أسلوب خط الفقر على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء، وفئة غير الفقراء، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

- الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر.
- الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

وما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر. أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، وفيما يلي بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر.

١-١-٥-١ أساليب تقدير خط الفقر المطلق:

أولاً: عن طريق تقدير النمط الغذائي: وهما أسلوبان^{٥٤}، أحدهما يقوم بتحديد نمط مقترح للغذاء والآخر يقدر النمط الغذائي الفعلي.

الأسلوب الأول: أسلوب النمط الغذائي المقترح:

يعتمد هذا الأسلوب على تحديد سلة غذائية متوازنة وملئمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. ولحساب خط الفقر المطلق يتم ضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية نسبة إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (معامل انجل، حيث يعرف معامل أنجل على أنه

⁵² Chambers, R., (1994), .The Origins of Participatory Rural Appraisal.; World Development, vol. 22.

⁵³ Narayan, D., (2000), .Poverty is Powerlessness and Voicelessness.; Finance and Development, vol. 37, no. 4

^(*) خط الفقر (Poverty Line): هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

١- خط الفقر المطلق: (Absolute Poverty Line) الذي يعرف على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

٢- خط الفقر النسبي: الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، وهناك اختلاف على قيمة هذه القيمة حيث يعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر يعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي.

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان محددين.

^{٥٤} عدنان بدرن، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، إدارة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

مقلوب نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى إجمالي الإنفاق العام). أما نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فتؤخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الأسر جميعها أو بالاعتماد على بيانات إنفاق الفئة التي يكون إنفاقها على السلع الغذائية هو الأقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

الأسلوب الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي:

يعتمد هذا الأسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السرعات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الأسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السرعات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقاً، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الأقرب لما يحتاجه الفرد من السرعات الحرارية وأخيراً يحدد متوسط الإنفاق الإجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديراً لخط الفقر المطلق. وتقدير خط الفقر المطلق باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية سيكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وذلك لأن الارتفاع في فئة الدخل قد لا يعني الارتفاع في متوسط حصة الفرد من السرعات الحرارية.

من أشهر من طبق طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية، لحساب خط الفقر المطلق جريز وثوربيك⁵⁵ اللذان اقترحا طريقة تعتمد إلى قياس استهلاك الطاقة الغذائية كما يلي:

يحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة أو عائلة مقدار: استهلاك السرعات الحرارية (c)، وإجمالي الإنفاق على الغذاء (y_f)، بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراؤه من السوق (a)، بالإضافة لذلك الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة أو الأسرة (bc). بناءً على هذا يمكن تقدير دالة لتكلفة السرعات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$\ln y_f = a + bc \quad (1)$$

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة، وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الزراعة والأغذية للسرعات الحرارية المطلوبة c*، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$z = ea + bc^* \quad (2)$$

يتطلب تطبيق هذه الطريقة معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر، واستهلاك الطاقة الغذائية وحجم الأسرة وهيكلها حسب النوع والعمر وعادة ما تتوفر المعلومات السابقة، في مسح الأسرة التي تجريها الدول فيما عدا البيانات الخاصة باستهلاك الطاقة الغذائية. ويمكن تقدير استهلاك السرعات الحرارية من جداول الغذاء المتوفرة غالباً بمختلف الدول والتي تعطي معاملات للتحويل للسرعات بالكيلو جرام لمختلف أنواع الغذاء.

⁵⁵ Greer, J. and E. Thorbeckes (1986), A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya. Journal of Development Economies, vol. 24.

ثانياً: تقدير خط الفقر المطلق بطريقة تكلفة الحاجات الأساسية:

اقترح راونتري^{٥٦} طريقة تكلفة الحاجات الأساسية لحساب خط الفقر المطلق، حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك اللازمة للحفاظ على الحياة والنشاط البدني العادي الملازم لها، وقد عرف الفقراء على أنهم أولئك الذين لا يستطيعون الوفاء بتكاليف "حزمة معينة" من السلع تشتمل على مجموعة سلع غذائية استناداً إلى معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية.

حيث ترمز x^* إلى حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء. و p ترمز لأسعار هذه السلع، وبالتالي يمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي:

$$Z_f = \sum p_j x_j^* \quad (\text{خط الفقر الغذائي})$$

تعتمد هذه الطريقة على اختيار عدد من السلع التي تمثل النمط الغالب في غذاء فئة الفقراء عموماً وتحديد متطلبات التغذية اللازمة لنشاطهم البدني العادي ثم؛ تستخدم الأسعار القياسية السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي ثم تضاف تكلفة السلع الأخرى المطلوبة.

١-٥-٢ أسلوب تقدير خط الفقر النسبي:

يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مؤشر يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

١-١-٦ مؤشرات الفقر (Poverty Indicators):

"على أساس خطوط الفقر يمكن تقدير قيم منظومة من مؤشرات الفقر أهمها: نسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر. "فهناك فرضان يجب أن يتوفرا في مؤشرات الفقر، هذان الفرضان هما فرض الثبات وفرض التحويلات، أما الفرض الأول فيشير إلى أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع،...). والفرض الثاني يشير إلى أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلاً لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى. هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم عرض كيفية حسابه، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات"^{٥٧}:

⁵⁶ Rowntree, B., (1901), Poverty: A Case of Town Life; Macmillan, London.

^{٥٧} عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢. مرجع سابق.

١-٦-١-١ مؤشر نسبة الفقر (Headcount Index Indicator)

ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على العدد الإجمالي للأسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعاً واستخداماً مع أنه لا يعكس الفرضين المشار إليهما في مؤشرات الفقر (فرض الثبات وفرض التحويلات).

١-٦-١-٢ مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Indicator)

يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك جميع السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساوياً لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق فرضاً من الفرضين المطلوبين في مؤشر الفقر وهو فرض الثبات، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

١-٦-١-٣ مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Indicator)

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية.

١-٦-١-٧ الفقر: الأبعاد، الأسباب، وما يترتب على الفقر من مشكلات اجتماعية:

أصبحت إشكالية الفقر إشكالية محيرة في العصر الراهن، فبالرغم من التقدم التكنولوجي المتسارع الذي شهده العصر الحديث، وارتفاع مقدار وتقدم الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق. والتطور الاقتصادي المذهل في حياة البشرية. لازال الفقر يشكل تحدياً ويمثل همّاً تحمله حكومات الدول المختلفة بنسب متفاوتة. ويعتبر كثير من الإقتصاديين أن الفقر وسوء توزيع الدخل على مستوى العالم هما التحدي الأكبر الذي يواجهه الدول في القرن الواحد والعشرين.

أشار الفارس^{٥٨} أن ما يقارب ١.٢ إلى ١.٣ مليار من البشر، وهو ما يقارب خمس إجمالي سكان العالم، مازالوا يعتبرون فقراء جداً، بمعنى أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم (يعانون من الفقر المدقع). وللأسباب تساعد على حدوثه، كما أن له كثيراً من المشكلات الاجتماعية التي تنتج عند وجود مشكلة الفقر في مجتمع ما؛ وهو ما يهتم به الجزء الحالي من الدراسة. كما أن له عديداً من الآثار السلبية على التنمية بأنواعها، وهو ما سيتم مناقشته في المبحث الثاني من الفصل الحالي عند عرض مفاهيم التنمية.

^{٥٨} عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦١، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.

- الأبعاد المحلية والعالمية للفقر:

١-٧-١-١ الأبعاد المحلية للفقر:

"مثلث الفقر والجهل والمرض ثلاثي مترابط ومتزامن؛ لا ينفصل أى ركن من أركانه عن الركنين الآخرين، ولكن الركن الممثل للفقر هو الركن الأساس التى يستند عليه الركنان الآخران بحيث يمكن أن يختفيا بسهولة فى حالة اختفائه، وينطبق هذا على الأفراد والشعوب سواء، ولهذا فإن المستوى الاقتصادي لأى شعب من الشعوب له علاقة مباشرة بأحواله الصحية، إذ إن نقص الإمكانيات المالية يعتبر العقبة الرئيسية فى سبيل تنفيذ البرامج الخاصة بمقاومة الأمراض، وعلاج المرضى، وتطوير الخدمات الصحية المختلفة كما يعتبر العقبة الرئيسية فى طريق رفع المستوى المعيشي للشعب، وكذلك مستواه الحضاري مما يؤدي إلى بقاء قطاع كبير منه فريسة للجهل، والذي يعتبر بدوره حليفاً قوياً للمرض"^{٥٩}.

"وإذا كانت التنمية البشرية هى أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات فإن الفقر يعنى انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة فى صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين، والفقر أكثر تعقيداً من أن يمكن تقليصه في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية ولقد أصبح من الأمور الشائعة بالنسبة لبلدان كثيرة أن تحدد خطأ للفقر استناداً إلى مستوى الدخل أو مستوى الاستهلاك"^{٦٠}.

ويسعى الجزء الحالي للدراسة للتعرف على الصورة العامة للفقر على المستوى المحلي، أين يتركز، وأين يشتد. حيث يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١)؛ أن نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى في جمهورية مصر العربية سجلت زيادة متواصلة عبر السنوات الثلاث (١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، (حيث ارتفعت نسبة هؤلاء السكان من نسبة تقدر بنحو ١٦,٧٤٪، إلى ١٩,٥٦٪، حتى وصلت نسبة الزيادة لنحو ٢١,٥٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩). ومدلول ذلك أن محصلة السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الفترة المذكورة (بما في ذلك سياسات التعامل مع آثار الأزمة العالمية) تميل إلى غير صالح الفقراء عامة، وتشتد وطأتها كلما انتقلنا داخل هذه الفئة من السكان إلى شرائحها الأشد فقراً. ونظراً لأن التقديرات المسجلة في الجدول رقم (١) مبنية على أساس الإنفاق (أي مجموع الدخل شاملاً التحويلات الاجتماعية الخاصة والرسمية) فإن هذه التطورات في نسب الفقراء تنم عن مستوى متواضع لفاعلية السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في مصر. وعلي الرغم من أن نسبة من هم تحت خط الفقر الغذائي لم تتعد ٦.٠٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلا أنها تظل نسبة بالغة الخطورة لأنها تشير إلى أن ما يقرب من ٥ مليون إنسان لا يحصلون على ما يكفي

^{٥٩} محمد عبد الغنى سعودي، شخصية إفريقية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١٦.

^{٦٠} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧، ص ١٥.

للإنفاق علي مجرد الحد الأدنى الضروري من الغذاء، هذا فضلاً عما يعكسه معدل تصاعد هذه النسبة (بنحو ٦٨.٥٪ تقريباً في الفترة بين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩) من شدة حرج موقف الأمن الغذائي في مصر بأبعاده الإنتاجية والاستيرادية والتنظيمية والسعرية.

ومدلول ذلك أن تطور أحوال الفقراء في مصر خلال العقد الممتد من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ تتطلب بصفة عامة زيادة قيمة البرامج الاجتماعية لمكافحة الفقر ولكن يبدو أن هذه الزيادة كانت منحازة إلى الشرائح الاقتصادية والاجتماعية الأعلى إنفاقاً بين الفقراء (ضمن من هم دون خط الفقر الأعلى) علي حساب الشرائح الأقل إنفاقاً (ضمن من هم دون خط الفقر الغذائي).

جدول رقم (١)

تقديرات خطوط الفقر ونسبة الفقراء في عموم الجمهورية
(١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)

بيان	١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
خط الفقر الأعلى (جنيه مصري/ فرد/ سنة)	١٤٠٣	١٨٥٥	٢٨٠١
نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الأعلى %	٤٢.٦٣	٤٠.٥٥	٤١.٦٩
خط الفقر الأدنى (جنيه مصري/ فرد/ سنة)	٩٩٨	١٤٢٣	٢٢٢٤
نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الأدنى %	١٦.٧٤	١٩.٥٦	٢١.٥٦
خط الفقر الغذائي (جنيه مصري/ فرد/ سنة)	٦٩٣	٩٨٥	١٦٤٨
نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الغذائي %	٢.٨٧	٣.٥٩	٦.٠٥

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر. ٢٠١٠ باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويضاف لما سبق أن درجات الفقر تتباين بين المحافظات والمناطق المختلفة، فكما جاء بتقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٨، أن خريطة الفقر في مصر تؤكد أن الفقر يتركز في المناطق الريفية. ففي حين يعيش نحو (٥٦٪) من إجمالي السكان بالمناطق الريفية بمصر، تصل نسبة الفقراء الذين يعيشون بتلك المناطق الريفية لأكثر من (٧٨٪) من إجمالي الفقراء، ونحو (٨٠٪) من الأشد فقراً يعيشون في تلك المناطق.

كما تظهر خريطة الفقر في مصر، أن الفقر يتركز بشكل كبير في صعيد مصر، فبينما يمثل إقليم الصعيد ٢٥٪ من السكان، فإن نصيبه من السكان الأشد فقراً تقريباً ٦٦٪. بالإضافة لأن ٩٥٪ من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر، وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً في المحافظات الثلاث؛ المنيا وسوهاج وأسيوط. وتشير البيانات بالتقرير ذاته إلى أن؛ نسبة الفقراء لإجمالي السكان في محافظات: أسيوط، بني سويف، سوهاج، المنيا، قنا، أسوان، القليوبية، البحيرة،

الإسماعيلية كانت (٦٠.٦٪ - ٤٥.٤٪ - ٤٠.٧٪ - ٣٩.٤٪ - ٣٣.٧٪ - ٢٣.٧٪ - ٢٨.٢٪ - ١٧.٥٪ - ٢٠.٥٪) بالنتابع عام ٢٠٠٤.

توضح البيانات السابقة مدى الغبن الواقع على سكان محافظات الوجه القبلي وشدة الحاجة للعمل على إحداث قفزة تنموية بتلك المحافظات حيث إن مشكلة الفقر تعتبر جالبة للعديد من المشكلات. ويشكل وجود الفقراء بهذا القدر اللافت للانتباه أمراً غير مقبولاً، وغير مبرراً في دولة مثل مصر؛ تتوافر فيها الموارد الطبيعية المتنوعة، وتتاح لها الموارد البشرية، وتتوافر فيها كل ظروف وإمكانات النهضة الشاملة.

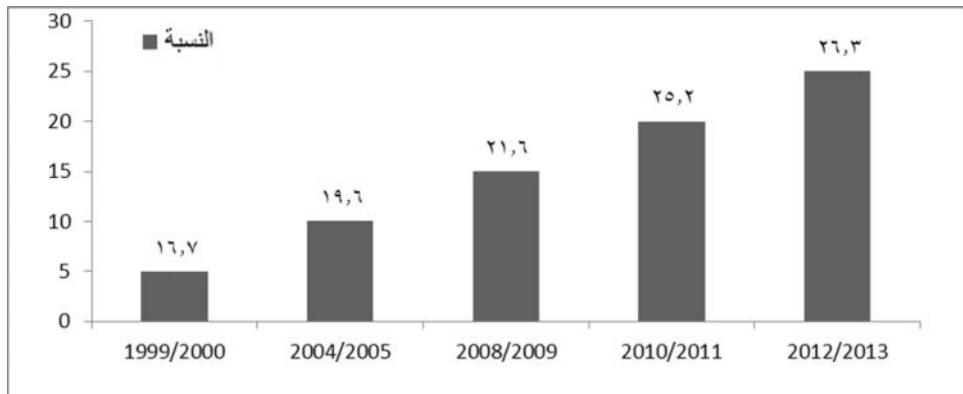
١-١-٧-١-١ مؤشرات الفقر في مصر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٣/٢٠١٢):^{٦١}

١- تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (٢) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (%) (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٣/٢٠١٢)^{٦٢}

السنة	نسبة الفقر
٢٠٠٠/١٩٩٩	16.7
٢٠٠٥/٢٠٠٤	19.6
٢٠٠٩/٢٠٠٨	21.6
٢٠١١/٢٠١٠	25.2
٢٠١٣/٢٠١٢	26.3

شكل رقم (٢): نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٢.

٦١ وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٦٢ المرجع السابق، تقرير عن حالة الفقر في مصر.

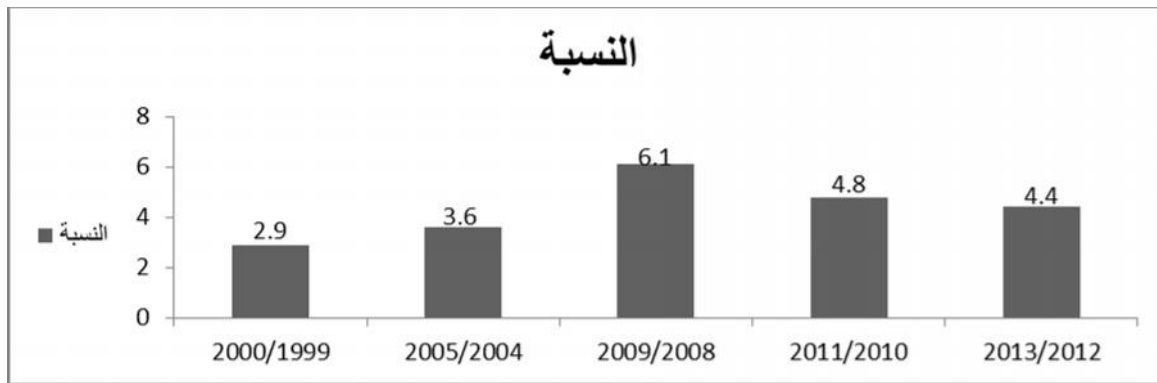
- توضح بيانات جدول (٢) والشكل البياني السابق الموضح لتلك البيانات، تزايد نسبة الفقراء خلال الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حيث كانت تبلغ نحو ١٦,٧٪، حتى وصلت لنحو ٢٦.٣٪ في عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢- تطور نسبة سكان الجمهورية تحت خط الفقر المدقع من ٢٠٠٠/١٩٩٩-٢٠١١/٢٠١٠

جدول (٣) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع (٪) ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠٠/١٩٩٩

نسبة الفقر	السنة
2.9	٢٠٠٠/١٩٩٩
3.6	٢٠٠٥/٢٠٠٤
6.1	٢٠٠٩/٢٠٠٨
4.8	٢٠١١/٢٠١٠
4.4	٢٠١٣/٢٠١٢

شكل رقم (٣): نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع



يوضح جدول (٣) والرسم البياني الموضح لبيانات الجدول أن:

- الفترة من عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، قد شهدت زيادة في نسبة الفقر المدقع ثم، انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١١/٢٠١٠ واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ - رغم الارتفاع المتزايد لنسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي إلا أن هناك تحسناً وانخفاضاً ملحوظة في نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع.

^{٦٣} المرجع السابق، تقرير عن حالة الفقر في مصر.

٣ - خطوط الفقر في مصر

توضح بيانات جدول رقم (٤) أن:

- قدرت قيمة خط الفقر المدقع لإجمالي الجمهورية (FPL) عند ٢٥٧٠ جنيهاً، للفرد في السنة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أي نحو ٢١٤ جنيهاً للفرد في الشهر.
- وقدرت قيمة خط الفقر الأدنى على المستوى القومي (LPL) للفرد في السنة بمبلغ ٣٩٢٠ جنيهاً عام ٢٠١٠/٢٠١١، أي نحو ٣٢٧ جنيهاً للفرد في الشهر.
- بمعنى أن أسرة من خمسة أفراد تحتاج إلى دخل يقدر بنحو (١٦٣٥ جنيهاً/شهر) لتتمكن من الوفاء باحتياجاتها الضرورية.
- بينما تم تقدير قيمة خط الفقر المدقع للمحافظات الحضرية بمبلغ ٢٧٥١ جنيهاً، للفرد في السنة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أي نحو ٢٢٩ جنيهاً للفرد في الشهر. يقابله مبلغ ٢٤٣٩ جنيه في ريف الوجه القبلي أي نحو ٢٠٣ جنيهاً شهرياً.
- في حين تم تقدير قيمة خط الأدنى المدقع للمحافظات الحضرية بمبلغ ٤٣١٨ جنيهاً، للفرد في السنة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أي نحو ٣٦٠ جنيهاً للفرد في الشهر. يقابله مبلغ ٣٧٦٠ جنيه في ريف الوجه القبلي أي نحو ٣١٣ جنيهاً شهرياً.

جدول (٤) قيمة خط الفقر بالجنيه (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية (%) لعام ٢٠١٢/٢٠١٣^{٦٤}

خط الفقر الأدنى	خط الفقر المدقع	الأقاليم
٤٣١٨	٢٧٥١	المحافظات الحضرية
٣٨٥٣	٢٤٨٠	حضر الوجه البحري
٣٨٥٤	٢٥٦٦	ريف الوجه البحري
٣٩٦٨	٢٥٦٢	حضر الوجه القبلي
٣٧٦٠	٢٤٩٣	ريف الوجه القبلي
٣٩٩٠	٢٧٣٢	حضر الحدود
٣٩٧٩	٢٦٨٩	ريف الحدود
٣٩٢٠	٢٥٧٠	اجمالي الجمهورية

٦٤ المرجع السابق، تقرير عن حالة الفقر في مصر.

٤ - التوزيع الجغرافي للفقراء:

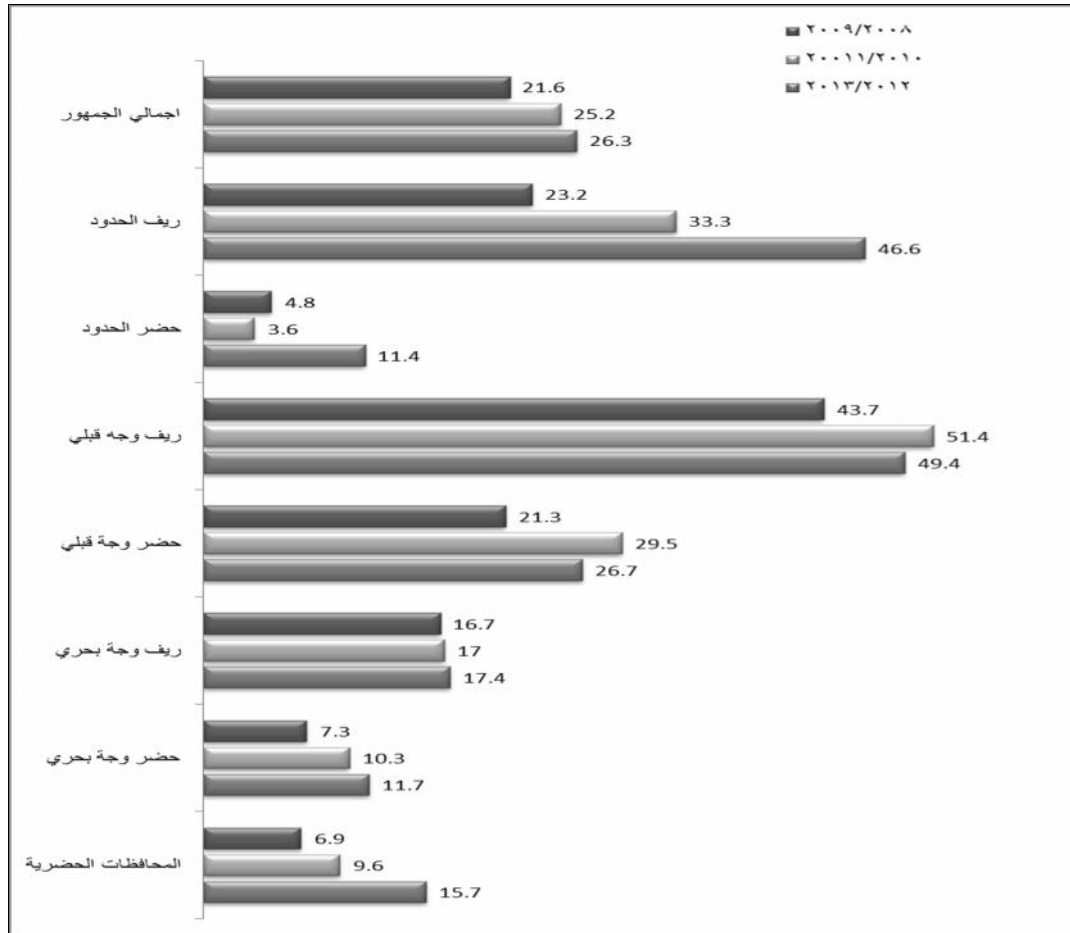
يتضح من جدول رقم (٥) ؛ تزايد نسبة الفقراء خلال الفترة المذكورة حيث:

- قدر أن نحو نصف سكان ريف الوجه القبلي (٤٩٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٢؛ يعتبرون من الفقراء الذين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء ومن غير الغذاء مقابل نسبة قدرت بنحو ٤٤٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبنحو ٥١,٤٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ .
- شكلت نسبة الفقراء في حضر الوجه القبلي أقل قليلاً من ثلث السكان حوالي (٢٧٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نسبة قدرت بنحو (٢١٪) في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .
- وقدر أن ما يقرب من نصف سكان ريف الحدود (٤٦.٦٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٢؛ يعتبرون من الفقراء مقابل نسبة قدرت بنحو ٢٣.٢٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبنحو ٣٣.٣٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ .
- قدر أن نحو (١٧.٤٪) من سكان ريف الوجه البحري عام ٢٠١٣/٢٠١٢، يعتبرون من الفقراء الذين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء ومن غير الغذاء مقابل نسبة قدرت بنحو ١٦,٧٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبنحو ١٧٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠. مما يشير الى أن نسب الفقر في ريف الوجه البحري أقل كثيراً من نظيرتها في ريف الوجه القبلي، وما يقابلها في ريف الحدود، وتقترب من المتوسط السائد على مستوى الجمهورية؛ ويدفع ذلك لضرورة إيلاء اهتمام مركز للمناطق الحدودية وللوجه القبلي.
- أصبح (١٦٪) من سكان المحافظات الحضرية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ فقراء، مقابل ٧٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

جدول (٥) نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية (٪) خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٣/٢٠١٢ .

٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢	الأقاليم
21.6	25.2	26.3	اجمالي الجمهور
23.2	33.3	46.6	ريف الحدود
4.8	3.6	11.4	حضر الحدود
43.7	51.4	49.4	ريف وجه قبلي
21.3	29.5	26.7	حضر وجه قبلي
16.7	17	17.4	ريف وجه بحري
7.3	10.3	11.7	حضر وجه بحري
6.9	9.6	15.7	المحافظات الحضرية

شكل رقم (٤): نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٢.

وتؤكد بيانات جدول (٦) والشكل البياني الموضح لتلك البيانات ما سبق حيث:

- معظم المحافظات الحضرية، ومحافظات الوجه البحري قد شهدت ارتفاعاً في مستويات الفقر بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٣/٢٠١٢ ما عدا محافظات الإسماعيلية والمنوفية والبحيرة والقليوبية التي أظهرت انخفاضاً طفيفاً في تلك المستويات.
- شهدت محافظات الوجه القبلي انخفاضاً في مستويات الفقر خلال نفس الفترة في محافظات الفيوم، أسوان، سوهاج، اسيوط، رغم أن معدلات الفقر بها مازالت مرتفعة بدرجة كبيرة.
- أظهرت محافظات الحدود (شمال سيناء، مطروح، الوادي الجديد) ارتفاعاً شديداً في تلك المعدلات مما قد يرجع ذلك للأحوال الأمنية بعد يناير ٢٠١١، وتوقف السياحة الداخلية والخارجية. وتكرار حوادث التفجيرات، وتأثر محافظة مطروح بشدة بالأوضاع في ليبيا.

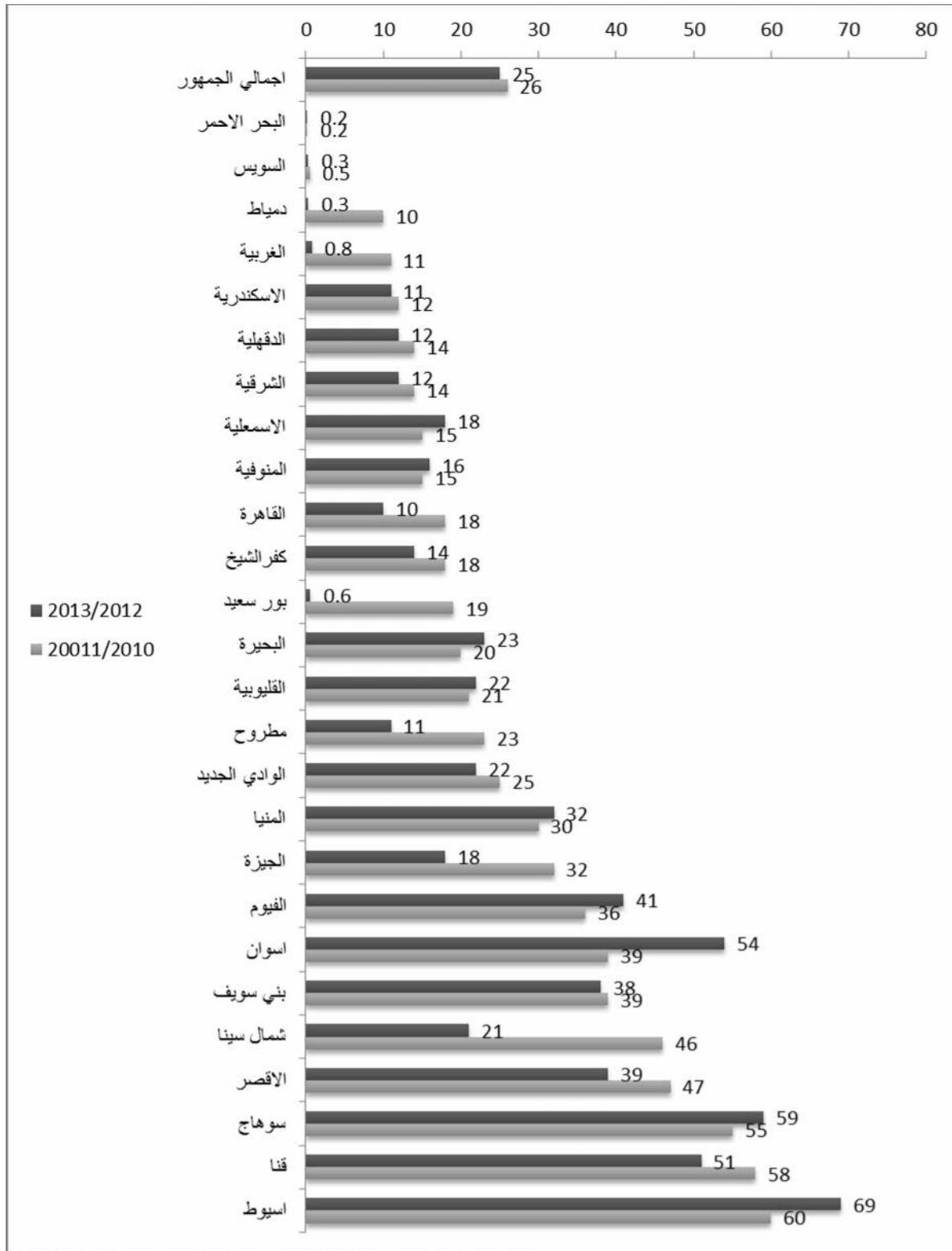
- ظهرت أعلى نسب للفقر في محافظتي أسيوط وقنا عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حيث بلغت ٦٠٪ في محافظة أسيوط، ٥٨٪ في محافظة قنا، تلت محافظة سوهاج محافظتي أسيوط وقنا في ارتفاع نسبة الفقر في نفس العام، حيث بلغت نسبة الفقراء بها نحو ٥٥ ٪. فمازال الفقراء أكثر تمثيلاً في ريف الوجه القبلي فكما تبين سابقاً أن نحو ٤٩٪ من إجمالي سكان ريف الوجه القبلي من الفقراء.
- كذلك حدثت زيادة كبيرة في نسبة الفقراء بمحافظة الأقصر، حيث ارتفعت من (٣٩٪) عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتصل لنحو (٤٧٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٢؛ مما قد يعزى أيضاً لتأثر السياحة والتجارة نتيجة لتغير الظروف الأمنية .
- ظهرت أدنى نسب للفقر في محافظتي البحر الأحمر والسويس، تليهما محافظتي دمياط والغربية، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد سكان محافظة السويس من الفقراء على الصيد بما يلبي احتياجاتهم الأساسية فلا يعدون أنفسهم من الفقراء، وبالنسبة لمحافظة البحر الأحمر فقد يرجع ذلك لطبيعة المعيشة البدوية التي يحياها معظم الفقراء وصعوبة الوصول اليهم. ومعروف أن محافظة دمياط يتميز سكانها بأنهم منتجون؛ فالمرأة تنتج ما يمكنها بيعه والحصول على دخل منه، والطالب يعمل في المحلات التجارية أو في ورش النجارة بجانب دراسته، ومعظم الرجال يعملون بتصنيع الأثاث، فمن الطبيعي أن تتدنى نسب الفقر في المحافظة.
- كما تضاعفت نسبة الفقراء بمحافظة بور سعيد في خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات نحو ثلاث مرات لتصل الى ١٩٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بعد أن كانت ٦٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠؛ ومن المؤكد أن ذلك يرجع لتأثر حالة التجارة بالمحافظة بالأوضاع غير المستقرة والأوضاع الأمنية التي شهدتها مصر في الفترة المذكورة.
- كما توضح البيانات أن نحو (١٨٪) من إجمالي سكان محافظة القاهرة من الفقراء .

جدول (٦) نسبة الفقراء وفقا للمحافظات (٪) ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٢/٢٠١٣^{٦٦} .:

المحافظات	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالي الجمهور	25	26
البحر الاحمر	02	02
السويس	03	05
دمياط	03	10
الغربية	08	11
الاسكندرية	11	12
الدقهلية	12	14
الشرقية	12	14
الإسماعلية	18	15
المنوفية	16	15
القاهرة	10	18
كفرالشيخ	14	18
بور سعيد	06	19
البحيرة	23	20
القليوبية	22	21
مطروح	11	23
الوادي الجديد	22	25
المنيا	32	30
الجيزة	18	32
الفيوم	41	36
اسوان	54	39
بني سويف	38	39
شمال سيناء	21	46
الأقصر	39	47
سوهاج	59	55
قنا	51	58
أسيوط	69	60

^{٦٦} وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (٥): نسبة الفقراء وفقا للمحافظات



المصدر: الجدول رقم (٦).

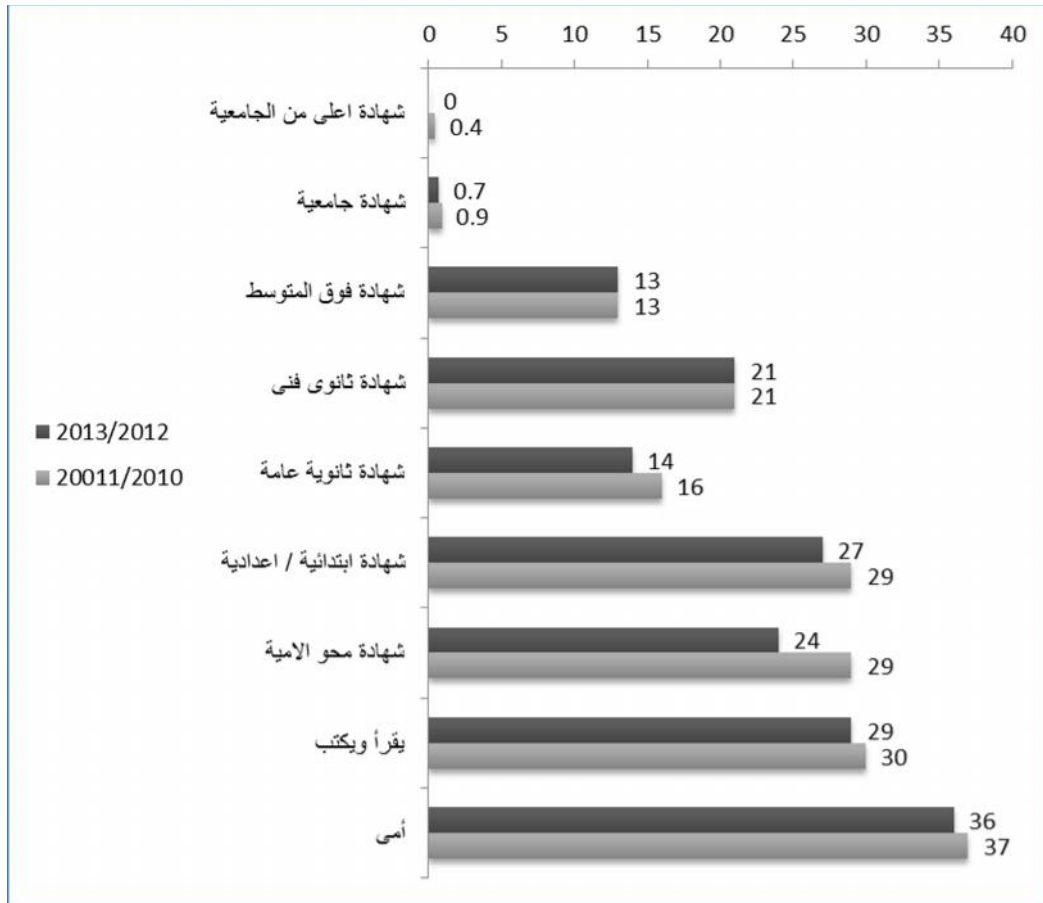
٥ - سمات الفقراء في مصر:

أ - الحالة التعليمية للفقراء:

جدول (٧) نسبة الفقراء وفقاً الحالة التعليمية (%) ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٣/٢٠١٢^{٦٧}

الحالة التعليمية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
شهادة أعلى من الجامعة	0	04
شهادة جامعية	07	09
شهادة فوق المتوسط	13	13
شهادة ثانوى فنى	21	21
شهادة ثانوية عامة	14	16
شهادة ابتدائية/اعدادية	27	29
شهادة محو الامية	24	29
يقرأ ويكتب	29	30
أمية	36	37

شكل رقم (٦): نسبة الفقراء وفقاً الحالة التعليمية



المصدر: جدول رقم (٧).

٦٧ وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

ب- توزيع الفقراء وفقاً لحجم الأسرة : توضح بيانات جدول (٨) وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة ووجود حالة الفقر :

. جدول (٨) يوضح نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة % ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٢

حجم الأسرة	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
1-3	07	05	04
4-5	19	15	11
6-7	38	39	29
8-9	62	55	48
10+	67	64	53

- تتزايد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، حيث قدرت نسبة الفقراء من الأفراد الذين يعيشون في أسر تتكون من عدد أقل من ٤ أفراد بنحو (٧٪) فقط عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٤٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بينما تزيد تلك النسبة لتصل لنحو (٣٨٪) من الأفراد الذين يعيشون مع أسر تتكون من (٦-٧ أفراد) في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ .

- كما توضح البيانات المذكورة أن نحو (٦٧٪) من الأفراد الذين يعيشون في أسر تتكون من عشرة أفراد فأكثر من الفقراء عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل نسبة قدرت بنحو (٥٣٪) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

ج - توزيع الفقراء وفقاً للحالة العملية:

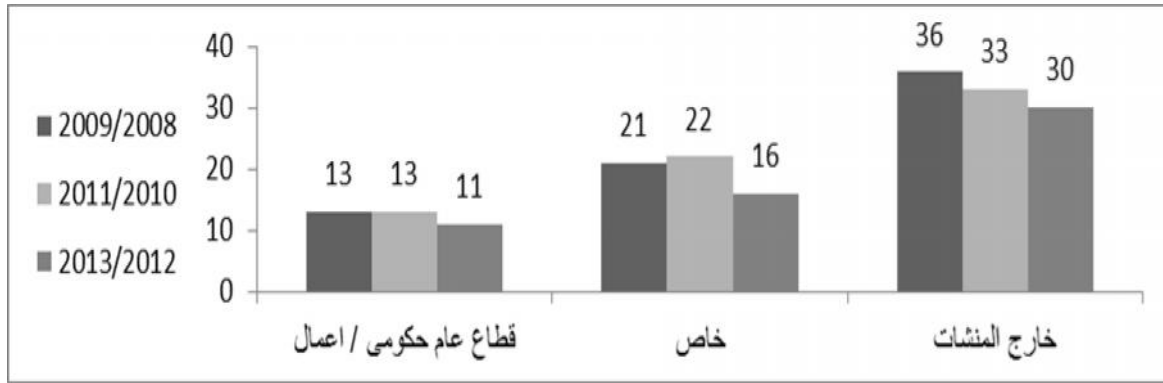
جدول (٩) نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر) (%)^{٦٩}

السنة	قطاع عام حكومي / أعمال	خاص	خارج المنشآت
٢٠٠٩/٢٠٠٨	11	16	30
٢٠١١/٢٠١٠	13	22	33
٢٠١٣/٢٠١٢	13	21	36

٦٨ وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

٦٩ وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (٧): نسبة الفقراء وفقا لقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر)



المصدر: جدول رقم (٩).

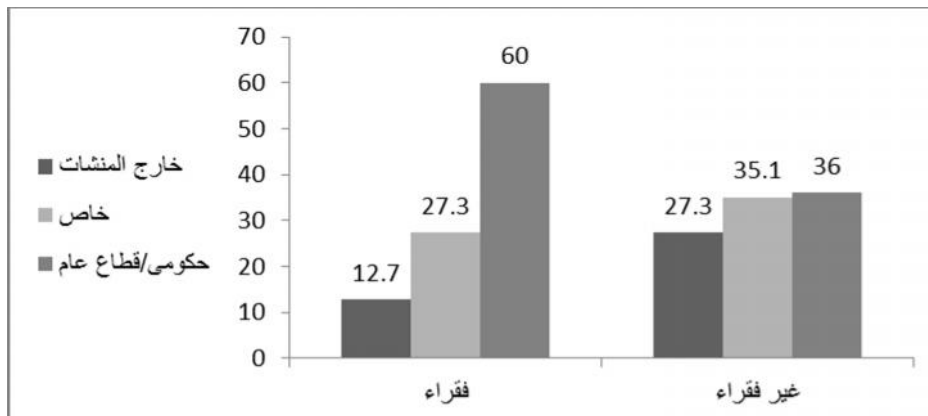
انتضح من جدول (٩) أن:

- نحو ٣٦٪ من العاملين (٦ سنوات فأكثر) خارج المنشأة (قطاع غير رسمي) من الفقراء في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل ٣٠٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.
- تقل نسبة الفقراء بين العاملين في القطاع الحكومي إلى نحو ١٣٪ فقط في عامي ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١٣/٢٠١١ على التوالي، مقابل ١١٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.
- يمكن القول إنه توجد علاقة ارتباط واضحة بين العمل في الحكومة أو قطاع الاعمال وبين مستوى الرفاهة.

جدول (١٠) توزيع الفقراء وغير الفقراء بقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر) (%).

التوزيع	خارج المنشآت	خاص	حكومي/قطاع عام
فقراء	60	27.3	12.7
غير فقراء	36	35.1	28.5

شكل رقم (٨): توزيع الفقراء وغير الفقراء بقطاع العمل للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر)



المصدر: الجدول رقم (١٠).

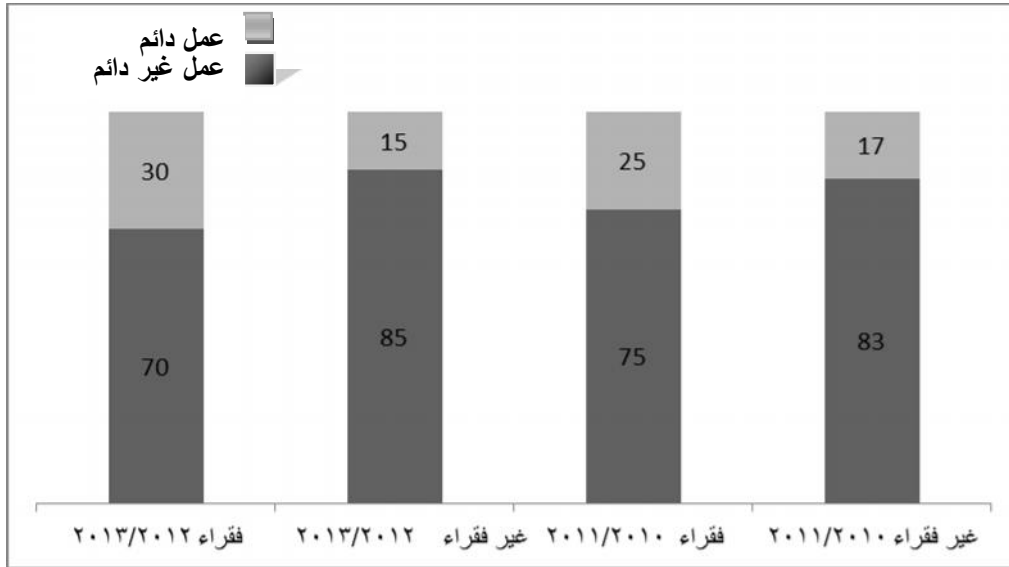
يوضح جدول رقم (١٠) أنه:

- قرر نحو ٦٠٪ من العاملين خارج المنشأة (بالقطاع غير الرسمي) أنهم من الفقراء، مقارنة بنحو ٣٦٪ ، يرون أنهم من غير الفقراء .
- وعلى الجانب الآخر؛ وجد أن ١٢.٧٪ فقط بين من يعملون فى القطاع الحكومي يرون أنهم فقراء، في حين قرر نحو ٢٨.٥٪ منهم انهم من غير الفقراء .

جدول (١١) توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار فى العمل (%)^{٧١}

عمل غير دائم	عمل دائم	
70	30	فقراء ٢٠١٢/٢٠١٣
85	15	غير فقراء ٢٠١٢/٢٠١٣
75	25	فقراء ٢٠١١/٢٠١٠
83	17	غير فقراء ٢٠١١/٢٠١٠

شكل رقم (٩): توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار فى العمل



يوضح جدول رقم (١١) أن: هناك ارتباطاً وثيقاً بين الاستقرار فى العمل وحالة الفقر؛ حيث إن:

- ٣٣٪ من الفقراء المشغلين الذين يعملون بأعمال دائمة، بينما تقل نسبة غير الفقراء الذين يعملون بأعمال دائمة الى ١٥٪ فقط من عام ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- ٨٥٪ من غير الفقراء المشغلين يعملون عمل غير دائم (متقطع) بينما تتخفض النسبة الى ٧٠٪ من بين الفقراء عام ٢٠١٢/٢٠١٣ .

^{٧١} وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

يوضح جدول (١٢) ما يلي:

- أقل ١٠٪ من الأفراد إنفاقاً يمثلون ٣,٨١٪ من إجمالي الإنفاق في الحضر، ونحو ٤,٥٩٪ من إجمالي إنفاق الريف.
- ينفق أغنى ١٠٪ من المجتمع نحو ٢٧,٩١٪ من إجمالي الإنفاق في الحضر و ٢٠,٨١٪ من إجمالي الإنفاق في الريف.

جدول (١٢) مقاييس التفاوت بين الريف والحضر^{٧٢}:

الريـف	الوضع الأمـل	حضر	النسبة المئوية للأفراد
نسبة إنفاق الفئة إلى إجمالي الإنفاق		نسبة إنفاق الفئة إلى إجمالي الإنفاق	
4.59	10	3.81	أقل ١٠٪ من الأفراد إنفاقاً
6.09	20	5.06	أقل ٢٠٪ من الأفراد إنفاقاً
7.01	30	5.83	أقل ٣٠٪ من الأفراد إنفاقاً
7.82	40	6.60	أقل ٤٠٪ من الأفراد إنفاقاً
8.57	50	7.43	أقل ٥٠٪ من الأفراد إنفاقاً
9.41	60	8.4	أقل ٦٠٪ من الأفراد إنفاقاً
10.37	70	9.54	أقل ٧٠٪ من الأفراد إنفاقاً
11.64	80	11.19	أقل ٨٠٪ من الأفراد إنفاقاً
13.67	90	14.23	أقل ٩٠٪ من الأفراد إنفاقاً
20.81	100	27.91	أقل ١٠٠٪ من الأفراد إنفاقاً
3.23		4.75	نسبة إنفاق أغنى ٢٠٪ إلى أفقر ٢٠٪
0.24		0.34	معامل جيني

- ينفق أقل ٢٠٪ من الأفراد إنفاقاً نحو ٦,٠٩٪ من إجمالي الإنفاق في الريف.
- . بينما ينفق أقل ٢٠٪ من الأفراد إنفاقاً في الحضر نحو ٥,٠٦٪ من إجمالي الإنفاق في الحضر.
- . تحصل الشرائح العليا من المجتمع على نصيب أكبر من الإنفاق في الحضر عنه في الريف.
- جدول (١٣) يوضح مقدار معامل جيني لقياس مدى التجانس في مستويات الإنفاق في مصر:
- معامل جيني هو مؤشر يعبر عن عدالة توزيع الإنفاق الكلي للسكان ٠٠ والوضع الأمثل لهذا المؤشر أن تتساوى نسبة الإنفاق مع نفس النسبة من عدد السكان.
- كلما اقترب معامل جيني من الصفر كلما دل ذلك على تجانس مستويات الإنفاق وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على التفاوت الكبير في المستوى الإنفاق.

٧٢ وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي: تقرير عن حالة الفقر في مصر باستخدام بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

جدول (١٣) معامل جيني في ريف وحضر جمهورية مصر العربية .

السنه	حضر	ريف	جمله
٢٠١٣/٢٠١٢	0.33	0.24	0.30
٢٠١١/٢٠١٠	0.34	0.24	0.31
٢٠٠٩/٢٠٠٨	0.34	0.22	0.31

- تصل قيمة معامل جيني إلى ٠.٣٠ لإجمالي الجمهورية .
- تزيد قيمة معامل جيني في الحضر لتصل إلى ٠.٣٣ بينما تقل إلى ٠.٢٤ فقط في الريف، مما يوضح ارتفاع عدم المساواة في مستويات المعيشة في الحضر مقارنة بالريف .
- على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي في الريف أقل منه في الحضر إلا أن مستويات الإنفاق في الريف أكثر تجانساً من الحضر .

١-٨-٢ أبعاد الفقر عالمياً وفقاً لمقياس الفقر البشري:

يوضح جدول (١٤) التالي؛ أبعاد الفقر على المستوى العالمي؛ حيث يعرض الجدول أبعاد الفقر في الدول النامية على مستوى العالم، وعلاقته بالمدى العمري وكذلك معرفة القراءة والكتابة والحصول على مائة مأمونة وخدمات صحية جيدة وعلى صرف صحي مناسب.

جدول رقم (١٤) أبعاد الفقر على المستوى العالمي

الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (%) ١٩٩٨	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر) ١٩٩٨	سكان لا يحصلون			أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن (%) ١٩٩٨ - ١٩٩٠
		على مائة مأمونة (%) ١٩٩٨ - ١٩٩٠	على خدمات صحية (%) ١٩٩٣ - ١٩٨١	على صرف صحي (%) ١٩٩٨ - ١٩٩٠	
١٤.٣	٢٧.٦	٢٨	-	٥٦	٣١

المصدر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

"يلاحظ من الجدول السابق أن حوالي سبع أفراد العالم النامي في عام ١٩٩٨ محرومون من أن يحيا حياة مديدة وصحية، وأن حوالي ثلاثة أرباع الأفراد الذين يبلغون من العمر ١٥ سنة فأكثر في نفس العالم أميون ومحرومون من المعرفة. كما وجد أن أكثر من ربع سكان العالم النامي في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ لا يحصلون على مستوى معيشي لائق، حيث لا يحصلون على مائة مأمونة، بالإضافة لأنه قد اتضح أن أكثر من نصف هؤلاء السكان لا يتوفر لديهم صرف صحي.

كما أوضح جدول (١٤) أن حوالي ثلث أطفال العالم النامي في الفئة العمرية دون الخامسة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨ يعانون من نقص في الوزن عن المعدلات الطبيعية.

ما سبق يظهر أن الفقر البشري شائع ومنتشر في العالم النامي، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يبالغ حين قال في تقريره عن التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ إن الفقر البشري متفش بحيث

يعاني منه ربع سكان العالم النامي. كما لم تكن مبالغة في ما ذكر في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١؛ أن هناك مستويات غير مقبولة من الحرمان حول العالم فمن ضمن ٤,٦ مليار نسمة يشكلون سكان الدول النامية يوجد أكثر من ٨٥٠ مليون لا يعرفون القراءة والكتابة وحوالي مليار نسمة يفتقرون إلى مصادر المياه الآمنة، و٢,٤ مليار نسمة يفتقرون إلى الوصول إلى الصرف الصحي الأساسي، وحوالي ٣٢٥ مليون فتى وفتاة غير ملتحقين بالمدارس، ونحو ١١ مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون سنوياً من أسباب يمكن تجنبها^{٧٣}.

١-١-٨-٢-١ توزيع السكان الفقراء حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ببعض دول العالم :

لتوضيح الفقر حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعرض جدول (١٥) التالي؛ متوسط نصيب الفرد في دول حوض النيل والدول العربية ودول جنوب شرق آسيا، ودول المتوسط والاتحاد الأوروبي والعالم وذلك لأهميته وتأثيره في توفير الرعاية الصحية والأمن الصحي للسكان في دول حوض النيل.

جدول رقم (١٥) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول حوض النيل والدول العربية ودول جنوب شرق آسيا، ودول المتوسط والاتحاد الأوروبي والعالم

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧		نسبة الدخل التقديري للإناث إلى دخل الذكور	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر %			الترتيب حسب دليل الفقر البشري
	الدولار الأمريكي	تعادل القوة الشرائية بالدولار		١.٢٥ دولار - ٢٠٠٧	دولاران في اليوم - ٢٠٠٧	خط الفقر على الصعيد الوطني (٢٠٠٦)	
مصر	١٧٢٩	٥٣٤٩	٠.٢٧	٢٦	١٨.٤	١٦.٧	٨٢
السودان	١٦٥٠	٤٣٥٠	٠.٣٥	١٦	٢٠.٥	١٤.٣	٧٥
كينيا	٦٤٥	١٥٤٢	٠.٦٥	١٩.٧	٣٩.٩	٥٢	٩٢
تنزانيا	٤٠٠	١٢٠٨	٠.٧٤	٨٨.٥	٩٦.٦	٣٥.٧	٩٣
أوغندا	٣٨١	١٠٥٩	٠.٦٩	٥١.٥	٧٥.٦	٣٧.٧	٩١
رواندا	٣٤٣	٨٦٦	٠.٧٩	٧٦.٦	٩٠.٣	٦٠.٣	١٠٠
إريتريا	٢٨٤	٦٢٦	٠.٥٠			٥٣	١٠٣
إثيوبيا	٢٤٥	٧٧٩	٠.٦٧	٣٩	٧٧.٥	٤٤.٢	١٣٠
بورندي	١١٥	٣٤١	٠.٧٧	٨١.٣	٩٣.٤	٦٨	١١٦
الكونغو	١٤٣	٢٩٨	٠.٤٦	٥٩.٢	٧٩.٥		١٢٠
المتوسط	٥٤٨.٤	١٤١٥.٤	٠.٥٩				
الدول العربية	٨٢٠.٢						
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠٣١						
جنوب آسيا	٢٩٠.٥						
الاتحاد الأوروبي	٢٩٩٥٦						
العالم	٨٢٥٧	٩٩٧٢					

المصدر: UNDP, Human Development Report, 2009, p.p. 193-194

^{٧٣} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، ترجمة شركة تايبكس للترجمة والطباعة بجميع اللغات ص ٤٢.

حيث يشير جدول (١٥) الى أن الفقر ينتشر بصفة عامة بين دول حوض النيل التي تتألف في معظمها من الدول المنخفضة الدخل، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٤٨ دولاراً في مقابل ٨٢٥٧ دولاراً للفرد على مستوى العالم، كما يتضح أيضاً اتساع الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية في دول حوض النيل والذي بلغ نحو ١٤١٥ دولار وأفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٣١ دولار، ودول جنوب آسيا ٢٩٠٥ دولار، في حين بلغت الفجوة أوجها بين دول حوض النيل والدول العربية ٨٢٠٢ دولار، وحتى بالنسبة للعالم ٩٩٧٢ دولار، في حين يصل لنحو ٢٩٩٥٦ دولار في دول الاتحاد الأوروبي، فنجد أن متوسط نصيب الفرد يماثل ما يزيد عن ٢١ ضعف متوسط نصيب الفرد في دول حوض النيل.

ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عنه في دول حوض النيل، ويعتبر أعلاها قيمة حيث وصل إلى نحو ١٧٢٩ دولار عام ٢٠٠٧، بينما مثلت بروندي الحد الأدنى حيث بلغ نحو ١١٥ دولار خلال نفس العام، كما يظهر الجدول وجود تباين بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوى الشرائية للدولار بين دول حوض النيل ومصر. حيث يوجد النصيب الأعلى للفرد في مصر ويبلغ نحو ٥٣٤٩ دولار، وبين النصيب الأقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي مثل نحو ٢٩٨ دولار عام ٢٠٠٧.

كما يوضح جدول (١٥) أن مجموعة الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لدول حوض النيل، تضم سبع دول هي: بورندي - الكونغو - إثيوبيا - إريتريا - رواندا - أوغندا - تنزانيا، وتتسم بأن الزراعة تشكل هيكل الإنتاج الرئيسي في معظم هذه الدول حيث تتراوح نسبة القوى العاملة الزراعية فيها ما بين ٥٧.٥ ٪ من إجمالي القوى العاملة في الكونغو وأكثر من ٩١ ٪ في بورندي وذلك عام ٢٠٠٥.^{٧٤} "في الوقت الذي يلاحظ فيه انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بإريتريا التي يعمل ما يقرب من ثلثي سكانها في الزراعة التي تسهم بنحو ١٨ ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس على دخول غالبية السكان حيث تعاني الزراعة من تذبذبات الأمطار من عام إلى آخر، وتزايد معدلات التصحر، يلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي بأثيوبيا لنحو ٤٦ ٪ وذلك في عام ٢٠٠٧".^{٧٥} "بالإضافة إلى هيمنة قطاع الزراعة في الدول التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فيجب الإشارة لتأثير الحروب الأهلية، وزيادة التعرض للتهديدات المتكررة مثل الفيضانات والجفاف والانهايات الأرضية وتأثير تغير المناخ كما في بورندي حيث يعيش ما يقدر بنحو ١٠٠ ألف أسرة في خطر دائم. كما تأثرت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أيضاً بالحروب التي أدت إلى تدمير البنى التحتية وارتفاع معدلات الفقر. كما يمكن عزو مشكلة الفقر في أثيوبيا إلى الجفاف وتقلص مساحات المزارع، وإزالة الغابات وتآكل

⁷⁴ UNDP, Economic Commission for Africa, 2006, Different pages.

⁷⁵ UNDP, Human Development Report, 2009, p.p. 196 – 197.

التربة وانتشار الحشرات وارتفاع أسعار الأسمدة أما في المناطق الحضرية فإن المشكلة الرئيسية هي البطالة المزمنة. "كما يعمل ٦٥٪ من القوى العاملة بأثيوبيا في الزراعة التي تساهم بنحو ٤٦٪ من الناتج المحلي، يضاف لما سبق أن أثيوبيا تعاني من حالات الجفاف الدورية، وتفشى الأمراض والعديد من الصراعات الداخلية والعابرة للحدود والتي تهدد سبل العيش، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض فرص الحصول على الأراضي على مستوى الأسرة، وتدهور التربة وفقدان خصوبتها وانخفاض غلة الهكتار وعدم كفاية البنية التحتية مثل الطرق. بينما يمكن إرجاع الفقر في أوغندا إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها مشكلة الديون وانحسار المساعدات الإنمائية، والاضطرابات السياسية، وسوء الإدارة المالية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة (٧٢.٦ ٪ من إجمالي القوى العاملة يعملون بالزراعة التي لا تسهم سوى بنحو ٢٩٪ من الدخل القومي لأوغندا وفق بيانات عام ٢٠٠٧). وفي تنزانيا ينتشر الفقر على نطاق واسع في المناطق الريفية حيث زراعة الكفاف كما يتركز في المناطق الحضرية في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في معدل النمو الاقتصادي ولا سيما في المناطق الريفية"^{٧٦}.

كما يبين جدول (١٥) أن مجموعة الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لدول حوض النيل تضم باقي الدول وعددها ثلاث هي: مصر - السودان - كينيا؛ يقل فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام للدول العربية، وعن المتوسط العام بالنسبة للعالم. كما تقع الدول الثلاث ضمن الدول ذات معدلات التنمية البشرية المتوسطة. وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن المتوسط في باقي دول حوض النيل، كما أنه يزيد مرة ونصف عن متوسط دخل الفرد في السودان، وعن ثلاثة أمثال المتوسط العام لدول حوض النيل وقد يرجع ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات غير النفطية وانتعاش السياحة وارتفاع حصيلة إيرادات قناة السويس وتحسن القوى الشرائية، والمناخ الاستثماري عموماً، بالإضافة لمساهمة قطاعات التصنيع والصناعات الاستخراجية من بينها النفطية وصناعات الغاز الطبيعي والزراعة والقطاعات المرتبطة بها وتجارة الجملة والتجزئة في الإضافة للناتج المحلي الإجمالي لمصر. فقد زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة للعام المالي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) ليصل لنحو ٤٢٦.١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٣٥٤.٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو ٤.٧ ٪ خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)^{٧٧}.

⁷⁶ David Dollar and Aart Kraay: "Growth is Good for the poor", Development Research Group, The World Bank, March, 2000 .

⁷⁷ مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقرير أداء الاقتصاد المصري، المركز، القاهرة، مارس ٢٠٠٧.

"أما السودان فتحلّ الترتيب الثاني من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يزيد على ضعف نصيب الفرد على مستوى دول حوض النيل، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٨.١٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٩.٣٪ عام (٢٠٠٦) كما ارتفعت معدلات نمو القطاعات الرئيسية التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي مثل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي كما انخفض المتوسط السنوي لمعدل التضخم من ٨.٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥.٤٪ عام ٢٠٠٧، حيث أدى اكتشاف الموارد النفطية واستغلالها إلى زيادة الثروة على المستوى الوطني، وقد بدأت عملية إنتاج النفط عام ١٩٩٩ وأصبح السودان حالياً ثالث أكبر بلد منتج للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء بعد كل من نيجيريا وأنجولا.

وفي كينيا يزيد متوسط دخل الفرد فيها قليلاً عن المتوسط العام لدول حوض النيل فيصل إلى نحو ثلث دخل الفرد في مصر ونصف دخل الفرد في السودان، حيث تعاني كينيا من الفساد، والجفاف التي تسبب في خفض الإنتاجية الزراعية وفشل المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية للتباطؤ الاقتصادي العالمي على التحويلات المالية، وانخفاض الصادرات مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢.٢٪ عام ٢٠٠٨.^{٧٨}

كما يوضح الجدول ذاته أيضاً ارتفاع الفجوة في الدخل بين الذكور والإناث، حيث تبلغ الفجوة أقصاها في مصر حيث تبلغ نسبة الدخل التقديري للإناث نحو ٠.٢٧ من الدخل التقديري للذكور، في حين سجلت رواندا أدنى نسبة من التفاوت في الدخل بين الإناث والذكور حيث بلغت نسبة الدخل التقديري للإناث نحو ٠.٧٩ من الدخل التقديري للذكور، ويرجع ذلك إلى؛ سيادة النشاط الزراعي برواندا والذي تساهم المرأة بجزء كبير منه.

١-١-٩ أهم أسباب الفقر:

لا شك أن الفقر ظاهرة مركبة لها أسباب متعددة منها الديموجرافية الاجتماعية مثل كبر حجم الأسرة، والأممية أو انخفاض المستوى التعليمي لرب الأسرة، عدم توفر المهارات اللازمة للحصول على عمل بأجر مجزي، النساء العائلات لأسر، ومنها الاقتصادية كسياسات التكيف الهيكلي والتخلص من العمالة الزائدة، والتضخم وعدم كفاية الاستثمارات وعدم الحرص على الاستثمار في خلق فرص عمل حقيقية...، ومنها السياسية مثل وجود النزاعات والحروب، وكثرة الإضرابات والتوقف عن العمل وفيما يلي عرض لأهمها:

⁷⁸ UNDP, Human Development Report, 2009, p. 217.

١-٩-١-١ سياسات التكيف الهيكلي:

ذكر فهد أن " سياسات التكيف الهيكلي، أو ما يمكن تسميتها بـ "برامج التكيف الاقتصادي الدولية" تعتبر سياسات حديثة التطبيق نسبياً، حيث ارتبطت نشأتها أساساً بـ "تفجر أزمة المديونية الخارجية" التي اجتاحت البلدان النامية منذ العام ١٩٨٢- بإعلان المكسيك، ومن ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، بصفة خاصة، إضافة إلى دول من آسيا عجزها عن القدرة على سداد ديونها الخارجية"^{٧٩}.

"ونتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي، والمتمثلة في: تخفيض القيمة الحقيقية للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما يستتبع ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة، نتيجة لذلك كله تسهم سياسات التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر"^{٨٠}.

"كما أن سياسات التكيف الهيكلي تعمل على تعزيز وضع فئات أخرى، هي الفئات العليا في المجتمع غالباً، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات. وتتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساساً في تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، إضافة إلى عملية الخصخصة"^{٨١}. حيث يتم تعميق الفجوة بين الفئات العليا في المجتمع وبين غيرها من الفئات، من خلال عملية "الخصخصة" (التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص) عن طريق بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وطبيعي أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر للأغنياء من الطبقة العليا في المجتمع، وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور لمحدودي الدخل، تعمل في المقابل على زيادة الدخل المتمثلة بالأرباح للأغنياء. بالإضافة للتخلص من أعداد كبيرة من العمال والعاملين بتلك الشركات التي يتم خصصتها ليضافوا لطوابير العاطلين عن العمل ولشرائح الفقراء بعد فترة قليلة من الزمن.

وتعمل سياسات التكيف الهيكلي على إلغاء الدعم عن بعض السلع، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً الصحة والتعليم؛ إضافة إلى فرض الرسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة؛ وتحرير الأسعار؛ وفرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة؛ وكلها عوامل سلبية بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل. ومن ثم فهناك علاقة بين سياسات التكيف الهيكلي وزيادة أعداد الفقراء وكذلك تعميق درجة الفقر للفقراء الموجودين بالفعل.

^{٧٩} فهد الفانك، "أزمة المديونية الخارجية: نحو سياسات عربية بديلة"، *المستقل العربي*، السنة ١٢، عدد ١٣٣، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧٤.
^{٨٠} فائس، جرادي وعدي قصيور، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ١٧-١٨ كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٢.
^{٨١} رمزي زكي، الليبرالية المستبعدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية، دار سيناء، القاهرة، ١٩٩٣.

١-٩-٢-١ التضخم:

إن التضخم الذي يؤدي إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر متوسطة الدخل وتصل إلى حالة العجز عن الحصول على احتياجاتها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد من عبء الإعاقة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع. ذلك يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين معدلات التضخم وزيادة معدلات الفقر.

١-٩-٣-١ عوامل اقتصادية أخرى^{٨٢}:

وتشمل؛ تدهور شروط التجارة وعبء الدين، انخفاض إنتاجية العمالة، انخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، عدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي والعوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة، وتعجز عن مساعدة الفقراء.

كذلك عوامل مثل نقص ملكية الفرد من عناصر الإنتاج حيث تؤدي إلى نقص قدرات هذا الفرد على العمل والإنتاج، يضاف لما سبق نقص الكفاءة الفنية (الكفاءة في الإنتاج) التي يترتب عليها انخفاض إنتاجية الفرد حتى لو أُتيحت له فرصة عمل وانخفاض الدخل الناتج عنها. كما أن عدم الكفاءة في توزيع الموارد يؤدي إلى معاناة الفقراء بدرجات أكبر بل وزيادة نسبتهم في المجتمع.

١-٩-٤-١ حجم الأسرة والفقر:

في دراسة لكريم^{٨٣} وجدت "أن حجم الأسرة المعيشية يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل استهلاك الفرد ودخله في الدول النامية، فالمفترض عادة أن معظم أفراد الأسرة المعيشية الكبيرة أعمارهم صغيرة في الغالب أي ما زالوا في المراحل العمرية المعالة وبالتالي هم من أفقر الناس. وفي حال الأسر الفقيرة حجم الأسر كبيرة. وبالتالي وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم، يؤدي إلى الاكتظاظ وإلى سوء الأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة". لكن يجب الأخذ بالحذر لحقيقة تأثير حجم الأسرة على انتشار الفقر، والتساؤل هل هذه الظاهرة ترجع لحجم الأسرة أم أن ظاهرة الفقر ترجع إلى الخصائص الأخرى للأسرة؛ من حيث الفئة العمرية لأفرادها، وعدد العاملين والمعاليين فيها. بالتالي لا يجب التركيز على حجم الأسرة فقط، وإنما يجب البحث في تكوينها أيضاً، لكن يمكن القول إن ظاهرة الفقر ترتبط بالأسر التي ترتفع فيها معدلات الإعاقة، أي يزداد فيها عدد كل من الأطفال وكبار السن الذين هم خارج سوق العمل. كما أنه يمكن القول إن "الأسر المعيشية الفقيرة تميل إلى أن تكون أكبر عدداً من الأسر المعيشية غير الفقيرة، كما أنها تتميز بنسبة إعالة معدلاتها تفوق الأسر غير الفقيرة"^{٨٤}.

^{٨٢} عبد النبي حسن يوسف وآخرون، التنمية والتخطيط، ص ٦٢-٦٤.

^{٨٣} كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مرجع سابق، ص ٨٤-٨٦.

^{٨٤} Datt Gaurav, Dean Jolliffe, Manohar Sharma, "A profile of poverty in Egypt, 1997", International Food Policy Research Institute. Final Report, (1998), Cairo, Egypt.

كذلك ذكر الجندي أن "هناك علاقة بين زيادة معدل الفقر وزيادة عدد أفراد الأسرة، حيث يصل معدل الفقر بين الأسر المكونة من ٤ أفراد لنحو ٧٪، بينما يرتفع الفقر إلى ٣٨٪ بين الأسر التي تتكون من ٦ إلى ٧ أفراد، ليصل معدل الفقر إلى ٦٧٪ بين الأسر التي تتكون من أكثر من ١٠ أفراد"^{٨٥}. كما ذكر محمد^{٨٦} أن ارتفاع معدل عبء الإعالة يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأسرة.

١-٩-٥ النوع الاجتماعي والفقر (المرأة المعيلة والفقر):

تذكر أدبيات الاقتصاد النسوي أن النساء يشكلن النسبة الكبرى من الفقراء وغالباً ما يكن أفقر الفقراء. ويساهم الحرمان والإجحاف الاجتماعي اللذان يواجهانهن لكونهن نساء في تشكيل تجربتهن مع الفقر بشكل مختلف عن الرجال، وزيادة تعرضهن للأخطار، وجعل مسألة خروجهن من هذا الفقر أكثر تحدياً بالنسبة لهن.

التفرقة النوعية حسب الجنس تؤدي إلى تهميش دور المرأة ونقص قدراتها ومعارفها الفقرة. وبعبارة أخرى، إن الفقر هو تجربة مرتبطة إلى حد كبير بنوع الجنس. فالمرأة من أكثر الفئات في المجتمع التي عانت تاريخياً الحرمان من التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب مما يؤدي لنقص الفرص المتاحة أمامها في سوق العمل لكونها غير متعلمة وليس لديها التدريب الكافي الذي يؤهلها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل مشروع صغير مولد للدخل. مما أدى لظهور ظاهرة " تأنيث الفقر". كما أنه غالباً ما تضحي النساء في الأسر الفقيرة بصحتهن وتغذيتهن، أو تعليم بناتهن من أجل الذكور؛ حينما يتم تسخيرهن للعناية بأشقائهن أو المشاركة في الواجبات المنزلية الأخرى.

تتحمل الفتيات والنساء في الأسر الفقيرة نصيباً غير متكافئ من العمل وتحمل المسؤولية عن تغذية ورعاية أفراد الأسرة من خلال العمل المنزلي الشاق غير المدفوع الأجر. ففي الأسر الريفية الفقيرة، على سبيل المثال، يطغى على عمل النساء أنشطة مثل رعاية المنزل دون وجود للأجهزة المنزلية المساعدة، جمع الحطب والماء وتحضير الغذاء والعناية بالمواشي، وما يسمى زراعة الكفاف. يساهم عمل المرأة الشاق ومتطلباته المستهلكة للوقت في "الفقر الزمني" مما يحد بشكل كبير من قدرة النساء الفقيرات على نيل فرص أخرى للعمل الأكثر إنتاجية والممكن أن يحقق دخلاً أعلى.

ذكر^{٨٧} (Datt et al., 1998) أن احتمالات كون الأسر المعيشية التي تعولها امرأة فقيرة تفوق نفس الاحتمالات للأسر المعيشية التي يعولها ذكر بمعدل ١.٥ مرة في المناطق الحضرية، و ١.٣ مرة في المناطق الريفية. ويعزى ذلك لأن المرأة المعيلة لأسرة في غالب الأحوال تكون إما أمية أو ذات

^{٨٥} أبو بكر الجندي، مرجع سابق، ص ٧٦.

^{٨٦} وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر: نموذج قياسي ودراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٩٧.

^{٨٧} Datt Gaurav, Dean Jolliffe, Manohar Sharma, "A profile of poverty in Egypt, 1997", International Food Policy Research Institute. Final Report, (1998), Cairo, Egypt.

مستوى تعليمي منخفض، بالإضافة لعدم امتلاكها للمهارات والقدرات العملية اللازمة مما يحد من قدرتها على الحصول على عمل منتظم لائق مقابل أجر.

كذلك ذكرت أحمد وآخرون أن "الفقر يتركز لدى الأسر التي تعولها نساء خاصة الأرامل والمطلقات"^{٨٨}. وذكرت ديبا^{٨٩} أن وجود المرأة كعائل وحيد للأسرة قد يؤدي إلى الفقر، حيث يعرض الأسرة لمعادلة صعبة في الاختيار بين بديلين، الأول مراعاة الأسرة والتضحية بالدخل وتعرض الأسرة للجوع والحرمان والثاني الذهاب إلى العمل وإهمال الأسرة مما يعرض الأطفال للمخاطر والمرض. مما يشير إلى اتفاق عدد من الأدبيات على وجود علاقة طردية بين وجود ظاهرة الفقر والأسر التي تعولها امرأة.

١- ١-٩-٦ تدني المستوى التعليمي:

توجد علاقة وثيقة بين الفقر والامية والتخلف الاقتصادي. فظاهرة "الفقر المزمن" بين العديد من الأسر يمكن إرجاعها بشكل أساسي للامية الموروثة، نتيجة لضعف مستوى تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفير التعليم لأبنائهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بعمل الأطفال في الوقت الحاضر في أعمال هامشية (مثل: الأعمال المنزلية، أو الأعمال الحقلية، أو في الورش الصغيرة..). من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يصبحون غير متعلمين بدورهم، مما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل لآخر ضمن العائلة الواحدة. "بالرغم من أن التعليم عنصر هام في التأثير على الفقر لما له من ارتباط قوي بالعمل الممكن الحصول عليه، ومستوى الدخل الممكن تحصيله. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٦؛ فإن "أعلى مؤشرات للفقر وجدت لدى الأسر التي يكون أربابها أميين، حيث تبلغ نسبة حالات الفقر بين أسر هذه الفئة ٤٢٪ في الحضر، و ٣٨٪ في الريف"^{٩٠}. كما أشار الجندي إلى أن "نسبة الفقراء بين الأميين بلغت ٣٧٪ في عام (٢٠١٢/٢٠١٣)، مقابل ١٢٪ بين حاملي الشهادات الجامعية، موضحاً أن التعليم المنخفض النوعية يعد أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، الذي تقل نسبته كلما ارتفعت مستويات التعليم"^{٩١}.

فالتعليم والتعلم ضروريان للإنسان منذ ولادته حتى مماته، وقدرة الإنسان على التعليم والتعلم تزيد من قدرته على التواصل مع البيئة المحيطة به والتفاعل مع البيئة الخارجية وتعزز قدرته على الاختيار السليم وتمكنه من توفير الحلول للمشكلات التي تواجهه. وقدرة الدولة على توفير تعليم جيد لمواطنيها تزيد من تعاضم قوتها البشرية والاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم ليس ضرورة حياتية وإنسانية

^{٨٨} شيماء حسين أحمد، سالي رفعت أحمد، وإيناس علي، "دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي، أكتوبر ٢٠٠٦.

^{٨٩} ديبا ناربان وآخرون، أصوات الفقراء: صيحة التغيير، المجلد الثاني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٢٥٨.

^{٩٠} مصر، "تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٩٩٦، ص ٣٤.

^{٩١} أبو بكر الجندي، مرجع سابق، ص ٧٩.

لكل فرد فحسب، ولكنه أيضاً ضرورة اجتماعية واقتصادية للدولة ككل. وحق الإنسان في التعليم حق أصيل نصت عليه المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ المادة (٢٦) والتي تنص على أن "لكل شخص حق في التعليم، ويجب أنه يوفر التعليم مجاناً على الأقل في مرحلته الابتدائية والإعدادية". فالأمية والتسرب من التعليم من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نقص القدرات وعدم القدرة على الحصول على عمل مجز. كذلك فإن عدم جودة وانخفاض مستويات الخدمات التعليمية المقدمة تنتج أفراداً محدودي القدرات وبالتالي لا يتمكنون من الالتحاق بالأعمال المميزة المجزية.

١-٩-٧ البعد الجغرافي والفقر:

توضح كثير من الأدبيات ارتباط الفقر بالبعد الجغرافي؛ فعلى سبيل المثال تفيد دراسة خان^{٩٢} بتركز معظم الفقراء بالمناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية في البلدان النامية، وذلك لصعوبة الظروف المعيشية في الريف عن الحضر. فالتعليم والخدمات الصحية والمياه النقية والصرف الصحي، والنقل والمواصلات والإسكان خدمات لا تتوفر بالكيفية أو النوعية الملائمة في المناطق الريفية. بينما يعززون ارتفاع نسب الفقر في الحضر لنزوح أعداد كبيرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن ظروف أفضل للمعيشة، أي أن نسب الفقر في الحضر تتركز في المناطق المهمشة التي يسكنها سكان فقراء من ذوي أصول ريفية. وهو ما أيدته بيانات الفقر في مصر.

١-٩-٨ البطالة والفقر:

كما سلف الذكر؛ فإن ظاهرة الفقر تشمل أشكالاً متعددة من الحرمان الفسيولوجي والاجتماعي، أي تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه)؛ وبالتالي عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى المقبول من الحاجات الأساسية مثل الغذاء والملبس والسكن، ثم التعليم والصحة. ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الإنسانية الأساسية، أي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعمل المولد للدخل. خاصة في الدول النامية مثل مصر؛ والتي لا تمنح مواطنيها إعانات بطالة تحميهم من الوقوع في براثن الفقر والحرمان.

يمكن القول إن الفقر لا يرتبط فقط بالبطالة السافرة بل بجميع أوجه البطالة. ومن ناحية أخرى ترتبط مشاكل البطالة في الدول النامية بمشاكل الفقر حيث إن إحدى الوسائل الهامة في علاج الفقر هي خلق فرص للعمالة المنتجة المحققة لعائد كافٍ للفقراء. أي أن الفقر يرتبط بالحصول على فرص عمل منتجة ومجزية، مع الأخذ في الاعتبار أن مشكلة البطالة ومشكلة الفقر مشكلتان منفصلتان يجب عدم الخلط بينهما فحل مشكلة البطالة للفقير شرط ضروري ولكنه غير كاف، فمجرد توفير فرصة

⁹² Khan, Mahmood Hasan 2001, Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy, International Monetary Fund (IMF), Economic Issues No. 26, Washington, D.C., 20431, U.S.A.

عمل لا يضمن علاج مشاكل الفقر؛ فقد يحصل رب الأسرة على عمل، ورغم ذلك يعيش هو وأسرته في حالة فقر. ولا يكفي توفير فرصة عمل للحصول على دخل كافٍ لضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد الأسرة. ولكن يمكن القول إن الفقراء ليس لديهم رفاة البقاء عاطلين منتظرين العمل المناسب لتعليمهم لأوقات طويلة ولكنهم عادة يبحثون ويرتبطون بأي عمل يمكن العثور عليه سواء كان مؤقتاً، أو عملاً في القطاع غير الرسمي ولو بأجر منخفض لا يمكنهم من تلبية احتياجاتهم ولا من الخروج من فئة الفقراء ولا يمنحهم مستوى المعيشة اللائقة.

١-٩-٩-١ الحروب ومكافحة الإرهاب والفقر:

تبرر الحروب ومواجهة الإرهاب عادة مستويات عالية للغاية من الإنفاق العسكري والأمني المستقطع من موازنة الدولة على حساب القطاعات الاقتصادية والمرافق الأساسية، والاستثمار المنتج والخدمات الاجتماعية الضرورية مثل الصحة والتعليم والمواصلات؛ مما يؤثر سلباً على أوضاع الفقراء ولا يتيح الفرصة لتنفيذ استراتيجيات للتخلص من حالة الفقر التي يعانونها، كما تؤدي لإستنزاف الأفراد زمنياً ومادياً فقط للبقاء في أمن مما يحد من قدراتهم على الكسب وتحسن مستوى معيشتهم .

١-٩-١٠ الأسباب السلوكية للفقر:

يمكن أن يكتسب الفرد من البيئة مجموعة من الصفات والخصائص والثقافات والسلوكيات التي قد تشكل عائق أمام قدراته في ارتفاع مستوى معيشتهم، حيث يرى الرأسماليون أن سبب الفقر هم الأفراد أنفسهم، لأنهم كسالى ولا يبذلون أى مجهود للارتفاع بمستوى المعيشة، فالفقر عندهم له بعد سيكولوجي وذلك لأن دوافع الفقراء واستجاباتهم لما حولهم محدودة فهم يبذلون الحد الأدنى من الجهد بل ويذهب البعض منهم إلى أن الفقر وراثته، فهو ثقافة متوارثة عبر الأجيال، لذلك يغفل الرأسماليون تأثير المجتمعات على الفقر، وأثر المتغيرات المجتمعية على الفقر، ونظراً لأن الفقراء هم أنفسهم لديهم مساهمة ذاتية في البقاء بحالة فقر فهم يتقبلونه بنوع من الرضا ويتكيفون معه^{٩٣}. كما أن الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة للشخص من ذكاء ودافعية وطموح وإبداع وخبرة وغيرها تؤدي إلى ترتيب الأفراد في أدوارهم وبالتالي يكون وجود أفراد تتمتع بحد أدنى من هذه الصفات من أسباب فقرهم. والتحليل الوظيفي لعدم المساواة الفطرية المؤدية للفقر يتمثل في عدد من القضايا في مقدمتها ما ذكرته السمالوطي^{٩٤}:

- أن هناك تبايناً في أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء - الدافعية - الطموح - الإبداع - المثابرة - الخبرة).

^{٩٣} سعاد عبد الرحيم، التكيف مع الفقر، أنماط مواجهة الفقراء لفقرهم، دراسة في حي شعبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٩ - ١٤.

^{٩٤} إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، بدون ناشر، ٢٠٠٣، ص ١٧٨ - ١٧٩.

- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره عن غيرها من الوظائف.
- حق الأفراد الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأدنى لذوي العطاء المتواضع.

١-١-٩-١١ الأسباب السياسية والبيئية والجغرافية المؤدية للفقر:

"عدم توافر الديمقراطية والقوانين التي تنتهك حريات الأفراد، تؤدي إلى نقص القدرة لدى الفرد وضعف درجات المشاركة في الحياة"^{٩٥}، ويرى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ أن غياب الحريات ونقص المعلومات واضطهاد المرأة تعتبر من أهم أسباب تخلف الدول العربية.

هناك العديد من العوامل البيئية التي تؤدي إلى نقص الموارد الطبيعية، مثل الجفاف والتصحر وعوامل التعرية المختلفة، أو نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل لها من جانب الإنسان (مثل احراق الغابات، والصيد الجائر، والتلوث بالمبيدات وتجريف الأراضي الزراعية..إلى غير ذلك)، وقد تؤثر الظروف البيئية، من شدة برودة أو شدة درجات الحرارة، على قدرات الأفراد ونشاطهم مما يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل التي يمكنهم أداؤها وبالتالي ضعف إنتاجيتهم وانخفاض مستوى معيشتهم. كما أن نقص الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى نقص قدرات الأفراد وبالتالي انخفاض مستوى معيشتهم. بالإضافة إلى أن التواجد في مناطق جغرافية معرضة للكوارث الطبيعية من فياضانات وأعاصير وبراكين تؤدي إلى نقص الموارد الطبيعية وإلى حدوث الفقر.

١-١-٩-١٢ أسباب الفقر وفقاً للاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي المأخوذ من التشريع القرآني والهدي النبوي الشريف ضد تركيز الثروات، وحصرها في أيدي قلة من الناس وبعبارة أخرى، ضد عدم تحقيق العدالة في التوزيع، نظراً لما يترتب على ذلك من أضرار عديدة. فقد جاء في القرآن الكريم ما يحث على عدالة توزيع الأموال كما يلي:

﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (سورة الحشر - الآية ٧).

أي لئلا يكون المال المتداول محصوراً وملكاً متداولاً بين الأغنياء دون الفقراء أو كما جاء في مفاتيح الغيب للرازي والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وعند أصحاب المنتخب في تفسير القرآن الكريم: "كي لا تكون الأموال متداولة بين الأغنياء منكم خاصة.

⁹⁵ - Amartya Sen , " Development As freedom " , Oxford University press , New Delhi , 2000

يذكر الإمام الزمخشري: " كي لا يكون الفئ الذي حقه أن يعطى الفقراء ليكون لهم عوناً يعيشون به مقصوراً على الأغنياء يتكاثرون به أو كيلا يكون دولة جاهلية بينهم وتشير الدولة الجاهلية الى أن الرؤساء منهم كانوا يستأثرون بالغنيمة لأنهم أهل الرياسة والدولة الغالبة.. " والمعنى كي لا يكون أخذه غلبة وأثره جاهلية وقيل الدولة ما يتداول الغرفة اسم ما يغترف يعنى كي لا يكون الفئ شيئاً يتداوله الأغنياء بينهم ويعيرونه بين بعضهم فلا يصيب الفقراء " .

ويذكر سيد قطب في كتابه تفسير الظلال (في ظلال القرآن) : " تبين هذه الآية التي أسلفنا تفصيلاً ثم تعلل هذه القسمة فتضع قاعدة كبرى من قواعد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي فى المجتمع الإسلامى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فإنها تضع قاعدة كبرى فى التشريع الدستورى للمجتمع الإسلامى .

القاعدة هي قاعدة للتنظيم الاقتصادي وتمثل جانباً كبيراً فى أسس النظرية الاقتصادية فى الإسلام فالملكية الفردية معترف بها فى هذه النظرية ولكنها محددة بهذه القاعدة.. قاعدة ألا يكون المال دولة بين الأغنياء ممنوعاً من التداول بين الفقراء، وكل وضع ينتهي إلى أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم هو وضع يخالف النظرية الاقتصادية الإسلامية كما يخالف هدفاً من أهداف التنظيم الاجتماعى كله. وجميع الارتباطات والمعاملات فى المجتمع الإسلامى يجب أن تنظم بحيث لا تخلق مثل هذا الوضع أو تبقى عليه إن وجد.

وحكمة الاقتصاد الإسلامى فى رفض تركيز الثروات وحصرها فى أيدي قلة من الناس هي بلا شك منطقية ورشيده وواضحة، فاستئثار القلة بملكية كل او معظم الأصول الإنتاجية أو بملكية كل أو معظم عوائد هذه الأصول بشكل لا يتيح للغالبية العظمى أن يمتلكوا من ذلك ما يكفيهم ويغنيهم يؤدى إلى أضرار عديدة من أهمها، وما يعيننا هنا، حدوث الفقر لدى تلك الغالبية ويعتبر هذا فى عالمنا المعاصر من أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث الفقر .

ولتأكيد ان تركيز الثروات لدى البعض دون البعض أو بعبارة أخرى عدم تحقيق العدالة فى التوزيع يؤدى إلى الفقر بطريقة صريحة وواضحة وفقاً للاقتصاد الإسلامى وسعياً وراء تلك العدالة فقد قام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كما جاء فى كتاب الخراج لأبي يوسف، بتوزيع أرض الفتوح التى بلغت ملايين الأفدنة على الفاتحين وجعلها ملكاً لكل المسلمين ينتفعون من عائدها، وإعطاء أهلها حق استغلالها والانتفاع بها مقابل خراج تتولى الدولة الإسلامية تنظيم شئونه بما فيه المصلحة للجميع.

نستخلص مما سبق أن الاقتصاد الإسلامي يرى أن تركيز الثروات لدى فئة قليلة يؤدي إلى إحداث آثار تتسبب في حدوث الفقر كما يلي:

- نقص ملكية الفرد من عناصر الإنتاج: تؤدي إلى نقص قدراته على توليد دخل يكفيه لحياة لائقة وبالتالي معاناته من الفقر.
- الفقراء يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع ونقص الكفاءة الفنية لتلك الشريحة من الفقراء (نقص الكفاءة في الإنتاج) يترتب عنه انخفاض إنتاجية الفرد وانخفاض دخله وقد يرجع ذلك للتخلف التكنولوجي للدولة في غالبية وسائل الإنتاج نتيجة إحتكار القلة للتكنولوجيا الحديثة. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الكلية، وانخفاض الدخل القومي، وبالتالي ضعف معدلات الاستثمار.
- تركيز الثروة يؤدي إلى فقر من لا يملكونها وبالتالي يعرضهم لسوء التغذية، كما يؤدي إلى اعتلال صحة الفرد وزيادة معدلات المرض ونقص القدرة.
- التبعية الاقتصادية^{٩٦}، نتيجة اتسام الدول التي يعاني سكانها من الفقر باختلال ميزان المدفوعات وكثرة الديون وأعبائها مما يجعل تلك الدول تابعة في سياساتها وقراراتها للدول الدائنة. يؤدي ذلك لعدم القدرة على اتخاذ قرارات إصلاحية حقيقية وبالتالي استمرار انخفاض الدخل القومي واختلال ميزان المدفوعات.
- انخفاض أسعار الصرف لعملة الدولة المدينة التي بها نسبة كبيرة من الفقراء تؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، وخاصة الغذائية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد ونقص قدراتهم وزيادة عمق الفقر لديهم.

المنظور الإسلامي يرى أن من أهم الأسباب والعوامل المؤدية للفقر وتعميق ظاهرتة في الدول النامية ما يلي:

- التقصير في استغلال الثروات المتاحة، " فإن حدث تضيق في الرزق فاعلموا أن حقاً من حقوق الله قد ضيع إما لأنكم أهملتم استصلاح الأراضي، وإحياء مواتها، بقدر ما يزيد تعداد السكان في الأرض، وإما أنكم قد كنزتم ما أخذتم من الأرض، وضمنتم بما اكتنزتموه على سواكم^{٩٧}. ويتفق ذلك السبب مع السبب المتمثل في سياسات التكيف الهيكلي التي تؤدي إلى زيادة أسعار مدخلات الإنتاج بما يصعب على صغار المنتجين مواكبتها وبالتالي قد يتوقفون عن الإنتاج وما يصحب ذلك من تسريح للعمالة لديهم وبالتالي زيادة أعداد الفقراء وزيادة عمق الفقر لديهم.

^{٩٦} عبد النبي حسن يوسف وآخرون، التنمية والتخطيط، ص ٦٢ - ٦٤.

^{٩٧} الإمام محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، المجلد الثاني عشر، دار أخبار اليوم، جمهورية مصر العربية، سنة الطبع غير محددة، ص ٧٦-٧٧.

- كما يعزز ما سبق العوامل الاقتصادية الأخرى؛ من تدهور لشروط التجارة، ونقص ملكية الفرد لعناصر الإنتاج، ونقص القدرات، وانخفاض مستوى الكفاءة وغيره.
- عدم رغبة بعض الأغنياء في إخراج ما فرض عليهم من زكاة، فقد فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة، ليكفي الفقراء حاجاتهم، ويغنيهم، ويخرجهم من دائرة الفقر والاحتياج، وعدم تمكن الفقراء من أخذ تلك الحقوق، وعدم مقدرتهم على المطالبة بها ضيقت تلك الحقوق، وظل الفقراء على ما هم فيه من فقر واحتياج. بالرغم من أننا نجد أن الله سبحانه وتعالى قد قرر في أكثر من موضع في القرآن الكريم، بأن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء وهو ما يسميه الإسلام الزكاة، إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (سورة المعارج - الآية ٢٤-٢٥).

وذلك حتى لا يكون لدى الغنى أى مبرر لعدم إخراج الزكاة، وبدون مطالبة له، إلى الفقير، ذاك لأنه يعرف بنص الآيات القرآنية أن مقدار الزكاة المفروض عليه والموجود لديه، ليس ماله، وليس حقه، وإنما هو حق عليه للفقير، رزقه الله لهم من خلاله، ومن الواجب دفع الحقوق لأصحابها.

فالتقاعس عن إخراج وجمع الزكاة، وإعطاء الفقراء حقوقهم وما يكفيهم منها، هو سبب من أسباب هذا الفقر الذي يعاني منه العالم الإسلامى، على الرغم مما يمتلكه من الثروات، والموارد الضخمة بالرغم من وجود الزكاة وكونها تمثل ركناً من الأركان الخمسة للإسلام طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾ (سورة البقرة - الآية ٤٣).

وطبقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "بنى الإسلام على خمس شهادة الا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان" {٩٨}.

فالزكاة "لم تفرض بدون هدف، وإنما من أول أهدافها إكفاء الفقراء والمحتاجين وإغناؤهم، وقد فرضت بطريقة مدروسة، ومحسوبة وشاملة لمعظم الثروات وبالقدر الذي يضمن حصيلة كبيرة تكفي الفقراء والمحتاجين وتغنيهم ٩٩. فلو تم إخراج كامل الزكاة المفروضة، وأعيد توجيهها بكفاءة ورشد لتمكنت نسبة كبيرة من الفقراء من امتلاك عناصر الإنتاج اللازمة لإخراج منتج والحصول على دخل يقيهم الفقر ويخرجهم من دائرته، ولتمكنوا من تعليم أبنائهم سعياً إلى ارتقاء مستوياتهم حين يصبحون أفراداً في سن العمل، ولتمكنت الأسر الفقيرة من توفير الغذاء الجيد والرعاية الصحية اللازمة والمسكن الأدمى لأفرادها.

^{٩٨} الإمام البخاري (أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي) صحيح البخاري، تعليق الدكتور مصطفى ألبنا، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، ١٢.
^{٩٩} ببلي إبراهيم أحمد العليمي، هذا هو الفقر: أبعاده - أسبابه - مآسيه - نظرة اقتصادية إسلامية، جامعة القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٣٣٨ - ٣٤٠.

كما يضاف للزكاة الصدقات، حيث يجب أن يغالب القادرون رغبتهم في اكتناز الأموال لسد حاجة المحتاجين، رغبة في إرضائه سبحانه وتعالى الذي يقول في كتابه العزيز: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ﴾ (٩) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (١٠) فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَىٰ (١١) وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴿ (الليل، الآيات ١١-٨) كما قال تبارك وتعالى ﴿ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ (التغابن آية ١٦). في حين يجب عليهم الإنفاق بسخاء في أوجه الإنفاق الحلال تنفيذاً لأوامر رب العالمين ورغبة في حسن الجزاء في الآخرة، حيث يذكر المولى عز وجل في كتابه الكريم ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ (٦) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٧) فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿ (الليل ٥-٧)، ويقول ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعَمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة البقرة: ٢٧١). وكثير من الآيات في فضل الإنفاق في الطاعات.

فلو التزم المسلمون بما يجب عليهم عمله من زكاة وصدقات، وذهبت إلى أوجه المصارف بدقة وحرص لما عانى أي مجتمع مسلم من مشكلة فقر، ووجود فقراء.

١-١-١٠ المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الفقر:

يؤدي انتشار الفقر إلى ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية ذات الآثار شديدة الوطأة على المجتمع بأكمله؛ كاتجاه بعض الفقراء إلى السرقة لتغطية احتياجاتهم وإشباعها؛ أو للانتقام من الأغنياء الذين لا يرى الفقراء مبررات كافية لتميزهم وتنعمهم بما يحرمون من أدنى قدر منه؛ سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن أو وسائل الانتقال والترفيه وخلافه. أو إلى أن يلجأوا للعمل بالأنشطة المشبوهة كتجارة المخدرات، والإدمان، وغيرها؛ رغم مما قد يترك ذلك السلوك من آثار اجتماعية سلبية على مثل هؤلاء وأسرهم. حيث ينبذهم المجتمع، ولا يرغب أفرادهم الآخرون في التواصل معهم أو تبادل المعاملة معهم، فينشأ الصغار منهم وهم يشعرون بالخزي وعدم تقبل باقي المجتمع لهم ويصبحون بذوراً لتكرار نفس السلوك الغير سوي الذي قام به أحد الكبار في الأسرة.

ويسهل على بعض هؤلاء الفقراء تقبل الرشوة أو الوساطة لتوصيل الرشاوي؛ مما يساعد على انتشار الفساد في المجتمع.

كما يؤدي الفقر إلى حدوث التفكك الأسري، وزيادة معدلات الطلاق، أو عدم الزواج أصلاً. حتى إن الإسلام قد أدرك ذلك فأمر من كان فقيراً بالعفاف فقال تعالى: «وَلَيْسَتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» [سورة النور: ٣٢]، وذلك لخطورة الفقر على الأسرة، فالزوج العائل إذا لم يجد مالاً ينفقه على عياله الذين يتضورون جوعاً، أو يموتون بسبب عدم توفر الدواء والغذاء يفكر، إن لم يكن تقياً، في أية وسيلة لتحصيل المال، ولذلك يستغل تجار المخدرات هؤلاء الفقراء ويغرونهم بالمال حتى يوقعونهم في شباك التهريب والترويج لسموم الموت، وقد تؤدي شدة الفقر إلى أن يقتل رب الأسرة أولاده لعجزه عن تلبية احتياجاتهم الضرورية، بل إن الله تعالى أشار إلى ما كان يفعله

الجاهليون من قتل أولادهم بسبب الفقر الحادث فعلاً ، أو الخوف من وقوعه فقال تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » [سورة الأنعام: ١٥١] . وقد يلجأ رب الأسرة لهجر الأسرة وتركهم يواجهون مصائبهم كيفما كانت حتى لا يظل يشعر بالعجز أمامهم.

كما يرتبط الفقر في المناطق الحضرية بمظاهر محددة؛ منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية، التي تشكل مناطق هامشية غير قانونية ومعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها.

و تعتبر مشكلة انتشار العشوائيات، والأحياء الفقيرة من المشاكل الهامة التي يعاني منها العديد من الدول النامية؛ وإن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها. تعاني هذه المناطق الفقيرة والعشوائية من انخفاض مستويات الدخل، وتدهور الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، والتفكك الاجتماعي والأسري، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات وتلوث البيئة .

وينتكدس الأفراد في تلك المناطق في مساحة صغيرة قد لا تتجاوز الغرفة الواحدة، ويؤدي هذا التكدس إلى توتر نفسي واجتماعي، كما يؤدي إلى فقدان الإحساس بالخصوصية وبالذاتية ، إذ إن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة، ويساعد ذلك على خلق شخصية غير سوية للإنسان. وظهر أخلاقيات غير محمودة، وسهولة الوقوع بين براثن الرذيلة.

يؤدي كل ما سبق إلى؛ نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

أوضح الجزء السابق خطورة مشكلة الفقر وتعدد أسبابه ما بين أسباب اقتصادية، أو اجتماعية ،أو سياسية أو بيئية ، أو أمنية ... بل يمكن إضافة أن من تلك الأسباب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما؛ فالنظام الجائر الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن، والاطمئنان إلى عدالة تحميته من الظلم والتعسف، وتنفرد فيه السلطة الحاكمة وأتباعها بالثروة بالطرق غير المشروعة؛ نتيجة استئثار الفساد والمحسوبية. يؤدي ذلك إلى تعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي؛ وينتج عن ذلك اتساع رقعة الفقر؛ حتى عندما يكون البلد زاحرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عديد من البلاد الفقيرة.

يوضح ذلك صعوبة معالجة الفقر؛ حيث تتداخل العوامل الداخلية مع الخارجية والاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية' كما تتداخل الأسباب المباشرة مع غير المباشرة لتعزيد ظاهرة الفقر وترسيخ بقاءه. ذلك يستدعي وضع الدراسات التي تهتم بدراسة هذه المشكلة ومحاولة إيجاد آليات ووسائل لعلاجها على قمة قائمة البحوث والدراسات العلمية الجادة.

المبحث الثاني

التنمية والتنمية البشرية وعلاقتها بالفقر، وأثر الفقر عليهما

مقدمة:

مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي ظهرت في القرن العشرين بعد الحرب العالمية، وتتعدد أبعاد ومستويات التنمية وتتشابه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل مفاهيم التخطيط والإنتاج والتقدم. "وقد برز مفهوم التنمية Development حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية"^{١٠٠}.

١-٢-١ تعريف التنمية:

"تشير التنمية إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محددة وبالتالي فهي تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، بواسطة الإنسان ويغلب عليها التغيير الكيفي. فالتنمية تتضمن شقين الأول تغيير وتطوير اجتماعي والثاني نمو اقتصادي، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك بأنها تشمل بذل الجهود في جميع ميادين الحياة في المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حسب الإمكانيات والاحتياجات"^{١٠١}.

"ظهر حديثاً عدة مفاهيم متطورة للتنمية. ومن أهمها المفهوم الذي تتبناه هيئة الأمم المتحدة وهو يعتبر أن التنمية عبارة عن العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة

^{١٠٠} نصر عارف، "مفهوم التنمية"، محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
^{١٠١} محمد السنتريسي، عمر سالم، التنمية الاقتصادية في ظل الاتجاهات المعاصرة في الاقتصاد العالمي، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية الاجتماعية، بحث غير منشور، ٢٠٠٢، ص ١٧-١٩.

لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الدولة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع^{١٠٢}.

وينتضح من هذا المفهوم أهمية التنسيق والتكامل بين كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية وجهود الأفراد للتركيز على تحقيق أهداف عملية التنمية وهي النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لأفراد المجتمع حتى يمكنهم المشاركة بفاعلية في صنع واتخاذ القرارات العامة، ومن هنا تتضح أهمية الحوار المجتمعي حيث يساعد على تدعيم دور المواطنين في تنمية المجتمع والمشاركة بفاعلية في شئون الحياة العامة.

ظهر الخلاف بين العلماء^{١٠٣} هل التنمية عبارة عن عملية اجتماعية بالدرجة الأولى أو أنها اقتصادية؟ فهناك من يرى أن الأساس هو التنمية الاقتصادية وذلك لأنه بدونها نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ورفع مستويات معيشة المواطنين. بينما يرى آخرون أن الأساس هو التنمية الاجتماعية ثم تأتي بعد ذلك التنمية الاقتصادية وذلك لأن المجتمع الجاهل المريض يجب أن يخرج أولاً إلى زيادة المعرفة والوعي والإبراء من العلل التي تصيب مواطنيه مما يجعلهم قادرين على المساهمة في التنمية الاقتصادية، فالتنمية البشرية (تنمية القدرات البشرية) وتحسين أحوالهم الاجتماعية تؤدي إلى تحسين المستوى المادي للمواطنين فهدف التنمية هو البشر، لذلك يجب أن تعمل على زيادة قدراتهم وأنشطتهم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فالتنمية ينبغي أن تكون شاملة.

مما سبق يتضح أن التنمية مفهوم متعدد حيث: تشمل عمليات اقتصادية اجتماعية بشرية ثقافية وسياسية.

١-٢-١ تطور مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم وأشهر المفاهيم الاقتصادية عالمياً. وقد برز هذا المفهوم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بواسطة الاقتصادي البريطاني المعروف آدم سميث الذي أطلق هذا المفهوم على العملية التي بواسطتها يتم تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وكان اهتمام التنمية أول ظهور المفهوم يركز على التقدم الاقتصادي والتقدم المادي عن طريق التحديث (Modernaization) أو التصنيع، (Industrilization)، ثم بدأ مفهوم التنمية

^{١٠٢} بوابة صحة المراهقين، تطور مفهوم التنمية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢ بالموقع:

<http://kenanaonline.com/users/Teenhealth/posts/454675>

^{١٠٣} محمد السنتريسي، عمر سالمان، التنمية الاقتصادية في ظل الاتجاهات المعاصرة في الاقتصاد العالمي، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، بحث غير منشور، ٢٠٠٢، ص ١٧-١٩.

(Development) كما يعرف حالياً في الظهور منذ ستينات القرن العشرين حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن حدوث تحسن متزايد في نوعية حياة أفراد ذلك المجتمع. أى بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه عن طريق الترشيح المستمر والاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة والتوزيع العادل لنواتج ذلك. بمعنى آخر بدأ الاهتمام بالتنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية.

ومع تطور المفهوم؛ ارتبط مفهوم التنمية بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح ينظر الى التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى ثقافة المجتمعات ومن ثم ترفيتها والنهوض بها. وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين مكونات المجتمع وهم الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني. كما أصبح مفهوم التنمية يهتم بالتنمية السياسية التي تتضمن إحداث تغيير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف للوصول إلى إيجاد نظم تعددية في المجتمع تحقق النمو الاقتصادي وتؤكد على المشاركة والمنافسة السياسية.

بعد ذلك؛ وفي بداية السبعينيات من القرن المنصرم بدأ ظهور مفهوم التنمية المستدامة بعد انعقاد المؤتمر المعني بالتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والبيئة في إستوكهولم عام ١٩٧٢. والتنمية المستدامة تأخذ في اعتبارها الحفاظ على الموارد الطبيعية أثناء التشييد والبناء وأثناء تنفيذ كافة العمليات التنموية.

بعدها تم استحداث مفهوم تنمية الموارد البشرية في العقد التالي (الثمانينيات)، وجل تركيزه على الفرد الإنسان، وأن التنمية لا تقاس إلا بتحسين مستوى معيشة البشر عن طريق التأهيل والإرشاد والتدريب ورفع القدرات ليصبح كل فرد في سن العمل ضمن قوة عاملة ماهرة منتجة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي ويمكنه المنافسة عن طريق إثبات المهارة والكفاءة.

ويذكر العيسوي موضحاً مراحل تطور مفهوم التنمية؛ "المهم من منظور تحديد مفهوم التنمية هو أن خبرة التنمية في الخمسينات والستينات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل. وبعدما كان النمو الاقتصادي هو الملك المتوج الذي ينفرد وحده بعرش التنمية، اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه بإفساح مكان على عرش التنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية، ذلك إلى جانب النمو الاقتصادي. بل إن التنمية تتطلب سياسات وإجراءات متعددة لتحسين توزيع الدخل والثروة. فإن عدم تحقق تحسين يذكر في توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما قد يحدث من نمو اقتصادي سريع يرجع إلى أسباب عميقة يجب البحث عنها في الإطار المؤسسي الذي تجري فيه التنمية، وفي الإطار الدولي الذي وجدت دول العالم

الثالث نفسها فيه دون اختيار أو استشارة. بعبارة أخرى، اخذت تتبلور رؤية جديدة للتخلف مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الاقتصادي للتنمية. وكان جوهر تلك الرؤية الجديدة للتنمية أن التخلف ليس مرده قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الأموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية أو نمو، وإنما يرجع التخلف إلى:

- أ- طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تنسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- ب- طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة.
- ج- علاقات القوى التي تنشأ وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهكذا ساعدت خبرة الخمسينات والستينات على إبراز العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية. كما ساعدت على إبراز الجوانب غير الاقتصادية للتنمية، أي الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي وعلاقات القوى فيه، وطبيعة الحكم، ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والجوانب المتصلة بثقافة المجتمع. وأصبح من المألوف الآن التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من آثار التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

- إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب متعددة، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية.

- ومن أهم هذه الأهداف:

- ١- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض. وهو يوضح وجود علاقة ارتباط عكسية بين التنمية من ناحية والفقر والعوز والجهل والمرض من ناحية أخرى، أو العلاقة الإيجابية بين التنمية السليمة وتحسن مستويات المعيشة وزيادة مستوى الرفاهه.
- ٢- رفع مستوى الحياة البشرية من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة

الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات، وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من الصعود من هاوية الفقر.

٣- إن تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته، والتخلص من العوامل الاقتصادية المؤدية للفقر.

كما يردف العيسوي أنه قد ظهرت مصطلحات مثل كسر التبعية وفك الروابط نشير إلى ما يراد الخلاص منه ولا نخبرنا بشيء عن ماهية البديل المزمع إقامته. لذا فإن البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدق عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة أي المعتمدة على الذات. فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال، ولكن دون نفي لإمكانيات التعاون مع الآخرين.

يقودنا كل ذلك إلى ضرورة بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مستطاع في تحقيق التنمية، مع الحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادي. وبقدر ما تتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية، بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية. والاعتماد على الذات ينطوي على معنى هام آخر ودلالة إيجابية ذات شأن عظيم. فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (أو ما يسميه البعض التنمية المتمحورة حول الذات)، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن أفراح أوسع مجال ممكن لحركة الجماهير ومشاركتها في صنع التقدم، وأيضاً حصولها على نصيب عادل من ثمرات التقدم، ورسم سياسات التنمية انطلاقاً من احتياجاتها الفعلية، وبالتالي خروج الفقراء منهم من دائرة الفقر.

ويخلص العيسوي إلى أن التنمية المستقلة إذن هي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن. كما أن انطلاق التنمية المستقلة من أن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خياراتها يعني أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك منطقياً أمران مهمان:

أولاً: ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية. ومن المهم أن ندرك أن هذا لا يعني توجيه طاقات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وإهمال بناء الصناعات غير الاستهلاكية، وإنما يعني هذا تكوين هيكل صناعي بالمعنى الواسع للصناعة تتكامل فروع ومكوناته المختلفة على نحو متعاضد، بما يمكن من السير بخطى حثيثة نحو هدف الاعتماد على الذات في إشباع حاجات البشر. ويوضح ذلك ضرورة ألا يكون هؤلاء البشر فقراء معوزين يعانون الحرمان والمرض والجهل.

ثانياً: ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها. فالإنسان في مفهوم التنمية المستقلة ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج كما أنه ليس مجرد وسيلة للتنمية، ولكنه -بالإضافة إلى ذلك- غاية التنمية وهدفها. ويتصل بمنطلق أن الإنسان صانع التنمية والمستفيد منها والمشارك في اتخاذ قراراتها أمر هام، وهو: ضرورة أن تولى التنمية المستقلة اهتماماً كبيراً للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والإبداع واستعادة ثقافتهم بأنفسهم التي ضربها الاستعمار وقوضت التبعية بعض أسسها. ويبرز بوجه خاص هنا إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة (والقضاء على الأمية طبعاً، لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني). وهذه المعاني وثيقة الصلة بمفهوم التنمية البشرية. وهي معانٍ تؤكد على ضرورة التخلص من الفقر وجعل هؤلاء الفقراء بشراً قادرين على المشاركة الكاملة بعد حصولهم على حقوقهم الكاملة في جميع المجالات. ولقد تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية.

ويرتبط بذلك إعادة التأكيد من واقع الخبرة المكتسبة على أن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، وأن الهدف الأساسي للتنمية هو صنع البيئة الملائمة لكي يتمتعوا بحياة كريمة.

ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المتمحورة حول البشر وكلاهما يكاد يتطابق مع المفهوم الموسع للتنمية. وتعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل إنها - إضافة إلى ذلك - تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضاً من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف. ولذلك تعرف التنمية البشرية (طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره عن التنمية البشرية التي تتابع صدورها منذ عام ١٩٩٠) بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقافتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات^{١٠٤}.

١-٢-٢-١ مفاهيم تنموية وعلاقة كل منها بالفقر، وآثار الفقر على كل منها:

١-٢-١-٢-١ مفهوم التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي؛ في أنه بالرغم من كون كلاهما يعكس زيادة الناتج المحلي الإجمالي خاصة في مجال الإنتاج السلعي فإن النمو الاقتصادي قد يحدث دون تخطيط، بمعنى أن "النمو هو حدوث زيادة تلقائية في الناتج القومي الحقيقي للمجتمع أو متوسط

^{١٠٤} إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١٨-١.

نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، نتيجة تطور تلقائي بعناصر الإنتاج أو التقدم الفني أو رأس المال.^{١٠٥}

بينما تكون التنمية الاقتصادية ناتجة عن تخطيط أدى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة متعمدة. وقد انصبت الإستراتيجيات التنموية في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم على مفهوم التنمية الاقتصادية. "تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة سياسات وإجراءات وتدابير متعمدة، تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي يترتب عليها تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"^{١٠٦}.

"فالتنمية تحدث تغييراً وتطويراً وتحديثاً في هيكل الاقتصادي القومي ويترتب عليها زيادة سريعة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي، فمثلاً ما يجري في كوريا الجنوبية منذ الستينيات يختلف بصورة واضحة عما جرى في ليبيا بعد اكتشاف البترول، فالدولتان شهدتا زيادة كبيرة في الموارد وبالتالي متوسط دخل الفرد، ولكن الزيادة في ليبيا تمت نتيجة اكتشاف البترول بواسطة الشركات الأجنبية، ويستهلك في بلاد تلك الشركات مع جهد قليل من جانب ليبيا أى لم يصحبه تغيرات وتطوير وتحديث فهو زيادة في متوسط دخل الفرد فقط، لذلك من الصعب اعتبارها تنمية اقتصادية. فلا بد أن تكون التغيرات الحادثة جوهرية كما حدث في كوريا منذ عام ١٩٦٠ حيث زاد نصيب الفرد في الناتج القومي مقابل انخفاض نصيب الزراعة وزيادة النسبة من السكان الذين يعيشون في المدن بدلاً من الريف"^{١٠٧}.

وتقاس التنمية الاقتصادية بمقدار الزيادة التي تحدث في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. ولما سبق أيضاً يعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية ويجب أن تسبق تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي لا يمكن أن تتم بدون تنمية اقتصادية مسبقة"^{١٠٨}.

١-٢-١-٢-١ العلاقة بين التنمية الاقتصادية والفقر، وآثار الفقر على التنمية الاقتصادية:

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والفقر هي علاقة عكسية تبادلية، فمن جهة نجد أن ضعف معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة معدلات البطالة، وضعف القدرة على توفير الدعم اللازم للفقراء. ومن جهة أخرى فإن انتشار الفقر يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل والادخار

^{١٠٥} عبد النبي حسن يوسف، حمدي أحمد عناني، محاضرات في التنمية والتخطيط، بدون ناشر.

^{١٠٦} المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، "فضايا التنمية في مصر،" رؤية اجتماعية ونظرة مستقبلية"، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ص ٧-٥

^{١٠٧} محمد السنتريسى، عمر سالمان، مرجع سابق، ص ١٧-١٩

^{١٠٨} على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠ - ١٩٩١، ص ١٨٦ - ١٩٢.

والاستثمار؛ مما يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة وتدهور الأحوال المعيشية للناس، واستمرار حلقة الفقر بل واتساعها.

- ويؤدي انتشار الفقر إلى؛ ظهور وانتشار الرشوة، والاختلاس، والفساد مما يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد الإداري في مؤسسات الدول يمكن اعتباره من آثار الفقر، إلا أن وجود هذا الفساد ومظاهره المختلفة يؤدي إلى زيادة الفقر. وعمليات الرشوة والفساد تؤثر سلباً على المؤسسات القائمة وعلى الاقتصاد القومي.

- عادة ما يؤدي انتشار الفقر والسمات السائدة بين الفقراء إلى؛ انخفاض الإنتاجية، وضعف المستوى المهاري، مما يؤدي لانخفاض إجمالي الناتج المحلي وضعف معدل النمو الاقتصادي من جهة، وتغذية حلقة الفقر من جهة أخرى.

- محاولة تلبية الحدود الدنيا اللازمة لبقاء الفقراء على قيد الحياة يؤدي إلى؛ زيادة الديون والقروض لسد الضروريات والاحتياجات الاستهلاكية والسعي لتسديدها بدلاً من العمل على خطط التنمية والتطور.

- الارتفاع النسبي في الطاقات العاطلة التي يمثل غالبيتها الفقراء، والفاقد الاقتصادي نتيجة قدم الآلات، وعدم توافر مستلزمات الإنتاج، ونقص الطاقات المحركة، وانخفاض مستوى الأداء لنقص الكفاءات الفنية الماهرة خاصة من العاملين القادمين من الشرائح الفقيرة، يؤدي لانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الأرباح؛ وبالتالي عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لصيانة الآلات وإحلالها بالأحدث.

- ضياع جزء كبير من الدخل القومي على دعم الغذاء اللازم للفقراء بدلاً من توجيهه لخطط التنمية، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة مع انتشار الفقر.

- التضخم وانخفاض القوة الشرائية للأفراد الفقراء؛ و"ظاهرة التضخم حينما تستشري في جسد الاقتصاد القومي في أى دولة نامية فإنها تجر في أذيالها ظواهر اقتصادية واجتماعية خطيرة فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي والثروة القومية لصالح الأغنياء وضد مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل. ومن هنا فهي تعمق من ظاهرة التفاوت في الدخل والثروات ومستويات المعيشة، فضلاً عن زيادة إحساس الطبقات الفقيرة باليأس والحرمان واتساع نطاق الفقر في المجتمع ليشمل فئات وطبقات عديدة. ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة وقوية متبادلة بين ظاهرتي التضخم والفقر حيث إن الأخيرة تزيد من حدة ونطاق الأولى، كما أن التضخم يؤثر تأثيراً سلبياً على قيم المجتمعات وأنماطها السلوكية ويهدر قيم العمل المنتج، حيث تعلق قيمة الربح السريع والعمولات والسمسرة على قيم الإنتاج والإنتاجية والابتكار. ومهما يكن من أمر فإن التضخم

مرض خطير وغير مرغوب فيه وإذا أصيب به الاقتصاد القومي فإن دعائم صحته الاقتصادية تتعرض للتدهور والذبول وتنشأ من خلاله آثار مدمرة على مستقبل التنمية، لهذا يتعين دائماً التصدى له لمحاصرته والقضاء عليه^{١٠٩}.

يجب الإشارة إلى أنه؛ بالرغم من أن مفهوم التنمية الاقتصادية افترض أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي سوف تنساب تلك العوائد إلى المستويات الجزئية بحيث تزيل الفقر والتخلف البشري أو تخفف من حدته، ولكن أظهرت التجربة في عقود متتالية أن ذلك لم يتحقق.

١-٢-١-٢ مفهوم التنمية الاجتماعية:

"تعرف التنمية الاجتماعية^{١١٠} بأنها التغير الحضاري المقصود المخطط لإحداث تحسن مستوى معيشة المواطنين من خلال تدخل إرادي في شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة وكل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد؛ وذلك لتحقيق استيعاب أكثر للطاقات وتجبيشها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي، وإطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للأفراد والجماعات.

وبالتالي تعتبر التنمية الاجتماعية مجموعة عمليات تبذل وتعتمد هذه العمليات على مشاركة الناس ابتداء من جمع البيانات لتحديد الاحتياجات، وترتيب الأولويات، وتصميم المشروعات وتنفيذها وصولاً إلى تحقيق الأهداف. فالتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق أهدافها بغير اقتناع أفراد المجتمع بالفائدة التي ستعود عليهم لضمان الحماس في التنفيذ والتصميم على مواصلة المجهود".

فهى يجب أن تتم وفق خطة قابلة للتنفيذ تهدف إلى إحداث تغيرات في الناس أنفهم وداخل عقولهم لإعداد مواطن صالح قادر على دفع عجلة الإنتاج لذلك فهى تهتم بمجالات التعليم والعمالة والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية فهى تركز على الموارد البشرية أكثر من الموارد المادية.

ويرى الباحث أن صناعة السينما أحد أهم أدوات التنمية الاجتماعية ، بل تعتبر أهمها على الإطلاق ، لكنها في في مجتمعاتنا العربية ووقتنا الحاضر . بدلاً من أن تكون أداة للتنمية الاجتماعية ، قد أصبحت معول هدم للبناء والنسيج الاجتماعي، داخل المجتمع العربي وبخاصة المجتمع المصري ولعملية التنمية الاجتماعية مراحل ينبغى أن تتم خلالها:^{١١١}

التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة له: ويتم ذلك بدراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية والطبيعية.

^{١٠٩} حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٥، ص ١٩٤ - ١٩٥
^{١١٠} عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية - مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣٠-١٥٠.
^{١١١} عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٠٠-١٠١.

دراسة السكان وتركيبهم: من حيث النوع، ونسبة العاملين لإجمالي السكان، معدل الخصوبة، إلى غير ذلك حيث يتم التعرف على الطاقات البشرية المتاحة وبالتالي توجه التنمية الاجتماعية.

التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: فيتم دراسة النسق القيمي الذي يحكمها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها وكل ما يسهم في تشكيل الإطار الحضاري بالإضافة إلى نظمها الاقتصادية والسياسية.

دراسة النشاط الاقتصادي دراسة متعددة: من أنواع النشاط والمهن المختلفة ومستويات الدخل والادخار والأسعار والاستثمار إلى غير ذلك.

مرحلة الفعل التنموي في المجتمع: تحديد الإطار التنموي الذي يتم العمل فيه وبذلك تبدأ التنمية الاجتماعية مراحلها التنفيذية.

١-٢-٢-١ العلاقة بين التنمية الاجتماعية والفقر، وآثار الفقر على التنمية الاجتماعية: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والفقر هي علاقة عكسية تبادلية، كما أن للفقر العديد من الآثار الاجتماعية السلبية؛ حيث إنه مع انتشار ظاهرة الفقر من المتوقع ظهور الآثار السلبية التالية:

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، فقد روي في الأثر " كاد الفقر أن يكون كفراً "، فمن يعانون من الفقر المدقع تظهر لديهم سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد الشائعة بين أفراد باقي المجتمع، فنجد أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش. كما يجيز لنفسه السلوك المنحرف مبرراً أنه مضطر إليه نتيجة الفقر الذي يعانيه. وهو ما يعني تنمية اجتماعية متدهورة، وانخفاض معدلات التنمية الاجتماعية يؤدي لتعزيز ظهور مثل تلك السلوكيات السلبية.

- الفقر يؤدي إلى عدم تمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس، أو الحصول على تعليم جيد النوعية، نتيجة لارتفاع عبء الإعالة الذي يعتبر سبباً من أسباب الفقر ويؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل والتخلف بدءاً من مرحلة الطفولة. وانخفاض معدلات التنمية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم التعلم.

- الفقر يؤدي إلى تقشي ظاهرة عمالة الأطفال، وما يصاحبها من آثار سلبية على المجتمع وأفراده.

- تدهور الوضع الصحي، وسوء التغذية خاصة بالنسبة للأطفال (مما يؤدي لارتفاع معدلات الوفيات)، وانخفاض درجة العناية الصحية بهم، مما ينتج عنه التعرض للأمراض بمعدلات مرتفعة، وارتفاع احتمالات العدوى بالأمراض المعدية.
- التبعية الاجتماعية "يؤدي الصراع الداخلي بين الطبقات إلى صعود بعض الفئات أو الطبقات وسقوط البعض الآخر وانتهاء سيطرتها؛ حيث نجد أن الفئات الاجتماعية ذات النفوذ والسيادة في الدول الفقيرة تحرص دائماً على ارتباط مصالحها بمصالح الفئات الاجتماعية المؤثرة في الدول الرأسمالية وبذلك ينعلم أحد الشروط الهامة للقضاء على التبعية وهو الرغبة في القضاء عليها"^{١١٢}. وتصبح التبعية الاجتماعية أحد الأبعاد الأساسية لفقر الشعوب، مثلما تعتبر التبعية الاقتصادية بعداً آخر له. كما أن هناك ارتباطاً جوهرياً بين التبعية الاجتماعية والتبعية الاقتصادية وفقر الشعوب.
- الرغبة في الثورة والتغيير: إن الفقير قد يصبر على فقره أملاً في الثراء ذات يوم، أما الفقير المظلوم فليس أمامه من سبيل إلى الصبر، إذ إن العدل قيمة معنوية يؤدي غيابها إلى اختلال المعايير الإنسانية. ويدفع غياب العدل وعدم الأمل في التخلص من الفقر إلى الجنوح للثورة والتدمير رغبة في إحداث تغيير في الظروف المحيطة.
- وراثة الغنى والفقر: وقد أكد علماء الاجتماع على أن نظام الوراثة هو النتيجة المنطقية لحق الملكية ومن ثم لا يعتبر هؤلاء العلماء أن توريث الملكية يؤدي إلى التفاوت في توزيع الثروة إذ إن هذا التفاوت يرجع في نظرهم إلى الطبيعة الإنسانية واختلاف الطبائع والنزعات وهو بذلك له مبرراته. بالرغم من ذلك فبعض الأغنياء يسعون لحرمان ذوي الحق من أقاربهم الفقراء، بنقل ملكية ما يمتلكونه لبناتهم، وغيرها من التصرفات.^{١١٣}
- توزيع الملكية بصفة خاصة في قطاع الزراعة وما يصاحب ذلك من أمراض اجتماعية تهدد كيان المجتمع بالانهيار، حيث "نستطيع القول بأن الفقر في الدول النامية يرتبط ارتباطاً عضوياً بوجود الطبقات الاجتماعية المتميزة التي تمتلك وتستحوذ على القدر الأكبر من وسائل الإنتاج وتحكم في الأغلبية المعدمة، إذ إن الأغنياء في الدول الفقيرة يحصلون على الثراء بالوراثة دون تعب أو كفاح أو عمل حقيقي، فيكون الغنى إرثاً والفقر إرثاً كذلك."^{١١٤}
- هجرة الفقراء واضطرابهم للقبول بشروط محقة في العمل، "يشير التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ عن التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه خلال العقود الأخيرة هاجر على الأقل ٣٥ مليون فرد من الدول النامية ليقوموا في دول الشمال الصناعي، منهم ما يقرب من

^{١١٢} عبد الواحد عبيده، منظومة التخلف بين الأزمات والنظرية والعملية للتصنيع، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، عدد رقم (٤٥)، يونيو ١٩٨٨، المغرب، ص ١٥-١٦.

^{١١٣} عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١١٢.

^{١١٤} حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

- نحو ستة ملايين هاجروا بطرق غير شرعية ومن ثم اضطروا أن يقبلوا أقل الأجور، وأن يعملوا في مجالات شاقة يرفضها المواطنون الأصليون في البلاد التي هاجروا إليها.^{١١٥}
- الخلل الشديد في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد. وهجرة بعض العقول المتميزة والعمالة الماهرة إلى الخارج مما يعيق تحقيق التقدم المنشود.
 - التفكك الأسري وزيادة معدلات الجريمة، نتيجة للتوتر النفسي وعدم التماسك الاجتماعي، وفقدان الإحساس بقيمة الذات.
 - انتشار الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية وما يرتبط بهما من تدهور في مستوى خدمات البنية الأساسية، ومستوى المعيشة عموماً.
 - سواد الاستبداد والديكتاتورية نتيجة لأن للفقر دوراً في صنع المستبد والدكتاتور الذي يعتمد بقاءه على الشعارات البراقة وعلى دعم الطبقات الجاهلة، واستبعاد الطبقات المتعلمة عن مراكز القرار وعن المشاركة السياسية.
 - الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار وانتشار الفوضى والعشوائية، وكثرة الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات؛ نتيجة للشعور بالنقمة على المجتمع والشعور بالظلم وعدم الإنصاف، وقد تؤدي الأوضاع المتردية لقيام الثورات.

١-٢-١-٣ تنمية الموارد البشرية:

مفهومي تنمية الموارد البشرية ورأس المال البشري مفهومان ينظران إلى العنصر البشري على أنه أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فيجب الاستثمار في البشر عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية ليتمكنوا من تعظيم الناتج وزيادة إنتاجية العمل.

ولقد أكد "جاري بيكر" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٢، أن الاستثمار في العنصر البشري يفوق بمراحل الاستثمار في المجالات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأن العنصر البشري الجيد ذا المهارات المرتفعة هو أساس أي عملية تنمية اقتصادية ناجحة.^{١١٦}

١-٢-١-٣-١ العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والفقر، وأثار الفقر على تنمية المورد البشري:

العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والفقر هي علاقة عكسة تبادلية، فارتفاع معدلات أحدهما يؤدي إلى خفض معدلات الآخر؛ بينما انخفاض معدلات أحدهما يؤدي إلى زيادة الآخر.

^{١١٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٥٠ - ٥٧.

^{١١٦} المرجع السابق ص ٣.

- زيادة معدلات الفقر تؤدي الى عدم تمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس، أو الحصول على تعليم جيد النوعية؛ مما يتسبب في إحداث تدنٍ في صفات المورد البشري المتاح في مجتمع ما وانخفاض في قيمة دليل التنمية البشرية.
- يؤدي الفقر إلى عدم تمكن الفقراء من الحصول على تعليم جيد النوعية والمستوى، وإلى عدم التمكن من الحصول على تدريب جيد أو الاطلاع على أحدث الأساليب الإنتاجية فيصبح المورد البشري ضعيف المستوى المهاري، منخفض القدرة الإنتاجية.
- يؤدي الفقر إلى تدهور الوضع الصحي، وسوء التغذية، ولا يمكن الفرد من الحصول على وسائل العلاج والوقاية الصحية الجيدة؛ فيصبح المورد البشري غليل عاجز عن بذل الجهد في العمل والإنتاج.

١-٢-١-٢-٤ التنمية المتواصلة:

تتطلع التنمية المتواصلة إلى أن تصبح التنمية عملية مستمرة وهو مفهوم يهتم به المهتمون بشئون البيئة ومن شواغلها أن التنمية الجارية الآن سوف تصطدم بقيد الموارد نتيجة محدودية موارد الكرة الأرضية وطبيعة النظام البيئي السائد، ولكن من ناحية أخرى لن يمكن تحقيق تنمية متواصلة دون تحقيق التنمية عموماً والتنمية البشرية بصفة خاصة. ومن الواضح أنه في الأجل القصير لابد من التضحية بموارد من أجل التنمية البشرية؛ ولكن مما لا شك فيه أنه لا سبيل لتحقيق تنمية بشرية إذا ما استنفذت موارد كوكبنا كما أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المتواصلة حينئذ، فالفقر يؤدي إلى تدهور البيئة وكلما ساءت أوضاع البيئة كلما زاد الفقر في الموقع الجغرافي. وبالتالي فالمهتمون بشئون البيئة يركزون على أنه يجب توخي الحذر الشديد عند استخدام أي مورد طبيعي حيث إننا نعيش عند حدود طاقة احتمال الأرض.

١-٢-١-٢-٤-١: العلاقة بين التنمية المتواصلة والفقر، وأثار الفقر على التنمية المتواصلة:

العلاقة بين التنمية المتواصلة والفقر هي علاقة عكسة تبادلية كما هي بالنسبة لباقي المفاهيم التنموية، حيث إن ثبوت ارتفاع المؤشر الدال على وجود أحدهما يؤدي إلى خفض قيمة معدل الآخر؛ في الوقت الذي يؤدي انخفاض معدل أحدهما إلى زيادة معدلات الآخر.

تعتبر أساليب التلوث البيئي المختلفة من العوامل المهمة المساهمة في ظهور مشكلة الفقر ، بسبب ما تترك من آثار سلبية على خصوبة الأرض ، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق التصحر وضعف إنتاجية الأرض الزراعية واهتزاز الأمن الغذائي، وقلة القدرة على توفير الغذاء الملائم للسكان. كما أن الفقر يؤدي إلى حدوث تدهور بيئي ويساعد على إحداث التلوث نتيجة للجهل والأمية وعدم القدرة على

التصرف بأساليب صحيحة سليمة؛ الأمر الذي يجعل الفقراء يستخدمون الملوثات البيئية والمبيدات دون دراية بالحدود المسموح بها وبالتالي تتدهور البيئة وتزداد معدلات التلوث بها. كما أنهم يلقون بالمخلفات، والحيوانات، والطيور النافقة؛ إما في الطرق أو في مجاري المياه. وغير ذلك من السلوكيات الضارة بالبيئة؛ فالفقراء ذوو معدلات التعليم المتدنية، ومستويات الوعي المنخفضة لن يكون لديهم الوعي الكافي للمحافظة على البيئة وصيانة مواردها.

نخلص إلى أن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. بينما تهدف التنمية الاجتماعية إلى بناء مجتمع صحيح معافى جسدياً وذهنياً آمناً اجتماعياً، في الوقت الذي لا تهتم فيه بالجانب المادي بقدر اهتمامها بالقدر الاجتماعي لحياة الإنسان. لكن؛ يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن أن تتم التنمية الاقتصادية بمعزل عن نتائج التنمية الاجتماعية التي تؤثر على نتائج التنمية الاقتصادية. فلا بد لكي تنجح التنمية الاقتصادية أن يكون المجتمع صحيحاً معافى جسدياً وذهنياً واجتماعياً. ومن الناحية الأخرى فإن التنمية الاجتماعية حتى يكتب لها النجاح والاستمرارية، ولكي تتمكن من تطبيق خططها التنموية ومشروعاتها الاجتماعية عملياً لا بد أن يتوفر لها تمويل عن طريق التنمية الاقتصادية. لذلك لا يمكن القول أيهما يأتي أولاً، لأنها ليست علاقة تابع ومستقل بل هي علاقة ارتباط كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به فهناك تكامل بينهما، وهدف واحد لهما هو الإنسان وفائدته، لذلك يجب أن ينطلقا من نقطة بداية واحدة فالبدء بأحدهما أولاً يؤدي إلى عرقلة عملياتها.

كما أن تنمية الموارد البشرية والتنمية المتواصلة مفهومان جزئيان يتحققان ضمن عمليات تحقيق التنمية عموماً، والتنمية البشرية بصفة خاصة.

بالإضافة لأن كل مفاهيم التنمية المذكورة آنفاً ترتبط بالفقر بعلاقات عكسية تبادلية حيث يؤدي الارتفاع في المعدلات التنموية إلى خفض معدلات الفقر، وانتشار الفقر يساعد على خفض المعدلات التنموية المختلفة.

١-٢-٢ ما هي التنمية البشرية^{١١٧}:

أياً كان مستوى التنمية فإن الناس يتطلعون دائماً إلى امتداد أعمارهم وهم بصحة جيدة، وتحصيل المعارف والعلوم، وأن تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التي تهيب لهم حياة كريمة. فإذا تعذر ترجمة هذه الاختيارات الثلاثة إلى واقع الحياة تتضاءل-إن لم تنعدم فرص تلبية معظم الاختيارات الأخرى.

^{١١٧} معهد التخطيط القومي، "مصر: تقرير التنمية البشرية"، ١٩٩٤، ص ٥.

ومضمون التنمية البشرية أن يصبح الناس هم مركز التنمية ومحورها. فالتنمية البشرية تنصرف إلى تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، كما أنها تنمية من أجل الناس لما تؤكد من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها، وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات.

ويلاحظ تكامل هذه الأبعاد مع بعضها حيث يعضد كل منهما البعدين الآخرين، وتتعرض التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد، فلن يتمكن الشخص الجيد التعليم من الحياة الطيبة إذا حرم من الحصول على مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لهذه الحياة، وإذا ما توفر له التعليم والدخل الجيد يفقد الإحساس بمردود ذلك على رفاهيته إذا ما حرم من فرص المشاركة والإدلاء برأيه فيما يجري حوله، مما يولد لديه شعوراً بالاغتراب يبدد متعته بما حصل عليه من دخل وتعليم.

فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة طويلة الأجل وواحدة، وهي تطرح استراتيجية تبدأ بالناس وتنتهي بالناس" وهي المنهج الأحدث للتنمية.

١-٢-٢-١ العوامل التي دفعت إلى ضرورة الأخذ بمنهج التنمية البشرية:

- انتشار عدد من المشاكل في الدول الصناعية مثل المخدرات والإدمان والتشرد والعنف وانحيار العلاقات الأسرية، كلها أدت لحدوث مشكلات عميقة للبشر وزيادة معدلات الانتحار بينهم مما استدعى ضرورة الأخذ بمنهج التنمية البشرية حتى لا تطغى التنمية المادية دون اعتبار للجوانب المتعددة لحياة البشر.
- بدء برامج التكيف الهيكلي في عديد من الدول النامية، وما ترتب عليها من تحجيم الاهتمام بتحقيق تنمية الموارد البشرية فيها مما أدى لزيادة معدلات الفقر والبطالة، مما يستدعي ضرورة الأخذ بمنهج التنمية البشرية حتى لا يستمر تجاهل إحتياجاتهم في سبيل سداد الديون والفوائد المترتبة عليها.
- الاهتمام الواسع بمشكلات البيئة منذ السبعينيات وشيوع مفاهيم جديدة مثل التنمية سليمة البيئة والتنمية المتواصلة والتنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية البشرية مفهوماً شاملاً لكل مفاهيم التنمية الأخرى والغاية النهائية للتنمية الشاملة التي تأخذ في اعتبارها مفاهيم التنمية المتواصلة وضرورة تحقيق التنمية المستمرة والتحسين المتواصل في حياة البشر.
- تساعد التنمية البشرية على تحقيق معدلات أعلى للإنتاجية حيث تركز على بناء القدرات البشرية ثم استخدام تلك القدرات.

- التنمية البشرية تساعد على تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتعمل بصورة أكثر فاعلية لتحقيق توزيع أفضل لعوائد التنمية وحد أدنى ملائم من الدخل لكل فرد في المجتمع.
 - التنمية البشرية تهتم بمكافحة الفقر المادي وتهتم بعلاج أهم أسبابه وهو نقص القدرات وإذا كانت التنمية البشرية تعمل على زيادة قدرات البشر في جميع المجالات، فليس هناك مجال للشك من أن الفقر يحدث نتيجة لوجود عوامل معبرة عن نقيض التنمية.
- وإذا كان القضاء على الفقر يعنى الوصول بهؤلاء الفقراء إلى ذلك القدر من القدرات التي تكفيهم لاشباع حاجاتهم الضرورية بمفهومها الواسع وهي الحاجات الضرورية الأولية وغيرها من الحاجات الأساسية التي تجعل كل فرد يحيا حياة كريمة، فإن التنمية البشرية هي التي تؤدي إلى ذلك، بل لا تقف عند هذا الحد الأدنى فهي تعمل دائماً على زيادة تلك القدرات دون حدود.

١-٢-٢ مفهوم التنمية البشرية:

اهتم كثير من الخبراء والمتخصصين في التنمية بتحديد مفهوم التنمية البشرية فكما ذكر المقدم؛ "التنمية البشرية تعنى أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وهذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، ومن أهم الخيارات تحقيق حياة كريمة خالية من الأمراض، واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة، وهناك اختيارات اضافية أيضاً تمتد من الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى فرص الخلق والإبداع وضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته"^{١١٨}.

كما ذكر فيالة موضحاً أبعاد التنمية البشرية؛ "أن استقرار دولة ما لا يعتمد فقط على تكوين الثروة بل أيضاً على توزيع هذه الثروة في سبل متعددة مثل الطعام والماء والصحة والتعليم وخدمات البنية الأساسية"^{١١٩}.

وكذلك جاء في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية البشرية أن "التنمية البشرية عملية توسيع نطاق اختيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعليم والرعاية الصحية وكذلك من حيث الدخل والعمالة، مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية ابتداء من بيئة مادية نظيفة إلى حريات سياسية واقتصادية"^{١٢٠}.

ويمكن التأكيد على نتيجة هامة مفادها، أن التنمية البشرية لا يمكن أن تتعارض مع التنمية الاقتصادية، وذلك لأن الاستثمار في الإنسان شرط ضروري لمضاعفة عائد الاستثمار المادي، في

^{١١٨} حاتم المقدم، التنمية البشرية في مصر والعالم، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٩، أول يوليو ٢٠٠٤، ص ١ - ٣٥
^{١١٩} مؤنس السيد محمد فيالة، استراتيجيات التنمية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.
 القاهرة، ص ٤.
^{١٢٠} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٩٢، ص ٢

ظل مفهوم التنمية البشرية Human development فإن الأفراد يعدون بمثابة غاية في حد ذاتهم بجانب كونهم وسيلة للإنتاج.

فالتنمية البشرية تهدف إلى تجاوز مناقشة الوسيلة إلى مناقشة الغاية من عملية التنمية الاقتصادية وتنسج التنمية حول البشر Human Centred Development وليس البشر حول التنمية، ومن ثم تحدث عملية دفع ذاتي مستمر للتنمية والنمو. واهتمام التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية لا ينفصل عن نمط توزيع ثمار هذا النمو، فأحد أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية إتاحة موارد تمكن الناس من حياة كريمة ويرتبط ذلك بالتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي وهي بذلك تسعى للقضاء على الفقر المادي للأفراد. كما أن التنمية البشرية من منطلق توسيع اختيارات البشر تهتم بأمور أكثر من التي اهتم بها مفهوم تنمية الموارد البشرية؛ حيث تركز على البعد الإنساني للبشر منذ لحظة الميلاد حتى الوفاة وليس فقط فترة العمر الإنتاجي، وتركز على تكوين القدرات البشرية ثم استخدامها وبذلك تحارب فقر القدرات بجانب اهتمامها بالقضاء على الفقر المادي. كما تحرص على أن يوفر العمل المتعة الشخصية والرضا النفسي للعامل، كما يتبنى مفهوم التنمية البشرية العمل على تحقيق حياة طويلة ومنتجة لكل الناس دون استبعاد مما يعني أنها تسعى للقضاء على الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للإنسان من الطعام والكساء والمأوى وحاجات التعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات والمرافق العامة من مياه نقية وكهرباء وصرف صحي؛ بالإضافة إلى إمدادهم بالثقافة والمعرفة ووسائل الترفيه الممكنة.

وإذا كان هدف التنمية المتواصلة هو أن تصبح التنمية عملية مستمرة، وهي في خشية من اصطدام عمليات التنمية الجارية بقيد الموارد نتيجة محدودية موارد الكرة الأرضية وطبيعة النظام البيئي السائد. بالرغم من أنه في الأجل القصير لابد من التضحية ببعض الموارد من أجل تحقيق التنمية البشرية ولكن؛ مما لا شك فيه أنه لا سبيل لتحقيق تنمية بشرية إذا ما استنفذت الموارد المتاحة، كما انه لا سبيل إلى التنمية المتواصلة بدون تحسن نوعي في ظروف الحياة البشرية، لذلك فإن التحدي الحقيقي هو كيف يمكن التوفيق والمزج بين هذين الأمرين وهو ما تسعى إلى تحقيقه التنمية البشرية حتى تتمكن من تحقيق تحسن دائم ومستمر في حياة البشر.

١-٢-٣ أهمية التنمية البشرية:

"إن التنمية البشرية ذات الوجه الإنساني تنطلق من مبدأ هام ألا وهو أن الحرية الاقتصادية والقطاع الخاص والمبادرة الفردية هذه جميعاً هي الشرط الضروري للكفاءة في إدارة الموارد الاقتصادية ولكنها ليست الشرط الكافي لتحقيق تنمية شاملة موصولة أو مطردة".^{١٢١}

^{١٢١} سعيد النجار، الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر، رسائل جمعية النداء الجديد، رقم (0)، ديسمبر ١٩٩٣، القاهرة، ص ١٨.

بما يعني أن أهم سمة للتنمية البشرية هي سمتها الإنسانية، وسعيها لتحقيق أهدافها عن طريق التأكيد على ضرورة الإدارة الكفء للاقتصاد والحرية الاقتصادية، بجانب تأكيدها وسعيها لتحقيق ثلاثة أبعاد أساسية تضاف إلى بعد الحرية الاقتصادية وتسعى لتحقيقها كما يلي:

أ. **بعد العدالة الاجتماعية:** "وذلك أن التنمية تصبح سراً خادعاً إذا لم تنتشر ثمراتها على كل فئات المجتمع بحيث يشعر كل مواطن أن التنمية تعنى التحسن المستمر في مستوى معيشته ولقد أثبتت التجربة الإنسانية بطلان فكرة الانسياب التلقائي لثمرات التنمية، لذلك لابد من تطبيق سياسات هادفة، يعود نفعها على أصحاب الدخل المحدود وتعمل على تخفيض عدد الواقعين تحت خط الفقر وتؤدي إلى إحداث تحسن مطرد في توزيع الدخل دون أن يكون ذلك على حساب الكفاءة الإنتاجية، وهذا يقتضى الأخذ بنظام ضريبي يقوم على التوزيع العادل للأعباء بين المواطنين دون المبالغة في فئات الضريبة كما يتطلب إعادة النظر في أولويات الميزانية بحيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفقراء بما في ذلك إنشاء شبكه فعالة للضمان الاجتماعي"^{١٢٢} وذلك بعد هام تطلبه كل الشعوب وتسعى وراءه كل المجتمعات.

ب. **بعد تنمية الموارد البشرية:** فإن ذلك يستلزم بطبيعة الحال التركيز على تنمية الموارد البشرية بإعطاء أولوية للحاجات الأساسية وخدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات التي تسهم في زيادة رفاهية الإنسان وإنتاجيته.

ج. **بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان:** لم تعد الديمقراطية عبئاً على التنمية كما تزعم الحكمة المألوفة وإنما هي الإطار السليم لتحقيق التنمية الشاملة، حيث إن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها جانباً خلال عملية النمو. ولا تستطيع تلك الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة إلى الناس أن تتم بمعزل عن الناس، إذ يجب أن تكون مبنية على مشاركة شعبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أن الديمقراطية تؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية وتعتبر ركناً أساسياً من أركان التقدم الاقتصادي.

١-٢-٢-٤ أهمية الأخذ بمنهج التنمية البشرية:

١. "التنمية البشرية تعتبر الغاية النهائية للتنمية الشاملة: خاصة وأن خبراء المستقبلات يرون أن العالم في طريقه نحو التحرير التام لكل شئ، وانتقال السلع والخدمات بلا قيود ولن يستثنى من ذلك سوى الشعوب، فهي التي ستحتفظ بصفاتها وقدراتها الوطنية، وهي غير قابلة للانتقال. ومن ثم تتناسب قدرات الدول مع قدرات شعوبها ودرجة تقدمها أو تخلفها، ومع درجة إسهامها في التقدم العلمي

^{١٢٢} سعيد النجار: ليس هناك طريق آخر للتقدم، مقال منشور، النشرة الشهرية، جمعية النداء الجديد، العدد التاسع عشر، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥، ص ٢.

والتكنولوجى والابتكار والإبداع الذي سيبقى علامة مميزة لكل شعب من الشعوب، ومن هنا تأتي أهمية التنمية البشرية فى كونها المدخل الحقيقى للقرن الحادى والعشرين^{١٢٣}.

٢. "التنمية البشرية تعد وسيلة لتحقيق معدل أعلى من الإنتاجية: فوجود عمالة جيدة التغذية، وصحيحة البنية، ومتعلمة، وماهرة، ويقظة يعد من أهم دعائم الإنتاجية. حيث إن الارتقاء المتواصل بإنتاجية العمل لبلوغ مستوياتها العالمية يمثل الحلقة المركزية لتسريع التنمية الاقتصادية وتعظيم القدرة الاقتصادية بمضاعفة معدل النمو الاقتصادي والفائض المتاح للاستثمار. كما يمثل الارتفاع بالإنتاجية سبباً ونتيجة لعدم التأخر عن الموجات الأحدث للثورة العلمية والتكنولوجية، فضلاً عن المساهمة فى إحداث تغير دائم فى آليات تسيير الاقتصاد بما يقلص التكلفة ويعظم العائد على أساس التخصيص الأمثل للموارد المتاحة فى المجتمع والتي تنسم عادة بالندرة^{١٢٤}.

٣. "إن التنمية البشرية تلعب دوراً هاماً فى التغير الديموجرافى: وذلك لأن الدراسات السكانية المعاصرة قد أثبتت أن السكان متغير ذاتى التنظيم Self – Regulated بمعنى أن السكان يميلون من تلقاء أنفسهم إلى تنظيم أعدادهم عند مستويات معقولة حينما يرتفع مستوى معيشتهم ويتغير نمط حياتهم وتزداد رفاهيتهم.

ومما لا شك فيه أن النهوض بالمرأة فى المجتمعات النامية وحصول الفتيات على تعليم أفضل وأطول فضلاً عن توفير العناية والرعاية الصحية والاجتماعية لكافة الأفراد والفئات فى تلك المجتمعات يؤدى من ناحية إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال Infant Mortality، ومن ناحية ثانية إلى خفض معدلات الخصوبة Fertility، ومن ناحية ثالثة إلى شعور كبار السن ومعتلى الصحة والمعاقين بالأمان، فيتلاشى السبب الرئيسى فى تولد الرغبة فى تكوين أسر كبيرة الحجم، لدى الآباء والأمهات، كما أن تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية فى المجتمعات النامية يسهم بلا شك فى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويعمل بصورة أكثر فعالية على تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بين الرجل والمرأة فى هذه المجتمعات^{١٢٥}.

٤. "التنمية البشرية تعتبر مفيدة إلى حد بعيد بالنسبة للبيئة المادية: لأنها تعمل على حمايتها من التلوث فضلاً عن الحفاظ على الموارد الطبيعية على النحو الذي يمكن كل جيل من أن ينقل إلى الأجيال التالية طاقة إنتاجية لا تقل إن لم تجاوز الطاقة التى تلقاها من الأجيال السابقة، ومن هنا كان التأكيد على مبدأ يسمى العدالة بين الأجيال^{١٢٦}.

^{١٢٣} سيد عيسى، معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٦-٣٩.

^{١٢٤} طه عبد العليم، إعادة صياغة مفهوم التقدم، مجلة العربي، العدد ٤٤٥، ديسمبر ١٩٩٥، الكويت ص ٣٢ - ٣٤.

^{١٢٥} World Bank: 'Poverty and Human Development' World Bank Publication 1980 Washington D.C., p.p. 63 - 64.

^{١٢٦} سعيد النجار: الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ١٩.

٥. "إن النمو الاقتصادي يعتبر بمثابة شرط ضروري لإحداث تحسينات في مجال رفاهية الإنسان"^{١٢٧} لذلك فإن التنمية البشرية تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في توزيع ثمار هذا النمو ليشمل كافة فئات المجتمع فضلاً عن المساهمة بقوة وفعالية كبيرة في التخفيف من حدة الفقر وخفض معدلاته، كذلك تحفز إلى حد بعيد في تكوين مجتمع مدني صحيح البنية وتعمل على إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق المزيد من الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

٦. التنمية البشرية تنطوي على جاذبية سياسية: فمن شأنها إمكان تقليص الاضطرابات المدنية وزيادة الاستقرار السياسي مع الأخذ في الاعتبار أن نجاح استراتيجية التنمية البشرية في تحقيق أهدافها يتوقف إلى حد بعيد على توافر الدعم السياسي اللازم لها من قبل صناع القرار في البلدان النامية. ويمكن التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هما ركيزتا إرساء الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والسياسي وضامنتان لجوهر التطور الديمقراطي أي سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة. وبغير ذلك يستحيل تعظيم القدرة الشاملة اللازمة لحماية الأمن القومي في أي أمة سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو العالمي^{١٢٨}.

الخلاصة أنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة إلا عن طريق التنمية البشرية التي تؤكد على ضرورة الاعتماد على الذات وعلى القدرات والموارد المتاحة والاستغلال الكفء لها بما يحقق النفع الحقيقي للناس ويرفع مستوى معيشتهم، وكل ذلك يتم عن طريق تقديم خدمات صحية وتعليمية ذات مستوى مرتفع لهؤلاء الناس فضلاً عن حصولهم على نوعية جيدة من الغذاء الصحي في ظل بيئة نظيفة وتوفير القدر المناسب من العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية في المجتمعات التي يعيشون بها بما يعني تخفيض معدلات ومستويات الفقر إلى أدنى حد ممكن.

١-٢-٣ قياس الفقر التنموي وأبعاد التنمية:

١-٢-٣-١ دليل الحرمان البشري:

هناك ثلاثة أبعاد أساسية يأخذها الفقر التنموي في الاعتبار وهي :

١. تعرض الفرد للموت المبكر ويعبر عن هذا البعد بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين.
٢. حرمان الفرد من التعليم ويتم التعبير عنه بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار.
٣. حرمان الفرد من ضروريات المعيشة ويتم تمثيله بمتغير مركب لنسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية، ونسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياة نقية ونسبة الأطفال أقل من ٥ سنوات الذين

^{١٢٧} سعيد النجار: ليس هناك طريق آخر للتقدم، مقال منشور، النشرة الشهرية، جمعية النداء الجديد، العدد التاسع عشر، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٩
^{١٢٨} طه عبد العليم إعادة صياغة مفهوم التقدم، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٦.

يعانون من سوء التغذية ويلاحظ أن هذا المتغير الثالث يعكس الجزء من الدخل العيني الذي يحصل عليه في صورة خدمات عامة من الحكومة بجانب الدخل المادي الخاص للفرد.

١-٢-٣ قياس الحرمان من بعدي الصحة والتعليم:

"لقياس الحرمان من حيث بعدي الصحة والتعليم تراث طويل يمكن إرجاعه إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين من أمثال (مالثس وريكاردو وماركس)، وعلى الرغم من أن راونترى اعتمد في نهجه أساساً على الدخل في قياس الفقر، فقد كرس فصلاً كاملاً في دراسته للعلاقة بين الفقر والصحة، ومضى إلى القول أن معدل الوفيات هو أفضل أداة لقياس الفروق في الحالة البدنية للناس وعندما صنف العينة التي استخدمها في الدراسة إلى ثلاث مجموعات تبدأ بأشدّها فقراً لتتجه إلى أكثرها ثراءً وجد أن معدل الوفاة يزيد على الضعف بين الأشد فقراً عنه بين الشرائح التي تتلقى أعلى الأجور في صفوف الطبقات العاملة. وعند حساب وفيات الأطفال الرضع وجد أنه في المناطق الأشد فقراً يموت طفل واحد من كل أربعة أطفال مولودين قبل أن يصل إلى عمر ١٢ شهراً، وعلى أساس هذا البرهان يمكن استخدام الوفيات كمؤشر لكل من فقر الاستهلاك والشقاء بمعنى أوسع"^{١٢٩}.

ولكن البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات لها مشاكلها الخاصة بها فمثلاً معدلات الوفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، والمستمدة في الغالب من عمليات التعداد ومعلومات المسوح لا تتوافر لمعظم البلدان إلا على فترات دورية طويلة نسبياً. ووجود نظام سجل الأحوال المدنية الكامل هو أفضل مصدر لبيانات الوفيات، ولكن مثل هذا النظام لا وجود له إلا في عدد قليل من البلدان النامية.

وبيانات التعليم أيضاً بعيدة عن أن تكون مرضية، فالمؤشر المتاح أكثر من غيره، وهو المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ويعاني من عيوب مثل:

- أن معدل الالتحاق بالمدارس لا يعدو أن يكون مقياساً بديلاً للانتظام في المدارس.
- معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية يمكن أن يزداد إذا ازدادت حالات الرسوب في الصف.
- أما المعدل المفضل كثيراً وهو معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية والذي يبين نسبة الأطفال في سن الدراسة الابتدائية الملتحقين بالمدارس إلى إجمالي من هم في سن الالتحاق بالدراسة الابتدائية، فلم يكن متوافراً إلا لنحو ٥٠ بلداً نامياً خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ وهو عدد لا يكفي لتوفير بيانات إجمالية يعول عليها عن كل بلد.

وتتطلب مؤشرات التعليم ثلاثة أنواع من البيانات:

¹²⁹ The World Bank, "Attacking poverty ", World Development Report: Washington. D. C. 2000/ 2001 p.18.

- بيانات تعليمية تقليدية مثل أعداد الطلبة (المقيدين والخريجين) وأعداد المدرسين والفصول.
- البيانات التعدادية وتشمل السكان فى سن التعليم والحالة التعليمية للسكان.
- البيانات الاقتصادية اللازمة لاشتقاق المؤشرات.

ومن البيانات السابقة يمكن الحصول على العديد من المؤشرات من أهمها معدل الأمية ومعدلات القيد التعليم الابتدائى، وبالمثل الإعدادى والثانوى، ومعدلات القيد بالتعليم الأساسى ومعدلات القيد بالتعليم العالى (الجامعات والمعاهد العليا)، معدلات كثافة الفصل، معدلات الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق، معدلات الإنفاق على كل مرحلة من مراحل التعليم بالنسبة إلى إجمالى الإنفاق على التعليم.....

١-٢-٣ مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية Human and Social Development Indicators

لا شك أن مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية هى تأكيد على حقيقة هامة مفادها أن جهود التنمية هدفها الجوهرى يكمن فى توفير فرص الحياة الكريمة لكافة البشر ومن ثم النظر إلى "ظاهرة الفقر" فى أى مجتمع من منظور الأداء النهائى الملاحظ.

تعتبر مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية تعميقاً لمفهوم الحاجات الأساسية بمفهومها الواسع فهى مؤشرات تدل على مدى الفقر والبؤس والحرمان. بل إن مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية تتجاوز حدود الاحتياجات الأساسية حيث يعم الاهتمام بكافة البشر دون النظر فقط إلى الفقراء منهم أو البلدان الفقيرة، وحقيقة الأمر أنه مثل ما تنطبق تلك المؤشرات على البلدان الصناعية المتقدمة، فإنها تنطبق أيضاً على البلدان ذات الدخل المتوسطة والمنخفضة على حد سواء.

مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية تتكون غالباً من أربع مجموعات أساسية هي:

١-٢-٣-٢-١ المجموعة الأولى^{١٣٠}؛ وتشمل ما يلي:

- معدل العمر المتوقع عند الميلاد Life Expectancy: ويقصد به عدد السنوات التى من المحتمل أن يعيشها المواطن فى دولة ما، وقد لوحظ ارتفاع هذا المعدل فى الدول المتقدمة وانخفاضه فى الدول الفقيرة.
- معدل وفيات الأطفال الرضع وتحت سن الخامسة Infant Mortality: ويقصد به عدد حالات الوفاة بين الأطفال فى سن الرضاعة - وتحت سن الخامسة - إلى إجمالى عدد

¹³⁰ Anand, S., and Ravallion, M., Human development in poor Countries "1993 Op. Cit., p.p. 135 - 136.

المواليد من الأطفال في سنة معينة ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل في الدول النامية والفقيرة، وذلك لارتباطه بوجود الأمراض وضعف مستوى الرعاية الصحية وذلك بعكس الدول المتقدمة.

- معدل الوفيات عموماً Mortality Rate: ويحسب على أساس حالات الوفاة وعددها بين المواطنين لكل ألف من السكان في دولة ما خلال سنة معينة ويرتفع هذا المعدل في البلدان الفقيرة وينخفض في الدول المتقدمة.

- معدل الإصابة بالمرض Morbidity Rate:

لا شك أن تلك المؤشرات تعبر عن الوضع الصحي Health Status في أي بلد سواء كان نامياً أو متقدماً بوضوح دون لبس أو غموض.

١-٢-٣-٢ المجموعة الثانية: معرفة القراءة والكتابة Literacy:

وتشمل ضمن ما تشمل معدل الأمية، معدلات القيد في المدرسة الإلزامية والثانوية وأيضاً معدلات القيد في التعليم العالي والجامعات وهذه المؤشرات كافية إلى حد ما لكي تعبر عن الوضع التعليمي لأي أمة.

١-٢-٣-٣ المجموعة الثالثة^{١٣١}: الحالة الغذائية Nutritional Status:

ينصب التركيز هنا وبصورة أساسية على مفهوم سوء التغذية، أو التغذية الغير سليمة الخارجة عن المعايير العلمية لاحتياجات الإنسان الفعلية من المواد الغذائية مما يؤدي إلى اعتلال الصحة والمرض. وهذا المفهوم بالمعنى الدقيق للكلمة يشمل حالات فرط التغذية، كما يشمل حالات نقص الغذاء، وهي الحالات الشائعة والواسعة الانتشار في بلدان العالم الثالث.

إن المأساة تتعكس كتناول للثروة البشرية بما يعنى تدهور للصفات البيولوجية للكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية. وتناول الثروة البشرية ليس تعبيراً إنشائياً وإنما حقيقة علمية أكدت الأبحاث؛ فلقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة على أن الجوع وسوء التغذية يشكل جانباً كبيراً من الأسباب التي تكمن وراء إعاقة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي المتدنية تؤدي إلى الفقر وإلى الجوع وسوء التغذية في العديد من أنحاء العالم وبصفة خاصة بلدان العالم الثالث.

ولا شك أن مؤشر "متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية Calories والبروتينات وبصفة خاصة البروتين الحيواني يعتبر مؤشراً فعالاً وملائماً في التعرف على الحالة الغذائية لأي فرد في مجتمع ما.

^{١٣١} فيليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٦١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٢، ص ٤٥ - ٥٢.

١-٢-٣-٤ المجموعة الرابعة^{١٣٢}: الديمقراطية وحقوق الانسان:

إن الحرية السياسية لا تقدر بثمن كما لا يمكن المقايضة بين مضارها ونفعها بالنسبة لبعض المؤشرات الأخرى؛ حيث إن المؤشرات الخاصة بالحرية السياسية عرضة للتغير بين عشية وضحاها - مثلاً بقيام انقلاب عسكري - بينما المؤشرات الخاصة بالحالة التعليمية والصحية ليست كذلك. فبمجرد دراية الوالدين بأهمية التعليم أو العناية الصحية بالنسبة لأطفالها، فإن هذه المعلومات لن تزول بانخفاض الدخل مثلاً ومن ثم تميل المؤشرات البشرية إلى الثبات. وهناك العديد من الاقتصاديين المعارضين لدمج " مؤشر الحرية السياسية وحقوق الإنسان" في إطار المؤشرات البشرية والاجتماعية، حيث يؤكد هؤلاء على أن هذا التصنيف يعد أكثر ذاتية وأقل وثوقاً من قياس العمر المتوقع أو معرفة القراءة والكتابة.

"ويؤكد فريق من الاقتصاديين على أنه بمجرد وصول التنمية البشرية إلى مرحلة معينة فإنها تدفع الأفراد حتماً إلى المطالبة بالحرية. حيث يعتبر المؤشر الخاص " بالحرية السياسية وحقوق الإنسان " كأحد أهم العناصر المكونة للمؤشرات البشرية والاجتماعية Human and Social Indicators حيث يعتبر الناس الآن الحرية السياسية شيئاً أساسياً وليس إضافياً أو اختياريّاً في معيشتهم"^{١٣٣}.

"في حين يرى العديد من الاقتصاديين أنه ينبغي ألا تقاس الحرية السياسية حتى إذا كان من الضروري أن يدور حولها جدل، وفي ذلك إشارة إلى أن مفهوم الحرية كبير ومعقد لدرجة أن أي أسلوب للقياس سيقبل منها بالضرورة، فالحرية أثمن وأكثر قيمة من أي تحول إلى مجرد رقم معين، وأنه ينبغي مناقشتها من الناحية النوعية وليس الكمية. إلا أنه في الواقع يوجد حالياً الآن مقاييس عديدة يسهل تقبلها حالياً لقياس ظواهر كان يعتقد فيما قبل أنها غير قابلة للقياس، لذلك فإن الخطوة الأولى في قياس الحرية السياسية، هو تصنيف الحريات السياسية، نظراً لأن هناك أنواعاً عديدة من هذه الحريات مثل حرية التصويت، أو التحرر من الجوع، ومن هنا يبدأ أي شكل من أشكال القياس بنظام للانتقاء والتصنيف كما يلي:

- الحقوق الفردية والحقوق الجماعية

- الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية

ويأتي تصنيف هذه الحقوق في مجموعات عريضة تعكس قيماً مشتركة بين جميع الثقافات والديانات وجميع مراحل التنمية هي: سلامة الفرد الجسدية، سيادة القانون، المشاركة السياسية، حرية التعبير،

¹³² United Nation: " Human development Report : 1992 " UNDP , New York , Oxford University press

¹³³ France Stewart : " Strategies to Fight poverty " , Revised draft , Oxford , Mimeo, 1993 p.p. 14 – 16

تكافؤ الفرص ويعتبر تحديد بعض العناصر الرئيسية التي تتكون منها " الحرية السياسية " الخطوة الأولى فقط لقياس تلك الحرية، ويأتى بعد ذلك منهج إعداد دليل للحرية السياسية ومن الضروري اختيار مجموعة مؤشرات لكل عنصر أو مجموعة خاصة بالحرية السياسية، وذلك لإتاحة المراقبة العملية لها وللتعرف على ما إذا كانت هذه الحقوق المختلفة السابق ذكرها، فى حقيقة الأمر تنتهك أم تحترم؟ ونلاحظ أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، قد قاس الحرية السياسية وحدد أربعين بنداً لهذه الحرية بين عدد من دول العالم^{١٣٤}.

"هكذا يمكن القول بأن مقياس التنمية البشرية والاجتماعية يعد مقياساً جديلاً، كما أن هذا المقياس يفترض ولو من الناحية النظرية، كيف يمكن ترجمة النمو الاقتصادي Economic growth ولو بشكل خافت إلى رفاهية الإنسان، إذا أنه من الأمور المتعارف عليها أن ارتفاع مستويات الدخل والرفاهية لبعض الأفراد فى المجتمع، قد يفضى إلى حرمان الآخرين نسبياً، إلا ان ذلك لا ينطبق على حالة المؤشرات البشرية، وبطبيعة الحال فإن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التى يتلقاها أى شخص فى المجتمع تعود بالنفع على هذا المجتمع ككل"^{١٣٥}.

"إن تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية فى أى مجتمع يسهم بلا ريب فى تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء من ناحية وتحقيق قدر كبير من المساواة بين الرجل والمرأة فى هذا المجتمع، كما أن المؤشرات البشرية توضح مشاكل التنمية المتزايدة أو بمعنى أدق، سوء التنمية فضلاً عن نقص التنمية، فمثلاً الأمراض الناجمة عن الثراء يمكن أن يتسبب عنها الوفاة تماماً مثل الأمراض الناجمة عن الفقر.

ويمكن تصنيف التصورات التي تبرر استخدام هذا المقياس بشكل افتراضى، بوصفه مقياساً للفقر والعمل على ترجمة النمو الاقتصادي فى صورة زيادة رفاهية الإنسان وتقدمه، فضلاً عن ذلك فإن هناك علاقة وثيقة تربط بين المؤشرات البشرية والاجتماعية المتعددة كل منها بالآخر، كما أن تلك المؤشرات ذات مزايا كثيرة مقارنة بالمؤشرات الأخرى السالفة الذكر مثل مؤشرات الدخل والإنفاق Income or Expenditure Indicators ولكن هناك العديد من الاقتصاديين يرون أن استخدام مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية يكون ذا فائدة كبيرة وذلك عندما تصبح هذه المؤشرات مكملية لمؤشرات الدخل أو الإنفاق بصورة أكثر فعالية من أن تستخدم كبديل لها فى قياس ظاهرة الفقر فى أى مجتمع إنسانى"^{١٣٦}.

¹³⁴ United Nation : " Human Development Report : 1992 " UNDP, Op. cit

¹³⁵ Stewart , F , : " Strategies to Fight poverty " Op. Cit. , 1993

¹³⁶ Paul Streeten : " poverty concepts and measurement : , The Bangladesh development studies , Vol. XVIII , Sept , 1993 , No.3 , p.p. 11 – 13.

١-٢-٤ دليل التنمية البشرية:

تبنت الأمم المتحدة حساب دليل التنمية البشرية على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية هي التعليم (معرفة القراءة والكتابة)، والصحة أو العمر المتوقع عند الولادة، والمؤشر الفرعي الثالث هو الدخل. وأسست هذا المؤشر دليل التنمية البشرية، تمييزاً له عن مفاهيم التنمية الأخرى. كما أعطت للفقر المعرف بانعدام القدرات الأساسية اسم الفقر البشري. وتعريف الفقر بهذا الشكل يلقي مسؤولية القضاء عليه على عاتق الدولة وليس الفرد أو المجتمع ... فتوفير المدارس مسؤولية الدولة، وتوفير الخدمات الصحية مسؤولية الدولة كذلك، وتوفير الدخل يقع جزء كبير منه على عاتق الدولة أيضاً، وهو ما يعني مسؤولية الدولة لتحقيق التنمية البشرية.

أي أن؛ التنمية البشرية تقاس بما يسمى دليل التنمية البشرية؛ والذي يتضمن ثلاثة مكونات رئيسية وهي: مؤشر طول العمر؛ الذي يقاس بتوقع الحياة عند الميلاد، ومؤشر المعرفة؛ التي تقاس بالتحصيل التعليمي، وهو عبارة عن متوسط مرجح لمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (ثلاثان)، ومؤشر سنوات التمدريس أو متوسط سنوات الدراسة (ثلاث)، الذي عدل فيما بعد ليصبح نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً (الثلاث)، والمكون الثالث هو مؤشر الدخل ويقاس بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي.

وفي السنوات السابقة لعام ١٩٩٤، حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيمة دنيا لكل متغير من المتغيرات المتضمنة في دليل التنمية البشرية عند مستواها في الدولة ذات الأداء الأقل، وقيمة قصوى لكل متغير من المتغيرات المتضمنة في دليل التنمية البشرية عند مستواها في الدول الأفضل أداءاً. ويتم حساب دليل التنمية البشرية للدولة على أساس هذين الحدين الأقصى والأدنى.

ثم استحدث تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤^{١٣٧} تطويراً رئيسياً في منهجية بناء دليل التنمية البشرية حيث تم تثبيت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر حتى يمكن إجراء التحليل عبر الزمن. ويمكن حساب دليل لكل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية كما يلي: (القيمة الفعلية - القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى - القيمة الدنيا). وبالنسبة للدخل تم أخذ قيمة المتوسط الدولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٩٤، وهو عبارة عن القوة الشرائية لـ ٥٨٣٥ دولار أمريكي كقيمة دنيا. كما تم اعتبار أن القيمة المخفضة للقيمة القصوى لمتوسط نصيب الفرد من الدخل (القوة الشرائية المعادلة لـ ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي) هي القوة الشرائية المعادلة لـ ٦١٥٤ دولار أمريكي.

^{١٣٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٩٤، ص ٧٢.

وقد قامت مصر بإعداد تقرير للتنمية البشرية متضمناً حساباً لدليل التنمية البشرية بدءاً من عام ١٩٩٤ على المستوى القومي. ثم بدأت في إعداد تقارير التنمية البشرية للمحافظات لعدد اثني عشر محافظة عام ٢٠٠٥، ثم لباقي المحافظات عام ٢٠١٢.

وقد "صدر التقرير الحادى عشر فى سلسلة تقارير التنمية البشرية فى مصر الذى أعده فريق من الخبراء متعددى التخصصات، ضم عددا من الباحثين والخبراء فى مصر تحت عنوان "الشباب فى مصر: بناء المستقبل"، وتناول الجزء الأول بالتقرير المصاعب التى يواجهها الشباب وقد خلص إلى وجود مجموعة من القيود المتشابكة تعيق انتقال الشباب إلى مرحلة الرشد من ضمنها عائق الفقر والبطالة والوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث ذكر أنه يوجد حوالي ٢٠٪ من السكان يصنفون ضمن الفئات الفقيرة التى تعاني من صعوبة الالتحاق بالمدارس، لاسيما الإناث فى الأسر الفقيرة اللاتى ترتفع نسبة عدم التحاقهن بالتعليم على نحو كبير وبخاصة فى ريف الوجه القبلي.

كما ذكر التقرير أن الفقر والبطالة من أهم المعوقات على الإطلاق، حيث يوجد ارتباط قوي بين عدم وجود وظائف دائمة والفقر، فالشباب الفقير يلتحق بأى وظيفة متاحة، سواء كانت مؤقتة أو موسمية كمخرج من الفقر ولا يستطيع أن يتحمل البقاء طويلاً فى انتظار وظيفة رسمية مجزية ملائمة ولها قدر من الدوام، والتى هى الوسيلة الفعالة لخروج الشباب من دائرة الفقر. وكذلك البطالة، حيث تعتبر بطالة الشباب هى السمة الغالبة على البطالة فى مصر، وتشكل أكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة، فحوالي ٩٠٪ من المتعطلين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، كما يتأثر عدد أكبر بالبطالة الجزئية .

وحدد التقرير تسعة مجالات فى إطار منهج متكامل يتضمن سياسات ملائمة واستثمارات وبرامج تقودها النخب السياسية والإدارية فى مصر بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدنى، لتحسين أوضاع الشباب، وهى مجالات جميعها إما تساعد فى العلاج المباشر لمشكلة الفقر أو تعزز وسائل الخروج منه، وهذه المجالات تشمل:

أولاً: التغلب على فشل نظام التعليم، بما يحقق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى جانب تطوير التعليم الفني، فضلاً عن ربط جهود محو الأمية بتقديم الدعم المالي المشروط للأسر.

ثانياً: كسر دائرة الفقر، عن طريق حزمة من التدخلات تشمل؛ التدريب من خلال العمل، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وإعطاء الشباب دوراً أساسياً من خلال العمل التطوعى فى المشروعات القومية الهادفة للقضاء على الفقر مثل المشروع القومى لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً.

ثالثاً: خلق وظائف آمنة ومجزية وحقيقية فى الجهاز الإدارى وفى قطاع المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال دعم الأجور لوظائف الشباب الجديدة عن طريق مساهمة الحكومة فى مدفوعات الضمان الاجتماعى.

رابعاً: التركيز على الثقافة، من خلال تنشيط ثقافة الابتكار والابداع لدى الشباب بما يسمح بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية، فضلاً عن استعادة ثقافة التسامح واحترام الآخرين والانفتاح على الثقافات العالمية.

خامساً: القضاء على التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعى، من خلال تبنى مجموعة من التدخلات التشريعية، وتدعيم المشاركة الاجتماعية/ الاقتصادية عن طريق توسيع نطاق ثلاثة مشروعات حيوية تؤثر على الفتيات والشابات وهى: التعليم قبل المدرسى، ومدارس الفصل الواحد للبنات والتحويلات النقدية المشروطة .

سادساً: متابعة التقدم نحو تحقيق رفاهة الشباب، من خلال إصدار تقرير سنوي عن المؤشر القومي لرفاهة الشباب، والذي تم إعداده كجزء من التقرير الموجه لهم، ويقيس مؤشرات قدرة الشباب من حيث الوصول للخدمات، والدخل، والتشغيل، إلى جانب المشاركة فى العمل العام، والحياة الأسرية، ووقت الفراغ والأمن، بهدف إمداد صانعى السياسات بالمعلومات عن المجالات التى تحتاج لتدخلات.

سابعاً: تعزيز مشاركة الشباب فى ممارسة السلطة "المستجيبة"، بما يؤدى إلى تحسين الأداء الحكومى، من خلال إتاحة فرص للشباب فى القطاع الحكومى عن طريق "نظام الأجر مقابل الأداء"، ونظام إدارة الموارد البشرية القائم على الكفاءة.

ثامناً: دعم وتنظيم عمليات الهجرة، من خلال منهج شامل يركز على دراسة هيكل الموارد البشرية الحالي فى مصر، والتوقعات المستقبلية للطلب على العمالة فى أسواق العمل فى أوروبا، مع تقدم سكانها فى السن، وكذلك فى أسواق العمل فى الاقتصادات البترولية الصاعدة حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق من خلال برامج التعليم وتكوين المهارات فى مصر، وكذلك، تفاوض الحكومة بشأن حركات وشروط العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من ٤-٥ سنوات) بما يحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

تاسعاً: توفير الأصول الرأسمالية المادية للشباب، بما يحقق عدالة التوزيع وأساسيات الاستثمار الجيد، حيث تحتاج ريادة الأعمال إلى البدء بتملك بعض الأصول بالإضافة إلى رأس المال البشرى، وذلك من خلال برامج موجهة، والعمل فى أنشطة مبتكرة ذات قيمة مضافة مرتفعة مثل

المشروعات السياحية، والزراعة صديقة البيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والإسكان^{١٣٨}.

وقد أظهر "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣"، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مصر تحتل المرتبة الـ ١١٢ في قائمة التنمية البشرية من بين ١٨٧ دولة. وأشار التقرير إلى أن معدل البطالة في مصر بين الشباب كان الأعلى عربياً خلال عام ٢٠١٢، حيث يصل إلى ٥٤.١٪، تليها فلسطين بمعدل ٤٩.٦٪.

بينما تصدرت قطر قائمة الدول العربية في تصنيف التنمية البشرية واحتلت المرتبة ٣٦ عالمياً، وتلتها دولة الإمارات في المرتبة الـ ٤١ عالمياً، ثم البحرين التي جاءت في المرتبة الـ ٤٨. في حين تذيّل الترتيب عربياً دولة السودان بالمركز الـ ١٧١، في حين حلت جيبوتي بالمرتبة ١٦٤، واليمن التي احتلت المركز رقم ١٦٠ عالمياً.

ونبه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن العجز عن "توليد وظائف بسرعة" مازال يهدد بقيام ثورات جديدة في المنطقة، التي شهدت خلال العامين السابقين لإصدار التقرير عدة ثورات في بلدان تونس ومصر وليبيا وسوريا. كما حذر التقرير من أن تطبيق سياسات تقشفية خاطئة، وانعدام المساواة، وضعف المشاركة السياسية، كلها عوامل من شأنها أن تقوض التقدم وتؤجج الاضطرابات، ما لم تسارع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وهذا ما يدل عليه واقع الدول العربية منذ عام ٢٠١١، فالنمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التقدم في التنمية البشرية.

كما أكدت هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التمهيد لتقرير العام المذكور: "أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدم المستدام"^{١٣٩}.

وهكذا تؤكد الدراسات المحلية والدولية على أهمية تحسين أحوال البشر وتحقيق التنمية البشرية ومحاولة التخلص من الفقر وتحسين الأحوال الاقتصادية لتعزيز التقدم ومنع الاضطرابات والثورات.

١-٥-٢-١ العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية وأثر الفقر على التنمية البشرية:

اتضح من العرض السابقة أن الفقر معرقل للتنمية البشرية؛ فالفقر يؤدي إلى انخفاض مؤشر التعليم، ويعرقل تطوير وتحسين نظام التعليم. فكما سبق التوضيح يؤدي الفقر الى خفض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض معدلات الدخل، والإنتاج، والادخار، ومن ثم الاستثمار، ونتيجة لتوجيه قدر لا يستهان به من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية الاحتياجات بالحد الأدنى للفقراء.

^{١٣٨} معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "تقرير التنمية البشرية: الشباب في مصر-بناء المستقبل، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠١٠.

^{١٣٩} البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "تقرير التنمية البشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠١٣.

ويرتبط الفقر البطالة أو بالقيام بأعمال هامشية غير منتجة تساعد على انتشار الفساد في المجتمع. والفساد بدوره يؤدي الى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد. كما أن الفقير الذي عادة ما يتسم بتدني المستوى التعليمي أو الأمية لن يكون لديه المهارات اللازمة للحصول على عمل منتج يوفر له دخل ملائم؛ وبالتالي إنخفاض مستوى التنمية البشرية.

يرتبط الفقر باعتلال الصحة وسوء التغذية أو حتى الجوع؛ مما يؤدي إلى خفض قيمة المؤشرات الصحية وبالتالي انخفاض مستوى التنمية البشرية.

انخفاض المستوى الثقافي وتدني فرص الانفتاح على العالم الخارجي بالنسبة للفقراء لن يسمح لهم بإظهار أي مواهب خاصة بالابتكار أو الإبداع التي قد تكون كامنة لديهم وبالتالي حرمان المجتمع من احتمال اكتشاف حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل القائمة بالمجتمع. وهذا كله يؤثر سلباً على قيمة دليل التنمية البشرية

عادة ما يسود بين الفقراء سياسات التمييز النوعي حيث يفضلون إعطاء الفرص الممكنة للذكور؛ سواء في مجالات التعليم أو التدريب؛ أو حتى بالنسبة للحقوق الأساسية كالغذاء والعلاج. والتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق إلا بالذكور والإناث معاً.

كثير من الفقراء عادة ما يكونون محرومين من المعلومات التي قد تمكنهم من الوصول للخدمات، ووسائل الحصول على عمل ودخل، أو المشاركة في العمل العام حتي لو كانت مثل هذه الفرص متاحة في المجتمع؛ وبالتالي لا يحاولون الحصول عليها للخروج من حالة الفقر وتبعاتها.

كثير من الفقراء لا تكون لديهم الفرصة للوصول لمصادر الائتمان المختلفة لتكوين أصول رأسمالية تسمح لهم ببدء أعمال منتجة توفر لهم الدخل اللازم وتخرجهم من براثن الفقر؛ مما يؤثر سلباً على إمكانية تحقيق التنمية البشرية المنشودة.

فالفقر يعني عدم قدرة الفرد على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية الضرورية. والفقر يمكن أن يحرم الفرد من المعرفة واحترام الذات ويجعل حياته قصيرة. كما أن الفقر يقلل من الاختيارات والفرص ذات الأهمية للتنمية البشرية. بالإضافة لأن الفقر يحرم الفرد من الحياه الصحية السليمة ويجعله أكثر عرضة للوفاة في عمر مبكر.

إذاً فإن الفقر يؤدي إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية؛ ومن ثم الحصول على قيمة متدنية لدليل التنمية البشرية.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية يعني قصوراً في علاج مشكلة الفقر بأبعادها المختلفة، ويوضح استمرار تدني أوضاع الفقراء في جميع أو بعض المجالات البشرية

الأساسية، ويشير إلى أن احتمال توارث الأجيال الجديدة للفقر قائم بشدة. فلا بد للتنمية البشرية أن تعمل على علاج مشكلة الفقر.

١-٢-٦ دور التنمية البشرية في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر:

التنمية البشرية من أهدافها، الاهتمام بتخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتخفيض معدلات البطالة؛ ويمكن تحقيق هذه الأهداف باستخدام مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية المختارة بعناية كبيرة مثل الإصلاح الزراعي، وتحسين أساليب العمل بالإنتاج الزراعي والصناعي، وتحسين مراكز المزارعين والحرفيين والتجار، وتحسين الشروط في مجال التسويق والتسهيلات الائتمانية، مع ضرورة القضاء على جمود الهياكل الاقتصادية في الدول النامية.

من ذلك يتضح أن للتنمية البشرية جانبين هامين^{١٤٠}:

الأول: تكوين وتشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات وجعل هذه الخيارات والقدرات في متناول الناس.

الثاني: استخدام القدرات والخيارات المتاحة والانتفاع بها سواء في أغراض الإنتاج أو التمتع بوقت الفراغ أو الأنشطة السياسية والثقافية، وعدم التوازن بين الجانبين وسوف يحدث قدر كبيراً من إحباط آمال التنمية، فالتنمية البشرية تقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، ويجب أن تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى درجة وتوظيفها على نحو أفضل في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (وهي لا تعامل البشر على أنهم فقط وسيلة أي كمدخل متمثل في أحد عناصر الإنتاج بل تعاملهم أيضاً كهدف أو غاية). فهي تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها وزيادة قدرات الإنسان واستخدامها والعمل على تحليل جميع القضايا في المجتمع باختلاف أنواعها، سواء اقتصادية أو حريات سياسية أو قيم ثقافية، لذلك فهي تزيد الخيارات الإنسانية وتطبق بنفس القدر على البلدان النامية والمتقدمة، ومن ثم فالتنمية البشرية تنطلق من ركيزة أن التنمية لا تتم أساساً إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان.

"وتشير الإحصائيات المنشورة إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، حيث يتم قياس هذه الإنتاجية عن طريق ما ينتجه العامل الواحد من الحبوب، فمثلاً العامل ينتج طناً واحداً من الحبوب في هذه لبدول مقابل ١٢ طن في أوروبا الموحدة"^{١٤١}.

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى تفسير الانخفاض في الإنتاجية الحادث في البلدان الفقيرة إلى قصور المتاح من عناصر الإنتاج الطبيعية مثل انخفاض خصوبة التربة بسبب ملوحتها والافتقار إلى

^{١٤٠} فايز عبد الهادي أحمد، انعكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الفقر، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٣ - ٣٥.
^{١٤١} حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٩٦ - ٩٨.

المصادر التعدينية والظروف المناخية غير الموافقة، بالإضافة إلى انخفاض نوعية القوى العاملة من حيث مستوى التعليم والغذاء والصحة، وكلها عوامل يمكن ردها إلى الفقر كما سبق التوضيح، وهنا يبرز دور التنمية البشرية في رفع إنتاجية الفرد، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات التعليم والصحة وتوفير الغذاء ومقاومة الفقر والقضاء على تخلف بنيانها الثقافي والحضارى والاجتماعي وقلة الثروات ونقص الحاجات الأساسية.

وفى ورقة بحثية قدمها الغمراوي^{١٤٢} عرض ما تناولته الأدبيات عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وأظهر فيها تأثر الفقراء في مصر بالمناخ الاقتصادي السائد، وأكد على خطورة عدم الاستقرار الاقتصادي بمصدره: الصدمات الخارجية، والسياسات الداخلية غير المواتية، وذكر أن الاقتصاد المصري قد جمع بين المصدرين في الفترة محل الدراسة، وأن السياسات الدفاعية والإجراءات الوقائية التي إتخذت في مصر لم تأت في وقتها المناسب نظراً لعجز الموازنة وعدم كفاءة أساليب استهداف الفقراء وعدم بلوغ الدعم لمستحقه.

وقد "أثبتت التجربة الإنسانية أن أكثر الاستثمارات وأعلاها عائداً فى المدى المتوسط والطويل هو الاستثمار فى العنصر البشري، إذ إن طاقته الإبداعية وقدراته الخلاقة لا تتوافر لباقي عناصر الإنتاج الأخرى، كما أن عالم اليوم يتجه إلى الإنسان المبدع أكثر من الإنسان المنتج وهذا يتطلب أن يكون للتعليم مكان الصدارة"^{١٤٣} فى الإنفاق العام في الخطط التنموية مع التركيز على ما يلي:

- "رفع مستوى التعليم الأساسى والفنى: التعليم يجب أن يكون نابعاً من حاجة المشروعات الإنمائية ويعمل على سد ما ينقصها من تخصصات فنية وعمالة مدربة وماهرة.
- وضع برنامج شامل وقومى للتدريب التحويلي: وذلك من خلال قيام الحكومات بتوفير برامج مبتكرة لتدريب العاملين خاصة فى مجال المشروعات الصناعية وقد أثبتت التجربة الإنسانية نجاح هذا الأسلوب فى جذب الشركات المتعددة الجنسية فى العديد من البلدان جنوب شرق آسيا.
- إعطاء المشروعات كثيفة العمالة الأولوية في الاستثمارات لفتح فرص عمل
- القضاء على الأمية: أصبح أمراً بالغ الأهمية فى عصر المعلومات، وفى زمن تتسابق فيه الأمم على الخلق والابتكار إذ إنه لا جدوى من حملة توعية بهدف أى موضوع سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى طالما أن نسبة كبيرة من الشعب لا تقرأ ولا تكتب.

^{١٤٢} طارق الغمراوي " النمو وعدالة التوزيع والحد من الفقر في مصر "، ورقة بحثية، مؤتمر معهد التخطيط القومي - نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، أكتوبر، ٢٠٠٨.

^{١٤٣} سعيد النجار، البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديري، مرجع سابق، ١٩٩٣.

• زيادة الاهتمام بالمؤسسات العلمية والبحثية والتكنولوجية: وذلك لكي تلعب تلك المؤسسات دوراً أساسياً في خلق عناصر إنتاج متخصصة وتعمل على تطوير الإنتاج والارتقاء الاقتصادي وجدير بالذكر ان هذه المؤسسات العلمية والبحثية يمكن أن تحقق للاقتصاد العديد من المزايا التنافسية في الكثير من المجالات^{١٤٤}.

نخلص من الجزء الحالي بالدراسة إلى أن؛ التنمية الاقتصادية تهتم بمحاربة الفقر ولكن في إطار المفهوم الضيق للفقر بأنه نقص الدخل أو عدم كفاية الدخل أو عدم قدرة الدخل على إشباع الحاجات الأساسية. أما حين النظر إلى الفقر بمفهوم واسع وهو نقص القدرات نجد أن التنمية الاقتصادية عاجزة وحدها على معالجة الفقر. فلم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو النهوض بمعدل نمو الناتج الإجمالي أو الدخل القومي فحسب بل بدأت تبرز في كتابات واتجاهات قضية التوزيع كأحد المبادئ الأساسية للعمل التنموي. وأصبحت عدالة التوزيع أو انتشار مناسب للنمو على مستوى القاعدة العريضة من أفراد المجتمع هدفاً أساسياً للتنمية ومحاربة الفقر، وركناً رئيسياً في السياسة الاقتصادية وهو ما يعكس ضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية بالتزامن مع التنمية الاقتصادية.

وإذا كان المفهوم السائد للفقر بأنه يمثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية فقد تطور هذا المفهوم واتسع ليشمل الحرمان من حق الاختيار لما يحصل عليه من تعليم، وصحة، وحق المشاركة السياسية. وهذا يعني أن مفهوم الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل بل توسع ليعني قصور القدرة الإنسانية^{١٤٥}.

كما اتضح وجود رؤية حديثة للتنمية، تتسم بالعمق الإنساني وهي التنمية البشرية وهي تعكس المعنى الشامل الحقيقي للتنمية، وتجمع بين أهداف جميع المفاهيم التنموية التي سبقتها؛ تنمية اقتصادية - تنمية اجتماعية - تنمية موارد بشرية - تنمية متواصلة. حيث تضع التنمية البشرية حاجات الإنسان وتطلعاتهم في مركز عملية التنمية، وتتبنى أهدافها؛ تأكيد العمل على تحقيق حياة طويلة صحية ومنتجة لكل الناس. بمعنى أن التنمية البشرية تهدف إلى تقديم خدمات صحية وتعليمية ذات مستوى مرتفع لجميع الناس في جميع المراحل العمرية، فضلاً عن تمكينهم من الحصول على نوعية جيدة من الغذاء الصحي في ظل بيئة نظيفة، وتوفير القدر المناسب من العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية في المجتمعات التي يعيشون بها.

كما تهدف إلى اقتلاع الفقر عن طريق إتاحة العمل المنتج والملائم لاختيارات الجميع عن طريق التوسع في فرص العمل باستخدام استراتيجية متناسقة للتشغيل؛ بحيث يحققون رفاهيتهم بجهدهم وفقاً لاختياراتهم.

¹⁴⁴ The world bank : “ The EAST ASIAN MIRACLE: Economic groth and public policy “ , Executive summary , A world bank policy Research Report , W.B. , Washengton , D.C. , USA. Sept. 1993.

^{١٤٥} عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين اوديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سييسولوجية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، ص ٢٤٨.

الفصل الثاني

علاج مشكلة الفقر في الإسلام

الفصل الثاني

علاج مشكلة الفقر في الإسلام

تمهيد:

يسعى الفصل الحالي إلي التعرف على كيفية علاج مشكلة الفقر في الإسلام ويهتم المبحث الأول منه بعرض منهج الإسلام في القضاء علي الفقر. وذلك في محاولة للإجابة على التساؤل: كيف يواجه الإسلام مشكلة الفقر وما هو منهج الإسلام في علاج هذه المشكلة؟ وهل يمكن اعتبار الزكاة والصدقات أداة فاعلة يمكنها أن تسهم في مواجهة مشكلة الفقر من منظور الإسلام؟ وهل هناك إمكانية لاستفادة مصر من بعض التجارب الأخرى التي استخدمت الزكاة في مواجهة مشكلة الفقر؟، وفي المبحث الثاني يتم التعريف بالأدوات التي يستخدمها الإسلام في علاج مشكلة الفقر والمفاهيم المتعلقة بها. ويتم التركيز على الزكاة والصدقات وهي آخر الأدوات التي يمكن استخدامها. ويهتم المبحث الثالث باستعراض بعض التجارب المحلية والإقليمية؛ متمثلة في تجربة قرية تفهنا الأشراف محلياً، و متمثلة في تجربتي بيت الزكاة الكويتي وتجربة ديوان الزكاة بالسودان والتعرف على ما الممكن الاستفادة منه من تلك التجارب في علاج مشكلة الفقر بمصر.

المبحث الأول

منهج الإسلام في القضاء على الفقر

مقدمة:

إن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر كمشكلة مادية منفصلة عن موقعها من بناء الرؤية الشاملة المتصلة والتماسكة، حيث إنها تكون على مستوى العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك ووسائل الكسب ومصادره، ولا يمكن طرح المنهج الإسلامي كمنهج للقضاء علي الفقر، كشعار يرفع في الخطب، فلا بد من التعرض للجانب الثقافي والبناء التربوي، من خلال طرح السؤال: لماذا لم يتغلب المسلمون على مشكلة الفقر؟ وكيفية التغلب عليها ومعالجتها؟ وذلك من خلال وضع استراتيجية متكاملة تعالج الأسباب المؤدية للفقر، وتوضح كيفية التعامل مع القيم والضوابط الإسلامية الحاكمة لمسيرة الحياة الإنسانية، ولا يقتصر الأمر علي تصحيح البناء التربوي والثقافي فحسب، ولكن امتد لوضع التشريعات الملزمة للعمل والتكافل والتكامل لإنهاء الفقر، ووضع الأسس النفسية والفكرية لعلاج أسباب المشكلة أهمها هو إقامة العلاقات المادية والمعنوية علي أساس الأخوة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (سورة الحجرات - الآية ١٠) .

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأسس النفسية والثقافية للتكامل والتكافل الاجتماعي، وإنما وضع أسساً عملية لسد الحاجات، كفريضة الزكاة، وتشريعات الميراث بالنسبة للتكافل في حدود الأسرة، والصدقات، والنفور، والكفارات، والوقف، وذلك لمحاربة الفقر والخلل الاجتماعي بشكل عام، وامتد الأمر إلى تحريم الاكتناز الذي يستفاد (مثلاً) الاكتناز للحج أو لتجهيز الأولاد) به واعتباره اكتنازاً محرماً، في وقت الحروب والمجاعات والأزمات والطوارئ. لذلك فإن العملية متكاملة ومتربطة، فلا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتجاوز مع التخلف في جانب آخر، وأن المشكلة ليست فقراً في الموارد، وإنما في الثقافة المغلوطة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢-١-١ السياسات العامة لعلاج الفقر في الإسلام^{١٤٦}

لقد وضع الإسلام مجموعة متكاملة من السياسات لمعالجة مشكلة الفقر على مستوى الفرد والأسرة والدولة منها على سبيل المثال :

أولاً: العمل الجاد والضرب في الأرض ابتغاء الرزق الطيب الحلال، وفي هذا يقول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (الجمعة : ١٠)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده"^{١٤٧}، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده " (رواه البخاري) ^{١٤٨}، فالعمل في الإسلام من موجبات الحصول على الرزق الحلال الطيب ولا يجوز للفرد أو الدولة العيش عالة حتى لا يفقد أيهما أو كلاهما حرته وعزته .

ثانياً: الهجرة والضرب في الأرض ابتغاء الرزق الحلال الطيب، ولقد أمرنا الله بذلك فقال : ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ (النساء: ١٠٠)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "سافروا تستغنوا " (رواه الطبراني)^{١٤٩}، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "ما من حال يأتيني عليها الموت بعد الجهاد في سبيل الله أحب الي من أن يأتيني وأنا التمس من فضل الله"، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (سورة المزملة: ٢٠)، ويلاحظ أن الأمة الإسلامية مليئة بالخيرات والطيبات، فلماذا لا يهاجر المسلم الفقير من بلد إلى بلد للعمل وابتغاء الرزق الحلال الطيب لمعالجة فقره بدلاً من أن يعيش عالة على الناس أعطوه أو منعه .

ثالثاً: التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقطار الإسلامية في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ولا يجوز أن يكون هناك أنانية وتسلط من دولة إسلامية غنية وتكون هناك دول إسلامية

^{١٤٦} حسين شحاتة ، المنهج الإسلامي في علاج مشكلة الفقر، بحث منشور في:

- <http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=26>

^{١٤٧} مسند أحمد : الحديث (١٥٨٣٦)، ١٥٧/٢٥، طباعة مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.

^{١٤٨} صحيح البخاري : كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده، الحديث ٢٠٧٢، ٥٧/٣.

^{١٤٩} المعجم الأوسط للطبراني : الحديث (٨٣١٢) ، ١٧٤/٨، طباعة دار الحرمين، ١٩٩٥.

فقيرة، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة المائدة: ٢) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليس بمؤمن من بات شعبان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم" (رواه الطبراني والبيهقي وإسناده حسن)^{١٥٠}، كما يقول كذلك: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر" (متفق عليه)^{١٥١}، ولننظر الآن ماذا يحدث لو أن الدول الإسلامية الغنية تعاونت مع الدول الفقيرة في كافة المجالات لعولجت مشكلة الفقر ولتحققت العزة للأمة الإسلامية.

رابعاً: زكاة المال والصدقات التطوعية ونظام الوقف الخيري ونظام التكافل الاجتماعي الإسلامي من أهم الأساليب لمعالجة الفقر وكافة الأمراض والأوجاع والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٠) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: "فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وتعطى لفقرائهم" (رواه الجماعة عن ابن عباس)^{١٥٢}، كما يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنيائهم، ألا وأن الله يحاسبهم حساباً شديداً أوعذبهم عذاباً أليماً". (رواه الطبراني)^{١٥٣}

كما أن نظام الصدقات والكفارات ونظام التكافل الاجتماعي من أبرز سمات المنهج الإسلامي لمعالجة الفقر علاجاً كريماً طيباً والذي طبق في صدر الدولة الإسلامية وحقق حد الكفاية للمسلمين، وما أشد احتياجنا إليه في معالجة مشكلة فقرنا.

تحديد المسؤولية الخاصة بوضع السياسات الاقتصادية الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر

يتحمل ولي الأمر في الدولة الإسلامية مسؤولية وضع سياسات اقتصادية لعلاج مشكلة الفقر بما لديه من سلطات وإمكانات لا تتوفر لدى الأفراد، ونذكر منها على سبيل المثال :-

- سياسات توجيه أموال الزكاة نحو المصارف التي تعالج مشاكل الفقراء، وله سلطة تجميع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.
- سياسات التوظيف (فرض) على الأغنياء إذا لم تكف حصيللة الزكاة في سد احتياجات الفقراء.

^{١٥٠} رواه الطبراني، المعجم الكبير: الحديث (٧٥١)، ٢٥٩/١، طباعة مكتبة ابن تيمية، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الضحايا، باب صاحب المال لا يمنع المضطر فضلاً إن كان عنده، الحديث (٢٠١٦٠)، ٣٠/١٠، طباعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

^{١٥١} أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، الحديث (٦٠١١)، ١٠/٨، ومسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، الحديث (٢٥٨٦)، ١٩٩٩/٤.

^{١٥٢} محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الطبعة الأولى، المجلد الخامس، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١، ص ٥٦٦.

^{١٥٣} أنظر المعجم الأوسط، الحديث (٣٥٧٩)، ٤٨/٤.

- سياسات تهيئة فرص العمل للعاطلين بما لديه من سلطات وإمكانات ولاسيما فيما يتعلق بمصادر الثروة الطبيعية التي تعتبر من مقومات العمل.
- سياسات تسهيل هجرة العاطلين للعمل لدى الدول الإسلامية التي لديها فرص عمل ورعاية أمورهم.
- سياسات تحقيق الأمن والأمان للعامل، ولصاحب العمل لأن اليد الخائفة لا تعمل ورأس المال الجبان لا يستقر في مكان غير آمن.
- لو التزم كل من العامل، وولي الأمر بالمنهج الإسلامي شريعةً؛ لعولجت الكثير من المشكلات، ومنها مشكلة الفقر.

٢-١-٢ عناصر منهج الإسلام للقضاء على الفقر^{١٥٤}

يتكون هذا المنهج من عنصرين أساسيين. العنصر الأول يتحقق من خلال تصحيح العقيدة الاقتصادية، أما العنصر الثاني فيتحقق في النظام المالي الإسلامي من خلال التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء (زكاة وصدقات وغيرها) ويتحقق منهج الإسلام في القضاء على الفقر من خلال خمسة أساليب كما يلي:

٢-١-٢-١ صحة العقيدة الاقتصادية:

تعتبر صحة العقيدة الاقتصادية الأسلوب الأول لمواجهة الفقر في منهج الإسلام وهي تتضمن عناصر كثيرة أهمها ما يلي:

الفهم الصحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر: يعتقد بعض الفقراء أن الفقر الواقع عليهم هو قضاء وقدر من الله سبحانه وتعالى يلزمهم طوال حياتهم ولا يزول عنهم. هذا الاعتقاد يجعل الفقير لا يحاول علاج الفقر الواقع عليه، ولذلك فإن دراسة الفقر تبدأ بإبطال تتعلق الفقراء أن سبب فقرهم القضاء والقدر، وبالتالي إبطال استسلامهم لحالة الفقر التي يعيشونها. وبذلك يبدأ علاج الفقر بتصحيح عقيدة الفقير نفسه، لأنه يحمله المسؤولية (حيث إن الفقير متسبب في فقره "إما أنه يتحمل السبب كاملاً أو يكون جزءاً مشاركاً مع عوامل أخرى) وبذلك يتم تحفيز الفقير لكي يعمل ليقضي على فقره، ويدفعه لكسب المال فيسعي لجمعه وامتلاكه، ويدفعه لعدم إهمال العنصر المادي في الحياة. وهذا العنصر له أهمية كبرى في مواجهة الفقر، حيث إنه يحمل الفقر نفسة المسؤولية، ويدفعه للعمل للقضاء على الفقر.

الفهم الصحيح للتوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر: تعتبر مشكلة الندرة مسلمة من المسلمات التي يعتبر جمهور الاقتصاديين أنها تمثل موضوع علم الاقتصاد، وهي تعني أن الموارد

^{١٥٤} رفعت السيد ألعوضي، عالم إسلامي بلا فقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ديسمبر، ٢٠٠٠م، ص ٣٧-٦٣.

الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية الواقعة عليها. وهذا يصطدم بالعقيدة الإسلامية مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (هود: ٦). ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (٢٠) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (٢١) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ (الحجر: ١٩-٢١). يتضح من الآيات أن الموارد الاقتصادية المتاحة كافية لإشباع كل الحاجات، وهي تزيد بقدر زيادة حاجات البشر. ولكن القضية الأساسية تتمثل في كيفية حصول كل فرد علي نصيبه من هذه الموارد وذلك يرتبط بكثير من العوامل منها (طبيعة العمل الذي يقوم به الإنسان، النظم التي يخضع لها الإنسان، كفاية الموارد مرتبط بتصرفات البشر أنفسهم ومنه عدم الإسراف وعدم تبديد الموارد وتلويثها.. إلخ، طبيعة السياسات الموضوعية لعلاج مشكلة الفقر). وينبغي عرض قضية الندرة كقضية لها ارتباطها بالعقيدة فالنص القرآني يسع التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية، والتوازن بين الموارد الاقتصادية وبعضها، والتوازن بين حاجات الفرد والجماعة. بناءً على هذا ، فالنص القرآني يشمل كل أنواع التوازن، بينما علم الاقتصاد يناقش نوعاً واحداً من التوازن بين الحاجات والموارد.

الفهم الصحيح لأصل الملكية: ملكية الاستخلاف: يحدد مبدأ الاستخلاف طبيعة الملكية في الإسلام سواء كانت خاصة أو عامة، وهذه الملكية مشروعيتها مستمدة من تشريعات الله سبحانه وتعالى. وغرس هذا المبدأ في نفس كل مالك، سواء كان فرداً أو دولة يجعله يتصرف علي أنه وكيل علي ما يملك، وذلك يجعله يلتزم بالتشريعات المنظمة لهذه الملكية، من حيث طرق اكتسابها وسبل استثمارها والالتزامات الاجتماعية التي يكلف بها مثل الزكاة. حيث إن المستخلف يلزم المستخلف بأن يجعل جزءاً مما استخلف فيه لعلاج الفقر. وهذا هو التميز الذي يتحقق في الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر والقضاء عليه. " ولمبدأ الاستخلاف رباطه الوثيق مع موضوع مواجهة الفقر، لعلاجها والقضاء عليه. إذ أنه يوجد البيئة العقيدية التي يقبل فيها من بيده الملكية أن يوظف هذه الملكية في معالجة مشكلات المجتمع.

ولقد جاء الإسلام بتشريعات متنوعة يستهدف بها علاج الفقر والقضاء عليه. ومبدأ الاستخلاف يعطي الغطاء الرقابي لتنفيذ هذه التشريعات، وذلك لأن المخاطب بهذه التشريعات مستخلف علي ما يملك، وهذا يوجد نوعاً من الرقابة، وهي رقابة ذاتية إيمانية، وهي أرقى أنواع الرقابة".^{١٥٥}

^{١٥٥} عمر عبيد حسنة، عالم إسلامي بلا فقر، بحث منشور في الإسلام ويب، المكتبة الإسلامية، ١٩٩٨.

٢-٢-١-٢ التخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية:-

تبحث نظرية تخصيص الموارد الاقتصادية في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على الأنشطة الاقتصادية. والنظام الرأسمالي كما هو معروف يجعل السوق هو من يقوم بهذا التخصيص. أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن تخصيص الموارد الاقتصادية يتضمن ثلاثة أنواع وهي:

- ١- التخصيص بين القطاع العام والقطاع الخاص. فقد حمى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أرضاً بمنطقة اسمها الشرف فأوصي المسئول عنها بجعل الانتفاع الإنتاجي على الفئات ذات الدخل المحدود من الموارد الاقتصادية التي تملكها الإمارة (القطاع العام).
- ٢- التخصيص بين الجيل الحالي والأجيال القادمة: "كما أنه بعد أن فتح الله على المسلمين بلاداً كثيرة، أشار بعض الصحابة على عمر رضي الله عنه أن يقسم أرض السواد، فقال لهم: فما يكون لمن يجيئ من المسلمين؟".

٣- التخصيص في داخل القطاع العام، مع الحرص على استبقاء موارد اقتصادية في يد الدولة للأجيال القادمة، ليس لها نظير في السياسات الاقتصادية الوضعية.

٤- التخصيص في داخل القطاع الخاص، النهي عن الإسراف في الطعام والشراب، وأن يقتصد الإنسان في استخدام كل ما يرزقه الله عز وجل سواء مال أو طعام وشراب أو صحة... الخ

إن السياسة الاقتصادية الإسلامية تجعل الدولة بموجبها تأخذ في الاعتبار عند تخصيص الموارد الاقتصادية الجيل الحالي والأجيال القادمة، وبذلك يتم مواجهة الفقر الموروث دون أي عبء إضافي على الأغنياء، خلاف ما هو واجب عليهم؛ لأنها تضع الدولة أمام مسؤوليتها الحقيقية عن الفقر، فتقوم بالتصدي لهذه المسؤولية بما في يدها من الموارد المخصصة لذلك. والعالم الإسلامي على وجه الخصوص، في أمس الحاجة إلى هذه السياسة الاقتصادية، لمواجهة ما يحدث فيه من تمكين فئة قليلة العدد تستولي على الموارد الاقتصادية المملوكة للمجتمع، لتكتنر معظمها وتحبسها عن الاستغلال المفروض، مع أن هذه الموارد ليست حقاً لها ولأنها لاتستطيع أن تشغلها بالكامل.

٢-٢-١-٣ إدارة الاقتصاد بأسلوب التخطيط للقضاء على الفقر:-

تختلف النظم الاقتصادية في إدارة الاقتصاد. ففي النظام الاشتراكي تدير الدولة الاقتصاد إدارة مباشرة، وفي النظام الرأسمالي السوق هو الذي يدير الاقتصاد. ورغم تعدد الآراء بشأن التخطيط في الاقتصاد الإسلامي فإن إدارة الاقتصاد الإسلامي فيه نوع من التخطيط وذلك تأسيساً على ما يلي:

- الاقتصاد الإسلامي مؤسس على تكاليفات شرعية.

- القواعد الفقهية تمثل ترجيحات لسياسات التخطيط الاقتصادي.
 - وظائف الدولة الاقتصادية في الإسلام أدواتها التخطيط الاقتصادي.
- تطبيقات الاقتصاد الإسلامي السابقة فيها بعض أنواع التخطيط الاقتصادي. وهناك بعض القواعد الفقهية التي تم توظيفها لعلاج الفقر وهي:

١- تصرف الإمام في إدارة الاقتصاد مرهون بتحقيق المصلحة العامة: بالتالي فإذا كان المجتمع يعاني من الفقر، فيجب إدارة الاقتصاد بحيث يكون القضاء على الفقر أحد أهداف هذه الإدارة. وبالتالي لابد من وجود خطة لتحقيق تلك الأهداف.

٢- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام: أي أنه في حالة تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة يتم تغليب المصلحة العامة لكونها هي الوعاء الملائم لعلاج مشكلة الفقر. مما يدل على ترتيب الأولويات التي تتضمنها خطة تحقق أهدافاً.

٣- الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف: أي في حالة وجود ضررين، على من يدير الاقتصاد أن ينفذ المشروع الذي يتحمل الضرر الأخف ويزيل الضرر الأشد. وذلك يستلزم وجود خطة محددة العناصر.

٢-١-٢-٤ منهج الأولويات الاقتصادية وتوظيفه لعلاج مشكلة الفقر.:

إن منهج الأولويات في الإسلام يمثل أسلوباً من الأساليب التي يواجه بها الإسلام الفقر لعلاجها والقضاء عليه، وذلك على النحو الذي تبينه مقاصد الشريعة وهي ثلاثة (المقاصد الضرورية وهي التي تعمل على ما يبقي الإنسان حياً. ومجموع الضروريات خمس: حفظ الدين، والنفس، والمال، والعرض، والعقل. والمقاصد الحاجية وهي التي تعمل على ما يبسر الحياة. والمقاصد التحسينية وهي التي تعمل على ما يجمل الحياة. وتطبيق هذا المنهج الإسلامي للأولويات الاقتصادية، يمنع تبديد الموارد والإسراف في استخدامها، ويوفر السلع الضرورية. كما أن الآليات المصاحبة لهذه العملية تعمل على علاج الفقر، وذلك بتوفير فرص عمل، وتوفير السلع الضرورية، وترشيد استخدام الموارد، بجانب علاج الصراع الاجتماعي. فالتخطيط لتخصيص الموارد الاقتصادية أولاً حيث تنتج ما يشبع الضروريات يعتبر وسيلة لعلاج مشكلة الفقر. وبعدها يبدأ في تخصيص الموارد للاحتياجات الميسرة للحياة، وأخيراً لما يعمل على زيادة الرفاهية وتجميل الحياة.

٢-١-٢-٥ التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء.:

تعتبر التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء الأسلوب الأخير في خطة الإسلام للقضاء على الفقر، وذلك يعني أن الإسلام يبدأ أولاً بحل مشكلة الفقر من خلال النشاط الإنتاجي متمثلاً في صحة

العقيدة الاقتصادية، ومن خلال إدارة الاقتصاد بأسلوب التخطيط، ومن خلال دور الدولة في إدارة الأولويات الاقتصادية والتخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية، وهذه الأساليب يوفر بها الإسلام دخلاً لكل قادر على العمل بعمله، وهي إجراءات تمنع ظهور الفقر في المجتمع استناداً لمبدأ الوقاية خير من العلاج. والفقراء الذين يظهرون في المجتمع الإسلامي بعد تطبيق الأساليب السابقة، هم غير القادرين على العمل، وهؤلاء هم الذين شرعت من أجلهم الزكاة. والزكاة تعتبر أحد أدوات الإسلام الرئيسية في محاربة الفقر بالرغم من أنها تأتي في الترتيب الأخير لهذه الأدوات، وهي موجهة بالأساس لغير القادرين على العمل، أما القادرين على العمل فإن الإسلام يسبق بحل مشكلتهم من خلال الآلية التي يعمل بها الاقتصاد في مرحلة الإنتاج. وهناك اتجاهات رائدة لمن يشملهم الضمان الاجتماعي في الإسلام مثل المدينين الذين استدانوا لمصلحة عامة أو خاصة مشروعة مع العجز عن سداد الدين، وكذلك ابن السبيل، بجانب الاتجاهات الرائدة في موارد الضمان الاجتماعي في الإسلام وهي الكفارات وذلك بجعل الخطأ يكفر عنه عمل خير موجه للمجتمع متمثلاً في تغطية حاجات الضمان الاجتماعي، وتكمن أهميته في القيم التي يغرسها في نفس المؤمن من حيث دوره في المجتمع المسلم، ومسؤوليته عن توفير احتياجاته.

وترجمة المنهج الإسلامي لعلاج الفقر بأساليبه الخمسة إلى سياسات اقتصادية واعتبار التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء هي السياسة الأخيرة، يجعل العبء الواقع على هذه السياسة محدوداً بدرجة كافية، وهذا أمر له أهميته الاقتصادية، لأنه يجعل كل ادخارات المجتمع (تقريباً) توجه إلى الاستثمار، ولا يقتطع منه للإعانات الاجتماعية إلا في أضيق نطاق ممكن.^{١٥٦}

وتتكون التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء من سلة بها عدد من الأدوات، منها: النفقة الواجبة (نفقة الأقارب)، الزكاة، الصدقة التطوعية، الضرائب، وعارية الماعون وهي (القدر - الفأس - الحبل - الدلو)، وكل ما يحتاج إليه الناس لأموالهم التي يحتاجون إليها). هذه الأدوات المكونة لسلة التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء تتسع، وتتعدد التحليلات المتعلقة بها. من هذه التحليلات:

- تشتمل هذه السلة على أدوات إلزامية، ومنها النفقة الواجبة والزكاة والضرائب، وأدوات اختيارية ومنها الصدقة التطوعية وعارية الماعون وهكذا. وتتعدد الأدوات ما بين إلزامية واختيارية يجعل هذه السلة تشبع شرط الكفاءة الاقتصادية الذي يتحقق من تنوع الأدوات، ومن انخفاض المعدل الذي تفرض به، ومن تنوع الوعاء.

^{١٥٦} عمر عبيد حسنة، عالم إسلامي بلا فقر، بحث منشور في الإسلام ويب، المكتبة الإسلامية، ١٩٩٨.

- تأخذ التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء، على نحو تفصيلي، المراحل التالية:

المرحلة الأولى : الإلزام:

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الأدوات: النفقة الواجبة والزكاة. واستكمال القضاء على الفقر بتحويلات من الأغنياء إلى الفقراء بأدوات إلزامية يعطي للمنهج الإسلامي تميزاً. والإسلام بهذه المرحلة يضمن عن طريق الإلزام مواجهة مشكلة الفقر. وهناك مظهر آخر من مظاهر تميز المنهج، وهو أن النفقة الواجبة تعمل على مستوى الأسرة، أما الزكاة فتعمل على مستوى المجتمع. على هذا النحو من التفوق يعمل الإسلام على استكمال القضاء على الفقر بالتحويلات من الأغنياء إلى الفقراء.

المرحلة الثانية: الاختيار:

حث الإسلام على الصدقة التطوعية. لكن يجب أن تفهم الصدقة التطوعية في الإسلام بالطبيعة الصحيحة لها. إنها مرحلة تكميلية. ويعني هذا أن الإسلام لا يعمل على القضاء على مشكلة الفقر بالصدقة التطوعية وحدها كما قد يتصور بعض المشتغلين في هذا المجال.

ويحقق وجود مرحلة للعمل الاختياري التطوعي في القضاء على مشكلة الفقر، للمجتمع الإسلامي رابطة اجتماعية إيجابية. إن هذا التطوع يولد عند الغني الإحساس بالمجتمع، ويولد عند الفقر الإحساس بأن أغنياء المجتمع يشاركونه مشكلته.

المرحلة الثالثة: الإلزام:

قد يعاني المجتمع من مشكلة الفقر بعد تطبيق أدوات المرحلتين السابقتين. هنا يعود الإسلام إلى التشريع الإلزامي فيواجه المشكلة بالتوظيف/الضرائب. والإلزام هنا لا مفر منه، حيث يمثل المواجهة الأخيرة لمشكلة الفقر.

توجد اتجاهات رائدة في موارد الضمان الاجتماعي في الإسلام؛ وضمن موارد الضمان الاجتماعي: الكفارات، ويعني ذلك أن الإسلام يجعل الخطأ يكفر عنه عمل خير موجه للمجتمع، ويتمثل هذا العمل في تغطية بعض حاجات الضمان الاجتماعي، وذلك بإخراج كفارات مالية عن هذا الخطأ. وهذا منحى متميز وممتاز، وأهميته لا تتمثل في مقدار ما يوفر من موارد للضمان الاجتماعي، وإنما تكمن أهميته الحقيقية في المعنى الذي يهدف إليه، والقيم التي يغرسها ويربّيها في نفس المؤمن من حيث دوره في الجماعة الإسلامية، ومسؤوليته عن توفير احتياجاتها.

المبحث الثاني

أدوات الإسلام لعلاج مشكلة الفقر

مقدمة:

أظهر القرآن الكريم خطورة مشكلة الفقر وأكد عليها؛ حيث إننا لو استعرضنا النصوص القرآنية التي تتصل بهذه القضية لوجدنا أن ما يشير لقضية الفقر والفقراء قد ورد بكثرة كما يلي:

- "ورد لفظ الفقر والفقراء بالمعنى المادي (١٣) ثلاث عشرة مرة^{١٥٧}، منها ما يوضح أن الناس فقراء إلى الله ومنها ما يشير إلى أن الشيطان يعد الناس بالفقر، ومنها ما يأمر بإعطاء الفقراء جزءاً من الأموال. بينما ورد لفظ الغنى والأغنياء (٢٦) ستاً وعشرين مرة^{١٥٨} منها (٢١) مرة تقرر أن الله هو الغنى، وخمس مرات وردت صفة للبشر.

- لفظ المسكين إفراداً وجمعاً ورد (٢٣) ثلاثاً وعشرين مرة وكلها تأمر وتحض على إنفاق الأموال عليهم وإطعامهم ورعايتهم مادياً واجتماعياً. لفظ السائل للمال ورد أربع مرات^{١٥٩} وفيها جميعاً الأمر والحث على إعطائهم. لفظ الضعفاء اقتصادياً ورد ٤ مرات^{١٦٠} فيها إعفاؤهم من التزامات معينة أو حثهم على إزالة أسباب الضعف. لفظ المحروم اقتصادياً ورد مرتين فيهما تقرير أن له حقاً في مال الأغنياء.

- لفظ الزكاة والتي فيها نصيب للفقراء بأنواعهم ورد (٣٢)^{١٦١} اثنين وثلاثين مرة. لفظ الصدقة، والتي تأتي مرادفة للزكاة مرة وبمعنى الصدقات التطوعية مرة أخرى ورد (١٦)^{١٦٢} ست عشرة مرة وكلها تحث على الإكثار من الصدقة وتأمر بها.

- لفظ الإحسان إلى الغير في مجال الأداء المالي إلى المحتاجين ورد (٦٣)^{١٦٣} ثلاثاً وستين مرة تتنوع بين الأمر بالإحسان وبيان قبول المحسنين عند الله وحبه سبحانه لهم.

- لفظ الإنفاق في سبيل الله والذي يشمل جميع وجوه الخير ومنها رعاية الفقراء والمحتاجين ورد (٧٠) سبعين مرة^{١٦٤}.

^{١٥٧} محمد فؤاد عبد الباقي، "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"، ص ٥٢٤-٥٢٥.

^{١٥٨} المرجع السابق، ص ٥٠٦.

^{١٥٩} المرجع السابق، ص ٣٣٨.

^{١٦٠} المرجع السابق، ص ٤٢٠.

^{١٦١} المرجع السابق، ص ٣٣١.

^{١٦٢} المرجع السابق، ص ٤٠٦.

^{١٦٣} المرجع السابق، ص ٢٠٢.

^{١٦٤} المرجع السابق، ص ٧١٥-٧١٦.

يتضح من الحصر السابق أن القرآن الكريم تناول قضية الفقر في (٢٣٥) موضعاً ليظهر مدى اهتمام الإسلام بهذه القضية^{١٦٥}.

كما اهتمت السنة النبوية الشريفة بقضية الفقر والفقراء، حيث وجد أن؛ لفظ الفقر والفقير والفقراء ورد (١٥٧) مرة بالسنة النبوية الشريفة. وأغلب مواضعها يدور حول رعاية الفقراء. فالإسلام جعل رعاية الفقراء من أولويات اهتماماته. ولأن الفقر ظاهرة إنسانية موجودة، فإن الإسلام قد تعامل معها ووضع لها الأساليب والأدوات اللازمة والصالحة لكل زمان ومكان.

وقد وضع القرآن الكريم أسس رعاية الفقراء في الآية الكريمة ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص آية ٧٧). الله سبحانه وتعالى؛ هو المالك الأصلي للمال وقد أمرنا أن نعمل في المال، ووضع المعايير التي على أساسها يتم هذا العمل وهي: أن إنفاق المال كما أمرنا المولى تبارك وتعالى طاعة لله رجاء ثوابه في الآخرة. ومن هذه الطاعة أداء العبادات ومنها الزكاة ثم الإحسان إلى المحتاجين والفقراء في المجتمع من المال الذي أحسن الله به إلى الأغنياء. مما يؤكد ضرورة الاعتقاد بأن الله سبحانه حقاً في المال وقد أمر في قرآنه أن يسلم هذا الحق لعباده الفقراء المحتاجين سواء في آية الصدقات ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ (الآية ٦٠ من سورة التوبة) أو في قوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الآية ١٩ من سورة الذاريات).

٢-٢-١ التشريعات التي يستخدمها الإسلام لعلاج مشكلة الفقر:

حدد المنهج الإسلامي خمسة أساليب لعلاج مشكلة الفقر كما أتت تفصيلاً بالمبحث الأول من الفصل الحالي. وتبدأ تلك الأساليب بعلاج مشكلة الفقر من خلال النشاط الإنتاجي والتخصيص الصحيح للموارد الإنتاجية على الأنشطة الاقتصادية وتوظيفها لعلاج مشكلة الفقر، ومن خلال الإدارة الكفأة للاقتصاد، ومن خلال تحديد دور الدولة الذي يجعلها شريكاً في مسئولية حل مشكلة الفقر، وبالتركيز على الأولويات الاقتصادية وتوظيفها لعلاج المشكلة. والأسلوب الأخير لعلاج المشكلة هو أسلوب التحويلات من الأغنياء للفقراء ويحمل بين طياته عدد من الأدوات منها:

النفقة الواجبة (نفقة الأقارب) - الضرائب - الوقف - النذر - الكفارات - الصدقات التطوعية - الزكاة.

وفيما يلي تعريف كل منها:

^{١٦٥} محمد عبد الحليم عمر، "موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع الظلم المعاصرة السائفة" - بحث بندوق الفقر والفقراء بظفر الإسلام - مركز صالح كامل - جامعة الأزهر - ١٠-٢

٢-١-٢-٢ مفهوم النفقة الواجبة:

النفقة الواجبة تكون للأقارب، حيث تجب النفقة لكل من يرثه المنفق بفرض كولد لأم أو تعصيب كأخ وعم لغير أم. لكن يشترط للذكور أن يكونوا غير قادرين على الكسب، فإن كانوا قادرين على الكسب فلا نفقة لهم. وقد قال ابن قدامة: ويشترط لوجوب الإنفاق ثلاثة شروط أحدها: أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن إنفاق غيرهم فإن كانوا موسرين بمال أو كسب يستغنون به فلا نفقة لهم.^{١٦٦}

ولا شك أن الزوج يجب عليه الإنفاق على زوجته ولو كانت غنية، ولا يلزم الزوجة أن تتفق على البيت من مالها الخاص، إلا أن تتبرع بذلك. أما عن الأولى بالنفقة الواجبة؟ فالزوجة أولى من سائر أقارب الزوج. قال ابن قدامة: ومن لم يفضل عن قوته إلا نفقة شخص وله امرأة فالنفقة لها دون الأقارب؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر: إذا كان أحدكم فقيراً فيبدأ بنفسه، فإن كان له فضل فعلى عياله، فإن كان له فضل فعلى قرابته.^{١٦٧}

أما فيما يزيد على النفقة الواجبة، فلا شك أن إنفاق الفرد على أمه وإخوته من أفضل الأعمال، فعن أبي هريرة قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارَ، متفق عليه.^{١٦٨}

وكما هو واضح تعتبر النفقة إحدى أدوات معالجة الفقر بالإنفاق على من لا مال لهم من الأقارب. إلا أنه لا يمكن الركون لهذه الأداة كثيراً مع نمو المجتمعات الإسلامية نمواً كبيراً من حيث المساحة وتعداد السكان بحيث يصعب التعرف على أقارب الأغنياء ذوي الحق في النفقة.

٢-١-٢-٢ مفهوم الضرائب في الإسلام:

"عنيت الشريعة الإسلامية عناية كبيرة بالشئون المالية؛ حيث وضعت لها سياسة رشيدة عادلة راعت فيها تحقيق العدالة في كل من جمع المال من أربابه، وصرفه في مصارفه. يتمثل النوع الأول من الضرائب الإسلامية في؛ الجزية التي وجبت على غير المسلمين، مقابل الزكاة التي وجبت على المسلمين في مقابل تمتعهم بحقوقهم، وأمانهم على أنفسهم وأموالهم، لأن أهل الكتاب -اليهود والنصارى- ينتفعون بمرافق الدولة العامة كما ينتفع المسلمون، ثم هم لا تجب عليهم الزكاة الواجبة على المسلمين، لأنها وجبت على وجه العبادة، وهم ليسوا مكلفين بها لعدم الإسلام، فأوجب الله عليهم الجزية بدلا من الزكاة، فالجزية كسائر الضرائب الإسلامية واجب في نظير حق وتفرض في إطار المواطنة، ويمكن أن نستبدلها بالعشور عند المسيحيين وكذلك الزكاة المفروضة على اليهود.

وأما النوع الثاني من الضرائب الإسلامية فهو؛ ضريبة الخراج، التي وضعت على الأرض التي يقوم عليها أهلها من غير المسلمين، وتركزت بيدهم يستغلونها وينتفعون بها، على أن يقوموا بدفع

^{١٦٦} كتاب المغنى لأبن قدامة، ٢٥٨/٩، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

^{١٦٧} مستخرج أبي عوانة على الصحيحين: ٤٩٠/٣، الحديث (٥٨٠٤).

^{١٦٨} صحيح البخاري، كتاب النفقات باب فضل النفقة على أهل، الحديث (٥٣٥٣)، ٦٢/٧، طباعة دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

الخراج^{١٦٩}. ويمكن استخدام حصيلة ما يجمع من الجزية والخراج لعلاج مشكلة الفقر. أي أن الضرائب الإسلامية تعتبر إحدى أدوات علاج الفقر في الإسلام؛ إلا أنه لا يمكن الركون إليها حيث لم تعد أسلوباً مطبقاً في العصر الحديث.

٢-١-٢ مفهوم الوقف في الإسلام:

الوقف هو: من الأمور المهمة التي تطرق لها الإسلام ، والوقف لغوياً^{١٧٠} يعني الحبس والمنع ، ومصطلحاً^{١٧١} في الإسلام تعني حبس الممتلكات ومنع امتلاكها لأي جهة محددة للاستفادة منها وتوزيع عوائدها للمحتاجين والتصرف فيها بشكل جيد ، وهذا الوقف له أنواع عديدة كالعقارات والمزارع وغيرها ، وأحياناً يكون الوقف ليس شيئاً ثابتاً وربما يكون متنقلاً كالأسلحة والآلات. والفرق بين الوقف والصدقة؛ هو أن الصدقة تنتهي مع انتهاء استخدامها، بينما يبقى الوقف إلى أجل بعيد.

أنواع الوقف:

- الوقف الخيري : وهو الوقف الذي جعل لجهة معينة كاليتامى أو المساكين للتقرب إلى الله عز وجل.
- الوقف الأهلي : وهو الوقف الذي جعل لمنفعة الأهل أو أفراد معينين من العائلة من الأقرباء
- الوقف المشترك : وهو الوقف الذي يجمع بين الوقف الخيري والأهلي ، بحيث يتم الاستفادة من هذا الوقف الأقرباء ويتم توزيع ما يتبقى على الفقراء والمحتاجين أو جهة معينة

فوائد الوقف

- التقرب إلى الله : ففي الوقف تقرب إلى الله عز وجل وامتنال لأمره.
- صدقة جارية : فعندما يبني شخص مسجداً لوجه الله تعالى فهو صدقة تدوم بقاء المسجد حتى بعد أن يموت الإنسان.
- الألفة بين الناس : فعندما يوقف الغني ما ينفق منه على الفقير؛ يموت الحقد بين الناس ، ويتولد شعور بالألفة وحب الآخرين.
- تحقيق أهداف اجتماعية : فعندما يكون هناك وقف للأقرباء والفقراء يصبح هناك ألفة فيما بينهم وتضامن اجتماعي لما فيه من خير للجميع.

مجالات الوقف:

- إنشاء المدارس والمعاهد العلمية لتعليم فقراء المسلمين مجاناً.
- إنشاء المساجد لتأدية العبادات.

^{١٦٩} أحمد حاج علي الأزرق " ظلم الضرائب في الإسلام"، موقع قصة الإسلام Eslamstory.com، ٢٠١٣/٣/١٨.

^{١٧٠} المعجم الوسيط، مادة وقف، ص ١٠٥٢، دار للشرق، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

^{١٧١} محمود عبد الرحمن عبد النعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٣/٤٩٤، دار الفضيلة للطباعة. المعني لابن قدامة، ٢٠٦٦، شرح فتح القدير، ٢٠٣/٦، دار الفكر للطباعة .

- للجهاد في سبيل الله تعالى.
 - لتوفير الغذاء والكساء للفقراء من المسلمين، ولليتامي، والمحتاجين.
- ويرى الباحث ضرورة إصدار قانون موحد لتنظيم وإدارة الوقف في مصر ، وهذا يساهم بشكل كبير في حل مشكلة الفقر في مصر ، حيث كان الوقف أساساً لبناء الحضارة الإسلامية .

٢-٢-١-٤ مفهوم النذر في الإسلام:

"النذر: هو ما ينذر الإنسان، فيجعله على نفسه واجباً، وجمعه نذور... وقال أبو سعيد الضرير: إنما قيل له: نذر؛ لأنه نذر فيه؛ أي: أوجب، من قولك: نذرتُ على نفسي؛ أي: أوجبت... وفي الحديث ذكرُ النذرِ مكرراً؛ تقول: نذرتُ أنذرُ وأنذرُ نذراً، إذا أوجبتَ على نفسك شيئاً تبرعاً، من عبادة أو صدقة أو غير ذلك"^{١٧٢}. والنذر المقصود في موضوعنا أن ينذر الإنسان أن يهب مالا (نقداً أو عيناً) للفقراء أو المساكين، وبذلك يكون أحد أدوات علاج مشكلة الفقر، ولكن لا يمكن الارتكاز على هذه الأداة لمعالجة مشكلة الفقر بطريقة مخططة مستدامة؛ لأن النذر نفسه يكون وليداً لموقف معين خاص بصاحب النذر وليس شيئاً مفروضاً أو مخططاً.

٢-٢-١-٥ مفهوم الكفارات في الإسلام:^{١٧٣}

الكفارة لغة: مشتقة من كَفَرَ بمعنى غطى وستر، والكَفَرُ بالفتح التغطية. وقد كَفَرْتُ الشيء أَكْفَرُهُ بالكسر كُفْراً أي سترته.

والكفارة: ما كُفِّرَ به من صدقة أو صوم أو نحو ذلك؛ قال بعضهم: كأنه غُطِيَ عليه بالكفارة. فالكفارة في اللغة تدل على أمرين: أحدهما: تغطية المعصية وسترها ومحو أثرها. والثاني: ما يؤديه المكفر مما أوجبه الله عليه من العتق أو الصيام أو الإطعام.

شُرعت الكفارات بالكتاب والسنة والإجماع؛ لما لها من أهمية، رحمة من الله بعباده، ولطفاً بهم، لتكفير خطاياهم في الدنيا، وستر ذنوبهم، عند وجود سببها، والكفارات المعهودة في الشرع خمسة أنواع: كفارة اليمين، وكفارة الحلق، وكفارة القتل، وكفارة الظهار، وكفارة الإفطار. والكفارة إما أن تكون تحرير رقبة، أو صدقة أو صيام، أو إطعام مساكين، حسب نوع المكفر عنه. وإطعام المساكين والصدقات التي تخرج ككفارات تساهم جزئياً في علاج مشكلة الفقر إلا أنها لا تعتبر أدوات دائمة مستقرة يمكن الارتكاز عليها لعلاج مشكلة الفقر.

¹⁷² <http://www.alukah.net/sharia/0/25055/#ixzz3bBV6d5YE>

¹⁷³ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ص ٢٠٤، مادة كهر، طباعة مكتبة لبنان. المعجم الوسيط، ص ٧٩١، مادة كهر.

٢-٢-١-٢ الصدقات التطوعية في الإسلام:

الصدقة هي العطية التي يخرجها المرء تطوعاً من غير الفريضة إبتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى. أي هي ما يبذله المسلم عن طيب خاطر من مال أو غيره إلى من يستحقه.

أنواع صدقات التطوع: كثيرة على النحو الآتي:^{١٧٤}

- الصدقة بالمال على حسب أنواعه والحاجة إليه، وما يحتسبه الإنسان من النفقات، والهبات يرجو ثوابها عند الله - عز وجل -، وتقدمت الأحاديث الكثيرة في ذلك. وجميع أنواع المعروف تكون صدقة.

فوائد صدقة التطوع: للصدقات فوائد عديدة تعود على مخرج الصدقة وعلى المجتمع نفسه.

من الفوائد التي تعود على الفرد:

- تطهير للنفس، قال تعالى (: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (التوبة: ١٠٣)

- الاقتداء بسيدنا محمد (ص)، فإن من أخلاقه الجود والكرم، وكان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، ويقول لبلال: « أَنْفِقْ بِلَالُ، وَلَا تَخْشَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا [إقلالاً: فقراً].

- يخلف له الله تعالى ما أنفق، وتسمو نفس صاحبها، يقول الله تعالى في ذلك ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (سبأ: ٣٩)

- تطهير المال من لغط البيع.

- تحصيل الحسنات، وتكفير الذنوب.

- انتفاع المسلم بصدقته الجارية بعد الموت، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ. (رواه مسلم).^{١٧٥}

- الصدقة سبب في زيادة المال ونمائه

الفوائد التي تعود على المجتمع

- الصدقة تُتَمِّمُ رسالة الزكاة بالنسبة للمجتمعات المسلمة.

- تعمل على نشر التكافل والتعاون والاستقرار والمحبة في المجتمع المسلم.

والصدقات يمكن اعتبارها أداة فاعلة لعلاج مشكلة الفقر؛ حيث يقبل غالبية المسلمين المقتدرين على إخراج كثير من الصدقات التي لو أحسن تنظيم جمعها وتوظيفها لعلاج مشكلة الفقر فليس من شك في إمكانية أن تسهم في الحد من مشكلة الفقر وتزيد من فعالية استخدام الموارد المتاحة في المجتمع المسلم.

^{١٧٤} للمزيد، انظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٣٦٢/٢. المغني لابن قدامة، ٢٠٦/٦.
^{١٧٥} صحيح مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، الحديث (١٦٣١)، ١٢٥٥/٣.

٢-٢-٢ الزكاة:

الزكاة فريضة شرعها الله سبحانه وتعالى لتطهير النفوس من البخل، وتعتبر الزكاة درجة من أعلى درجات التكافل الاجتماعي، الذي يؤدي إلى تقارب المجتمع وتلاحمهم نتيجة لتكافل أفرادهم. والزكاة عبادة مالية، وهي سبب للفوز برضا الله، فقد جاء في كتاب الله الكريم: وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ {سورة الأعراف - الآية ١٥٦} ، كما تعتبر الزكاة شرطاً لاستحقاق نصره الله: { وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٤٠) } الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ {سورة الحج : ٤٠- ٤١} وشرطاً للأخوة في الدين، فقد ذكر القرآن الكريم: { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ } {سورة التوبة - الآية ١١} وهي صفة من صفات المجتمع المؤمن، حيث ذكر القرآن الكريم: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} {سورة التوبة - الآية ٧١} . وهي صفة من صفات عمار بيوت الله، فقد جاء بالقرآن العظيم: {إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ} {سورة التوبة - الآية ١٨}، كما أن الزكاة صفة من صفات المؤمنين الذين يرثون الفردوس، حيث ذكر القرآن العظيم: { وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ } {سورة المؤمنون - الآية ٤} .

وللزكاة تأثير نفسي إيجابي على مخرجها، حيث توصل فريق الباحثين في جامعة بريتيش كولومبيا إلى "أن إنفاق أي مبلغ على الآخرين ولو كان خمسة دولارات فقط يبعث السعادة في النفس"^{١٧٦}. ويؤكد ذلك أن الزكاة تعمل على تركية النفس وتطهيرها ورفع معنويات المنفق وتعطي دفعة نفسية أكبر للفرد تجعله قادراً على مواجهة مصاعب الحياة ويمكن القول إن الزكاة علاج نفسي للفرد وعلاج اجتماعي للفقر.

٢-٢-٢-٢ تعريف الزكاة: الزكاة في اللغة تعني؛ البركة والطهارة والنماء والصلاح. وسميت

الزكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتقويه السوء، كما قال ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو، يَطْهَرُ ويزيد في المعنى.

والزكاة التي شرعها الله سبحانه وتعالى هي حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم وحددهم في كتابه الكريم، بمعنى آخر الزكاة عبارة عن مقدار مخصوص من

^{١٧٦} كما جاء بموقع الإنترنت

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&wordA&type_word=2&dspl=0

مال مخصوص لطائفة مخصوصة، ويطلق لفظ الزكاة على مقدار الحصة المخرجة من المزكي. وهي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس.

وقد أكد الله سبحانه وتعالى على فريضة الزكاة في أكثر من موقع ففي سورة البقرة وحدها كما جاء بالآية رقم ٤٣ من سورة البقرة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّكَّعِينَ﴾. ثم جاء بالآية رقم ٨٣ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾. وتلتها الآية ١١٠ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. وغير ذلك عديد من الآيات الكريمة.

كذلك أكدت السنة النبوية الشريفة على مكانة الزكاة، فعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة) أخرجه البخاري ومسلم^{١٧٧}. وعن جرير بن عبد الله قال: (بايعت رسول الله على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم) أخرجه البخاري ومسلم^{١٧٨}. وعن ابن عمر أن رسول الله قال: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) أخرجه البخاري ومسلم^{١٧٩}.

"وقد عرف حمودة معني الزكاة وأنواعها وكيفية قياسها وعلاقتها بمشكلة الفقر، كما تعرض إلى العلاقة بين الزكاة والفقر وتوزيع الدخل القومي، فعرف معني الزكاة بأنها الحصة المقدرة شرعاً من مال المسلم إذا بلغ نصاباً وتوافرت فيه بعض الشروط"^{١٨٠}.

كما عرف القرضاوي الزكاة بأنها "الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين وعُرف معني الزكاة في اصطلاح جمهور الفقهاء بأنه يدل على "أخذ جزء من المال المملوك للمسلم إذا بلغ نصاباً وتوافرت فيه بعض الشروط، كما عرف الدردير الزكاة بأنها "الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين"^{١٨١}، وعرف إدريس الزكاة بأنها "إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقة إن تم التملك"^{١٨٢}.

^{١٧٧} صحيح البخاري : كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، الحديث(٢٥)، ١٤/١. صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، الحديث(٢٢)، ١١/١.

^{١٧٨} صحيح البخاري : كتاب الإيمان، قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، الحديث(٥٧)، ٢١/١. صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة، الحديث(٥٦)، ٧٥/١.

^{١٧٩} صحيح البخاري : كتاب الإيمان، قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، الحديث(٨)، ١١/١. صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس ، الحديث(١٦)، ٤٥/١.

^{١٨٠} محمود حمودة صالح – التشريع الزكوي وتطبيقاته – دراسة حالة السودان.

^{١٨١} الشيخ احمد الدردير، الشرح الصغير، ط/١٩٩٢: ١.

^{١٨٢} جابر إدريس عويشة، الوجيز في فقه الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، سلسلة بحوث الزكاة رقم ٧: ٢٦.

فألزكاة حصة مقدرة من المال فرضها الله للمستحقين الذين سماهم في القرآن، والزكاة الشرعية قد تسمى في لغة القرآن والسنة صدقة كما ذكر القرآن الكريم: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ (سورة التوبة الآية رقم ١٠٣). وفي الحديث الصحيح قال رسول الله لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (رواه البخاري)^{١٨٣}.

٢-٢-٢ أنواع ما تجب فيه الزكاة^{١٨٤}:

الزكاة تمثل الحد الأدنى الواجب لضمان كفالة الفقراء بالمجتمع، ومن هنا يجيء تدخل الدولة المباشر للتأكد من تنفيذها كما فرضها الله سبحانه وتعالى. ومن ثم يعطى علماء المسلمين الدولة الحق في فرض التزامات أخرى غير الزكاة على الأغنياء في حالة عدم إيفاء الزكاة بحاجات الفقراء، يقول ابن حزم: وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا سائر أموال المسلمين. فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه. والزكاة ليست إيراداً عاماً ولكنها إيراد مخصص ينصرف في مصارف محددة وتجب الزكاة فيما يلي:

١. **النقود:** زكاة النقود حيث تجب الزكاة على (الأرصدة النقدية "الثروة السائلة" على عيناها) من عملات أو ديون مرجوة أو ذات قيمة نقدية من حلي سواء ذهب أو فضة. أما الثروة المستثمرة فتفرض الزكاة على العائد منها .
٢. **الأموال:** زكاة الأملاك حيث يزكى عن إيراد تلك الأملاك التي بلغت النصاب ومضى عليها عام بنسبة ٢.٥٪.
٣. **الأنعام:** تجب الزكاة على الأنعام المعدة للتجارة، وتعامل معاملة عروض التجارة. وتحسب زكاتها بالقيمة النقدية لها لا بعدد الرؤوس المملوكة، فلا يشترط النصاب العددي لوجوب الزكاة فيها بل يكفي أن تبلغ قيمتها نصاب زكاة النقود لتجب الزكاة فيها فيضمها مالكها إلى ما عنده من عروض التجارة ويحسب قيمة الزكاة الواجبة عليها.
٤. **الزروع:** تجب الزكاة على كل ما يستتبت من الأرض، أي في جميع الزروع والثمار التي يقصد بزراعتها استثمار الأرض ونماؤها (طبقاً لمذهب أبي حنيفة وغيره من الفقهاء) ولا تجب الزكاة فيما

^{١٨٣} صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، الحديث (١٣٩٥)، ١٠٤/٢. محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الطبعة الأولى، المجلد الخامس، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١، ص ٥٦٤.

^{١٨٤} وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فقه الزكاة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

نبت دون فعل كالحطب والحشيش والقصب ونحو ذلك، إلا إذا قصد به التجارة، فيزكى عنه زكاة عروض التجارة.

٥. **التجارة:** تجب الزكاة على قيمة ما يملكه التاجر ليتاجر فيه وظل حولاً لديه.

٦. **الركاز:** والركاز هو كل ما يدفن في الأرض من الكنوز، ولا يشترط لزكاته حول ولا نصاب والقدر الواجب إخراجه هو الخمس (٢٠٪) وذلك باتفاق الفقهاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف (وفي الركاز الخمس)^{١٨٥}.

٧. **المعادن:** لا يشترط الحول في زكاة المعادن. فتجب الزكاة فيها بمجرد استخراج المعدن لأن الحول يعتبر لتكميل النماء، والنماء في هذه الحالة يكتمل دفعة واحدة كالزروع فلا يعتبر الحول فيهما.

٢-٢-٣ شروط الزكاة:

فرض الإسلام الزكاة، ووضع شروطاً بتوافرها يكون المال محلاً لوجوب الزكاة، وهذه الشروط شرعت للتيسير على صاحب المال، فيخرج الزكاة طيبة بها نفسه، مع مراعاة حق الفقير، فتتحقق الأهداف السامية التي ترمي إليها فريضة الزكاة. والشروط هي:

١. **الإسلام:** حيث لا تجب على غير المسلم.

٢. **مرور حول:** والحول يعني (مضي سنة قمرية كاملة أو عام كامل)، والحول وفقاً للشهور القمرية (الهجرية) وليس الشهور الشمسية. عدا المزروعات الخارجة من الأرض فزكاتها عند اشتداد الحب وظهور الثمار ونضجها أي وقت حصادها.

٣. **المالك التام:** وهو قدرة المالك على التصرف بما يملك تصرفاً تاماً دون استحقاق للغير، فلا زكاة في المال الضمار وهو ما غاب عن صاحبه ولم يعرف مكانه، ولا في مؤخر الصداق لأنه لا يمكن للمرأة التصرف فيه، ولا زكاة في الدين على معسر، لكن إذا قبض شيئاً من ذلك زكاه عن سنة واحد ولو أقام المال غائباً عن صاحبه سنين، أو بقي الصداق في ذمة الزوج أو الدين على المعسر سنين .

٤. **النماء:** بمعنى أن يكون المال نامياً حقيقة أو تقديرًا، ويقصد بالنماء الحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارة، والتقديري قابلية المال للزيادة، مثل الذهب والفضة والعملات، فإنها قابلة للنماء بالتجارة بها فتزكى مطلقاً.

^{١٨٥} صحيح البخاري : كتاب الزكاة، باب الركاز الخمس، الحديث (١٤٩٩)، ١٣٠/٢.

٥. **بلوغ النصاب:** النصاب مقدار من المال معين شرعاً لا تجب الزكاة في أقل منه، والنصاب للذهب عشرون مثقالاً وتساوي (٨٥) جم من الذهب الخالص، ونصاب الفضة مائتا درهم وتساوي (٥٩٥) جم من الفضة الخالصة.

٦. **الزيادة عن الحاجة الأصلية:** العروض المقتناة للحاجة الأصلية مثل دور السكنى، والثياب، والألات الخاصة بالصناعة والحرف، ووسائل المواصلات . كالسيارة .، وأثاث المنزل، لا زكاة فيها، وكذلك المال المرصود لدين، فإن المدين محتاج إلى المال الذي في يده ليدفع عن نفسه الحبس والذل.

٢-٢-٤ أدلة وجوب الزكاة في الكتاب والسنة والحكمة من تشريعها.

الزكاة فريضة دائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومورد مستمر لمعالجة إشكالات الفقر في المجتمع، فإذا علمنا أن أي مال بلغ النصاب وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة، وكذلك الحال إذا استوفي نصاب الذهب والفضة والثروة الحيوانية وزكاة الزروع عند الحصاد، والمعادن وغيرها من أنواع الثروة. بذلك ندرك أن الزكاة تشكل مورداً مستمراً ودائماً. ولعل هذه ميزة الزكاة عند كثير من المؤسسات الاجتماعية التي تعيقها قضية ثبات الموارد واستمراريتها عن أداء دورها. لذلك فقد جعل الله سبحانه وتعالى الزكاة ركناً من أركان الإسلام وفرضاً من فروضه، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ سورة البقرة - (آية ٤٣) وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ سورة المعارج - (الآية ٢٤-٢٥). والحق المعلوم هو الزكاة.

إن العدل أو الظلم في توزيع الثروة في المجتمع عامل أساسي لتحديد زوال الفقر أو بقائه في ذلك المجتمع. فالعالم الآن ليست الموارد هي مشكلته الأساسية، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بأرزاق الإنسان، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾ سورة فصلت - (آية ١٠).

٢-٢-٥ مشروعية الزكاة في القرآن الكريم

• **في وجوبها العام:** قال تعالى شأنه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾

في وجوبها على ولاية الأمر: قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ سورة الحج - (آية ٤١).

وقد أكد الله سبحانه وتعالى على فريضة الزكاة في عديد من مواقع القرآن الكريم كما في قوله تعالى في سورة المعارج (الآية رقم ٣٤) ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾. وأيضاً في قوله تعالى في سورة المؤمنون، في الآية رقم (٤) ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾. وكذلك في قوله تعالى في الآية رقم (٤٣) من

سورة البقرة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾. وقوله تعالى في الآية رقم (٨٣) من سورة البقرة ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾. ثم في الآية رقم (٢٧٧) من سورة البقرة قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. وفي غير ذلك من سور القرآن الكريم كسورة الأعراف، وسورة النساء وسورة المائدة.

وقد حث الله سبحانه وتعالى ولادة الأمر على عدم التهاون في أخذ الزكاة من الناس: قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة التوبة - (آية ١٠٣) .

٢-٢-٦ مشروعية الزكاة في السنة النبوية الشريفة:

قام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مبلغ الرسالة بالتأكيد على فريضة الزكاة وأهميتها وفوائدها تنفيذاً لأمره سبحانه وتعالى. فقد جاء بالسنة الشريفة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال - لمعاذ بن جبل حين بعثه لليمن (فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)^{١٨٦}. وقوله صلى الله عليه وسلم (ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس دون خمس أوسق صدقة)^{١٨٧}. وعنه صلى الله عليه وسلم (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً)^{١٨٨}، ما سقي بماء المطر.

وعن ابن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة) أخرجه البخاري ومسلم. وعن جرير بن عبد الله قال: (بايعت رسول الله على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم) أخرجه البخاري ومسلم. وعن ابن عمر أن رسول الله قال: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) أخرجه البخاري ومسلم.

فالزكاة فريضة هامة في الدين الإسلامي بهدف تحقيق التكافل بين المسلمين؛ حتى لا يصبح هناك فقراء لا يجدون قوت يومهم في الوقت الذي يركن فيه الأغنياء إلى اكتناز الأموال والذهب والفضة؛ مما يؤدي إلى كساد الأعمال، وانتشار البطالة، وركود الأسواق، وبالتالي زيادة الفقر والفقراء.

^{١٨٦} شرح رياض الصالحين (محمد بن صالح بن محمد العثيمين)، المجلد الأول، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ.

^{١٨٧} انظر صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب من أدى زكاة فليس بكنز، الحديث (١٤٠٥)، ١٠٧/٢. صحيح مسلم: كتاب الزكاة، الحديث (١٤٨٣)، ١٢٦/٢.

^{١٨٨} السنن الكبرى للبيهقي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

٢-٢-٧ مصارف الزكاة: مصارف الزكاة ثمانية، حددها الله في الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة من القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ، وهناك فرق بين مصارف الزكاة وتحديد الأموال التي تجب فيها الزكاة .

١. الفقراء: والفقير هو من لا يجد كفايته.
٢. المساكين: والمساكين من يجد كفايته بالكاد وقد لا تسد حاجته.
- الصفان السابقان أي الفقراء والمساكين: وهم أهل الحاجة الذين لا يجدون شيئاً، أو يجدون بعض ما يكفيهم. وقد ظهر خلاف بين الفقهاء أيهما أشد حاجة؟ وتفصيل ذلك في كتب الفقه.
٣. العاملون عليها: وهم العمال القائمون على شأن الزكاة حيث إن الزكاة في الإسلام نظام كامل متكامل يتطلب من يقوم على تطبيقه والتفرغ التام له، ومن ثم أجاز الشارع الحكيم لهؤلاء العاملين عليها أن يؤجروا منها، أي من أموال الزكاة التي يتم جمعها.
٤. المؤلفة قلوبهم: نوعان؛ النوع الأول هم من دخلوا في الإسلام من غير أن يرسخ الإيمان في قراة نفوسهم، والنوع الثاني من يريد الإسلام أن يستميلهم، أو على الأقل أن يكفوا أذاهم عن المسلمين.
٥. الرقاب: وهم العبيد والإماء المكاتبون أي الذين اتفقوا مع من يملكونهم على أن يتم تحريرهم نظير مبلغ معين فتجوز الزكاة لهم حتى يصبحوا أحراراً.
٦. الغارمون: والغارم هو من استدان في غير معيشة، وهو الذي تراكت عليه الديون، فيأخذ من الزكاة ما يفي دينه.
٧. في سبيل الله: كلمة في سبيل الله من كلمات العموم عند علماء أصول الفقه، فلا تخصص إلا إذا خصصها نص صريح، ولذلك هي تشمل إلى جانب الجهاد كل عمل يبتغى فيه وجه الله تعالى، أي كافة وجوه الخير المختلفة والمتنوعة (الغزو، والحج، وعمارة المساجد، وشق الترع، والإنفاق على طلبة العلم، وغيرها من وجوه الخير) .
٨. ابن السبيل: وابن السبيل هو المسافر الذي قد يكون نفذ ماله وهو في مكان غير بلده فيعطى ما يكفيه للعودة إلى بلده.

٢-٢-٨ الزكاة و الضرائب في الإسلام:

- الزكاة فريضة إسلامية شرعها وفرضها الله سبحانه وتعالى بأمر إلهي، لكن الضريبة يفرضها القانون.
- الزكاة عبادة مالية وهي طهارة للنفس؛ وعبادة لله، ينبغي الطاعة وتأديتها، وتتجى الفرد من عذاب الآخرة؛ أما الضريبة فهي تنفيذ للقانون ولا علاقة لها بالنفس؛ أي أن الضريبة تأديتها انقياد للقانون حتى لا يعاقب الإنسان في الدنيا.
 - الزكاة لا يمكن التهرب من أدائها لأن الله سبحانه وتعالى يراقب العباد ويعلم ما يسرون وما يعلنون؛ لكن الضرائب يمكن للمرء التهرب منها.

- الزكاة تصل مباشرة من الأغنياء للفقراء؛ أما الضرائب فقد يتهرب منها الأغنياء ويجبر على دفعها الفقراء.
- الزكاة يؤديها المسلم مقبلاً عليها وهو طائع راغب في فعل ذلك فهي تبعث في نفسه السعادة؛ أما الضريبة فيؤديها الفرد إذا بلغ دخله الحد الذي تفرض عنده الضريبة وهو مجبر تحت سطوة القانون، ومن حق الحاكم المسلم في النظام الإسلامي أن يجبر المجتمع على إخراج الزكاة وهم موجودون بالقوة ، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع المرتدين .
- المال يذهب (ينقص مقداره) في الضرائب؛ بينما الزكاة تزيد المال وتطرح فيه البركة. والزكاة تجب في المال الطيب الحلال فقط؛ أما الضريبة فهي تؤخذ من الطيب والخبيث والحلال والحرام.
- الزكاة من لم يؤديها فهو خارج عن ملة الإسلام لأنها ركن أساسي في الدين؛ أما الضريبة فالتهرب منها يعد سرقة للوطن ومن فعل ذلك فسبحانه الله لكنه لن يخرج عن ملة الإسلام.
- الزكاة تتسم بالثبات في المقدار أما الضريبة فهي متغيرة باختلاف الزمن والحاكم والظروف الإقتصادية للبلد.
- الزكاة لا يمكن نقل عبئها إلى شخص غير مكلف بها لأن هناك مؤسسة رقابية هي الحسبة إذا تم إتباع وتطبيق النظام الإسلامي، وسوف تقوم بتوقيع العقاب على من يثبت قيامه بذلك، إلا أنه من الثابت في الفكر الاقتصادي فكرة نقل العبء الضريبي والذي يؤدي إلى ظاهرة الركود التضخمي. فالضرائب باعتبارها تكاليف إنتاج سوف تساهم في صناعة التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) بينما لا تؤدي الزكاة إلى هذا المرض الاقتصادي الخطير.
- الزكاة تؤخذ من الأغنياء بينما الضرائب على نحو ما تقدم، يقوم بتحملها الفقراء بينما يستطيع الأغنياء التهرب منها بوسائل عديدة؛ وبالتالي تقوم الزكاة بدور اجتماعي واقتصادي إيجابي، بينما تقوم الضرائب (على نحو ما هو متبع في النظم الوضعية) بدور سلبي.

جدول رقم (١٦)

حصر لأهم الدول العربية التي يوجد لديها قانون وهيئة موحدة لتحصيل الزكاة

م	الدولة	وجود هيئة رسمية للزكاة	وجود قانون لتحصيل الزكاة
١	المملكة العربية السعودية	مصلحة الزكاة والدخل	نعم
٢	الإمارات العربية المتحدة	صندوق الزكاة	نعم
٣	سلطنة عمان	المديرية العامة لتنمية الأوقاف وبيت المال	نعم
٤	جمهورية اليمن الشعبية	مصلحة الزكاة	نعم
٥	قطر	صندوق الزكاة	نعم
٦	البحرين	صندوق الزكاة	نعم
٧	الكويت	بيت الزكاة	نعم
٨	لبنان	صندوق الزكاة	--
٩	الأردن	صندوق الزكاة	--
١٠	فلسطين	صندوق الزكاة	--
١١	السودان	ديوان الزكاة	نعم
١٢	ليبيا	الهيئة العامة للأوقاف وشئون الزكاة	--
١٣	الجزائر	صندوق الزكاة	نعم
١٤	جيبوتي	مؤسسة ديوان الزكاة	--

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة الباحث، (-) لا توجد بيانات ذات صلة

يوضح الجدول السابق رقم (١٦)؛ أنه يوجد نحو ٦٦٪ من الدول العربية المذكورة بالجدول بها مؤسسات للزكاة وقانون يقنن كيفية تحصيلها وهيئة موحدة لتحصيل الزكاة. كما أن وجود هيئة رسمية حكومية للزكاة يرتبط في معظم الدول السابقة بوجود قانون ملزم لجمع وتحصيل الزكاة.

٢-٢-٢-٩ الزكاة وتحقيق التكافل الاجتماعي

لقد فرض الله الزكاة لحكم جليلة، وأهداف سامية نبيلة، منها ما يعود على الفرد، سواء كان معطياً للزكاة أم آخذاً لها. ومنها ما يعود على المجتمع بحفظ أمنه، وتحقيق مصالحه، وحل مشاكله. والغرض الأكبر، والحكمة العظمى من فرض الزكاة -بعد تحقيق العبودية لله- هي تحقيق التكافل الاجتماعي بنوعيه: المعنوي، والمادي.

أما تحقيقها للتكافل المعنوي فمن عدة وجوه أهمها ما يلي: -

١. أن دفع الزكاة لمستحقيها، سبب لتأليف القلوب، وتأنيس النفوس، وإشاعة جو من التعاطف والتراحم، والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع.

٢. أنها سبب لتحقيق التعارف والتواصل بين المؤمنين، وتأكيد الأخوة والمحبة بينهم

٣. أنها سبب لتنمية الروح الاجتماعية بين أفراد المجتمع. حيث يشعر دافع الزكاة بعضويته الكاملة في الجماعة، وتفاعله معها، ومشاركته في تحقيق مصالحها، وحل مشاكلها، والنهوض بها. فتتمو شخصيته، وتزكو نفسه، وينشرح صدره .

وأما التكافل المادي فكما ذكر القرضاوي^{١٨٩}: إن مهمة النقود أن تتحرك وتتداول، فيستفيد من ورائها كل الذين يتداولونها، وأما اكتنازها وحبسها، فيؤدي إلى كساد الأعمال، وانتشار البطالة، وركود الأسواق، وانكماش الحركة الاقتصادية بصفة عامة.

ومن هنا كان وجوب الزكاة كلَّ حول فيما بلغ نصاباً من رأس المال النقدي -سواء ثمره صاحبه أم لم يثمره - هو أمثل خطة عملية للقضاء على حبس النقود واكتنازها. ذلك الداء الوبيل الذي حار علماء الاقتصاد في علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز بأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحيتها للادخار ولا تصلح لعملية الكنز. وتسمى هذه العملة المقترحة (النقود الدائبة).

٢-٢-١٠ الزكاة وتحقيق الضمان الاجتماعي

تلعب الزكاة دوراً هاماً لتحقيق الضمان الاجتماعي. وهي كما وصفها كثير من العلماء مؤسسة للضمان الاجتماعي، حيث إنها إلزامية ولها مصارفها وقيمتها المحددة. ولقد نجحت الزكاة في العصور الإسلامية السابقة كمؤسسة، متمثلة في بيت المال والذي كان من مسؤوليات الحاكم، في تحقيق أهدافها والإسهام بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الزكاة جزء من نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام، ذلك التكافل الذي لم يعرفه الغرب إلا في دائرة ضيقة، هي دائرة التكافل المعيشي، عن طريق مساعدة الفئات العاجزة والفقيرة، وعرفه الإسلام في دائرة أعمق وأفسح، بحيث يشمل جوانب الحياة المادية والمعنوية. فيشمل التكافل الأدبي، والتكافل العلمي، والتكافل السياسي، والتكافل الدفاعي، والتكافل الجنائي، والتكافل الأخلاقي، والتكافل الاقتصادي، والتكافل العبادي، والتكافل الحضاري، وأخيراً التكافل المعيشي، وهو الذي يسمى حالياً بمسمى "التكافل الاجتماعي".

٢-٢-١١ الزكاة وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي

يمكن لإيرادات الزكاة أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار احترام القيم الإسلامية والشريعة الإسلامية. فالنظام الإسلامي يهتم بشكل كبير بمسألة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

^{١٨٩} يوسف القرضاوي - مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩ ص ١٦٠.

والعدالة الاجتماعية تعد مبدءاً من المبادئ الإسلامية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي وهو يسعى الى تحقيقه ويقيم في الوقت نفسه عليه بنيانه، لكن الإسلام لم يبق هذا المبدأ في الدائرة التجريدية فيقع في محذور التفسير والتأويل المتناقض.

وللزكاة أثر هام في إعادة توزيع الدخل والثروة؛ التوزيع بالمعنى الاقتصادي الاصطلاحي هو ما يلحق عوامل الإنتاج المختلفة من عوائد ومكافآت مالية ناشئة عن عملية الإنتاج نفسها، من أجر أو ربح أو فائدة أو ربح. وقد يطلق على هذا التوزيع أيضاً التوزيع الأولي، أو التوزيع الوظيفي. أما إعادة التوزيع فهي ما يطرأ على التوزيع الأولي من تعديلات، ناشئة عن التحويلات المالية.

والزكاة بالتأكيد تساعد على إعادة التوزيع؛ حيث إنها تؤخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، ولا تفرض على الفقراء. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ: "أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم" ^{١٩٠}. وقال أيضاً: "إنما الصدقة عن ظهر غنى" ^{١٩١}. ولا يدفعها الغني إلا بعد تنزيل حوائجه الأصلية، وأدوات المهنة (الأصول الثابتة)، وذلك دون إسراف.

قال تعالى، في زكاة الثمار: **(كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصْلِهِ وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)** سورة الأنعام - (آية ١٤١). فالإسراف في استهلاك الثمار يؤدي إلى التهرب من الزكاة، كلياً أو جزئياً، سواء أكان ذلك عن قصد أو غير قصد. والأصل أن يتم توزيع الزكاة في نفس الإقليم الذي جمعت منه، لأن أهله أولى بزكاته. ولكن هناك حالات يجوز فيها للدولة، أو للفرد، نقل الزكاة إلى إقليم أو بلد آخر، إذا استغنى أهل الإقليم الأول، أو كان أهل الإقليم الآخر أكثر حاجة. وعندئذ فإن إعادة التوزيع تتم لصالح فقراء هذا الإقليم أو البلد.

عادة ما تتحدد إعادة التوزيع في الزكاة بثلاثة عوامل:

- العامل الأول: وعاء الزكاة .
- العامل الثاني: معدلات الزكاة: فمعدلات الزكاة هي ٢,٥٪ في النقود وعروض التجارة، وكذلك هي في الأنعام في المتوسط، و ١٠٪ أو ٥٪ في الزروع والثمار، حسبما إذا كانت بعلية (آلة رفع) أو مسقية. ويختلف المعدل باختلاف الوعاء، فإذا كان مفروضاً على الأصل (الثروة) فهو ٢,٥٪، وإذا كان مطبقاً على النماء فهو ١٠٪ أو ٥٪. ويزداد الدور التوزيعي للزكاة بازدياد سعة الوعاء .
- العامل الثالث: الفقر، حيث إن إعادة التوزيع قد تدعو لنقل أموال الزكاة للأماكن الأكثر فقراً وبالتالي تحجيم الضرر الأشد.

^{١٩٠} صحيح البخاري - شرح كتاب الزكاة - (الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين / ص ٧)
^{١٩١} صحيح البخاري: كتاب النفقات ، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، الحديث (٥٣٥٦)، ٦٣/٧.

٢-٢-٢-١٢ الزكاة لإزالة السلبات الاقتصادية المؤدية للفقر:

تعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم؛ إذ أنها تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم؛ بل "إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجاً جذرياً أصيلاً لا يعتمد على المسكنات الوقتية، أو المداواة السطحية الظاهرية، حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في بعض الأحيان هدفاً للزكاة غير ذلك، كما في حديثه لمعاذ حين أرسله لليمن، وأمره أن يعلم من أسلم منهم أن "الله سبحانه وتعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على الفقراء"^{١٩٢}، والرأي الغالب عند الفقهاء هو إعطاء الفقير والمسكين ما يكفيهما تمام الكفاية دون تحديد بقدر معين من المال، استناداً إلى أن مقصود الشارع هو القضاء على الفقر والعوز، كما في (حديث قبيصة بن مخارق الذي أتى الرسول صلى الله عليه وسلم طالبا للمعونة في حملته فقال له: "إن المسألة لا تحل إلا لثلاث: الرجل تحمل حمالة قوم فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يمسيك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل فيها حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من عيش ثم يمسيك، ورجل أصابته فاقة فيسأل حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من عيش ثم يمسيك، وما كان سوى ذلك من المسائل سحتاً يا قبيصة سحتاً")^{١٩٣} وجه الدلالة هنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز المسألة حتى يصيب صاحب الفاقة قوماً من عيش؛ أي يجد ما يكفي حاجته، وقد قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أوصى عماله على الصدقة: "إذا أعطيتهم فأغنوا، كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل"^{١٩٤}.

والزكاة تضمن توزيع العائد الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى لا يكون المال متداولاً بين الأغنياء فقط. يقول الدكتور أحمد مجذوب: "الزكاة هي أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي، ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد أركان الدين حتى لا تتترك للقرارات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والأهواء الشخصية، وهي بهذا تتميز بالاستمرارية وعدم الانقطاع؛ لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استيفاء شروطه"^{١٩٥}. "والزكاة بهذا لا تحارب الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية، وإنما بوسيلة وقائية توسع فيها دائرة التمليك وتكثر عدد الملاك؛" ذلك أن هدف الزكاة إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه كأن يملك التاجر متجراً وما يلزمه ويتبعه، ويملك

^{١٩٢} الفرضاي، "نار الزكاة في الأفراد والمجتمعات"، نشر ضمن أبحاث مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة، الكويت، ص ٣٧.

^{١٩٣} المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، الحديث (١٥٩١٦)، ٢٥٧/٢٥.

^{١٩٤} المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه ووضع فهرسه، حمزة أحمد الزين، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، دار الحديث، القاهرة. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وابن أبي شيبة، والبيهقي في السنن الكبرى. كما جاء في عصام البشير، "الزكاة ودورها في مكافحة الفقر"، المؤتمر العلمي الأول للزكاة، إصدار أمانة البحوث والتوثيق والنشر، ٩٩٤م. ومصفى ابن أبي شيبة: كتب الزكاة، باب ما قالوا في الزكاة قدر ما يعطى منها، الأثر (١٠٤٢٥)، ٤٠٣/٢، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

^{١٩٥} المرجع السابق.

الزراع ضيعة وما يلزمها ويتبعها، ويملك المحترف آلات حرفته، وما يلزمها ويتبعها؛ فهي بهذا العمل تعمل على تحقيق هدفٍ عظيم: هو التقليل من عدد الأجراء والزيادة من عدد الملاك^{١٩٦}.

ومن أهم آثار الزكاة على تخصيص الأموال والتمكن من تحقيق التنمية ومكافحة الفقر ما يلي:

أ- الأثر المباشر في تخصيص الموارد: فمصارف الزكاة الثمانية تنتزع بين مجالات الضمان الاجتماعي (الفقراء والمساكين وابن السبيل) والنشاط العسكري (في سبيل الله، وتأمين النشاط الإنتاجي والتعامل الائتماني) الغارمين، والنشاط الدعوي (المؤلفة قلوبهم، ونحوه).

ب- الأثر غير المباشر في تخصيص الموارد، وذلك على النحو التالي:

١- أثر الزكاة على الاستهلاك: المعلوم أن الفقراء ذوو ميل حدي عال للاستهلاك حيث إن حاجاتهم الأساسية لم تشبع بعد، والأغنياء ذوو ميل حدي منخفض للاستهلاك، والزكاة تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي

لأنها تأخذ أموال الزكاة من الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك وتعطيها للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك، وهذه الزيادة تنعكس على العرض؛ حيث يتحرك ليسد الفجوة في الإنتاج، ولكن زيادة الإنتاج المتوقعة تكون في إنتاج السلع الأساسية التي يستخدمها الفقراء والمساكين.

٢- أثر الزكاة على الادخار: إن اهتمام أي دولة بالزكاة وتحصيلها من كل الأموال الخاضعة لها سيرفع حصيلة الزكاة، وسيعالج مشاكل الفقراء والمساكين، وسيساهم في مصروفات الدولة المختلفة، وبالتالي سيكون لذلك أثر مباشر في توفير الإيراد العام الذي تستفيد منه الدولة في تمويل النفقات التي لا يمكن تمويلها من حصيلة الزكاة، أي ادخار الموارد الحكومية المخصصة للإنفاق على الفقراء والمساكين لاستخدامها في الاستثمار مما يساعد على الإسراع بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٣- الزكاة تشجع على الاستثمار؛ لأنها تجب في المال المرصود للنماء بالفعل كالحیوانات التي تنمو وتلد، والأرض التي تزرع وتُحصَد، والمرصود للنماء بالقوة كالنفود ولكنه باق دون حركة أو استثمار فيه. فالزكاة تجبر صاحب المال على ألا يترك ماله معطلاً عن الاستثمار، وإلا صار في تناقص مستمر كما في الحديث "ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة".

٤- الزكاة تعمل على تحريك النمو الاقتصادي، وبناء الموارد البشرية؛ لأنها حرب على البطالة والتسول. فمن أموالها يمكن إعطاء القادر على العمل ولكنه عاطل ما يمكنه من حرفته من أدوات أو رأس مال، ومنها يمكن أن يدرب على عمل مهني يحترفه ويعيش منه، ومنها يمكن

^{١٩٦} أحمد مجذوب أحمد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة": دراسة نظرية مع إشارات تطبيقية"، نشر بمجلة درسات مصرفية ومالية، عدد أكتوبر ١٩٩٩م، ص ١٨.

إقامة مشروعات جماعية يشتغل فيها العاطلون وتكون ملكا لهم مما يزيد من الناتج ويعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما أن تدريب الفقراء وتمكينهم من العمل والإنتاج هو بناء للموارد البشرية.

٥- **الزكاة أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**: إذ تعتبر أداة للاستقرار الذاتي؛ أي الأساليب الكامنة في النظام المالي، التي تؤدي إلى حدوث فائض أو عجز بحسب الظروف الاقتصادية، ودون تدخل من الدولة باتخاذ إجراءات مالية من شأنها إحداث ذلك، انطلاقاً من ثبات معدلها والنصاب المفروضة عليه؛ فحصيللة الزكاة تعكس الحالة الاقتصادية السائدة، وتتقلب هذه الحصيللة ارتفاعاً وانخفاضاً مع تقلبات الدخل من غير أن يكون لهذه التقلبات أثر في الجباية، كما يمكن استخدام حصيللة الزكاة المتجمعة كسياسة مالية تقديرية مثلما تستخدم المدفوعات التحويلية.

٦- **الزكاة تعمل على توفير مؤسسة لإدارتها والبيانات اللازمة لأجهزة التخطيط والتنظيم**: إذا اهتمت الدولة بجباية الزكاة وتوزيعها فلا بد من إنشاء مؤسسة ذات كفاءة عالية للقيام بذلك، وشبكة اتصالات قوية للإحاطة بكل الأموال التي تجب فيها الزكاة من زروع وثروة حيوانية ونقدية في جميع المحافظات والمدن والقرى، وكذلك بأحوال المواطنين الأغنياء والفقراء، والإلمام بالكثير من الإحصاءات والبيانات.

٢-٢-٢-١٣ الزكاة لإزالة آثار الفقر الاجتماعية:

١- **الزكاة بتوفيرها لمصدر رزق مستقر لعائل الأسرة** تعمل على حفظ العلاقات الأسرية، وتوجد

المحضن المناسب للأبناء لينشأوا في كنف ذويهم في جو نفسي مساعد وبيئة مادية مناسبة.

٢- **الزكاة ضمان اجتماعي رفيع** لم يعرف له التاريخ مثيلاً، وحصن حصين ضد تقلبات الأيام، وعون وسند للمضطرين، ويمكن إيجاز دور الزكاة في الضمان الاجتماعي في النقاط التالية:

— هي عون للعاجزين جسمانياً من المعوقين، والمرضى بأمراض مزمنة، وصغار السن الذين لا عائل لهم (اليتامى). ومن يعانون من سائر الأسباب البدنية التي يبتلى المرء بها ولا يملك إلى التغلب عليها سبيلاً، فهذا يُعطى من مال الزكاة ما يغنيه جبراً لضعفه ورحمة لعجزه، حتى لا يكون المجتمع عوناً للزمن عليه، وإن كان بالإمكان تدريب بعض ذوي العاهات كالصم والمكفوفين على أنواع من العمل تناسبهم، وتسد حاجتهم؛ " فلا بأس من الإنفاق على تعليمهم وتدريبهم من مال الزكاة"^{١٩٧}.

— هي عون للعاجزين عن الكسب من أصحاب القوة الجسدية الذين انسدت أبواب الكسب الحلال في وجوههم، فهؤلاء في حكم العاجزين جسدياً، إذ إنهم أقوىاء غير مكتسبين (ولا يجدون فرصة

^{١٩٧} أحمد المجذوب "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة"، مرجع سابق

للعمل تغنيهم)، ولا يصح فيهم ما رواه الإمام أحمد^{١٩٨} في شأن الرجلين الذين جاء يسألان الرسول صلى الله عليه وسلم من الصدقة فرفع فيهما البصر وخفضه فوجدتهما جليدين قويين فقال لهما: "إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب"؛ إذ إنهم غير مكتسبين.

— هي عون لذوي الحاجات الطارئة وإن كانوا في الأصل أغنياء قادرين (من الغارمين) الذين اضطروا للاستدانة ولم يستطيعوا الوفاء، ومن اجتاحتهم كوارث طبيعية كالسيول والحرائق ونحوه فذهبت بمالهم. وكذلك أبناء السبيل من الغرباء المنقطعين عن أهلهم ووطنهم؛ فهؤلاء لهم الحق في مال الزكاة بنص القرآن في مصارف الزكاة الثمانية .

٣- الزكاة حل لمشاكل الفقراء الاجتماعية ومن أمثلة ذلك:

— **مشكلة العزوبة والعنوسة:** من فضل الله وعونه الذي وعد به كل مؤمن يريد إعفاف نفسه بالزواج أن يمد المجتمع ممثلاً في مؤسسة الزكاة يده إليه بالمساعدة في المهر ونفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة، حتى يستطيع أن يستجيب لنداء الإسلام في غض البصر، وإحصان الفرج، وإقامة الأسرة المسلمة.

— **مشكلة المشردين واللقطاء:** يقول الدكتور القرضاوي: "إن من المعاصرين من صرف معنى ابن السبيل إلى اللقيط، ولا بعد في ذلك؛ فمن الواجب أن يكون لهم حظ في مال الزكاة؛ ترعى به شؤونهم، وينفق منه على حسن تربيتهم، وإعدادهم لغد طاهر مستقيم. والذين لا يدخلون اللقيط في ابن السبيل يدخلونه قطعاً في الفقراء والمساكين فهو من مصارف الزكاة بلا شك.

٢-٢-١٤ الزكاة أداة لإزالة الآثار الثقافية السلبية للفقير

١- تساهم الزكاة مساهمة مقدرة في دعم معاهد القرآن والجامعات الدينية والتخصصية، إضافة لدورها الكبير في كفالة طالب العلم.

٢- محو الأمية ونشر العلم يحدان من انتشار العقائد الفاسدة والأفكار المنحرفة، والزكاة مورد لدعم محو الأمية.

٢-٢-١٥ الزكاة أداة لإزالة الآثار السياسية للفقير

الزكاة مصدر من مصادر دعم الجهاد " في سبيل الله " وتقوية الحكومات حتى لا تخضع للاستعمار السياسي، والسيطرة الأجنبية.

١- الزكاة مصدر من مصادر الاستقرار السياسي بما تحققه من تكافل اجتماعي، وتواصل بين الأغنياء والفقراء، والاستقرار الاجتماعي يؤدي لاستقرار الحياة عموماً.

٢-٢-١٦ الزكاة والتشريع الاقتصادي الإنمائي وأثرها على التنمية البشرية

^{١٩٨} مسند الإمام أحمد بن حنبل: الحديث (١٧٩٧٢)، ٤٨٦/٢٩.

تلعب الزكاة دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية مترابطة وهي: محاربة الاكتناز، وتشجيع الاستثمار، وتشجيع الإنفاق، فمن أهم الأهداف التي تسعى الزكاة إلى تحقيقها؛ منع اكتناز الأموال، وبقائها كموارد ساكنة لا تقدم منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع. ويتضح هذا المبدأ عند معرفة أن الإسلام لا يشجع إبقاء قطعة أرض لمدة أكثر من ثلاثة أعوام دون إعمارها.

وهذا المبدأ يعد أكثر أهمية بالنسبة للأموال السائلة والتي لا يجب أن تبقى مكتنزة وغير مستخدمة. وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحديث؛ والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد وبالتالي تقلل من حجم الموارد المحلية.

كما أن للزكاة دورها في توفير حد الكفاية؛ فلم يحارب الإسلام الآفات النفسية الاجتماعية بالوعظ والإرشاد النظري فحسب، بل إن الإسلام عمل على اقتلاع أسباب تلك الآفات من الحياة واستئصال جذورها. فلا يكفي الجائع أو المحروم أو الفقير عموماً أن تلقى عليه دروساً بليغة في كراهية وحرمة الحقد والحسد وأمامه طبقة الأغنياء وحياتهم الناعمة المترفة تلقنه درساً آخر في البغض والكراهية والغیظ من هؤلاء.

وبالتالي فإن الإسلام يكره الفقر والحاجة للناس؛ لأنه يريد أن يعفيهم من عناء البحث عن ضرورات الحياة المادية ليتفرغوا لما هو أعظم، ولما هو أليق للإنسانية وللكرامة التي خص الله بها بني آدم، حيث يقول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء - آية ٧٠).

فالزكاة هي أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي، ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد أركان الدين حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية الظروف الاجتماعية والأهواء.

٢-٢-٣ مؤسسات تحصيل الزكاة في مصر

٢-٢-٣-١ الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة النبوية

أنشأ الشيخ محمود محمد خطاب السبكي الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة النبوية في غرة المحرم ١٣٣١ هـ - ١٩١٢ م. الجمعية الشرعية عبارة عن جمعية دعوية إصلاحية اختطت لنفسها خط الوسط والاعتدال. شهدت الجمعية في الربع الأخير من عمرها طفرة نوعية من حيث تعدد أنشطتها وتنوع أساليب دعوتها إلى الله. عملت الجمعية جاهدة على ترسيخ مفهوم الدعوة إلى الله ليس بالقول فحسب ولكن بالعمل أيضاً، وتأكيد أن الأمة لن تقوم لها قائمة إلا بعمل دؤوب لإقامة فروع الكفاية وقضاء حاجات أهل الحاجة.

أهم أنشطة الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة النبوية^{١٩٩}:

١. تكفل الجمعية من اليتامي عدد (٤٨٢٥٨٤) يتيمًا حاليًا بالإضافة الي الآلاف التي تخرجت منها.
 ٢. قامت الجمعية بإنشاء عدد (٢٠٤٥) مكتباً لتحفيظ القرآن الكريم مسجل بها عدد (١٢٦٧٥٣) طفلاً بالإضافة الي من تخرجوا منها.
 ٣. قامت الجمعية بإنشاء عدد (١٣١٧) فصلاً لمحو الأمية، يدرس بها عدد (١٨٧٦٣) دارساً ودارسة بالإضافة الي من تخرجوا منها.
 ٤. يوجد بالجمعية الشرعية عدد (٥٥) معهداً لإعداد الدعاة، بهم عدد (١٠٣٦) طالباً وطالبة بالإضافة الي من تخرجوا منها.
 ٥. يوجد بالجمعية الشرعية عدد (٣٩) معهداً للقرآن الكريم، يدرس بها عدد (٨٥٣١) طالباً وطالبة بالإضافة الي من تخرجوا منها.
 ٦. قامت الجمعية بمساعدة ذوي الإعاقة بتوفير الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية لعدد (٣٥٧٣) حالة.
 ٧. أعانت الجمعية طلاب المرحلة الابتدائية المعرضين للتسرب في مشروع رعاية طالب العلم لعدد (٥١٣٤٥) تلميذاً.
 ٨. قامت الجمعية بإنشاء عدد من المراكز العلاجية للأطفال المبتسرين مجاناً تضم (٧١٠) حضانة. ومنها مركز الشهداء بمدينة نصر بالقاهرة ويحوي عدد (٥٩) حضانة، ومستشفى المأظة بمساكن المأظة العمالية وبها عدد (١٥) حضانة.... الخ.
 ٩. قامت الجمعية بإنشاء مركز للأشعة بمدينة نصر للأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي ورسم المخ وأشعة الموجات الصوتية على القلب والأوعية الدموية والبطن والحوض وكل ذلك بالمجان.
 ١٠. قامت الجمعية بإنشاء مستشفى الأورام والحروق بجمعية أحمد عرابي علي مساحة ٨ أفدنة يقدم فيها العلاج الكيماوي لعدد (٣٥) مريض يومياً والعلاج الإشعاعي لـ ٦٠ مريضاً يومياً وتستقبل حالات الحروق بمختلف درجاتها وتوفر جميع أنواع العلاج بالمجان.
 ١١. أنشأت الجمعية عدد (٤٦٥) وحدة لتنقية مياه الشرب في (١٤) محافظة .
- أي أن أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي تحصلها الجمعية تقوم بتحويلها إلى خدمات تعليمية وصحية يستفيد منها في الغالب الفقراء.

^{١٩٩} مجلة الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة النبوية، العدد المنوي.

٢-٢-٣ بنك ناصر الاجتماعي^{٢٠٠}:

تقوم تجربة بنك ناصر الاجتماعي في تحصيل وتوزيع الزكاة على الدعوة التطوعية، والدعوة للبدل التي تدعمها جهة رسمية، وتخصص لها الموارد اللازمة؛ فهي تجمع بين الدعم الحكومي والعمل الشعبي التطوعي. لذا نجد أن تحصيل الزكاة تقوم به لجان شعبية فاق عددها خمسة آلاف لجنة وهي كذلك تقوم بدراسة أحوال المستحقين للزكاة الذين تصرف لهم الزكاة من قبل إدارة الزكاة في البنك.

أنشئ بنك ناصر الاجتماعي بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١م كهيئة عامة تتبع وزارة التأمينات من الناحية الإدارية ورقابة البنك المركزي من الناحية المالية.

ويهدف قانون إنشاء البنك إلى توسيع وتعميق قاعدة التكافل الاجتماعي في مصر وتحقيق التنمية الذاتية للأفراد والمجتمع وتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية والعمل على تصنيع الخامات المحلية وتمويل الشباب وإعادة القرية إلى إنتاجيتها بالإضافة إلى تقديم المساعدات والمعونات للمحتاجين من خلال قطاع التكافل الاجتماعي بالبنك. أي أن الفئات المستهدفة هي الفئات الفيرة في المجتمع .

يتكون قطاع التكافل الاجتماعي من ثلاث إدارات عامة:

الإدارة الأولى: هي الإدارة العامة للمعاشات والتأمينات: وهي تمنح معاشاً لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات في الدولة وتمنح إعانات شهرية لطلاب المدارس والجامعات الذين تتطلب ظروفهم المالية والاجتماعية المعاونة بشرط استمرار نجاحهم. " أي للطلبة الفقراء ."

الإدارة الثانية: هي الإدارة العامة للقروض: وهي تمنح القروض بدون فوائد بضمان المرتب أو المعاش، وهذه القروض نوعان: قروض إنتاجية عينية لمن يريدون البدء في مشروعات صغيرة يعيشون منها لتزيد إنتاجيتهم وترفع مستوي دخولهم من خلال تغيير أنماط الإنتاج باستخدام التطور العلمي والتكنولوجي، وبالتالي تؤدي إلى زيادة إنتاج المجتمع وإزدهاره، والنوع الثاني من القروض: هو قروض حسنة اجتماعية في مناسبات عديدة كالزواج والمرض والحالات الطارئة الملحة، ودخول المدارس وذلك لتخفيف المعاونة عن المستفيدين من الفقراء.

الإدارة الثالثة: وهي الإدارة العامة للزكاة: وهي تسلك نظام تلقي الزكاة النقدية والعينية من دافعي الزكاة، ثم إعادة إنفاقها في مصارفها الشرعية عن طريق لجان الزكاة المنتشرة في جميع المحافظات.

^{٢٠٠} مذكور في، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ (١٩٩٥)م، ص ٣٦٣.

٢-٣-٣ وزارة الأوقاف^{٢٠١}.

تحصل وزارة الأوقاف على الأموال المخصصة للإعانات من أموال الوقف سواء كانت نقدية أو عينية فهي تدير هذه الأموال علي مستوي الجمهورية بجانب التبرعات التي تحصل عليها من صدقات أو زكاة وتقوم بإعادة توزيعها .

بلغت قيمة المنصرف من الإعانات الشهرية والمؤقتة من وزارة الأوقاف ١٨.٥ مليون جنية لعدد ١٩٤٤٣٢ حالة عام ٢٠٠٩م بمتوسط ٩٥ جنية سنوياً للحالة الواحدة مقابل ١٣.٦ مليون جنية لعدد ١٥٠٤٦٤ حالة عام ٢٠٠٨م بمتوسط ٩٠.٤ جنية للحالة الواحدة سنوياً بنسبة زيادة قدرها ٢٩.٢٪ في عدد الحالات.

ويوضح جدول (١٧) التالي؛ تطور قيمة المبالغ المنصرفة من وزارة الأوقاف للإعانات الشهرية والمؤقتة^{٢٠٢}، وعدد الحالات المستفيدة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٩م).

جدول (١٧)

السنوات	قيمة المبالغ المنصرفة	عدد الحالات المستفيدة
٢٠٠٧	١٠.٩	١٤٦٤٨١
٢٠٠٨	١٣.٦	١٥٠٤٦٤
٢٠٠٩م	١٨.٥	١٩٤٤٣٢

يتضح مما سبق انخفاض قيمة المساعدة السنوية وانخفاض عدد المستفيدين مقارنة بأعداد الفقراء على مستوي الجمهورية. فإذا صدر قانون خاص بالأوقاف ينظم كيفية إدارة هذه الأموال (النقدية أو العينية " أراضي عقارات شركات ... الخ " ويساعد على تهيئة المناخ اللازم لإستثمارها في أصول إنتاجية ومشاريع تجارية بشكل يضمن الحصول على عائد مستمر، لتمكنت وزارة الأوقاف من المساهمة بشكل أكبر في تقديم المساعدات والمساهمة في حل مشكلة الفقر.

٢-٣-٤ مشيخة الأزهر الشريف^{٢٠٣}

عقد الأزهر اتفاقاً مع هيئة البريد لتوصيل أموال الزكاة والإعانات لمستحقيها عن طريق البريد وذلك للتخفيف عن الفقراء الذين يأتون لصرف أموال الزكاة من أماكن بعيدة ويتطلع الأزهر لتقديم تلك الإعانات شهرياً بدلاً من تقديمها ثلاث مرات في السنة وهي في المولد النبوي الشريف وشهر رمضان وعيد الأضحى ويتم تقديم تلك الأموال للمستفيدين الذين يصل عددهم نحو ٩٠ ألف ولقد قامت مشيخة الأزهر بمضاعفة قيمة الإعانات في الفترة الأخيرة. وهناك قواعد محددة لصرف تلك الإعانات منها:

^{٢٠١} النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، الجهاز - مرجع سابق، ص ٨.

^{٢٠٢} النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩م إصدار أكتوبر ٢٠١٠ ص ٨

^{٢٠٣} عبد الدايم نصير، " سبل أوجه صرف أموال الزكاة " مؤتمر مشيخة الأزهر، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م

"مرضى أ": وهم اصحاب الأمراض عالية التكاليف، ويحصل كل مريض على مبلغ (١٠٠ جنية) كقيمة للعلاج الشهري، ثم ارتفعت قيمة العلاج لتصبح ٣٠٠ جنية شهرياً. ويبلغ عدد المرضى المستفيدين ضمن هذه الفئة ٦ الاف مريض.

"مرضى ب": وهم فئة الحالات المرضية الأقل من الأولي. كان يتم صرف مبلغ قدره (٧٠ جنيهاً) شهرياً لكل مريض ضمن هذه الفئة، وقد زاد المبلغ ليصبح (١٠٠ جنية) شهرياً.. ويبلغ عدد هؤلاء المرضى ٢٢ الف.

كما كانت مشيخة الأزهر تصرف مبلغاً قدرة ٥٠ جنيهاً في كل مناسبة كإعانة لكل فقير. وقد زادت إعانة الفقير حالياً لتصبح ١٠٠ جنية. ويبلغ عدد الفقراء المستفيدين نحو ٦٢ الف أي أن إجمالي قيمة الإعانة تبلغ ١٣ مليون جنية في المناسبة الواحدة، أي ما يقدر بنحو ٤٠ مليون جنية سنوياً.

٢-٢-٣-٥ جمعيات المساعدات الاجتماعية المعانة

تقوم الجمعيات الأهلية غير الحكومية بتجميع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات، لتنفيذ أنشطة يستفيد منها الفقراء. وتحصل تلك الجمعيات على إعانات رمزية من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن اعتمادها الأصلي على مصادر التمويل المذكورة سابقاً.

بلغ عدد الجمعيات التي تؤدي مساعدات اجتماعية ٣٣٠ جمعية عام ٢٠٠٩م مقابل ٣٣٤ جمعية عام ٢٠٠٨م بنسبة إنخفاض قدرها ١.٢٪. وبلغ عدد المستفيدين ١٦٥٠٣٤ مستفيداً عام ٢٠٠٩م مقابل ١٨٨٧٥٤ مستفيداً عام ٢٠٠٨م بنسبة انخفاض قدرها ١٢.٦٪. وبلغت قيمة المبالغ المنصرفة للمستفيدين من خلال هذه الجمعيات ١٨٠٦١٥٣٥ جنية في عام ٢٠٠٩م^{٢٠٤}.

٢-٢-٤ تقييم دور المؤسسات الرسمية في تحصيل وتوزيع الزكاة والصدقات في مصر:

يمكن الاعتماد على البيانات السابق عرضها لحساب متوسط ما يحصل عليه المستفيد سنوياً من هذه الجهات الرسمية عن طريق جمع قيمة الأموال والمساعدات الممنوحة من قبل هذه الجهات وقسمتها على إجمالي عدد المستفيدين منها، كما يوضح جدول (١٨).

جدول (١٨)

الجهة الرسمية	المبالغ بالجنية	عدد المستفيدين	متوسط قيمة المساعدة للحالة سنوياً
مشيخة الأزهر الشريف	٤٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٤٤٤.٤
وزارة الأوقاف	١٨٥٠٠٠٠٠	١٩٤٤٣٢	٩٥.١٥
وزارة التضامن الإجتماعي	١٢٣٧١٥٥٠٠٠	١٣٩٣٣٩٥	٨٨٧.٩
جمعيات المساعدات الإجتماعية	١٨٠٦١٥٣٥	١٦٥٠٣٤	١٠٩.٤٤
الإجمالي	١٠٣١٣٠٧١٦.٥٣٥	١٨٤٢٨٦١	٧١٢.٩

المصدر: تم تجميع الأرقام من الجهات المذكورة بواسطة الباحث

^{٢٠٤} النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء علم ٢٠٠٩م. إصدار أكتوبر ٢٠١٠ ص ٣.

يتضح من جدول (١٨) ما يلي:

- ١- عدد المستفيدين من برامج المساعدات المقدمة من الجهات الرسمية السابق ذكرها في الجدول خلال عام ٢٠٠٩م بلغ ١,٨٤٢,٨٦١ مستفيد وهو ما يمثل ٠.٠٥٪ من إجمالي عدد الفقراء في عام ٢٠٠٩م (من هم تحت خط الفقر الكلي) والذين يقدر بـ ٣٣ مليون مواطن تقريباً أي أن أربع جهات رسمية تحصل وتوزع الزكاة والمساعدات النقدية في جميع أنحاء الجمهورية تستهدف ٠.٠٥٪ من الفقراء فقط
- ٢- متوسط قيمة المساعدات التي يحصل عليها المستفيد من هذه الجهات سنوياً بلغ ٧١٣ جنيهاً تقريباً أي ما يعادل ستين جنيهاً شهرياً أي ما يعادل جنيهين يومياً الأمر الذي يعني أن محصلة جهود الجهات الحكومية والتي تكلف الدولة في سبيل القيام بواجبها تجاه المجتمع ملايين من الجنيهات كأجور للعاملين بها ومصروفات عمومية ومصروفات أخرى غير مؤثرة بالشكل المطلوب في علاج مشكلة الفقر في مصر فهي أموال تنفق ولكن يظل الفقراء على فقرهم. اعتبرت روفائيل^{٢٠٠} أن تقييم دور المؤسسات الرسمية في تحصيل وتوزيع الزكاة في مصر يجب أن يستند الي ثلاث معايير رئيسية وهي:
- ١- قيمة التكلفة المالية والإدارية لكل جنيه يصل إلي مستحقة وذلك عن طريق مقارنة (قيمة الأجور النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية للعاملين بهذه الجهات بالإضافة إلي المصروفات العمومية من مستلزمات سلعية وخدمية ومصروفات تحويلية) بقيمة المساعدات المقدمة من خلال الجهة الحكومية للمستفيدين خلال عام. والتكلفة الإدارية يقصد بها تكلفة وجود جهاز أو كيان إداري لديه معلومات كافية عن أفراد المجتمع. والتكلفة الإدارية ترتبط بتكلفة أخرى تعرف بالتكلفة المالية أو الاقتصادية؛ وهي تكلفة وصول المساندة إلي مستحقيها وتحملها الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج الاستهداف أو الجهة الإدارية المختصة بتحديد، والوصول إلي الجماعة المستفيدة بشكل صحيح نسبياً.
- ٢- عدد المستفيدين نسبة إلي إجمالي الفقراء في مصر.
- ٣- قيمة المساعدة السنوية المقدمة من الجهة الحكومية للفقير سنوياً وهل سيمكنها معالجة مشكلة الفقر جذرياً أم سيظل الفقير باقياً في دائرة الفقر.

^{٢٠٠} دينا روفائيل فرج، أساليب واليات استهداف الفقراء، دراسة منهجية، مرجع سبق ذكره ص ٢٣

جدول (١٩) إيرادات جمعيات المساعدات الإجتماعية بالمحافظات عام ٢٠٠٩م^{٢٠٦}

بيان	المبلغ بالجنيه المصري
إعانات حكومية	٧٤٥٦٠١٢
إعانات من جهات اجنبية	٩٩٧٧٦١
تبرعات	٢٠٥٢٦٠٥١
إشتراكات	٦٤٤٧٣٦٩
تراخيص جمع المال	١٠٢٨٨٢٧١
إيرادات مبيعات التشغيل	٧٤٢٩٠٨٥
إيرادات مقابل خدمات	٨٦٦٨٠٢١
تعويضات وغرامات	١٩٤٥٠٣
إيرادات رسوم متنوعة	٦٠٨٥٥٥
إيراد إيجار قاعات وخلافة	٢٧٠٣٦٥٢
إيرادات متنوعة أخرى	٥٣٤٤٥٨٨
الإجمالي	٧٠٦٦٣٨٦٨

يوضح الجدول السابق أنه، بالرغم من توفر التمويل اللازم لجمعيات المساعدات الاجتماعية من مصادر مختلفة وصل لحوالي ٧٠.٦٦٣.٨٦٨ جنيهاً إلا أن عدد المستفيدين وصل إلي ١٦٥ ألف مواطن فقط ، بإجمالي مساعدات بلغ نحو ١٨.٠٦١.٥٣٥ جنيهاً أي أنه تم توزيع ما يقارب من نحو ٢٥٪ فقط من إجمالي الإيرادات المحصلة في عام ٢٠٠٩م، الأمر الذي يوجب التساؤل؛ لماذا لم يتم التوسع في أعداد المستفيدين طالما أن أموال المساعدات متوفرة ، ولماذا تتفق الجمعيات الأهلية حوالي ٨٦٪ من إجمالي الإيرادات المحصلة علي الأجور والمزايا العينية والمصروفات العمومية.

يمكن القول إن إجمالي التكلفة المالية والإدارية لجمعيات المساعدات الاجتماعية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٩م قد بلغ نحو ٦٠,٧٥٦,٨٢٠ جنيهاً، في حين بلغت قيمة المساعدات الاجتماعية المقدمة من خلال هذه الجمعيات خلال عام ٢٠٠٩م في جميع انحاء الجمهورية مبلغاً قدر بنحو ١٨,٠٦١,٥٣٥ جنية فقط، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع تكلفة وصول المساعدات إلى مستحقيها. حيث إن تكلفة توفير مساعدة قيمتها جنية واحد للأسرة الفقيرة من خلال الجمعيات الأهلية المعانة تبلغ حوالي ٣.٣٦ جنيهاً ؛ بمعنى أن التكلفة تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ما يتم الاستفادة به من مساعدات. وهي مشكلة تعاني منها أكثر المؤسسات؛ إن لم يكن كل المؤسسات القائمة في جمهورية مصر العربية. حيث تبتلع الأجور والحوافز والتعويضات النسبة الأعظم من موازنة المؤسسة مما يجعل المبالغ المتبقية للإنفاق على الخدمة المطلوب توفيرها للمستفيدين من خدمات تلك المؤسسات قليلة للغاية.

^{٢٠٦} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الجمعيات الأهلية المعانة عام ٢٠٠٩م، إصدار نوفمبر ٢٠١٠م.

وبتطبيق المعايير التي حددتها روافئيل لتقييم دور المؤسسات الرسمية في تحصيل وتوزيع الزكاة في مصر على جمعيات المساعدات الاجتماعية المعانة وعددها ٣٣٠ جمعية والمشهرة بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة نجد ما يلي:

تؤكد ظاهرة الفقر المستشرية في المجتمع المصري أن جمعيات المساعدات الاجتماعية والمؤسسات المختلفة التي تقوم بمكافحة الفقر في مصر لم تنجح في التخفيف من حدة الفقر وذلك لعدم وجود قانون ملزم لتحصيل وجمع الزكاة ، وأن مقدار التحسن الذي أحدثته هذه المؤسسات في علاج الفقر لم يكن مؤثراً بالدرجة المطلوبة. وقد يكون ذلك مرده الى ضعف المنظومة التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات، فأصبحت كل مؤسسة تعمل كجزيرة منعزلة عن باقي المؤسسات، وغاب عنها التنسيق وتوحيد الجهود لإستهداف الفقر وعلاجه من جذوره. بالإضافة الى إنخفاض حجم اموال الزكاة المحصلة بواسطة هذه المؤسسات، والمبالغ المدفوعة بملايين الجنيهات كأجور للعاملين بها ومصروفات عمومية ومصروفات أخرى؛ فلا تصبح مؤثرة بالشكل المطلوب لعلاج مشكلة الفقر في مصر بل يمكن القول إنها أموال تنفق لكي يظل الفقراء على فقرهم.

جدول (٢٠)

اجمالي التكلفة المالية والإدارية لجمعيات المساعدات الاجتماعية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٩م^{٢٠٧}

البيان	المبلغ (جنيه مصري)	الإجمالي (جنيه مصري)
قيمة الأجور النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية		
الأجور النقدية	١٣٨١٣٢٧٠	
المزايا العينية	٤١١٤٩٢٣	
تأمينات اجتماعية	١٩٤٦٤٥٠	
الإجمالي		١٩٨٧٤٦٤٣
المستلزمات السلعية		
وقود وزيت وشحومات	٥٦٦٨٧٠	
قطع غيار ومهمات	٤٩٠٠٢٨	
ادوات مكتبية	٩٩٤٤٦٣	
مياة	٢٤٤٧٣٣	
كهرباء	٣٧٣٤٥٨	
خامات	٢٧٨٧٦٢١	
اخرى	٢١٦٥٤٦٦	
الإجمالي		٧٦٢٢٦٤٠
المستلزمات الخدمية		
نفقات صيانة	٨٩٥٦٦٩	
نقل وانتقالات عامة	٤٣١١٥١	
تليفون وتلغراف وبريد	٢٦١٢٤٩	
نشر وإعلان ودعاية وإستقبال	١٢٥٩٩٩	
إيجارات ومعدات ووسائل نقل	١٦٢٢٤٠	
مصرفات خدمية متنوعة	٧٨٨٧٣٦	
اخرى	٢٠٥٥٠٤٦	
الإجمالي		٤٧٢٠٠٩٠
المصرفات التحويلية الجارية		
مصرفات تراخيص جمع المال	١٤١٨١٩١	
مصرفات مباشرة على الأغراض	١٨٠٦١٥٣٥	
إيجارات مباني	٧٨٦٠٦٣	
إعانات للغير	٢٩١٠٩٧١	
تعويضات وغرامات	٣٧٣٤٢٥	
مصرفات أخرى	٤٩٨٩٢٦٢	
الإجمالي		٢٨٥٣٩٤٤٧
اجمالي التكلفة الإدارية والمالية لجمعيات المساعدات الاجتماعية		٦٠٧٥٦٨٢٠

وتتعدد صور العطاء الخيري التي تقدمها الأسر المصرية على النحو الذي يوضحه جدول رقم (٢٠)، حيث توجد نحو ٩٧,٩ ٪ من الأسر المصرية التي تقوم بأعمال خيرية، تدفع أموال بغرض

^{٢٠٧} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، جدول رقم ١٢، علم ٢٠٠٩م

الزكاة أو العشور ونحو ثلاث أرباع التبرعات (٧٥,٣٪) تكون في صور نقدية، ويذهب ٥٥٪ من هذه الأموال الى الفقراء وتزويج اليتيمات. بينما يذهب نحو ٢٣٪ من إجمالي أموال التبرعات لبناء دور العبادة، في حين يذهب حوالي ١١,٩٪ من تلك الأموال كمساهمات وتبرعات للجمعيات الأهلية، ونحو ٧,٩٪ يذهب لبناء المستشفيات، بينما النسبة المتبقية والبالغة نحو ١,٦٪ تذهب للأغراض الأخرى.

وقد قدر سليمان ولطفي^{٢٠٨}، عدد الأسر التي شاركت بأموالها ومجهوداتها في أعمال الخير بنحو ١٥.٨ مليون أسرة خلال عام ٢٠٠٩م، بنسبة ٨٦,٧٪ من إجمالي أسر الجمهورية وبلغ تقدير إجمالي حجم العطاء الخيري الذي تتفقه تلك الأسر نحو ٤,٥ مليار جنيه سنوياً. وبلغ تقدير إجمالي حجم الزكاة و العشور نحو ١,٨ مليار جنيه سنوياً وقد بلغ متوسط ما تتفقه الأسرة على الزكاة و العشور نحو ١٢٠ جنيهاً سنوياً وهو رقم ضئيل للغاية.

جدول رقم (٢١) ٢٠٩

أوجه إنفاق التبرعات التي تقدمها الأسر المصرية (٪)

النسبة المئوية	البند
٥٥.٦٪	فقراء/ زواج يتيمات
٢٣٪	بناء دور عبادة (مساجد / كنائس)
١١.٩٪	جمعيات أهلية
٧.٩٪	بناء مستشفيات
١.٦٪	أخرى

٢-٢-٥ عيوب النظام القائم في تحصيل وتوزيع الزكاة:

يشير الوضع الحالي لأموال الزكاة في مصر الى وجود خلل عميق وعشوائية في تحصيل وتوزيع هذه الأموال أفقدت هذه الوسيلة التأثير المطلوب لعلاج مشكلة الفقر ويتمثل هذا الخلل في عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

- ١- انخفاض شديد لأموال الزكاة المحصلة بواسطة الجهات الرسمية هذا الانخفاض الذي قد يرجع إلى عدم الثقة من قبل الأفراد في هذه المؤسسات الحكومية بسبب غياب الحكم الصالح أو الراشد في إدارة وتوزيع الثروة القومية بشكل عام خلال العقود الماضية.

^{٢٠٨} احمد سليمان ومحمد لطفي، العمل الخيري للأسر المصرية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، السنة الرابعة، العدد ٤٤ أغسطس ٢٠١٠ ص ٥
^{٢٠٩} احمد سليمان ومحمد لطفي، العمل الخيري للأسر المصرية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، السنة الرابعة، العدد ٤٤ أغسطس ٢٠١٠ ص ٥

٢- زيادة حدة الفقر في المجتمع تؤكد انخفاض حجم أموال الزكاة التي ينفقها أصحابها بعيداً عن المؤسسات الرسمية وقد يرجع ذلك الي تهاون الأفراد في إخراج زكواتهم لعدم وجود إلزام من قبل الدولة يدفعهم لإخراج أموال الزكاة بالشكل الصحيح. أو قد يرجع إلى سوء توجيه تلك الأموال.

٣- هدف إنفاق هذه الأموال سواء بشكل رسمي أو غير رسمي في الوقت الحالي يستهدف تحقيق حد الكفاف وليس حد الكفاية للفقراء (حيث تدفع الزكاة في شكل مبالغ صغيرة متتالية لاتخرج الفقير من فقره، وتدفع لتسكين الفقر وليس لعلاجة) وهو ما يخرج الزكاة عن وظيفتها التي فرضت من أجلها وهي علاج مشكلة الفقر جذرياً وتحويل الفقراء تدريجياً إلى أفراد مخرجين للزكاة في مرحلة لاحقة بدلاً من كونهم من مستحقي الزكاة.

٤- عدم وجود أي تنسيق بين المؤسسات الرسمية التي تتقبل أموال الزكاة وتصرفها؛ والافتقار لهذا التنسيق مكن بعض الأسر أن تحصل على أموال من أكثر من جهة رسمية في نفس الوقت في الوقت الذي أدى الى حرمان أسر فقيرة أخرى متعفة من الحصول على أي مساعدات مالية هم في أشد الحاجة إليها. وأصبح هناك من يحترف الحصول على معونة من أكثر من مكان مستغلاً عدم وجود قاعدة بيانات موحدة ومركزية على مستوى الجمهورية لحصر وتقييم الأسر الفقيرة يتم تحديثها باستمرار، بالإضافة الي عدم توفر المسئول الذي يمكن أن توكل اليه هذه المهمة. لضعف المبالغ الممكن توفيرها له كأجر يكفي احتياجاته.

٥- تضارب طرق وسبل المساعدات المقدمة من قبل الجمعيات الأهلية والجهات الرسمية عند حدوث أزمات طارئة كالسيول أو الأحداث المفاجئة، مما يجعل حصيلة الجهود غير مثمرة او مؤثرة.

٦- قيام بعض الأفراد بإنشاء وتكوين جمعيات أهلية خصيصاً للحصول على المساعدات والتبرعات، واعتبارها بمثابة دخل شخصي، وإنفاقها بشكل غير قانوني، واستغلال تسجيل بعض الأطفال الأيتام أو المسنين أو أطفال الشوارع للحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو خاصة وعدم إنفاقها عليهم والتصرف بشكل غير قانوني في هذه الأموال.

٧- انخفاض عدد الفقراء المستفيدين من مساعدات الجهات الرسمية مقارنة بإجمالي عدد الفقراء في مصر الأمر الذي يستدعي سرعة إصدار قانون ملزم لتحصيل الزكاة لتوفير التمويل اللازم وتنظيم إنفاقها لإعانة أكبر قدر ممكن من الفقراء.

الخلاصة حدد الإسلام أوجه صرف الزكاة في مصارف ثمانية، ويلاحظ أن تلك الفئات هي الأكثر فقراً في المجتمع. ويترتب على ذلك الصرف لأموال الزكاة؛ زيادة الإنفاق على الاستهلاك الضروري، فيزيد

الطلب الكلي في المجتمع، ويستجيب أصحاب الأعمال لتلك الزيادة بزيادة الاستثمار، ثم الإنتاج والتوظيف في المرحلة التالية، فيزيد دخل تلك الفئات المستحقة للزكاة، ونتيجة لزيادة الدخل تبدأ دورة جديدة من زيادة الطلب والإنتاج والتوظيف ثم زيادة الدخل القومي وهكذا. وعن طريق مضاعفة الإنفاق في المجتمع يتضاعف الدخل القومي وفقاً لحجم تلك الزيادة في الإنفاق، فينتعش الاقتصاد القومي. بما يجعل من الزكاة أسلوباً فعالاً لعلاج مشكلة الفقر .

الزكاة تحدث تحريكاً للنمو الاقتصادي، وبناءً للموارد البشرية؛ لأنها تحارب البطالة والتسول؛ فمن أموالها يمكن إعطاء القادر العاطل ما يمكنه من حرفته من أدوات أو رأس مال، ومن أموال الزكاة يمكن أن يتدرب على عمل مهني يحترفه ويعيش منه، ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية يشتغل فيها العاطلون، وتكون ملكاً لهم بالاشتراك، كلها أو بعضها .

يمكن القول إن الزكاة تعتبر مؤسسة مالية واجتماعية مهمة تعمل على رعاية شؤون الفئات الضعيفة والفقراء في المجتمع، وذلك بضمان حد الكفاية لهم، كما إنها تحقق التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع المسلم. وهي كذلك أداة توازن اقتصادي يتحقق من خلالها زيادة في الناتج الإجمالي المحلي. فالزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل، وهي بالنسبة لمن يقبضها دخل جديد وبالتالي تعمل على إعادة التوزيع في الدخل لتحقيق قدر أكبر من العدالة. وهي أداة للتوسع الاقتصادي في المجتمع واستراتيجية هامة للمساهمة في علاج مشكلة الفقر في منطقة الإنتاج من خلال إقامة مشروعات استثمارية وخلق فرص عمل .

المبحث الثالث

تجارب محلية وعربية لمعالجة الفقر بالزكاة والصدقات

٢-٣-١ تجربة قرية تفهنا الأشرف (التجربة المحلية):

مقدمة^{٢١٠}:

تعتبر تجربة قرية تفهنا الأشرف نموذجاً رائعاً لتمكين المجتمع. يوجد بقرية تفهنا الأشرف محطة قطار للسكك الحديدية طنطا/ ميت غمر/ الزقازيق. تبعد عن القاهرة بمسافة ١٢٠ كيلومتراً. ويبلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة، وذات زمام زراعي محدود (أقل من خمسمائة فدان)..حتى عام ١٩٦٦ كانت تتسم بأنها قرية فقيرة. لم يكن بها أي شخص ملتحق بأي مرحلة تعليمية.. كان يعرف عنها تصدير عمال التراحيل للمناطق المحيطة، ولم يكن بها تليفون للاتصالات مع المناطق الأخرى.

بدأت القرية منذ عام ١٩٨٢ بممارسة تجربة من أروع تجارب التكافل التي غيرت صفاتها ومعالمها؛ لتؤكد أثر الصدقات والزكاة على حياة أفراد القرية؛ في وقت عجزت فيه الاتفاقيات والعهد والمؤسسات الدولية عن تحقيق مثل هذه النتائج لقرية واحدة من آلاف القرى التي تعيش نفس الواقع الأليم الذي كانت تعيشه قرية "تفهنا الأشرف".

الآن القرية التي كانت تتسم بالأمية- سابقاً- أصبح يوجد بها؛ أربع كليات جامعية أزهرية: للشريعة، والتربية بنين، والتجارة، والدراسات الإنسانية بنات، ومدينة جامعية للطلاب تسع ألف طالب، وأخرى للطالبات تسع ٦٠٠ طالبة. وخمسة معاهد للتعليم الأزهري، وحضانة تسع ٣٥٠ طفلاً، ومستشفى مركزي، ومحطة للسكة الحديد لم تكن موجودة من قبل، وسنترال للاتصالات، ومجمع إسلامي للخدمات.

وقد أقام الأهالي تلك المشروعات اعتماداً على الجهود الذاتية في إطار سلسلة من المشروعات التي يتم تنفيذها سنوياً، والتي لم تتوقف بل تتجه للتزايد بعد أن قرر القائمون على المشروع التنموي بالقرية بدء تنفيذ مشروعات كبيرين كل عام بعد أن كان المعدل مشروعاً واحداً سنوياً. فتمكنوا من القضاء على الفقر، واستطاعوا تحويل الأرامل والمطلقات إلى طاقات منتجة، وتم تشغيل العاطلين من الحرفيين وخريجي الجامعات. وكنتيجة لتلك الجهود أصبح الآن لا يوجد مستحق لزكاة المال في القرية؛ فبدأوا في إنفاق زكاة المال بالقرى المجاورة. ومنهج الإصلاح لم يقتصر فقط على المشروعات الإنتاجية، والتعليمية الخيرية؛ بل تعداه إلى الاهتمام بتحقيق الجانب الأمني بإنشاء لجنة للمصالحات كان نتيجتها عدم وصول أي قضية للشرطة .

²¹⁰<http://www.onislam.net/arabic/name/success-stories/126999-2012-03-02-11-51-20.html>.

٢-٣-١-١ بداية المشروعات التنموية بقرية تفهنا الأشراف^{٢١١}:-

بدأت التجربة التنموية بإنشاء مزرعة رأسمالها ألفان من الجنيهات؛ حيث كانت القرية تعاني من مشكلة الفقر المدقع، ولم يكن هناك معلم من معالم مركز ميت غمر يسمى "تفهنا الأشراف"، فهي قرية صغيرة جداً، مهملة، تتبع قرية أم تسمى قرية المقدام. آخر خط تصل له السيارات عند قرية المقدام، لا يعرف السائقون قرية تسمى بتفهنا الأشراف. وكان عدد سكان القرية حتى عام ١٩٨٢ يقل عن (خمسة آلاف نسمة). في عام ١٩٨٢ م، اجتمع تسعة من شباب القرية الذين تعارفوا خلال فترة التجنيد بالجيش وقرروا إنشاء مزرعة للدواجن برأسمال قدره ألفان من الجنيهات، وكانت تلك هي بداية قصة التحول في أوضاع القرية. ونظراً لتواضع أحوالهم المادية فقد باع بعضهم مصاغ زوجته؛ ليستطيع الوفاء بنصيبه في الشركة، وخلال كتابة عقد الشركة قرروا تخصيص نسبة ١٠٪ من الربح كزكاة لمشروعهم ولإنفاقها في وجوه الخير وسموه "سهم الشريك الأعظم". وعندما وجدوا أن حصيلة الربح كبيرة جداً وأكثر مما توقع أصحاب المزرعة قرروا زيادة نسبة "سهم الشريك الأعظم" إلى ٢٠٪ من الربح في الدورة التالية شكراً لله على ما تحقق من حصيلة كبيرة. وكان ناتج الدورة التالية من الإنتاج غير مألوف فقرروا زيادة نسبة "سهم الشريك الأعظم" لوجوه الخير من الربح إلى ٣٠٪ وتكرر الناتج الكبير في الدورة التالية فزادت النسبة إلى ٤٠٪ وهكذا استمرت الزيادة إلى أن أصبحت ١٠٠٪ من إجمالي أرباح عشر مزارع.

وبمرور السنين زاد عدد المزارع، وتم إنشاء مصنع للأعلاف، وآخر للمركبات، ومصنع لعلف الماشية؛ وكلها يعمل بها أبناء القرية. وبعد ذلك بدأوا الاتجار في الحاصلات الزراعية وتصدير الموالح والبطاطس والبصل لعدة بلدان خارج مصر حيث أصبح النشاط التجاري من الأنشطة الرئيسية في مجال عمل الشركاء المؤسسين، كما تمت إقامة مزارع أخرى في التل الكبير حتى أصبح حجم الاستثمارات حالياً ٣٥ مليون جنيه، وتقوم الشركات الثلاث التي تضم المشروعات بدفع ما عليها من ضرائب لخزينة الدولة بعد خصم نسبة ٧٪ طبقاً للقانون المصري.

٢-٣-١-٢ نمو واكتمال التجربة:-

بدأ الشركاء المؤسسون للمشروعات السابقة التفكير في كيفية الإسراع بوضع حد لمشكلات القرية وعلاج مشكلة الفقر. فتم حصر أصحاب الأملاك من الأغنياء، وتحديد كل من يستطيع أن يؤدي زكاة، وكان التركيز على توضيح أهمية توظيف أموال الزكاة كخطوة أولى لمعالجة الفقر. فاستجاب لهم أهالي القرية القادرون وبدأوا في المساهمة بالمشروعات التنموية بالقرية.

^{٢١١} دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، (دراسة تقييمية) لجمعية الصلاح الخيرية بقرية تفهنا الأشراف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

لم يغفل أهالي تفهنا الأشراف النواحي الصحية والبيئية لقريتهم؛ فبالتعاون مع وزارة الصحة تم بناء مستشفى التكامل الصحي لتوفير الرعاية الصحية للطلبة الوافدين وأهالي القرية. كما أصبح يوجد بالقرية العيادة الشاملة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للعاملين في الحكومة من أهالي القرية والعاملين في المعهد والجامعة.

وبالتعاون مع "مشروع شروق" (وهو مشروع حكومي لتنمية القرى، كان يشترط مساهمة القرى بنسبة ٢٠٪ من ميزانية التنمية، لكن أهالي تفهنا الأشراف ساهموا بنسبة ٥٠٪)، أقيم خزان للمياه بسعة تكفي كل سكان القرية ومن يقيم بها من الطلاب الوافدين للدراسة، وتم توفير المياه عن طريق مد شبكات جديدة، كما تم إنشاء محطة للصرف الصحي لتحمي البيوت من أضرار الصرف الصحي، كما تم إنشاء جمعية لتنمية المجتمع المحلي، وسننزال، ومركز شباب، ومكتب بريد.

إضافة لما سبق قام الأهالي بإنشاء مركز للتدريب على الكمبيوتر، ومركز لتدريب الفتيات على الخياطة، والتريكو، والصناعات الغذائية، وتنمية الحرف اليدوية؛ أي عملوا على تطوير التدريب الحرفي والمهني لزيادة كفاءة أهالي القرية وقدرتهم على العمل المنتج، وزيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي. كما تم إنشاء دار للمناسبات الدينية ملحق بها قاعة اجتماعات، يجتمع بها أهالي القرية لمناقشة المشاريع الجديدة وأساليب تطوير القرية، كذلك أنشئت لجنة للمصالحات وفض المنازعات، وأقيمت محطة للسكك الحديدية لخدمة طلاب الجامعة. كما أولى أهل القرية اهتماما بالجوانب البيئية، فأصبح يوجد بالقرية جهاز للنظافة عبارة عن جرار ومقطورة لرفع القمامة ومقطورة للرش، ومشروع لتشجير القرية، ومشروع لزراعة ألف نخلة من نخيل التمر. أنشئت المشروعات السابقة تحت مظلة جمعية خيرية أسسها أهالي القرية، وتسمى "جمعية الصلاح الخيرية" بغرض القيام بتنفيذ المشروعات من أموال الزكاة والصدقات التي يتم تجميعها إضافة إلى تقديم الخدمات لأهالي القرى والجمعيات التي تطلب المساعدة من جميع أنحاء الجمهورية، وتتمثل خدمات جمعية الإصلاح الخيرية في:

- تشغيل الخريجين.
- تقديم الخدمات لغير القادرين من الفقراء والأيتام.
- تنمية البيئة والمحافظة عليها.
- ورشة للنجارة لصناعة المقاعد للمعاهد الأزهرية ومراكز تحفيظ القرآن.
- صناعة الأثاث لمساعدة الفتيات الفقيرات.
- توزيع أكشاك على غير القادرين على الكسب.
- تلقي التبرعات من الأشياء المستعملة التي يعاد تجديدها ثم توزع على المحتاجين.
- إعداد الوجبات الخاصة بالطلاب المغتربين.

في ظل هذا الزخم من المشروعات الخيرية والتنمية كان لابد من وجود وحدة إنتاجية تدر أرباحاً وتتفق على تنفيذ المشروعات؛ لذلك تم إنشاء شركة الصلاح للأعلاف التي تتفق كل أرباحها على هذه المشروعات، كما تم إنشاء المجزر الآلي عام ٢٠٠٣ برأسمال ٢.٥ مليون جنيه ويعمل به ٢٠٠ عامل، وشركة الهبة عام ٢٠٠٠ برأسمال قدره ٢٥ مليون جنيه ويعمل بها ٣٠٠ عامل.

وقد تم إنشاء حضانة كبيرة بها ٣٥٠ طفلاً يدرسون بالمجان، ثم معهداً أزهرياً ابتدائياً مكوناً من ٥٣ فصلاً، ومعهداً أزهرياً إعدادياً للبنين وآخر للبنات، بالإضافة لمعهد أزهرى ثانوي للطلاب وآخر للطالبات. كما تم إقامة محطة للسكك الحديدية تتوقف عندها القطارات المتحركة ما بين طنطا والزقازيق، وشراء سيارات خاصة تتبع المركز الإسلامي وتقوم هذه السيارات بجلب طلاب الحضانة من القرى المجاورة مجاناً ويتم منح اشتراكات مجانية لطلاب المعاهد الأزهرية بالسكة الحديد بالإضافة إلى توزيع الزي الأزهرى مجاناً لطلاب وطالبات المعاهد الأزهرية، وقبل شهر رمضان بيومين تقوم السيارات بتوزيع عبوات الدقيق والسمن على جميع بيوت القرية البالغ عددها حوالي ألف منزل دون إستثناء؛ حتى منزل العمدة لكي لا يُنظر إلي الأمر على أنه صدقة، وكل ذلك يتم من ريع المشاريع الموقوفة لله. ولم يقتصر الأمر على إقامة المعاهد الأزهرية، ومشروعات الخدمات مثل مشروع الصرف الصحي، ومشروع التشجير خارج القرية وداخلها، وزراعة ألف نخلة مثمرة، بل امتد إلى الجانب الاجتماعي حيث تم إنشاء مركز إسلامي يتولى تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من مشروعات خيرية وذلك من خلال لجان عمل متخصصة؛ فأحداها للتعليم، والأخرى للزراعة، ولجنة للشباب، ولجنة للصحة ولجنة للمصالحات، ولجنة للزكاة...

ويقوم المركز الإسلامي بتجهيز الفتيات اليتيمات الفقيرات جهازاً كاملاً، ثم يتم الاحتفال بهن في موكب رسمي عند الزفاف.

وبالنسبة لاستراتيجية القضاء على الفقر التي يتم تنفيذها؛ تقوم لجنة الزكاة بحصر الفقراء من السكان، ويتم جمع الزكاة من أهل القرية حسب نشاطهم. المزارع يخرج زكاة الزروع من محصوله، والتاجر يعطي مما لديه من سلع، حتى الأطباء بالقرية تم الاتفاق مع كل طبيب على القيام بمتابعة حالة محددة من مرضى القرية الفقراء كزكاة عن عمله. وبالنسبة لإنفاق الزكاة؛ تم توزيع ٤٠ نعمة (إناث الأنعام الحوامل) على النساء الأرامل، وفي السنة التالية تم توزيع ٢٠ عجل جاموس للرجال الفقراء، ومع كل عجل حبل ووتد ونصف إردب ذرة. وتم تخصيص ستة قراريط لكل فرد من أصحاب العجول لزراعتها بالبرسيم لتغذية العجل. كما تم تقديم الآلات الخاصة بالحرف سواء للنجارة، أم الميكانيكا، أم الحدادة للشباب العاطل عن العمل. وبالنسبة لأصحاب الحالات المرضية تم توفير أكشاك، أو تقديم عربات مجهزة بالبضاعة، وتوفير الشهادة الصحية اللازمة لنوع النشاط، وتتم متابعة المستفيدين من أموال الزكاة عن بعد؛ بتوصية تجار الجملة لتسهيل إمدادهم بالسلع، وضمانهم عند التعثر دون أن

يشعروا بذلك حتى الإطمئنان لإجادتهم إدارة تجارتهم. وبالنسبة للفتيات اللاتي لم يكملن تعليمهن تم عقد دورات تدريب لهن على ماكينات الخياطة؛ وشمل التدريب على الخياطة مع تخصيص يوم لتعلم إدارة المنزل، وإعداد الحلويات، ومحو الأمية، وبعد الدورة التدريبية يتم منح الفتاة ماكينة خياطة ومازورة قياس، وأربع قطع قماش، وأربع بكرات خيط مجاناً لتبدأ عملها وتتخلص من الفقر لتصبح إضافة اقتصادية جديدة في المجتمع. وقد تم تخريج ثلاث دفعات من الفتيات المتدربات، ونظراً للقيام بتوزيع زي الحضانة وزي المعاهد الأزهرية؛ فيتم تشغيل هؤلاء الفتيات في بيوتهن لإنتاج تلك الملابس. كما يتم تدريب خريجي الكليات النظرية من أبناء القرية على الحرف لخلق فرص عمل لهم، وإبعادهم عن شبح البطالة. وقد تم الاتفاق مع مشروع شروق (مشروع حكومي لتنمية القرية المصرية) على تنفيذ دورات تدريبية على أعمال السباكة والنجارة للشباب.

الرواج يمتد للقرى المجاورة: نتيجة لتنفيذ المشروعات المذكورة سابقاً؛ ظهرت الآثار الاقتصادية الإيجابية في القرية؛ فبالإضافة إلى عدم وجود بطالة بين الخريجين، فإن الطلاب أصبحوا يعملون في مزارع الدواجن ومصنع الأعلاف وغيرها فلا يوجد طالب لا يعمل بالصيف، كما قام كثير من المنازل بإقامة طوابق إضافية لاستيعاب الطلاب المغتربين كمؤجرين لحجرات السكن في بيوتهم وبمقابل نحو ١٠٠ جنيه للحجرة الواحدة في الشهر. وزاد الرواج لدى المحلات التجارية نتيجة حركة سيارات النقل المتعاملة مع المصانع، وكذلك بسبب الوجود الطلابي. وأصبح هناك إقبال شديد على الالتحاق بكليات الأزهر تفهنا مما جعل التنسيق يتطلب مجموعاً مرتفعاً للغاية. ونتيجة لكل تلك الآثار الإيجابية بدأت القرى الأخرى في محاكاة القرية، فقريّة الشعراء بمركز دمياط رغبت في إقامة معهد أزهرى، ولهذا قام بعض رجال القرية بزيارة تفهنا لأشراف لنقل التجربة، وساعدهم أصحاب المشروع بالتبرع بجزء من التكلفة والمساهمة في جمع التبرعات اللازمة لإنشاء المعهد في ليلة واحدة من أبناء القرية.

٢-٣-١-٣-٢ تصدير التنمية^{٢١٢}

رغبة من أهالي القرية والقائمين عليها في نشر الوعي، والفكر التنموي في القرى الأخرى، قاموا بإنشاء المعاهد الدينية في أكثر من ٨٠٠ قرية مصرية تمتد من الإسكندرية وحتى سوهاج، ويتم تنفيذ ذلك عن طريق طلب يتقدم به ممثل عن القرية الراغبة في إنشاء المعهد لرئيس مجلس إدارة الجمعية والمركز، بعدها يتم تحديد موعد لزيارة القرية، للإعلان عن المشروع وتحفيز أهل القرية للمساهمة بالموارد المحلية لقرية تفهنا لأشراف مع القرية الطالبة، ولا يترك الأمر حتى يتم تجميع كامل المبلغ اللازم لبناء المعهد، وحينئذ تقوم "تفهنا لأشراف" بإهداء الأثاث الخاص بالمعهد (والمصنع في ورش تفهنا لأشراف) ومصروفات طلبة السنة الأولى والزي والمصاحف للقرية، وبنفس الطريقة

²¹² <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=17071>.

يقومون ببناء المساجد في القرى الأخرى، كما يعملون على مساعدة الحالات الاجتماعية عن طريق إنشاء مشروعات للتشغيل ليعمل بها العاطلون، والفتيات، والأرامل.

٢-٣-١-٤ الدروس المستفادة من تجربة قرية تفهنا الأشراف:

- عادة يتضافر أهل القرى على بناء مسجد أو معهد ديني، لكن ما يميز هذه التجربة هو:
- أن أهل "تفهنا الأشراف" خاصة هؤلاء الشركاء الرواد، ذوي الفكر المستتير (الذين بدأوا التجربة) لم يقفوا عند حدود مشروع واحد، بل إنهم دخلوا الأبواب الواسعة للتنمية الشاملة، حيث اهتموا بالتعليم، والمشروعات الإنتاجية، والبيئية، والصحية، والخدمية، كما اهتموا بالتدريب الجيد.
- لم يتم الاعتماد على أية معونات أجنبية كذلك التي أدمنتها النخب من أهل "المدن"، ولا على مساعدات من خارج القرية، اللهم إلا من بعض المشاريع الحكومية المقررة لهم ولغيرهم من القرى، وهو ما يعطي درساً بليغاً عن التنمية الذاتية.
- حينما تم الاكتفاء داخل القرية عن طريق التنمية الذاتية المحلية، بدأوا بالمشاركة والعطاء لقرى أخرى، مع إيمانهم بمنطق تعليم الصيد لا إطعام السمك.
- يمكن الاستفادة من تجربة تفهنا الأشراف ومحاولة نشرها في عديد من القرى الأخرى سواء بالوجه البحري أو القبلي.

٢-٣-٢ تجربة بيت الزكاة الكويتي^{٢١٣}:

مقدمة:

تعد تجربة بيت الزكاة الكويتي في مجال الزكاة نموذجاً مهماً في المنطقة العربية والإسلامية، يستحق النظر له بعمق ليتسنى فهم كيف يمكن أن تشكل الزكاة قطاعاً اقتصادياً تخرج منه مشروعات يستفيد منها الفقراء على مستوى العالم العربي والإسلامي، مع مراعاة خصوصية المجتمع الكويتي كونه من المجتمعات الخليجية البترولية التي يتمتع أفرادها بدخول عالية.

٢-٣-١-٢ الإنشاء:

صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء بيت الزكاة الكويتي؛ كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمى "بيت الزكاة"، تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وذلك في ربيع الأول ١٤٠٣ هـ الموافق ١٦ يناير ١٩٨٢ م.

²¹³ <http://www.zakathouse.org.kw>
<http://info.zakathouse.org.kw>

وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام وتيسير أدائه والعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات بأفضل وأكفأ الطرق المباحة شرعا وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته.

الرؤية: "الريادة والتميز في خدمة فريضة الزكاة و العمل الخيري محليا و خارجيا"

الرسالة:

بيت الزكاة "هيئة حكومية مستقلة " يعنى بفريضة الزكاة من خلال جمع وتنمية موارد الزكاة والخيرات، وإنفاقها محليا وخارجيا بأعلى مستوى من الكفاءة والتميز. ويسعى إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من محسنين ومستحقين بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية للمجتمع عبر تبني أنظمة مالية وإدارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الجودة والحوكمة المؤسسية.

إن الانتشار الجغرافي والإعلامي وتطوير الموارد البشرية جزء حيوي من رسالة البيت وفق خطط عمل تتواءم مع توجهات الدولة في التنمية.

الأهداف العامة للاستراتيجية:

- رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي.
- تنمية إيرادات الزكاة والخيرات.
- تطوير الاستثمارات ورفع العوائد.
- تنويع خدمات وأوجه إنفاق إيرادات الزكاة والخيرات وتطويرها.
- تطوير النشاط العلمي والإعلامي.

٢-٢-٣-٢ مشاريع خيرية داخل الكويت:

١-٢-٢-٣-٢ مشروع حقيبة الطالب:

يتمتع المجتمع الكويتي بنسبة عالية من المتعلمين فيه ولكن؛ في نفس الوقت هناك فئات من أفراد المجتمع تجد صعوبة بالغة في تعليم أبنائها وضمان استمرار هذا التعليم إلى مراحله النهائية إما لمحدودية دخول هذه الأسر، وإما لظروف الفقر والعجز والمرض؛ ومشروع حقيبة الطالب هو أحد الوسائل الجديدة التي قام بيت الزكاة مؤخراً بتبنيها لدعم أبناء الأسر المحتاجة تعليمياً والتخفيف عن كاهلهم بتحمل المصروفات المستحقة لهذه الدراسة.

٢-٣-٢-٢ مشروع استقبال لحوم الأضاحي:

نظراً لالتزام الكثير من أفراد المجتمع الكويتي الخير بسنة ذبح الأضاحي في عيد الأضحى المبارك من كل عام وسعيًا من بيت الزكاة في العمل على تخفيف العبء على المضحي من مشقة البحث عن المحتاج والمستحق لهذه اللحوم فلقد قام بيت الزكاة بتبني مشروع استقبال لحوم الأضاحي خلال أيام عيد الأضحى وذلك حتى يتمكن من توصيل هذه اللحوم إلى المحتاجين وإلى الأسر الفقيرة والمتعففة داخل دولة الكويت.

٢-٣-٢-٣ مشروع استقبال زكاة الفطر:

من أهداف بيت الزكاة الخيرة العمل على جمع الزكاة من المحسنين وإيصالها إلى مستحقيها من الأسر الفقيرة والمحتاجة والمتعففة، وزكاة الفطر هي أحد أنواع الزكاة التي يقوم بيت الزكاة باستقبالها من المحسنين من خلال هذا المشروع ومن ثم توزيعها على المحتاجين والمستحقين لها.

٢-٣-٢-٤ مشروع ولائم الإفطار:

من عادة أهل الكويت الخيرة قديماً وحديثاً تعاهدهم لإفطار الفقراء والمحتاجين خلال شهر رمضان المبارك ولقد استطاع بيت الزكاة تأكيد وتأسيس هذه العادة الطيبة بإقامة مشروع ولائم إفطار الصائم سنوياً طوال شهر رمضان المبارك وذلك لتمكين أهل الخير داخل الكويت من الحصول على الأجر والثواب امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من فطر صائماً أو جهز غازياً فله مثل أجره"، ومن أجل إحياء عادة كريمة من عادات المجتمع الكويتي والعمل على عدم انقطاعها، وكذلك تمكين الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخل المحدودة من أداء فريضة الصيام الركن الرابع من أركان الإسلام في جو تكافلي بعيد عن المعاناة والجوع والبحث عن لقمة العيش في هذا الشهر الفضيل.

٢-٣-٢-٥ مشروع التبرعات العينية:

يقوم بيت الزكاة من خلال هذا المشروع باستقبال كافة التبرعات العينية والمادية وتوزيعها على المستحقين داخل دولة الكويت والبالغ عددهم ٦٠٠٠ أسرة، بعد قيام بيت الزكاة بدراسة احتياجات الأساسية لهذه الأسر والعمل على توفيرها، ومن أهم هذه الاحتياجات: (المواد التموينية - الملابس - الأجهزة الكهربائية) الضرورية.

وتشمل هذه المواد التموينية (الأرز - السكر - الزيت - الحليب - الدجاج)، كما يتم توفير الملابس لأفراد الأسر المحتاجة بواقع ثلاث مرات في العام.

٢-٣-٢-٢ مشروع المؤونة الرمضانية:

تحقيقاً لمبدأ التعاون والتكافل مع الأسر المحتاجة داخل دولة الكويت، قام بيت الزكاة باستحداث مشروع المؤونة الرمضانية وهو عبارة عن: توفير المواد الغذائية الرئيسية والمواد الإضافية التي تستخدم في شهر رمضان المبارك وهذه المواد المقدمة تلبي احتياجات الأسرة المكونة من خمسة أشخاص طيلة الشهر الفضيل ويستهدف هذا المشروع الأسر المحتاجة والمتعففة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة ٨٠٠٠ أسرة وذلك لكفها عن السؤال.

٢-٣-٢-٢ مشروع السقيا المتنقلة:

يحرص بيت الزكاة على توفير زجاجات الماء المبرد للجمهور بشكل حضاري في الأماكن ذات التجمعات البشرية الكثيفة. وقام البيت بتطوير مشروع ماء السبيل ليكون بشكله الحالي إيماناً منه على رفع قيمة المساهمات الخيرية وتوفير الحاجات الإنسانية للمستفيدين بشكل راقٍ وصحي للمساهمة بتوفير عدد ٢٠ زجاجة ماء بقيمة دينار واحد.

٢-٣-٢-٢ مشروعات محلية زكوية:

- مشروعات الرعاية الصحية
- مشروعات الرعاية التعليمية
- مشروعات الرعاية الاجتماعية

٢-٣-٢-٢ مشروع الصدقة الجارية:

أنشئ المشروع في ١٢ سبتمبر ١٩٨٥، و تقوم فكرته على أساس استمرار المبلغ المتبرع به لأطول مدة زمنية ثم يتم تنمية المبلغ الذي تم التبرع به ومن العوائد يتم إنفاقها على المشاريع الخيرية المختلفة ليبقى رأس المال الذي تم التبرع به مستمرا بشكل دائم. ويستفيد منه: الأرامل والمطلقات- الشيوخ والمسنون- ذوو الدخول الضعيفة- أسر السجناء- الأيتام- الغارمون.

كما يقوم بتوفير: (سقيا الماء، خدمة اجتماعية، حقيبة الطالب، أضحى، ولائم إفطار، كفالة أيتام).

ويهدف المشروع إلى:

- إشباع الحاجات الأساسية للمستحقين من خلال موارد ثابتة تضمن تنفيذ خطط بعيدة المدى للعمل الخيري.
- دعم الأنشطة الخيرية والإنسانية داخل وخارج الكويت.
- إدارة الوصايا التي يسند الإشراف عليها الى بيت الزكاة وتنفيذ ما ورد فيها وترشيد إنفاقها .
- فتح باب من أبواب الخير للمحسنين ليكون لهم صدقة جارية في حياتهم وبعد مماتهم.

٢-٣-٢-٥ المشروعات الإنشائية والتنمية خارج دولة الكويت:

٢-٣-٢-٥-١ المساجد وملحقاتها:

يبرز دور المساجد، تلك المؤسسات الاجتماعية والدينية التي تساهم في بناء الاستقرار الروحي والأخلاقي للمجتمع هادفة بذلك تقوية دعائم الترابط الاجتماعي ونشر القيم والنبيل الحميدة إلى جانب مساهمتها في إيجاد حلول للمشاكل التربوية والاجتماعية. تكلفة بناء المسجد ابتداء من ٥٠٠٠ د.ك .

٢-٣-٢-٥-٢ الآبار و مصادر المياه:

وقد استهدفت توفير مصادر المياه لتلبي حاجة المجتمعات في مختلف نواحي الحياة وكذلك اكتمال دورة التنمية الزراعية والحيوانية التي تساهم في استقرار تلك المجتمعات وتخفف من تعرضها لأزمات نقص المياه أو الجفاف. وقد تمثلت تلك المشروعات في حفر الآبار الارتوازية والسطحية وبناء خزانات المياه والسدود وتمديد شبكات المياه للمناطق النائية وشراء مضخات المياه. تكلفة بئر الماء ابتداء من ٥٠٠ د.ك.

٢-٣-٢-٥-٣ المدارس وملحقاتها:

على ضوء الاهتمام بالمسيرة التعليمية ونشر الوعي الثقافي، فقد تم التوجه إلى إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية، إضافة إلى دعم وتجهيز وتأثيث العديد من المدارس والمراكز التعليمية. تكلفة بناء المدرسة ابتداء من ٥٠٠٠ د.ك .

٢-٣-٢-٥-٤ دور الأيتام وملحقاتها: تكلفة دار الأيتام ابتداء من ١٠٠٠٠ د.ك .

٢-٣-٢-٥-٥ المراكز والمجمعات:

٢-٣-٢-٥-١ المستشفيات وملحقاتها:

يحتاج الأفراد والأسر وكذلك المجتمع إلى توفير المؤسسة الصحية التي تساهم بالارتقاء بالمستوى الصحي من خلال توفير العلاج والدواء ونشر الوعي الصحي للمناطق المستفيدة بأقل التكاليف. مع الاهتمام ببرامج صحة الأطفال والنساء. تكلفة المركز الصحي ابتداء من ١٠٠٠٠ د.ك .

٢-٣-٢-٦ المشروعات الإنتاجية والتأهيلية

هي تلك المشروعات التي يسعى البيت بواسطتها للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المستفيدة وتعمل على تقليص الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع كالبطالة أو الانحراف، من خلال توفير فرص العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية للعديد من الأيدي العاملة مع الحرص على إنشاء مراكز التدريب المهني للمستفيدين كما تساهم تلك البرامج في توفير المتخصصين في مختلف النواحي المهنية والإنتاجية مع استمرار وفرة السلع الضرورية للمجتمع، وقد اتخذت تلك البرامج والمشروعات صوراً وأوجهاً مختلفة منها :

٢-٣-٢-١ المزارع الإنتاجية بمختلف أنواعها.

- مشروعات السلع الأساسية مثل المخازن - المطاحن - مشاغل الخياطة والنسيج.
 - معاهد التدريب المهني والصناعي.
 - المشروعات الإنتاجية والأسرية.
 - مراكز التنمية الاجتماعية الشاملة.
- وتكلفة المشروع الإنتاجي ابتداء من ١٠٠٠ د.ك

٢-٣-٢-٧ مساكن الفقراء:

تمثل المشروعات الإسكانية نواة الاستقرار الأسري حيث تحافظ على كيان الأسرة وإعادة توازنها، لذا فقد تم بناء مساكن عديدة للأسر الفقيرة، إلى جانب مجموعات سكنية على شكل قرى متكاملة. تكلفة مسكن الفقراء ابتداء من ٦٥٠ د.ك.

٢-٣-٢-٨ مشروع كافل اليتيم خارج دولة الكويت

٢-٣-٢-٨-١ كفالة الأيتام:

قام بيت الزكاة بإنشاء مشروع كافل اليتيم سنة ١٩٨٣، وذلك حتى يتيح لأصحاب القلوب الرحيمة، والنفوس الأبية المشاركة في تخفيف مأساة أيتام المسلمين في كل مكان. ويفتح باب التسابق في الأجر والتنافس فيه على مصراعيه، تكاليف بسيطة، وبأساليب دفع ميسرة، تقع في مقدور أي فرد من أفراد مجتمعنا الخير، ولا ترهق كاهله، بل تقربه إلى الله سبحانه وتعالى، وتزرع في قلبه الرحمة والتواضع وحب المساكين، وبفضل الله تعالى، فقد حقق هذا المشروع نجاحات كبيرة، امتدت إلى كفالة لأيتام المسلمين من كافة بلاد الأرض، في قارة لآسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، بل ساهم، وما يزال يساهم، هذا المشروع في تحمله لدوره الإنساني في تخفيف نتائج الأزمات والكوارث الطبيعية، وما يترتب عنها من تشريد ومزيد من الأعداد لأيتام المسلمين.

٢-٣-٢-٨-٢ كسوة اليتيم:

هي أحد أنشطة مشروع كافل اليتيم وتتصل بتحسين مستوى الرعاية الاجتماعية لأيتام بيت الزكاة بالخارج، فمع إقبال العيد ليعانق الطفولة يبرز دور هذا النشاط ليوفر الملابس الجديدة لهم بما يساهم في رسم الابتسامة والبهجة والسرور على محياهم.

٢-٣-٢-٨-٣ عيديات اليتيم:

هو من الخدمات التي يوفرها بيت الزكاة للكافرين الراغبين بإرسال المبالغ إلى الأيتام بمناسبة العيد والتي يكون لها أثر جميل في نفوسهم ويدخل الفرح والسرور على قلوبهم .

٢-٣-٢ البرامج والخطط التربوية:

تهدف هذه الخطط التربوية إلى تطوير قدرات الهيئات الإدارية وكذلك وضع منهجية عمل لدى الهيئات المنفذة مما يساهم في نجاح أهداف مشروع كافل اليتيم ووضع تصور لنوعية وحجم البرامج والأنشطة المنفذة في نماذج، حيث تستطيع كل هيئة أن تقيم مدى حاجتها من المشروعات والبرامج التي تستطيع أن تنفذها أو تشرف عليها خلال المرحلة القادمة بناء على إمكانياتها وحاجة المنطقة التي تعمل بها والميزانية المرصودة لها، مما يساهم في تحقيق غايتنا الأساسية وهي رعاية وخدمة أفضل للأيتام.

تعتبر تجربة بيت الزكاة الكويتي نموذجاً مهماً، يمكن الاستفادة منه في نواحي عديدة منها التوعية والإعلام، التطوير الإداري والتقني، تنمية الموارد، وقنوات التحصيل. ولكن التدفقات النقدية والعينية الداخلة لبيت الزكاة والدعم المالي والسياسي من قبل دولة الكويت تجعل لها خصوصية، وتعتبر ركيزة أساسية في نجاحه واتساع مظلة مشروعاته التنموية داخل وخارج الكويت، ولكن لا يمكن توفير نفس التدفقات والاعتماد عليها في دول ذات موارد محدودة وكثافته سكانية عالية.

٢-٣-٣ تجربة ديوان الزكاة بالسودان:

مقدمة:

تعد التجربة السودانية في مجال الزكاة نموذجاً مهماً في المنطقة العربية والإسلامية، يستحق النظر له بعمق ليتسنى فهم كيف يمكن أن تكون الزكاة قطاعاً اقتصادياً تخرج منه مشروعات يستفيد منها الناس.

وتتولى إدارة شئون الزكاة في السودان هيئة عامة مستقلة تسمى "ديوان الزكاة" مهمتها؛ جمع وتوزيع الزكاة تطهيراً للأموال وتركيباً للأنفس من الشح. وقد جاءت هذه الهيئة بعد إنشاء إدارة لشئون الزكاة تطورت لتصبح "ديوان الزكاة"، ويفصل الزكاة عن الضرائب كما ترشد إلى أهمية الزكاة والصدقات والتعريف بأحكامها تعزيزاً للتكافل الاجتماعي بين الناس.

٢-٣-٣-١ تطور التشريع والزكاة في السودان:

كلمة قانون في اللغة تعني "المقياس الذي يقاس به الشيء، أو المعيار الذي تقاس على ضوئه الأشياء" ^{٢١٤}.

"يقصد بقوانين الزكاة؛ التشريعات التي اصدرتها السلطة التشريعية ويقوم بتنفيذها القضاء والأجهزة العدلية الأخرى، وديوان الزكاة، ويخضع لها الأفراد والمجتمعات، وقد أضيفت كلمة قانون إلى كلمة الزكاة من باب التخصيص فهي تعني القانون الخاص بتنظيم أحكام الزكاة جمعاً وصرفاً وإدارة وجزاءً.

وقوانين الزكاة هي تلك القوانين التي صارت نافذة في واقع الحياة وتقوم الدولة بحمايتها وتسعي لتطبيقها في واقع الناس عبر الجهات المنوط بها التنفيذ وقد بين حسيب وحدد أن تعريف القانون لغة يطلق على " كل قاعدة، مضطردة يحمل اضطرادها معني الاستقرار والانتظام"^{٢١٥}.

عندما عقد الرئيس / جعفر نميري العزم على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان كون لجنة برئاسة د. حسن عبد الله الترابي عام ١٩٧٧م؛ لمراجعة القوانين لتتماشي مع الشريعة الإسلامية وقد رأت اللجنة أن تطبيق التشريعات الإسلامية بعد انقطاع دام أكثر من (٨٢) سنة يحتاج الي قدر من التدرج عند إدارة التطبيق لذا صدر قانون صندوق الزكاة عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م وهو يحمل السمات الأساسية التالية^{٢١٦}:

- ١- احياء شريعة الزكاة وإشاعة صدقات التطوع وحث المسلمين على اخراج الزكاة والصدقات ونشر فقه الزكاة وإبراز أهميتها في معالجة قضايا الفقر والعجز وبيان دورها وتميزها عن أنظمة الضمان الاجتماعي السائدة في العالم اليوم.
- ٢- إخراج الزكاة تطوعاً دون إلزام من الدولة للمكلفين أو إجبارهم عند تحصيلها.
- ٣- إقتصار تطبيق القانون على ولاية الخرطوم خاصة دون غيرها من ولايات السودان بغرض الوقوف على عيوب التطبيق ومعرفة أفضل الأساليب في جباية الزكاة وصرفها وإدارتها وبسط فقهها للناس.
- ٤- قرر القانون وضع الأسس التي تقوم عليها الدراسات الخاصة بحصر الفقراء والمساكين وذوي الحاجات الملحة بغرض صرف مستحقاتهم الزكوية. وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

في مارس عام ١٩٨٤م صدر قانون جديد ضم بموجبه صندوق الزكاة إلى إدارة الضرائب التي تتبع وزارة المالية والاقتصاد، وأطلق عليه "صندوق الضرائب والزكاة". وأصبحت الزكاة تجمع بصورة إلزامية، وألغيت كافة الضرائب المباشرة، كما فرضت ضريبة "تكافل اجتماعي" على غير

^{٢١٥} محمود حمودة صالح منزل (التشريع الزكوي وتطبيقاته) ص ١٥. عبد الوهاب حسن حسيب العجب، عقد الوكالة في الفقه الإسلامي وقانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤م رسالة ماجستير جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا ٩٩٩م. ^{٢١٦} محمود حمودة صالح منزل / التشريع الزكوي وتطبيقاته مرجع سابق ص ١٦-١٧ (أنظر أيضاً، د/ احمد مجذوب احمد، قانون الزكاة السوداني. أساسه الدستوري وأهدافه وخصائصه، سلسلة بحوث الزكاة رقم (١) دار الشريعة للنشر والطباعة، الخرطوم، السودان ابريل ٢٠٠٠م، والدليل الفقهي والتعريفي لديوان الزكاة.

المسلمين تعادل نسبة الزكاة، وذلك تأكيداً لمبدأ المساواة بين المواطنين، وتشكلت إدارة الصندوق من مجلس أمناء ولجنة عليا للتظلمات وإدارات متخصصة.

وقد اتسم قانون ١٩٨٤ بأنه جعل الزكاة إلزامية على كل مسلم، وأسند مسؤولية جبايتها للدولة. ولكن لوجود ازدواجية في الجهاز الإداري وتركز عمل ديوان الضرائب في جباية الزكاة دون توزيعها فقد اعتري التطبيق سلبيات كثيرة. كما جعل القانون جباية الزكاة وصرفها وإدارتها أمراً إلزامياً على كل مسلم ملك النصاب ملكاً تاماً واستوفي المال الشروط الخاصة بزكاته. وقرر ولاية الدولة على الزكاة وجعل الزكاة أمراً سلطانياً تتولي الحكومة جمعها وصرفها وإدارتها والمحاسبة على التهرب عن دفعها.

كما جمع القانون بين الزكاة وهي فريضة دينية ربانية وشعيرة تعبدية وحق إلهي لمن استحقها، وبين الضريبة وهي أمر بشري وضعي اقتضه المصلحة العامة لتعين الدولة في أداء واجباتها والتزاماتها نحو مجتمعها. وقام القانون بفرض ضريبة اجتماعية على غير المسلمين لكنها تحمل سمات الزكاة من حيث النصاب والمقدار ووقت الإخراج وطرق الجباية .

لكن يعاب على هذا القانون؛ إفراغ الزكاة من مضمونها التعبدية ومحتواها الاجتماعي والتقليل من مكانتها كفريضة إلهية في نفوس المسلمين. كما أنه أفقد الضرائب الكثير من مواردها وإيراداتها وضيق أوعيتها فانعكس ذلك على الخدمات المقدمة من الدولة لتغطية إحتياجات المجتمع، وتعتبر الضرائب أحد عناصر التكلفة التي تخصم من وعاء الزكاة .

عندما ظهر للدولة من خلال التطبيق العملي أن خلافاً قد وقع نتيجة الجمع بين الزكاة والضرائب في مؤسسة واحدة وإدارة واحدة وأساليب متطابقة في الجباية قررت الفصل بينها.

ذكر البشير^{٢١٧}؛ إنة في عام ١٩٨٦ صدر قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦ هجرية (١٩٨٦) وفُصلت بموجبه الزكاة عن الضرائب، وأسست هيئة مستقلة لها عرفت بـ "ديوان الزكاة"، وبذلك أعيد الاعتبار للزكاة كنظام إسلامي مالي اجتماعي يختلف عن الضرائب جوهرًا وشكلًا.

وفي عام ١٩٩٠ صدر قانون جديد للزكاة تركزت أهم سماته في جباية الزكاة في كل مال نام مكتمل النصاب، ثم تحديد القيد المكاني لتوزيع الزكاة. كما أكد القانون أهمية المشاركة الشعبية بإنشاء لجان شعبية على مستوى المحافظات والمجالس المحلية والقرى تساعد في عمل الزكاة. وأشار القانون الى إلزام السودانيين العاملين خارج السودان بدفع الزكاة للديوان، وقد نص القانون على عقوبات بحق من يمتنع أو يتهرب من الزكاة ويتحايل على عدم دفعها^{٢١٨}.

^{٢١٧} محمد البشير عبد القادر (١٩٩٢) ظلم الزكاة في السودان. دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر. السودان، أم درمان. ص ٨
^{٢١٨} قانون الزكاة والضرائب لعام ١٤٠٥ هجرية - ٩٨٤ م. ص ٩.

عرف قانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١م الزكاة بأنها " الحصة المقدرة شرعاً من مال المسلم وفقاً لأحكام المادة ١٧؛ والمادة (١٧) من قانون الزكاة يدور موضوعها حول الشروط العامة لوجوب الزكاة مثل ملك الشخص للنصاب الشرعي والا يكون المال معداً للاستعمال أو الاستخدام الشخصي، والا يكون مالك المال مديناً بدين مستغرق لماله كله أو يفقده النصاب"^{٢١٩}.

تكون قانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١م من (٥٢) مادة موزعة على سبعة فصول والتي تقضي بوجوب أخذ الزكاة حيث نصت المادة (١٦) منه على أن تؤخذ الزكاة من كل شخص: سوداني مسلم، يملك مالاً تجب فيه الزكاة داخل السودان أو خارجه؛ أو غير سوداني مسلم يعمل في السودان أو يقيم فيه ويملك مالاً تجب فيه الزكاة.

ثم جاء دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م لينص على مشروعية الزكاة وفرضيتها، حيث نصت المادة ٢٠-٢) منه على أن: الزكاة فريضة مالية على المسلمين وينظم القانون في الولايات الشمالية كيفية جبايتها وصرفها وإدارتها .

إن سبب الاسهاب في التطور التشريعي لديوان الزكاة السوداني كان بهدف التوضيح ومن أجل دراسة حاله وأخذ ما يمكن منه، ليكون مرشداً إذا تقرر عمل تجربة شبيهة أو مثيلة له .

٢-٣-٣-٢ تجربة السودان في تحصيل الزكاة^{٢٢٠}:

تجربة السودان في تحصيل الزكاة بطريقة رسمية عن طريق مؤسسات الدولة توضح لنا أن مسيرة الزكاة في السودان في العصر الحديث قد مرت بخمسة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى:

توقف فيها تحصيل الزكاة بواسطة الدولة في العهد الاستعماري وجزء من العهد الوطني، ولكنه ترك في تلك الفترة ليقوم على اجتهادات ومجهودات الأشخاص. وفي عام ١٤٠٠هـ واحتفالاً بمقدم القرن الخامس عشر الهجري أنشئت عدة مناشط منها صندوق الزكاة الذي كان الهدف منه، إقامة الفريضة بصفة رسمية ونشر صدقات التطوع في المجتمع.

ومن ثم جاء قانون صندوق الزكاة الصادر في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٠هـ الموافق شهر إبريل عام ١٩٨٠م وقد تميزت هذه التجربة بأن الزكاة كانت تقوم على التطوع لا على الإلزام. وصندوق الزكاة المنشأ له شخصية اعتبارية. وكان لإنشاء هذا الصندوق إيجابيات كثيرة منها:

- إنشاء الصندوق كان الخطوة الأولى للتدرج في تطبيق الفريضة.
- قيامه بتوعية المواطنين بالزكاة والحث عليها.

^{٢١٩} محمود حمودة صالح منزل، التشريع الزكوي وتطبيقاته، قانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١م د / ص ٧.
^{٢٢٠} محمد البشير عبد القادر (١٩٩٢) ظلم الزكاة في السودان. دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر. السودان، لم درملن. ص ٢٠-١٨.

- وضع أسس ودراسات للتوصل لمستحقي الزكاة.
 - قدم الصندوق مساعدات لما يربو على خمسة آلاف أسرة.
- وكان التطبيق في هذه المرحلة على مستوى العاصمة القومية فقط.

المرحلة الثانية:

جاءت المرحلة الثانية وبموجبها أعيد للدولة حقها في الولاية على الزكاة عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. وأنشئ بموجب ذلك قانون الزكاة والضرائب. والذي جعل جباية الزكاة إلزاماً على كل مسلم مستوفٍ الشروط ولكنه جمع بين الزكاة والضرائب. فقد صدر قانون الزكاة والضرائب في غرة جمادى الآخرة عام ١٤٠٤هـ، الموافق ١٤ مارس ١٩٨٤م، على أن يعمل به اعتباراً من اليوم الأول من شهر محرم ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤م. وقد صدر هذا القانون ضمن مجموعة من القوانين الإسلامية الصادرة في سبتمبر ١٩٨٣م ويتميز هذا القانون بأنه ولأول مرة منذ سقوط الدولة المهدية تتم جمع الزكاة عن طريق نظام الحكم بالدولة.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة ديوان الزكاة المستقل عن الضرائب لأول مرة. وذلك في عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. وتاكدت في هذه المرحلة إلزامية دفع الزكاة للدولة وفصل الزكاة عن الضريبة. وذلك تصحيحاً للأخطاء التي واكبت المرحلة الثانية، وإيماناً بأن وظيفة الزكاة هي وظيفة اجتماعية في المقام الأول فصدر قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، الذي أقر وأكد على إلزامية دفع الزكاة للدولة وفصل الزكاة عن الضريبة وأنشأ للزكاة ديواناً قائماً بذاته. وأول أمين عام لديوان الزكاة تم تعيينه في يناير ١٩٨٨م، وللديوان شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية وهيكل إداري قائم بذاته على رأسه أمين يعينه مجلس الوزراء مباشرة. وتم تنشيط الجباية والمصارف، وأنشأت لهما إدارات متخصصة على مستوى الأقاليم والهيكل الإداري لرئاسة الديوان في تلك الفترة ضم عدة إدارات مركزية.

المرحلة الرابعة:

مع تفجر ثورة الإنقاذ الوطني عام ١٩٨٩م بدأت المرحلة الرابعة لديوان الزكاة فصدر قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠م في محاولة لسد الثغرات وتحديد التطلعات، ذلك لأنه ومن خلال التطبيق في الفترة ما بين ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م وحتى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م ظهرت بعض الثغرات. فإن صدق الإنسان السوي السعي للكمال ولكن القصور في طبعه فهو يتعلم من أخطائه ويستفيد من تجربته فكان لابد من ملاحقة هذه الهنات، في محاولة لسد الثغرات ودخول الديوان لمرحلة النضوج.

صدر قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠م في التاسع من شهر جمادى الآخر لسنة ١٤١٠هـ الموافق اليوم السادس من شهر يناير ١٩٩٠م.

وهذا التدرج في التطبيق أعطى مسيرة الزكاة في السودان رسوخاً وقوة ويعتبر قانون ١٩٩٠م من أهم الإنجازات التي تحققت للزكاة في ظل ثورة الإنقاذ الوطني وقد شمل كل مواعين الزكاة واستغرق المصارف الثمانية بنفس ترتيب الآية الكريمة.

وكانت أول ميزانية للزكاة وضعت في محرم ١٤١٠هـ/١٩٩٠م وكانت التقديرات الأولية لها قد قدرت بمبلغ ١٨٣ مليون جنيه سوداني وفي نهاية العام بلغت الحصيلة ٢٧٨ مليون جنيه سوداني.

وفي عام ١٩٩٦م بلغ ما تم جمعه من الزكاة أكثر من ٢٤ مليار جنيه سوداني. لقد ظل ديوان الزكاة منذ قيام المؤتمر الأول للزكاة في عام ١٩٨٨م؛ يعمل على عدة محاور مسترشداً بتوصيات المؤتمر الأول والتي تضمنت عدة جوانب أهمها:

أن أهداف الديوان ليست قاصرة على جمع الزكاة وتوزيعها وإنما تتعدى ذلك للدعوة وبسط أحكامها بين الناس وإشاعة روح التعاون والإخاء بين الدافعين والمستحقين. في هذا الخصوص تم إنشاء إدارة خطاب الزكاة والتي تتبع الأمين العام مباشرة وتتكون من الأقسام التالية: (العلاقات والإعلام، البحوث والدعوة)، واستطاعت إعداد برنامج متكامل لتحقيق هذه التوصية منها على سبيل المثال، برنامج "الحق المعلوم" التلفزيوني، برنامج "أدي زكاتك" الإذاعي بالإضافة لصدور نشرة شهرية ومجلة دورية كما تم تصميم عدة خطب عن الزكاة وزعت بمساجد العاصمة ثم قامت فروع لهذه الإدارة بالولايات بدواوين الزكاة القيام بنفس الغرض.

كما شاركت إدارة خطاب الزكاة في مؤتمر الجاليات السودانية بالخارج وفي مواسم الحج وذلك لتتوير المغتربين بشعيرة الزكاة في السودان وكيفية جمع زكاة العاملين بالخارج.

قامت الدولة بربط كثير من المعاملات المالية والإجراءات الإدارية بشهادة خلو طرف من الزكاة. حتى تتولى الدولة في السودان ولاية الزكاة جباية وتوزيعاً. وتمت مراعاة أن يتوفر في العاملين عليها توفير الأهلية من القوة والأمانة والعلم مع الاهتمام بالتدريب والتأهيل الشرعي والفني.

تم إنشاء إدارة مركزية للتدريب برئاسة الديوان تقوم بتدريب وتأهيل العاملين عليها في كل مجالات العمل الزكوي. وخاصة في مجال الحسابات وشؤون العاملين والجباية والمخازن وفقه الزكاة، وقد وصلت الدراسة في المعهد العالي لعلوم الزكاة لمراحل متقدمة وأصبح يمنح شهادات عليا في علوم الزكاة، دبلوم، ماجستير، دكتوراة. كان هناك حرص على أن تنشأ مكاتب ديوان الزكاة بصورة تغطي الولايات المختلفة ما أمكن ذلك. حيث تبلغ مكاتب ديوان الزكاة الحالية بالسودان حوالي ٩٥ مكتباً تغطي كل ولايات ومحافظات البلاد.

قام الديوان بتطوير نظام التعامل المصرفي مع الفقراء والمساكين وكان الاهتمام بالعطيات العينية مثل الزروع والأنعام فيعطى الفقير من الزرع ما يكفيه مؤنة العام ومن الأنعام الحلوبة ما تدر

عليه دخلاً مستمراً. وكذلك اهتم بإعطاء الفقراء وسائل الإنتاج الفردية كماكينات الخياطة، وقوارب الصيد، وآلات حراثة الأرض الزراعية للفقراء، والمشاريع الجماعية مثل المشاغل. حيث أنشأ الديوان أكثر من مائة مركز إنتاج جماعي، يضم مائة ألف أسرة فقيرة أغلب المستفيدين منها الأرامل والمطلقات والمعوقين. كما استطاع ديوان الزكاة أن يمتلك بنك الادخار بشراء معظم أسهمه ليصبح بنك للتنمية الاجتماعية الشاملة؛ والذي يعمل على تمليك كل الأسر الفقيرة في السودان وسائل إنتاج بشروط ميسرة جداً تصل فترة السداد فيها إلى أكثر من عشرين سنة ويستطيع كل مستحق أن يسدد قيمة الوسيلة من إيرادها، وإذا هلكت الوسيلة قبل أن يسدد قيمتها فهو مضمون من مصرف الغارمين بديوان الزكاة وذلك خلافاً لما هو معمول به في البنوك الأخرى.

يقوم ديوان الزكاة بالاستعانة بالجهد الشعبي في توزيع الزكاة وتحصيلها. حيث توجد في كل حي أو قرية بالسودان لجنة زكاة محلية تتكون من إمام المسجد رئيساً، ورئيس اللجنة الشعبية، وثلاثة من الخيرين يختارهم أهل الحي تقوم بحصر المحتاجين للزكاة وتتعرف على الدافعين لها.

يهتم ديوان الزكاة بالمعلومات، وإجراء الدراسات عن إمكانية إنشاء بنك للمعلومات. وتم إنشاء إدارة الإحصاء والمعلومات وإدخال الحاسوب الآلى لترقية الأداء وحصر المعلومة للاستفادة منها. وقد عمل ديوان الزكاة على إصدار لائحة مالية وإدارية تراعي خصوصية الزكاة جمعاً وتوزيعاً. كما يوجد بديوان الزكاة لجنة للإفتاء؛ تتشكل بموجب قرار يصدره الوزير بناءً على توصية المجلس ممن عرفوا بالفقه والإهتمام بقضايا الإسلام والمسلمين، وتحدد اللوائح اختصاصاتهم وكيفية تنظيم أعمالهم. كما نشأت بالديوان لجنة عليا للتنظيمات قراراتها نهائية؛ وتتكون من قاضي محكمة عليا متخصص في الشريعة الإسلامية رئيساً يعينه رئيس القضاء وعضوية ممثل لكل من النائب العام وأمين عام ديوان الضرائب. تم تكوين اللجنة الفقهية حول قضايا الزكاة بموجب توصية من المؤتمر العالمي الأول للزكاة في السودان برئاسة عميد كلية القانون جامعة الخرطوم وعضوية عدد من العلماء الأجلاء وأساتذة الجامعات واتحادات المزارعين والرعاة ومديرى البنوك لدراسة تطبيقات الزكاة مثل زكاة الزروع ومشاكلها وزكاة المستغلات والمال المستفاد.

تنشأ في كل من العاصمة القومية وعاصمة كل ولاية مجلس أمناء للزكاة.

المرحلة الخامسة:

في العاشر من شهر يونيو عام ٢٠٠١م؛ صدر قانون الزكاة لسنة ٢٠٠١م وهو القانون الساري حتى الآن وكان الهدف الأساسي في مجيئه هذه المرحلة توسيع الآراء الفقهية فيه من حيث المفاضلة في توزيع الزكاة على المستحقين حسب نص الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة من القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٠﴾ ، ثم تم إدخال زكاة المال العام المستثمر فيه حسب الآراء الفقهية.

ثم قام أخيراً المعهد العالى لعلوم الزكاة ليكون مختصاً بالتدريب والتأهيل والبحوث والنشر والمؤتمرات.

وقد أدى تطبيق نظام مؤسسي للزكاة في السودان إلى تحقيق جملة من النتائج المهمة كما يلي:

١. إحياء فريضة الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وتأكيد تولي الدولة شئون إدارتها.
٢. تجديد فقه الزكاة، وتطوير التشريعات الخاصة بجمع الزكاة وتوزيعها، والأخذ بالاجتهادات التي تراعي مقتضيات الحياة المعاصرة.
٣. تقديم نموذج عملي لتطبيق الزكاة وتوضيح دورها في محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة في المجتمع لصالح الفقراء والمساكين.
٤. تحرير الزكاة من الأطر السابقة المفروضة عليها من واقع الممارسة ومن خلال المفهوم الموروث الذي يربطها بالضريبة ويحصرها في الإطار الكمي.
٥. عملت الزكاة على التقليل من الاعتماد على الإغاثة في ظروف الحرب والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد. كما ساهمت في زيادة التنمية في مجالات الزراعة والصناعات الصغيرة.

جدول (٢٢) الخارطة الزمنية لمراحل تطور ديوان الزكاة في السودان

المرحلة	التاريخ	البيان
١	أبريل ١٩٨٠م	صدور قانون صندوق الزكاة تطوعي
٢	١٤ / مارس / ١٩٨٠م	صدور قانون الزكاة والضرائب
	٢٦ / سبتمبر / ١٩٨٤م	بداية عمل قانون الزكاة والضرائب
٣	١٩٨٦م	صدور قانون الزكاة وفصل الزكاة عن الضرائب
	يناير ١٩٨٨م	تعيين أول أمين عام لديوان الزكاة
٤	٦ / يناير / ١٩٩٠م	صدور قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠م في ظل ثورة الإنقاذ
٥	١٠ يونيو ٢٠٠١م	قانون الزكاة لسنة ٢٠٠١م الساري حتى الآن
	٢٠٠٣م	وضع لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية
		وضع لائحة شروط خدمة العاملين
	٢٠٠٤م	وضع اللائحة العامة لقانون الزكاة
	٢٠٠٧م	تعديلات اللائحة العامة لقانون الزكاة

الخلاصة:

حاول الجزء الحالي من الدراسة عرض تجارب مختلفة لتوضيح كيفية الاستفادة من أموال الزكاة لعلاج مشكلة الفقر والمساعدة في تحقيق التنمية المنشودة. ففريضة الزكاة وسيلة إسلامية تعتبر من أهم الأدوات المالية لمعالجة مشكلة الفقر والاحتياج، وهذا واضح حيث إن أموال الزكاة تخصص

مباشرة للفقراء والمساكين كأول الفئات المستحقة للزكاة إلى جانب أن مصارف الزكاة الأخرى المتمثلة في المؤلفة قلوبهم، والغارمين وفي الرقاب، وفي سبيل الله المشروطة بأن لا يكون لهؤلاء موارد مالية، وبالتالي فإن أموال الزكاة توجه أساساً لعلاج مشكلة الفقر، ومن حكمة الله سبحانه وتعالى أن جعل الزكاة مورداً إلزامياً ثابتاً ومستمراً لا يتأثر بما يمكن للدولة أن توفر من دعم.

فإن إقامة الزكاة في المجتمع الإسلامي تعود بالخير على كل أفراده لاسيما الفقراء، فإذا عطلت هذه الفريضة ولم تؤدي فإن عاقبة ذلك تلف مال من لا يؤدي زكاته، ولتأكيد ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة"، كما تقع العقوبة الإلهية على المجتمع الذي لا يهتم أفراده بإخراج الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم "ما منع قوم الزكاة إلا أصابهم الله بالسنين" ^{٢٢١} أي القحط والمجاعة، وبذلك يكون للإسلام السبق في القضاء على أسباب الفقر.

ونخلص إلى الاستفادة من تجربتي صندوق الزكاة الكويتي، وتجربة ديوان الزكاة بالسودان، بمعرفة أنه لو أردنا تنظيم أموال الزكاة وتجميعها للاستفادة بها على المستوى القومي في علاج مشكلة الفقر، ولتوظيفها في إنشاء مشروعات تنموية تساعد الفقراء؛ فمن الضروري إعداد تشريع ملزم ومنظم للزكاة، ومؤسسة لتجميع الزكاة لها فروع على مستوى جميع الوحدات المحلية والمراكز والمحافظات؛ تحظى بالمصداقية وثقة دافعي الزكاة؛ لضمان تجميع أكبر قدر ممكن من الزكاة المفروضة في وعاء واحد مما يمكن من إقامة مشروعات كبرى توظف لعلاج مشكلة الفقر. ومع الاهتمام بضرورة تحفيز الأغنياء على إخراج جميع المبالغ المقدرة كزكاة لما في ذلك من بركة ونماء.

كما اتضح من تجربة قرية تفهنا الأشراف، أنه يمكن الاستفادة من تلك التجربة المحلية الأكثر ملاءمة للتطبيق في المجتمع المصري؛ مع الاتساع بتطبيق التجربة من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي. وللوصول إلى النموذج المنشود في تطبيق نظام الزكاة لا بد من تطوير مؤسسة مستقلة للزكاة. ويجب أن يستوعب دورها دعم رأس المال البشري وامتلاك الأصول الإنتاجية لفئات الفقراء. كما يجب الإعداد الجيد لإنشاء مؤسسة تنظم عمل الزكاة بحيث يصبح لها أهداف واضحة واستراتيجيه تبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل الخبرة والكفاءة القادرين على إعداد خطط وبرامج طموحة ممكنة التنفيذ. مع التأكيد على ضرورة الرقابة الشرعية والمحاسبية والإدارية الصارمة على أعمال تلك المؤسسة لزيادة درجة الثقة فيها وجعل أنشطتها أكثر شفافية. مما يدفع الناس إلى المساهمة فيها بدرجة أكبر، والرغبة في دفع وتخصيص أموال صدقاتهم وزكاتهم وتبرعاتهم لها، ويساعد ذلك بالتالي على دعم أنشطة مؤسسة الزكاة وزيادة قدرتها على بناء القدرات البشرية للفقراء، وزيادة رأس المال البشري، وتمليك الأصول الإنتاجية للأفراد الفقراء لفتح موارد الرزق أمامهم وإخراجهم من فئة الفقراء إلى فئة المكلفين بالزكاة، المضيفين للمجتمع ولقوة اقتصاده.

^{٢٢١} أنظر: المعجم الأوسط للطبراني: الحديث (٤٥٧٧)، ٢٦/٥.

الفصل الثالث

سياسات مواجهة الفقر في مصر

الفصل الثالث

سياسات مواجهة الفقر في مصر

تمهيد:

يهتم الفصل الحالي بكيفية مواجهة الفقر في مصر، ويبدأ في المبحث الأول منه بعرض تجارب بعض الدول في إعداد استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر، وتلك السياسات والإستراتيجية المطبقة في مصر. ثم يهتم في المبحث الثاني بدراسة حالة للتعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات القائمة على تجميع أموال الزكاة والصدقات لمواجهة الفقر في قرية كفر طحا بمحافظة القليوبية، ويسعى في المبحث الثالث لتقديم رؤية مقترحة لتنظيم الزكاة للمساهمة في حل مشكلة الفقر.

المبحث الأول

بعض التجارب في إعداد استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر

مقدمة:

يهتم المبحث الحالي بعرض استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر في بعض الدول العربية والإسلامية، ومنها ماليزيا حيث إن تجربتها من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي، ثم عرض استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا، والأردن، وتوضيح الدور الحكومي البارز في التنمية الشاملة في مناطق جيوب الفقر في كلا البلدين، وينتهي بتوضيح استراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في مصر.

٣-١-١ تجارب لبعض الدول العربية والإسلامية في إعداد استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر:

٣-١-١-١ استراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في ماليزيا^{٢٢٢}:

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش ٣٧ في المئة من سكانه تحت خط الفقر. فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود "١٩٧٠-٢٠٠٠"، أن تخفض معدل الفقر من ٥٢,٤ % إلى ٥,٥ %؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة بماليزيا قد تناقص بنهاية عقد التسعينات إلى حوالي عشر (١٠/١) ما كان عليه الحال في عقد السبعينات.

^{٢٢٢} سكينه العسكري، صحيفة الوسط البحرينية-العدد ١٠٨٧- الأحد ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥م الموافق ٢٣ رجب ١٤٢٦.

ووصل معدل الفقر بحلول العام ٢٠٠٦ نحو ٠,٥ في المئة، كما تم القضاء على الفقر المدقع قضاءً تاماً. واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها بهدف تقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، إذ كان قبل ذلك؛ التفاوت الكبير في الدخل، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو الذين يشكلون الغالبية ٥٥ ٪ والصينيين الذين يشكلون الأقلية ٢٥ ٪ في مايو/ أيار ١٩٦٩؛ وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي.

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروة"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يضمن؛ توفير الضروريات من الغذاء، والعلاج، والتعليم، والأمن. ومع التركيز على أن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

وترجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي ١٩٧١-١٩٩٠، وركزت على هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع، وحددت هذه السياسة استراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي، ورفع مستويات تدريب العمالة، وزيادة الرفاهية العامة، كما تم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وتم تحديد مجموعات محددة من السكان الفقراء في الريف والحضر لتحظى بعناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً. ومن جهة أخرى، تم تبني استراتيجية لتوزيع الدخل في كل السياسات والخطط التنموية المشار إليها، هدفت إلى مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة من السكان الأصليين؛ وهو ما أدى إلى نتائج مهمة منها؛ انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة.

في الوقت نفسه، تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، إذ يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة نحو ٦٥٨ دولاراً في الشهر، وتتخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال، ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري. كما أن الدولة شجعت المواطنين المسلمين "أفراداً وشركات" على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل.

ونفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها: برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء الكثير من المساكن للفقراء وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وبرنامج أمانة أسهم البومييترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً دون فوائد للفقراء من السكان الأصليين وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها، وبرنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض دون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج دون فوائد من لتمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة، كما منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً: مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠ - ٢٦٠ دولاراً لمن يعول أسرة وهو معاق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة. كما تقوم الحكومة بتقديم قروض حسنة دون فوائد لشراء مساكن قليلة الكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، وتقوم الحكومة بتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة: بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية ٢٠٢٠. كما قامت الحكومة بدعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة. بالإضافة لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة في الحضر، لتتمكن الدولة من أن تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية الى جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال، والقيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء: مثل إقامة المدارس الدينية التي تسهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

وأتخذت جملة من الاستراتيجيات العملية لتحقيق أهداف محددة، أبرزها: تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر على مستوى الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرى للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر، التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي حاجة الأسواق المحلية من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية، تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة، إقامة حلقة عمل لمجموعة

الأسر الأشد فقرا "٥٠ أسرة"، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج واتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه. ونجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الماليزية الفقيرة، والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها.

واستنادا إلى خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بنحو ١٥٦ دولارا للأسرة الواحدة في الشهر، فإن مدى الفقر قد انخفض في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ من ٩,٨٪ إلى ٨,١٪، وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضا من ٣,٩٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢,١٪ في عام ١٩٩٥. كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من ١٥,٦٪ إلى ١٣,٢٪ للفترة نفسها، بينما في المناطق الحضرية انخفض مدى الفقر من ٤,١٪ في ١٩٩٥ إلى ٣,٨٪ في عام ١٩٩٩ وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية.

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن ٩٤٪ من الفقراء في ماليزيا أصبح يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانا ويستفيد ٧٢٪ من الفقراء من خدمات الكهرباء و ٦٥٪ منهم يحصلون على مياه نقية، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى ٧٤ سنة بدلا من ٦٩ سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية.

وباستمرار جهود الحكومة في محاربة الفقر على الوتيرة نفسها أدى إلى أن وصل معدل الفقر بحلول العام ٢٠٠٦ نحو ٢,٥٪، بينما تم القضاء على الفقر المدقع قضاء تاماً.

٣-١-١-٢ استراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا^{٢٢٣}:

ضمن مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أعلنها البنك الدولي؛ تم إعلان تأهيل موريتانيا للاستفادة منها في مارس ١٩٩٩، فقامت الحكومة بإطلاق مسار إعداد استراتيجية لمكافحة الفقر شاركت فيها إلى جانب الإدارة الجماعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية المهنية (أرباب العمل، النقابات) ومنظمات المجتمع المدني وجامعيون وعدد كبير من الشخصيات - وبعض الشركات الأخرى. وقد كونوا ١٢ فريق عمل، وساهموا معاً في إعداد الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، كما شاركت في جميع مراحل العملية لجنة تشاور تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني ولجنة مكونة من الممولين تمثل جميع الشركاء في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خضع مشروع وثيقة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للنقاش مع جميع أعضاء الفريق المكلف بملف البلاد على مستوى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

^{٢٢٣} الجمهورية الإسلامية الموريتانية، النشرة الإعلامية، ٢٠١٣/٤/٧.

ومع أن هذه الوثيقة هي وثيقة حكومية تولت الحكومة إنجازها من الألف إلى الياء، إلا أنها استفادت بشكل كبير من جميع هذه المشاورات. وتبدأ وثيقة الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر بتحليل وضعية الفقر قبل عرض استراتيجية مكافحة الفقر على المدى البعيد وحتى عام ٢٠٠٤.

ولتحليل حالة الفقر؛ أظهر مسح حول ظروف معيشة الأسر عام ١٩٩٦ أن اتساع الفقر مقاسا بنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر كان يعني في سنة ١٩٩٦ أكثر من نصف السكان (٥٠.٥٪). إلا أن وطأة الفقر تراجعت بالمقارنة مع بداية العقد (٥٦.٦٪ في ١٩٩٠٪). يتجلى تراجع الفقر بصورة أوضح بالنسبة لمؤشرات تخفيف حدة الفقر: ذلك أن الفقر المدقع سجل تراجعاً بأكثر من ١٢ نقطة على امتداد الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦، بينما سجل عمق وشدة الفقر تراجعاً بلغ ١٠ و ٩ نقاط حيث انتقلا على التوالي من ٢٨.٣٪ إلى ١٨.٣٪ ومن ١٨.١٪ إلى ٩.١٪. يعتبر الفقر النقدي في المقام الأول ظاهرة ريفية (٧٦.٤٪)، وتعود إلى حد كبير إلى المنطقة الريفية الجافة التي تأوي أكثر من ٧٥٪ من الفقراء. أما المناطق الأكثر تضرراً، فهي منطقة أفطوط (منطقة جافة موزعة بين ولايات لعصابة ولبراكنة وكوركول) حيث قاربت معدلات انتشار الفقر فيها نسبة ٨٠٪ وأكثر أحياناً.

وتحسنت المؤشرات الاجتماعية، فقد ارتفع معدل التمددس الخام على مستوى التعليم الأساسي من ٤٦٪ سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ إلى نحو ٨٦٪ في سنة ١٩٩٩، كما ارتفع معدل النفاذ إلى الهياكل الصحية في دائرة قطرها ١٠ كلم من ٣٠٪ سنة ١٩٩٠ إلى ٨٠٪ سنة ١٩٩٨ بينما تراجع معدل وفيات الأطفال من ١٢٤ في الألف سنة ١٩٩١ إلى ١٠٥ في الألف سنة ١٩٩٨. وكذلك، فقد سجل النفاذ إلى ماء الشرب النقي تقدماً هاماً سواء في الريف أو في الحضر. ومع ذلك، فإن مستويات وجودة هذه المؤشرات تبقى دون المعايير المطلوبة كما تخفي تفاوتات كبيرة جداً داخل البلاد.

أظهر تحليل وضع الفقر في موريتانيا الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة وتداخل الأسباب الكامنة وراءها. وتتعلق استراتيجية مكافحة الفقر من هذه الحقيقة. كما تدمج بصورة كاملة تجربة البلد في هذا المجال مع مراعاة الدروس المستخلصة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نتائج سريعة في مجال تقليص الفقر.

وتتمثل أهداف الاستراتيجية البعيدة المدى في:

- ١- تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر إلى ٢٧٪ بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ١٧٪ بحلول عام ٢٠١٥.
- ٢- بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس توصيات مختلف قمم العالم وذلك قبل حلول عام ٢٠١٥.
- ٣- تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

المحاور الكبرى للاستراتيجية

- تقوم إستراتيجية مكافحة الفقر على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية. ويهدف المحور الأول إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية. وسيساهم هذا المحور بطريقتين في تقليص الفقر: من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة على خلق فرص العمل والمداخل الجديدة من جهة، وعبر انعكاسه الإيجابي على مداخل ميزانية الدولة التي يمكن أن يعاد استخدامها في دعم القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة.
- ويهدف المحور الثاني إلى تهيئة قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء. ويتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة، وكذلك المناطق التي يتركزون فيها. ليساهم هذا المحور الذي يعتمد على تنفيذ برامج عمومية للاستثمار في تقليص التفاوتات وتحسين قاعدة موارد الفقراء.
- كما يهدف المحور الثالث إلى تنمية الموارد البشرية والنفوذ إلى البنى التحتية الأساسية. وسيكون لهذا المحور، في المدى البعيد آثار ملموسة على الفقر، من خلال انعكاسه على إنتاجية الفقراء وتحسين ظروفهم. ذلك أن النفوذ إلى التهذيب والصحة على الخصوص يقلص بصورة كبيرة هشاشة الفقراء.
- المحور الرابع يهدف إلى ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

أهداف وأولويات الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا:

تتعلق أهداف الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من آفاق النمو الاقتصادي والميزانية وميزان المدفوعات ومن أولويات البرامج القطاعية التنموية. وتتمثل الأهداف الرئيسية المعتمدة في نهاية تنفيذ خطة العمل ٢٠٠١-٢٠٠٤ في تأمين معدل نمو متوسط يفوق ٦٪ طوال الفترة وتخفيف وطأة الفقر إلى أقل من ٣٩٪ ووطأة الفقر المدقع إلى أقل من ٢٢٪.

وقد أدى تحليل وضع الفقر في موريتانيا إلى تحديد خمسة مجالات ذات أولوية بالنسبة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وهي: (١) التنمية الريفية التي يتمثل الهدف بالنسبة لها في تخفيف وطأة الفقر إلى أقل من ٥٣٪، (٢) التنمية الحضرية للأحياء الهامشية في المدن الكبرى والمدن الثانوية الرئيسية، (٣) التهذيب الذي تتمثل الأهداف الرئيسية بالنسبة له في بلوغ التمدرس الشامل في سنة ٢٠٠٤ ورفع نسبة البقاء داخل النظام بأكثر من ٦٥٪. (٤) الصحة

التي تتمثل الأهداف بالنسبة لها في تقليص نسبة وفيات الأطفال والأحداث بشكل عام إلى ١٣٠ في الألف ٠ مع رفع معدل التغطية الصحية في دائرة ٥ كلم إلى ٨٠٪. وأخيراً (٥) مجال المياه.

وقد أدى تطبيق الاستراتيجية إلى انخفاض نسبة الأمية للبالغين من ٤٢,٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٣٨,٨٪ عام ٢٠٠٨، كما انخفض معدل وفيات الأمهات من ٧٤٧ في المائة ألف عام ٢٠٠٤ إلى ٦٨٦ عام ٢٠٠٨. كذلك إنخفض معدل وفيات الرضع من ١٣٥ في الألف عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٢ في الألف عام ٢٠٠٧. كذلك أصبح هناك نحو ٣٧,٢٪ من السكان يملكون نظاماً محسناً للصرف الصحي. كذلك ارتفعت نسبة من يتمتعون بخدمة الكهرباء من ٢٣,٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠,٦٪ عام ٢٠٠٨.

٣-١-١-٣ إستراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في الأردن^{٢٢٤}:

تشير دراسة الفقر لعام ٢٠٠٤ والتي أعدت بالتعاون مع البنك الدولي، واستندت إلى مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣؛ إلى وجود (٢١) منطقة في المملكة الأردنية يمكن اعتبارها جيوباً للفقر، تتراوح نسبة الفقر فيها ما بين ٢٥٪ إلى ٧٣٪، وتصل نسبة الأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن ١٥٠ دينار إلى ٧٠٪. فيما يحصل ٢٥٪ من الأسر على دخل يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ دينار.

حيث أظهرت النتائج أن نسب الفقر تتسارع في الريف بشكل أسرع منه في الحضر، فنسب السكان الفقراء تمثل (١٣.١٪) في الحضر، و(٢٢.٨٪) في الريف حسب نتائج الدراسة التي أعدتها دائرة الإحصاءات العامة، والتي كانت قائمة على مسح نفقات الأسرة لعام ٢٠٠٥، في حين كانت (١٢.٩٪) للحضر و(١٨.٧٪) للريف في عام ٢٠٠٢. وبشكل الفقر المزمن (Chronically Poor) حوالي ثلث الفقراء، ويعاني فقراء الريف من هذه الظاهرة، باستثناء محافظة الزرقاء حيث يتركز مثل هؤلاء الفقراء في المناطق الحضرية منه.

تعمل الحكومة الأردنية على مكافحة الفقر عن طريق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتي تعنى بالتنمية الشاملة في مناطق جيوب الفقر، في كافة المجالات: التعليم، الصحة، التدريب والتشغيل، إضافة إلى استراتيجيات تنظيم النسل، إذ إن نتائج كثير من الدراسات أظهرت وجود رابط ما بين العدد الكبير لأفراد الأسر والفقر. وفي ضوء التوجه الحكومي الجاد نحو مكافحة هذه الظاهرة، تم تشكيل هيئة تنسيقية للتكافل الاجتماعي في التاسع والعشرين من شهر أيلول من العام ٢٠٠٧ لتدعيم أوجه التكافل الاجتماعي وتحفيز هيئات المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص للمساهمة في هذا الجهد الوطني بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد وعدم الازدواجية.

^{٢٢٤} مركز القدس للدراسات السياسية، "قراءة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الأردن"، الأردن، ٢٠٠٧/٧/١.

ترسم الاستراتيجية الوطنية نهجا لتطوير نظام لشبكة أمان اجتماعي لهذا البلد الآخذ في الخروج من دائرة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والذي بدأ بالاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي، من هنا تركزت الجهود الحكومية في مجال التشغيل ومكافحة الفقر على؛ تحسين البنية التحتية الجاذبة للاستثمار وتطوير إمكانيات المنظمات الأهلية من خلال برنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم المعونة المالية المتكررة للأسر المحتاجة من خلال صندوق المعونة الوطنية، وتوفير برامج التدريب المهني.

تشمل استراتيجية مكافحة الفقر مبادرات على المدى الفوري والمتوسط والبعيد في كل مجال من مجالاتها العريضة لتحسين شبكة الأمان الاجتماعي لأشد الفقراء فقراً، وتوسيع قاعدة فرص العمل المتاحة للقادرين على العمل، وتوفير إمكانيات الحصول على تعليم نوعي وضمان إمكانيات الوصول إلى الرعاية الصحية.

البرامج والأنشطة الموجهة لمكافحة الفقر ضمن الاستراتيجية:

١. محور البرامج والأنشطة الموجهة للفقراء غير القادرين على العمل: ومن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية ضمن هذا المحور ما يلي:

أ. إنشاء هيئة للتكافل الاجتماعي: لتدعيم أوجه التكافل الاجتماعي وتحفيز هيئات المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص للمساهمة في هذا الجهد، ولتنامي الحاجة إلى تنسيق جهود العون الوطني بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد، وعدم الازدواجية في تقديم المعونات، فقد تقرر تشكيل هذه الهيئة كهيئة تنسيقية للتكافل الاجتماعي يديرها مجلس أمناء برئاسة رئيس الوزراء أو من ينيبه.

ب. إعادة هيكلة وتطوير صندوق المعونة الوطني: بهدف رفع أداء المؤسسة في إيصال المعونات لكافة الفئات والأسر المستحقة وبكفاءة عالية وتخفيض الأعباء عن كاهل المنتفعين، وقد اقترحت الاستراتيجية:

- تطوير قاعدة بيانات وطنية للمنتفعين من المعونة.
- إقامة قاعدة بيانات عامة لتتبع الفقر، وضمان دقة المتابعة وتحديث المعلومات وحيادية الإجراءات.

٢. برامج التوعية والإرشاد والتنظيم الأسري والرعاية الصحية: تهدف الاستراتيجية إلى تمكين الناس من اتخاذ خيارات رشيدة بشأن حجم الأسرة، وذلك من خلال تزويدهم بالوسائل والمعلومات عن تنظيم

الأسرة، والتعليم، والوسائل، والوصول إلى المعلومات. وهناك طلب هائل غير ملبي حتى الآن على ضبط الخصوبة وتنظيم الأسرة.

أما في مجال الرعاية الصحية فبالرغم من أنه يمكن من الناحية الجغرافية الوصول إلى الخدمات الصحية بسهولة كما أن المدخلات الأساسية، مثل الأدوية والطعومات متوفرة في الأردن؛ إلا أن هنالك حاجة إلى مزيد من الموظفين المهرة والمؤهلين تأهيلاً عالياً. وبخاصة في المناطق النائية، لذلك يجب وضع خطط تشجيعية لجذب عاملين مؤهلين في المجال الصحي خاصة القطاع النسائي، وكذلك تدريب الموظفين المحليين من أجل زيادة قدراتهم وتقوية التزامهم بمجتمعاتهم المحلية. ومن البرامج المقترحة على سبيل المثال نظام تقاعدي مبكر، الرواتب والامتيازات الأفضل للذين يخدمون في المناطق النائية أو الأقل حظاً. كما توصي الاستراتيجية بتحسين طرق المراقبة والتبليغ بهدف تحديد وتحسين الخدمات الأكثر ملاءمة للسكان الساعين للحصول على الرعاية من المراكز الصحية. كما توصي الاستراتيجية بتعديل ترتيبات تمويل الصحة لضمان عدم مواجهة الفقراء لدفعات نقدية عندما يمرضون، كما تقترح طرح برامج لتوفير الدعم لدخل الأسر في حالة مرض المعيل وعدم قدرته على العمل.

٣. محور البرامج والأنشطة الموجهة للفقراء القادرين على العمل (ذات الدخل

المتدني): وهي الفئة القادرة على العمل والواقعة تحت خط الفقر أو المعرضة للوقوع تحت خط الفقر. ومن البرامج التي استهدفتها الاستراتيجية في هذا المجال ما يلي:

أ. برامج التدريب والتشغيل: هدفت الاستراتيجية لتشكيل مجموعة شراكة رفيعة المستوى بين القطاعين العام والخاص برئاسة رئيس الوزراء وتضم في عضويتها المسؤولين التنفيذيين الأوائل في الشركات الخاصة الكبيرة في مجال الصناعة والخدمات وعدداً من الوزراء مثل التخطيط والمالية والعمل والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية؛ بغرض دراسة مختلف الخيارات والحوافز من أجل خلق فرص العمل واستكشاف الفرص المتاحة للانخراط المشترك وتعزيز وعي أصحاب العمل في القطاع الخاص بدورهم كجزء من الحل. حيث يتوجب على قادة الصناعة في القطاع الخاص أن يحددوا المؤهلات والمهارات التي يطلبونها في موظفيهم لكي تصبح برامج التدريب الحكومية أكثر استجابة لحاجات أصحاب العمل، وعلى الشركات في هذه الحالة أن تلتزم بتوظيف المتدربين الناجحين. كما هدفت الاستراتيجية إلى استحداث برنامج لتدريب الشباب عاطلين عن العمل على القيام بوظائف القطاع الخاص التي يشغلها عمال أجانب. وبالإمكان أن يتولى صندوق التنمية والتشغيل تنسيق هذا البرنامج.

ب- **برامج الإقراض الصغيرة والميكروية:** يشير مصطلح التمويل الميكروية إلى الخدمات الإقراضية والادخارية التي تقوم بعض المؤسسات بتقديمها وتوفيرها للفقراء بحجم تبادل صغير وقروض حتى ٧٠ دينار إضافة للمشاريع الصغيرة والتي تتضمن من ١-٥ أفراد. ومن استراتيجيات المدى البعيد استحداث حسابات تنمية الموارد بهدف تعزيز قدرة الأسر المعيشية على تحمل الأعباء الاقتصادية وتستهدف هذه الحسابات تنمية موارد الفقراء وبشكل رئيسي الأسر العاملة ذات الدخل المحدود والتي تتركز حول خط الفقر.

٤. **محور البرامج والأنشطة الموجهة إلى المناطق الريفية التجمعات القروية:** تهدف الاستراتيجية إلى إقامة مشاريع مدرة للدخل وتوسيع قاعدة فرص التشغيل في المناطق الريفية والقروية، والقيام بالأنشطة المولدة للدخل وتطوير البنية التحتية بحيث تشمل الصيانة وإعادة التأهيل التي تعجل وتوسع وتكمل الجهود الحكومية ولا تكون تكراراً لها والاستفادة من التجارب السابقة وخاصة في المناطق التي واجهت فيها صعوبة في إنفاق الأموال المخصصة لذلك. إضافة إلى ذلك تشمل المبادرات تطوير المرافق مثل أنظمة أنابيب المياه وتجميعها وأنظمة تخزين ومعالجة المياه والمباني. وتطمح الاستراتيجية إلى أن يكون للبلديات دور أساسي في التنفيذ والمساهمة بشكل فعال في مكافحة الفقر وتطوير المجتمع المحلي والخروج من دورها التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات.

٥. **محور البرامج والأنشطة الموجهة نحو رفع نوعية التعليم:** لا يمكن إجراء أي تقدم في مجال مكافحة الفقر على المدى البعيد بدون الاستثمار في التعليم، الذي يعتبر حاسماً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويسهم التعليم مباشرة في إنتاجية العامل المتزايدة وفي تحقيق تكيف وإبداع تكنولوجي أسرع. كما توصي الاستراتيجية بالتركيز على برامج تعليم الكبار لما لها من آثار إيجابية قوية على الوضع الصحي للأسرة والتحصيل العلمي للأطفال وتشجيع المشاريع الصغيرة وتساعدتهم في إعدادهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى العمل على التدريب الجيد لكل من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين لكيفية التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الخدمات الإرشادية المناسبة.

وتوصي الاستراتيجية بضرورة التنسيق مع القطاع الخاص وتقييم متطلبات السوق بصورة أفضل مما يفتح المجال لإغلاق بعض التخصصات وتطوير مجالات تدريبية جديدة تخلق فرصاً للتوظيف. كذلك تطمح الاستراتيجية إلى توفير وتطوير برامج توفر رزمة تحتوي على الزي المدرسي والكتب والأدوات المدرسية بحيث يتم توزيعها على كل طالب في مرحلة التعليم الأساسي.

ويمكن القول إنه يجب على الحكومة الأردنية العمل وبشكل جاد على إعادة النظر في الإجراءات والسياسات المتعلقة بحل مشكلة الفقر ومعالجتها من خلال ما يلي:

أولاً: التحول من دعم المشاريع قصيرة المدى للفقراء القادرين على العمل والإحسان عليهم إلى تبني مشاريع تنموية طويلة المدى، تمكن الفرد من الاعتماد على نفسه والانخراط في سوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ثانياً: إنشاء صندوق إقراض لدعم الفقراء القادرين على العمل وإعطائهم التسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع الخاصة بهم ومساعدتهم على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للبدء بالمشروع والمتابعة الحثيثة من قبل القائمين على الصندوق لإنجاح المشروع، وتقديم النصيحة والمشورة لهم حسب الحاجة.

ثالثاً: العمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والبنوك المحلية للوصول إلى آلية فعالة لمنح الفقراء قروضاً طويلة الأجل وبشروط بسيطة وميسرة.

رابعاً: ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة مشكلة الفقر وعدم اتخاذ الحكومة خطوات فردية خاصة بها ويكون ذلك عن طريق عمل ندوات ومؤتمرات أو ورش عمل لسماع وجهة نظر تلك المؤسسات حول ماهية البرامج والخطط التي يمكن أن تساعد الحكومة على معالجة هذه الظاهرة.

خامساً: إنشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص تحت إشراف حكومي في بداية الأمر بحيث يكون للفقراء النصيب الأكبر في ملء الوظائف الخالية، والعمل على تأهيلهم وتدريبهم ويكون ذلك بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص، بحيث تبدأ الحكومة بالانسحاب تدريجياً فيما بعد تماشياً مع توجهها نحو الخصخصة وتحرير الأسواق والمنافسة.

وتحديثاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي أطلقت للعمل عام ٢٠٠٢؛ وامتداداً للأجندة الوطنية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٥، والبرنامج التنفيذي للتنموي للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣؛ ومواصلة جهود الأردن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت رئاسة الوزراء بمملكة الأردن بتشكيل لجنة لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي نائباً لرئيس اللجنة. وقامت بمهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للسنوات ٢٠١٣-٢٠٢٠، بنهج الشراكة المؤسسية، الذي أدى إلى مشاركة المؤسسات-على اختلاف تبعيتها القطاعية- المعنية بمعالجة أسباب الفقر، والتصدي لآثاره في التوافق على مضمون الاستراتيجية مدار البحث، وبرنامجها التنفيذي.

وللاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للسنوات ٢٠١٣-٢٠٢٠، نطاقها، ورؤيتها، ورسالتها، ومبادئها، وهدفها العام، وأهدافها الخاصة، ومحاورها.

فعلى مستوى نطاق الاستراتيجية، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه الاستراتيجية:

- ١- شاملة وذات استهداف واضح ومرتكزة على النتائج. ويقصد بشمولية الاستراتيجية قدرتها على التعامل مع مجموعة واسعة من القطاعات اللازمة للتصدي للفقر، والتعامل معه بأسلوب شامل، مثل: الحماية الاجتماعية، الصحة، العمالة، والبنية التحتية.
- ٢- موجهة نحو تحقيق النتائج من خلال اشتغالها على تدابير مالية ذات كلفة مدروسة وإجراءات محددة ومنظومة متابعة وتقييم.
- ٣- منصبة على تنفيذ مكونات مكافحة الفقر، الواردة في الأجندة الوطنية، وغير ذلك من المرجعيات الوطنية الأخرى.
- ٤- مركزة على أحدث بيانات الفقر، ونتائج تحليل البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ونتائج تقييم الموارد المتاحة والنظر في المفاضلات، بدافع تقديم مجموعة واضحة من السياسات، وسلسلة جلييلة من الإجراءات الملموسة لاحتواء الفقر ومكافحته.

بينما على مستوى رؤية الإستراتيجية، فقد تبين طابعها الطموح، الدائر حول "خفض الفقر وما يرافق عملية هبوط معدله من تحسين لحالة الرفاه الاجتماعي، وتوفير للخدمات الأساسية النوعية، وارتفاع نوعي لمستوى المعيشة، وتوفير العمل اللائق، وترسيخ للمساواة والتمكين.

أما على مستوى رسالة الإستراتيجية، أو مهمتها في فترة تنفيذها، فقد تبين طابعها الأدائي، وجوهره تنفيذ مجموعة شاملة من التدابير الفاعلة والكفء (السياسات) الرامية إلى مكافحة الفقر ليستفيد منها الفقراء والمعرضين للفقر وغيرهما من الفئات الاجتماعية الأخرى المحتاجة للحماية كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

وللإستراتيجية مجموعة من مبادئ توجيهية، تعبر عن قيمها الجوهرية، وهي المساواة والشمولية والتمكين والمشاركة والمساءلة.

ومثلما كان للإستراتيجية قيمها، فقد كان لها أهدافها، فهدفها العام، هو "احتواء الفقر والحد منه إضافة إلى الحد من التعرض له، من خلال اعتماد نهج شامل وموجه نحو تحقيق النتائج، يستهدف الفقراء والمعرضين للفقر" أما أهدافها الخاصة، المستمدة من رؤيتها ورسالتها ومبادئها التوجيهية فهي:

١. تنسيق برامج مكافحة الفقر، التي تنفذها الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
٢. تنفيذ سياسات فضلى للحماية الاجتماعية، تستهدف أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر.
- ٢- توفير فرص عمل لائقة للأردنيين بعامة، وللشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بخاصة.
- ٣- القضاء على عمالة الأطفال.

- ٤- توفير مشاريع القروض الميكروية والصغيرة للذكور والإناث.
- ٥- توفير الخدمات الصحية الأساسية مع سهولة الوصول إلى أماكن تقديمها لكل من الذكور والإناث من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٦- توفير خدمات التعليم الأساسي والتدريب المهني مع سهولة الوصول إلى أماكن تقديمها لكل من الذكور والإناث من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التخفيف من آثار التغير المناخي والتدهور البيئي على أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر.
- ٧- توفير خدمات وسائل النقل والإسكان لأفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر.

وستعمل الإستراتيجية على تحقيق أهدافها، والقيام بمهمتها، وترجمة رؤيتها من خلال خمسة محاور هي: الرفاه الاجتماعي والنوع الاجتماعي؛ التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء؛ خدمات التعليم والصحة الشاملة؛ الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء؛ والبنية التحتية ومساكن الفقراء.

أهم السياسات المزمع تنفيذها على مستوى محاور الاستراتيجية:

أ- سياسات محور الرفاه والنوع الاجتماعي:

- ١- الاستمرار في قياس فقر الدخل، وتحليله من أجل توجيه المساعدات بشكل أفضل (أي خفض نسبة الأخطاء أو إزالتها)، وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية، على نحو يؤدي إلى تأسيس نظام شامل للحماية الاجتماعية.
- ٢- بناء آليات لدمج الفقراء في سن العمل في نشاطات سوق العمل، وتوليد الدخل من خلال حزمة من الإجراءات "من-الرعاية الاجتماعية-إلى العمل" تشمل التدريب المهني والإرشاد في عملية البحث عن عمل ودعم العاملين لحسابهم الخاص.

ب- سياسات محور التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء:

- ١- الاستثمار في التعليم والمهارات، وذلك من أجل استحداث فرص العمل بأعداد كافية. بناء عليه، فإن هذا المحور ينصب على تفعيل سياسات التعامل مع الفقراء العاملين والعاطلين عن العمل، والدعم للشركات الصغيرة والميكروية عن طريق تقديم الإرشاد والاستشارات، والحوافز الضريبية والآليات المالية مثل التمويل الميكروي.
- ٢- من الضروري أن تقدم سياسات التشغيل وسوق العمل دعماً مؤقتاً لدخول العاطلين عن العمل، وهذا الدعم يجب أن يشمل حوافز للأشخاص في سن العمل لتحفيزهم على إيجاد عمل أو مباشرة أعمالهم الخاصة. وتستهدف هذه السياسات بشكل خاص الشباب الذين يحتاجون إلى الدعم حتى يباشروا في النشاطات الاقتصادية بعد إكمال تعليمهم.

ج- سياسات محور خدمات التعليم والصحة الشاملة:

- ١- مساعدة الفقراء للتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعانون منها في أثناء سعيهم للحصول على خدمات التعليم والصحة.
- ٢- تطوير مهارات للفقراء لزيادة فرصهم في الحصول على عمل وتنافسيتهم في سوق العمل ولتحسين قدراتهم في ريادة الأعمال.
- ٣- جعل التعليم والتدريب المهني أكثر فعالية لتلبية الطلب المتغير من المهارات في سوق العمل، مع مراقبة الطلب من المؤهلات.
- ٤- تحسين الرعاية الصحية المقدمة للأمهات وأطفالهن.

د- سياسات محور الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء:

- ١- استحداث فرص العمل وتوليد الدخل المنتج للفقراء في المناطق الريفية خاصة صغار الملاك الذين يحتاجون إلى الدعم في استعمال أرضهم للزراعة وذلك من خلال التمويل المايكرو وخدمات الإرشاد وتطوير سلسلة قيمة مضافة في التصنيع الزراعي ينتج عنها استحداث فرص العمل وزيادة المنتج المحلي من المواد الغذائية للاستهلاك من قبل سكان الريف والمدن وقطاع السياحة.
- ٢- جعل استدامة البيئة قضية رئيسية في كافة مكونات الإستراتيجية كأحد النشاطات الشاملة. وهي تشمل إجراءات ضد تدهور الأرض وحماية الموارد المائية والاستعمال العقلاني لهذه الموارد، كما يتدارس الإجراءات الهادفة إلى التركيز على الفقراء في عملية التكيف والإعداد للتغير المناخي.

ز- سياسات محور البنية التحتية ومساكن الفقراء:

- ١- توفير البنية التحتية الرئيسية والخدمات للمجتمعات الفقيرة والمحرومة لتحسين مستويات معيشة سكانها.
- ٢- توفير المسكن بسعر معقول للفقراء في جيوب الفقر الريفية والمناطق الحضرية المكتظة.
- ٣- تحسين مستوى خدمات النقل لتطوير المناطق الفقيرة وربطها بالأسواق، وبالتالي توليد فرص اقتصادية.

٣-١-٢ استراتيجية وسياسات مكافحة الفقر في مصر

- لقد كان من بين أهداف الخطة الخمسية المصرية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) تخفيض نسبة الفقراء من ٢٠٪ إلى ١٨٪ في ٢٠٠٧/٠٦ إلى ١٠٪ في ٢٠١٢ عن

طريق: (١) مضاعفة عدد المستفيدين من المساندة المالية ويتحقق ذلك عن طريق تعليم الأطفال، ومنح القروض للمرأة العاملة بالزراعة ويشمل الوجه القبلي. (٢) تحسين الأسواق والتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما هدفت الخطة الخمسية إلى زيادة المساحة المزروعة بنحو ٩٠٠ ألف فدان في ٢٠١٢/١١ وتم تخصيص ١٣ مليار جنيه للزراعة والري.^{٢٢٥}

بالرغم من ذلك؛ فقد أشارت بعض تقديرات نسب الفقر ومؤشرات توزيع الدخل استناداً إلى مسحي الدخل والإنفاق والاستهلاك في عامي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، أن الفقر قد زاد، بينما انخفضت حدة التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤخذ كمؤشر بديل للدخل. فقد ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩.٦٪ في ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٢١.٦٪ في ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وذلك حسب خط الفقر الأدنى. كما ارتفعت نسبة الفقراء حسب خط الفقر الأعلى أيضاً من ٤٠.٥٪ إلى ٤١.٧٪ فيما بين هاتين السنتين. أي أنه بدلاً من انخفاض نسبة الفقراء إزدادت.

وبذلك فإن التطورات في نسب الفقراء في مصر أظهرت مستوى متواضعاً لفاعلية السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في مصر، وبالرغم من أن نسبة من هم تحت خط الفقر الغذائي لم تتعدى ٦.٠٥٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلا أنها تظل نسبة بالغة الخطورة لأنها تشير إلى أن ما يقرب من خمسة ملايين مواطن لا يحصلون على ما يكفي للإنفاق على مجرد الحد الأدنى الضروري من الغذاء.

لكل ما سبق، يعد تخفيض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة. فالدول التي تكون مزيجاً قوياً من تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع مع تحسين نمط توزيع الدخل تكون الأسرع في خفض معدلات الفقر. وقد أصبح واضحاً أن "حجم فرص العمل المتاحة للفقراء ونوعيتها" من العناصر الهامة اللازمة لتحديد كيفية ترجمة النمو إلى ارتفاع في دخول الفقراء. بيد أنه عندما تكون السياسات الهادفة إلى تحقيق عدالة في التوزيع من المحتمل أن تؤثر بصورة سلبية على النمو يصبح مقدار تخفيف حدة الفقر محدوداً أو سلبياً.

كما أن السياسة الاجتماعية يجب أن توفر استجابة سريعة لدعم دخول من هم أشد حاجة، مع إعطاء أولوية للأكثر فقراً بين المتضررين، مع الحفاظ على الأصول المادية والبشرية للفقراء ومجتمعاتهم. عن طريق توفير الخدمات العامة لهم وبالتالي عدم تخفيض الإنفاق العام بدعوى انخفاض الموارد المتاحة. ومن هنا تنشأ خيارات صعبة بين الاستجابة السريعة للآزمات، والأهداف

الإنمائية طويلة الأجل^{٢٢٦}. ولذلك أولت الحكومات المصرية المتعاقبة اهتماماً شديداً بالبرامج الاجتماعية التي من شأنها تخفيض آثار الفقر عن كاهل المواطنين، في إطار شبكة للأمان الاجتماعي. وقد قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة من برامج الدعم في شكله النقدي والعيني سواء كان مباشراً أو غير مباشر. والجدير بالذكر أنها لجأت في كثير من الأحيان إلى تقديم المساندة الاجتماعية للجميع دون تحديد جماعة معينة تكون هي المستفيدة أو المستهدفة. كما لجأت في بعض الأحيان إلى الاستهداف بمفهومه الضيق وعادة ما كان ينحصر في الاستهداف الذاتي الذي يعتمد على اختيار ذاتي من قبل المشتركين. ومن ثم يتضح اعتماد النظام المصري على أبسط صور الاستهداف الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحديد الجماعة المستفيدة والمستحقة فعليا للمساندة والدعم بسبب عدم وجود معايير واضحة ومحددة يتم على أساسها تحديد الفقراء.

وخلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ أعدت الحكومة المصرية استراتيجية لمكافحة الفقر من خلال التركيز على الأولويات في مجالات تحسين مناخ الاستثمار وتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

وقد حددت الحكومة المصرية رؤية مستقبلية للتنمية تناولت تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة والحد من الفقر بالإضافة إلى خفض الفجوة في مستويات الدخل. وفي هذا الإطار استهدفت الخطة القومية الخمسية تحقيق معدلات النمو من خلال جذب القطاع الخاص وتطوير دور الحكومة في كافة المجالات.

ارتكزت الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية هي: (١) تيسير دور القطاع الخاص (٢) زيادة كفاءة مجالات الخدمات العامة وأخيراً (٣) دعم تكافؤ الفرص بين كافة فئات المجتمع. وتضمنت الاستراتيجية الإنفاق على مشروعات في مجالات ذات عائد مباشر على الاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية ومنها على سبيل المثال البنية التحتية والتعليم والتخفيف من حدة الفقر. وتضمنت الاستراتيجية كذلك البرامج غير التمويلية والمرتبطة بالدعم الفني وتيسير تبادل الخبرات بين الدول ذات الدخل المتوسط.

كما سعت الاستراتيجية إلى دعم دور القطاع الخاص في زيادة معدلات النمو من خلال تحسين مناخ الاستثمار في مجالات التجارة والتمويل وغيرها. ومن ناحية أخرى دعمت الاستراتيجية دور القطاع الحكومي من خلال برامج الخدمات العامة مثل البنية التحتية والتعليم والاستقرار الاقتصادي.

^{٢٢٦} معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري " بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ص ٧٨ .

ولأن مصر تواجه تحدياً سكانياً يمثل العديد من التحديات والفرص حيث بلغ عدد السكان أكثر من ٩٤ مليون نسمة. وفي ظل هذا تمثل البطالة أولوية قصوى على المستوى الوطني الأمر الذي يحتم توفير فرص جديدة للعمل لخريجي الجامعات وكذلك استيعاب العمالة العاطلة عن العمل؛ وتخطي حاجز المهارات في كافة المجالات. وبالنسبة للفئات محدودة الدخل تمثل الزيادة السكانية تحديات تستلزم التخطيط لزيادة فعالية شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً.

" وقد حددت الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ الملامح العامة لاستراتيجية خاصة بتخفيض حدة الفقر في مصر، وكانت من أهداف الخطة زيادة مستويات دخل الأسرة المعيشية من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وبرامج التحويلات الاجتماعية، كما أنها عمدت الى تشجيع الاستثمار في المشروعات المتناهية الصغر ومجال الزراعة وتشجيع توظيف الشباب والتعليم الجيد. كما تضمنت دعماً مخصصاً للمحتاجين من الأسر والأفراد وتقديم إعانات مالية لهم. بهدف أن تقلل هذه البرامج بدورها من عمالة الأطفال وتتيح للأسر أن تتفق أكثر على تأمين احتياجات أطفالها من حيث الصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية الأخرى.

وفي عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، بلغ إجمالي مقدار الدعم والمنح والمزايا الخاصة الحكومية ١٢٦ مليار جنيه، أو ما يمثل نحو ١٠.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب ٤٠٪ من الإنفاق الحكومي. ويزيد ذلك عن مقدار الإنفاق على الصحة والتعليم معاً. وقد بلغت تكلفة دعم الغذاء ٢١.٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، أو ما يقارب ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ دعم الخبز البلدي وحده ١٤ مليار جنيه بسبب زيادة أسعار القمح. لكن ظلت معاشات التضامن الاجتماعي صغيرة جداً فهي لا تزيد عن ١٪ من إجمالي إنفاق الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية^{٢٢٧}.

وقد جاء تعانق آثار أزمة الغذاء العالمية مع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة ليعزز من أهمية وتأثير البعد الاجتماعي في سياسات الحكومة المصرية الحالية لتتخذ عدداً من إجراءات إصلاح وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من آثار هذه الأزمات على الفئات الفقيرة.

وتوفر وزارة الضمان الاجتماعي أنواعاً مختلفة من برامج التحويلات النقدية وبعض هذه البرامج موجه للأسر بينما البعض الآخر موجه للأطفال. وتتم هذه التحويلات إما بصفة شهرية منتظمة أو بصفة مؤقتة أو كتحويل لمرة واحدة. وفقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠، يتم دفع معاش التضامن الاجتماعي للفقراء من الأفراد والأسر من فئات معينة، تشمل الأشخاص الذين ليس لديهم دخل، والبالغة أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر والمعاقين والأرامل والمطلقات وأطفالهن، والنساء اللاتي بلغن

^{٢٢٧} معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري " بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ص ٧٩.

سن الخمسين دون أن يتزوجن أبداً، وأسر المساجين وقد ارتفع عدد المستفيدين بمعاش التضامن الاجتماعي من ٥٤٠ ألف في عام ٢٠٠٥ إلى ١.١ مليون في ٢٠٠٨. كما ازداد الحد الأدنى والأقصى لقيمة المعاش الشهرية من ٧٠ إلى ٨٥ جنيهاً ومن ١٠٠ إلى ١٢٠ جنيهاً، على الترتيب. ويحق للمستفيدين من معاش التضامن الاجتماعي أن يحصلوا أيضاً على المزايا الأخرى. فأطفال هذه الأسر، مثلاً، لهم الحق الآن في إعانة مدرسة شهرية مقدارها ٤٠ جنيهاً (كانت ٢٠ جنيهاً في عام ٢٠٠٨)، بشرط حضورهم المدرسة. وكميزة إضافية يتم أيضاً إعفاء هؤلاء الأطفال من الرسوم المدرسية.

أما الفقراء من الفئات الأخرى، أفراداً أو أسر مع أطفالهم، الذين لا حق لها في المعاش الاجتماعي الشهري فيحق لهم الحصول على أشكال أخرى من المساعدة النقدية، إلا أن هذه المساعدة تكون لبضعة شهور ثم تتوقف أو أنها تقدم لمرة واحدة .

٣-١-٢-١ الدعم كأهم البرامج المطبقة لعلاج مشكلة الفقر: ضرورة الدعم وأهميته:

يستمد الدعم الغذائي ودعم الطاقة أهميته الكبرى كونه آلية لمساعدة أصحاب الدخل المتدنية وشبه الثابتة من أرباب المعاشات والعمال والموظفين بصفة خاصة أو الفقراء والطبقة الوسطى الدنيا بصفة عامة لمساعدتهم على تحمل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات والذي يتعدى قدرة هذه الطبقات على تحمل مثل هذا الارتفاع في كثير من الأحيان. وتزداد الحاجة لهذا الدعم في ظل ارتفاع معدلات الأسعار في مصر وهي في حقيقتها تسبق معدلات ارتفاع الأجور وتتجاوزها بمعدلات مرتفعة عنها كثيراً منذ ما يقرب من أربعة عقود على الأقل؛ وتبع ذلك حدوث تراجع منتظم ومتواصل في الدخل الحقيقية للفقراء والطبقة الوسطى أي قدرة أجورهم ومعاشاتهم على شراء السلع والخدمات وأدى أيضاً إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلي الإجمالي لصالح تزايد حصة أصحاب حقوق الملكية على نحو غير مسبوق.

وكذلك فإن الدعم يقدم لبعض المنتجين في مختلف القطاعات لدعم قدراتهم الإنتاجية والتسويقية وعلى نحو آخر فإن الدعم يمكن أن يقدم في صورة إعفاء ضريبي أو جمركي أو دعم الطاقة أو دعم مدخلات الإنتاج أو دعم نقدي مباشر.

ورغم أن الدعم السلعي يساهم في كبح جماح التضخم وفي مساندة الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وتمكينهم من الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة، إلا أنه لا ينهاي جذور هذا التضخم، بل "يكبته" ويوجد ما يطلق عليه التضخم المكبوت الذي يمكن أن ينفجر بصورة مبالغ فيها وغير عقلانية إذا تم إلغاء الدعم. كما أن الدعم السلعي الذي يعني تخفيض أسعار بعض السلع

الأساسية عن تكلفة إنتاجها يؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار إذا فرض على المنتجين للسلع المدعومة بقرار من الحكومة أو بفعل آليات السوق أن يبيعوا إنتاجهم بأسعار متدنية. وللعلم فإن هيكل الأسعار يشكل في أي اقتصاد حر عاملاً مهماً في توجيه تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة ومرتبطة بهيكل الطلب الفعال في السوق، وهو أمر لا يمكن التغلب عليه إلا بشراء الإنتاج المحلي من السلع المدعومة بأسعار اقتصادية مجزية للمنتجين .

أما الحديث المتكرر عن أن الدعم يشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة فإنه يتجاهل حقوق الفقراء ومحدودي الدخل في إيرادات الموارد الطبيعية لبلادهم وفي إيرادات ما بنته الأجيال السابقة من مشروعات مثل قناة السويس أو آثار تشكل عنصر الجذب السياحي الأكثر أهمية في مصر. ولأن مصر بلد مندمج بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي كما تؤكد كل المؤشرات المتعلقة بالتجارة والسياحة والاستثمارات والانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية الدولية والانضمام للعديد من مناطق التجارة الحرة التي تجمع مصر مع دول الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول شرق وجنوب أفريقيا، فإنها من الصعب أن تكون منفصلة عن التوجه العالمي بشأن هذه القضية باعتبار أن مجموع الاقتصاديات الأخرى تشكل الوسط التاريخي الذي يتحرك فيه الاقتصاد المصري ويتأثر به ويؤثر فيه.

ويتسم نظام الدعم الحالي في مصر باتباع سياسة الدعم المقترح للسلع دون تمييز بين المستحق وغير المستحق، الأمر الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الأهداف الرئيسية لسياسات الدعم مع اختلافها، ومن أهم سمات نظام الدعم الحالي: تشوه الأسعار الذي يرجع إلى فرض سعرين للسلعة الواحدة، وعدم ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وعدم مراعاة البعد الجغرافي عند تقديم الدعم.

يمكن تقسيم الدعم في مصر إلى مرحلتين هما: ^{٢٢٨}

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ والتي كانت تعتمد على تقسيم الدعم إلى دعم مباشر ودعم غير مباشر.

المرحلة الثانية: بدأت عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مع تبني الحكومة معياراً جديداً لتصنيف أبواب الموازنة العامة للدولة، وظهور بنود جديدة في الدعم مثل بند دعم المواد البترولية بدلاً من أن تتحمله موازنة الهيئة العامة للبترول، ، هذا مع إلغاء التفرقة بين الدعم المباشر والدعم غير المباشر، وقد انعكس هذا التغير الذي طرأ على هيكل الدعم على إجمالي قيمته، وكذلك نسبته إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام، حيث شهدت الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تغيرات ملحوظة في إجمالي قيمة الدعم حيث ارتفع إجمالي قيمة الدعم من ١٠.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى نحو ٤٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ليصل إلى نحو ٥٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦،

^{٢٢٨} نهال سرحان وآخرون، الدعم أداة تحقيق العدالة الاجتماعية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الثانية، عدد يناير ٢٠٠٨، ص ٤.

بمعدل نمو بلغ ٢٨٦٪ عن عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، وهو ما يرجع إلى التغيرات في هيكل الدعم بداية من عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وضم دعم المواد البترولية إليه.

وتعددت صور الدعم المقدمة في ظل إجمالي قيمة دعم تقدر بنحو ٤٢ مليار جنيه في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥. ويمكن حصرها في مجموعتين رئيسيتين: الأولى وتعرف بالدعم المباشر والمجموعة الثانية وتعرف بالدعم غير المباشر.

١- **الدعم المباشر:** ويستأثر بحوالي ٣٧٪ من إجمالي قيمة الدعم المقدم (حوالي ١٥ مليار جنيه)، ويأخذ صورتين الدعم العيني والدعم النقدي، وهو يختص ببرنامجين^{٢٢٩}:

أ- دعم رغيف الخبز (بلدي/فينو) وهذا يمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي قيمة الدعم المباشر الذي تقدمه الحكومة وفقا لموازنة العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥. وتظهر عيوب هذا البرنامج متمثلة في عدم استهداف فئات بعينها من داخل المجتمع مثل الفئات محدودة الدخل، ومن هنا تنشأ مشكلة التسرب حيث إن حوالي ٧٥٪ من غير الفقراء يستفيدون من دعم الخبز، في حين لا تتعدى نسبة الفقراء المستفيدين ٦٦٪ الأمر الذي يهدد درجة كفاءة نظام دعم الخبز في خفض مستويات الفقر في مصر.

ب- وأما البرنامج الثاني فهو يهتم بدعم السلع التموينية (زيت الطعام، الشاي، السكر، الفول، العدس، المكرونة والمسلي) لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لتمكين الطبقة الفقيرة من الحفاظ على مستوى معيشة مقبول. وتمثل تكلفة هذا البرنامج حوالي ٢٨٪ من إجمالي الدعم المباشر. ولكن يشوب هذا النظام كثرة التسرب حيث يذهب حوالي ثلث قيمة الدعم لأغنى ٦٠٪ من السكان، بينما يذهب الثلث فقط لأفقر ٤٠٪ أي أن النسبة التي تصل للفقراء تعد ضئيلة نسبياً.

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت فقد أوضحت الدراسات الحديثة للبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي أن مستويات الإنفاق الحالية، وشبكة الأمان، ونظم الإعانات لا تؤدي إلى الحد من حالات الهشاشة، أو إلى تحسين حياة الفقراء. فكثير من الأسر الهشة لا تصل إليها البرامج الحالية، ويرجع ذلك إلى المناطق الجغرافية المتطرفة التي يعيش بها الفقراء (خاصة في المناطق الريفية بصعيد مصر)، وإلى فشل المؤسسات والجهات العاملة على تخفيض الفقر في مصر في الوصول إلى المستحقين الحقيقيين، وإلى سوء المعايير المحددة للانضمام للبطاقات التموينية أو المساعدة الاجتماعية مما يساعد على إستفادة غير المحتاجين من تلك البرامج. وحتى الأسر الفقيرة التي تمكنت من الوصول إلى هذه البرامج فإن الفوائد العائدة عنها غير كافية لتخليصهم من براثن الفقر، وبالتالي

^{٢٢٩} نهال سرحان وآخرون، الدعم أداة تحقيق العدالة الاجتماعية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الثانية، عدد يناير ٢٠٠٨، ص ٥.

ما زالت هناك حاجة ماسة للإصلاح، ليس فقط في الآليات المستخدمة في الاستهداف ولكن أيضاً في مستوى الفوائد المتاحة للفقراء. وهذا لا يعني بالضرورة زيادة في الميزانية، ولكن يعني ضرورة إدخال تحسينات على النظام بما يوفر موارد متاحة حالياً ولكن يتم تسريبها لغير المستحقين.

٣-٣-٣ الاستراتيجية الإسلامية لمكافحة الفقر^{٢٣٠}:

يقر الإسلام الفقر ويعتبره خطر على الأسرة وعلى المجتمع بأسره، بل يعتبره بلاء يستعاذ بالله من شره فكان صلى الله عليه وسلم يقول؛ اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن فتنة عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر. كما كان عليه الصلاة والسلام يقرن تعوذه من الفقر بتعوذه من الكفر، "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت" رواه أبو داود.

في الاستراتيجية الإسلامية لمكافحة الفقر، قد حدد الإسلام أربع سياسات عامة متكاملة لعلاج مشكلة الفقر على مستوى الفرد والأسرة والدولة تتمثل في:

- الحث على العمل الجاد والضرب في الأرض ابتغاء الرزق الطيب الحلال.
 - الهجرة والبحث عن الرزق الحلال الطيب.
 - التعاون بين الأقطار الإسلامية في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.
 - زكاة المال والصدقات التطوعية ونظام الوقف الخيري والأهلي والتكامل الاجتماعي.
- ويهدف الإسلام في بنائه للمجتمعات إلى إقامة روابط الإخاء بين أفراد المجتمع على أساس التعارف والتعاون والتكافل، ويحث سبحانه وتعالى على التعاون والتكافل في عديد من سور القرآن الكريم مثل؛ الحجرات، المائدة، التغابن، التحريم، الإنسان، المرسلات، النبأ.... كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.
- ومحاربة الفقر في الإسلام هم يضطلع به الأشخاص والمجتمع والدولة، يتعاونون ويتكاتفون لتحقيق مجتمع الكفاية والعدالة. والزكاة استراتيجية أساسية في محاربة الفقر تعاونها استراتيجيات أخرى مثل الصدقات التطوعية، والكفارات، وقوانين المعاملات الشرعية من أداء للأمانات، واستيفاء للعقود، وتحريم للربا والميسر وتحريم التطفيف والاحتكار والاكنتاز والغرر، ونحو ذلك؛ وهي تسهم مساهمة كبيرة في إزالة آثار الفقر بأنواعه كما تم توضيحه في الفصل الثاني من الدراسة.

^{٢٣٠} عصام البشير، "الزكاة ودورها في مكافحة الفقر"، المؤتمر العلمي الأول للزكاة، إصدار أمانة البحوث والتوثيق والنشر، ١٩٩٤م.

كما حدد الإسلام خمسة أساليب لعلاج مشكلة الفقر تتمثل في :

١. صحة العقيدة الاقتصادية متضمنة الفهم الصحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر، محملة الفرد مسئولية وقوعه في الفقر، وكذلك الفهم الصحيح للتوازن القائم بين الموارد الطبيعية وحاجات البشر، والفهم الصحيح لأصل الملكية.
٢. التخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية.
٣. إدارة الاقتصاد بأسلوب التخطيط للقضاء على الفقر.
٤. استخدام منهج الأولويات الاقتصادية في علاج مشكلة الفقر.
٥. التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء وتشمل الزكاة والصدقات، كما أوضح المنهج الإسلامي كيفية استخدام التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء.

المبحث الثاني

دراسة حالة قرية كفر طحا بمحافظة القليوبية

مقدمة:

إن الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة من معوقات النمو الاقتصادي المستدام كما إن عدم توافر رصيد قوي من رأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات والعلاقات التي تقوم بين الناس وتوطد أركان الثقة فيما بينهم يعرقل النمو واستدامته، وتعمل في الاتجاه ذاته ظواهر أخرى كالتمييز والتهميش والفقر والعشوائيات وغيرها من مظاهر ضعف الاندماج الاجتماعي وعندما تتكاثر مثل هذه العوامل السلبية يزداد التوتر وعدم الاستقرار وتتفجر الصراعات الاجتماعية، وهذه النتائج تشكل أسباباً لعرقلة النمو وإضعاف قابليته للاستدامة^{٢٣١}

ودائماً ما يشعر الفقراء بالظلم والغبن الواقع عليهم، وتصبح أنفسهم مشحونة بالغضب المكتوم الذي ينتظر ويتحين الفرصة الأقرب للانفجار. يؤكد ذلك نتائج استطلاع لرأي المصريين في هذه القضايا حسبما ورد في تقرير لجنة الشفافية والنزاهة الصادر عن وزارة الدولة للتنمية الإدارية في أكتوبر ٢٠٠٩ الذي أظهر أن ٦٤٪ من عينة استطلاع الرأي يشعرون بالظلم وبأن حقهم مهضوم في المجتمع المصري. وشملت أسباب الشعور بالظلم؛ عدم توافر ظروف الحياة الكريمة، وضعف الدخل. كما أفاد ٧٥٪ من المبحوثين بنفس الاستطلاع أن المجتمع المصري يسوده الظلم أكثر من العدل. واعتقد ٦٤٪ من المبحوثين أن المساواة والعدل يتجهان إلى التراجع بمرور الزمن، وأن هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، ثم إلى انتشار المحسوبية. كما أكد نحو ٧٠٪ من أفراد العينة أن عدد الفقراء قد زاد.

لذلك لا بد من اتساق هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على معدلات النمو مع هدف مكافحة الفقر. كما يجب البحث عن ومساعدة كل من وما يمكنه مساعدة الفقراء من أفراد ومؤسسات ومنظمات حكومية أو أهلية أو خاصة.

يهتم هذا المبحث بإجراء دراسة حالة للمؤسسات القائمة بقرية كفر طحا - مركز شبين القناطر، والعاملة في تجميع أموال الزكاة لتوظيفها في مساعدة الفقراء وهي: لجنة الزكاة (بيت المال) التابع لبنك ناصر، وفرع بنك الطعام التابع لجمعية تنمية المجتمع المحلي بالقرية، وفرع الجمعية

^{٢٣١} آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم ٢٢٦، معهد التخطيط القومي، يناير، ٢٠١١.

الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية. بهدف تقييم الدور الذي تؤديه الزكاة التي تحصلها تلك المؤسسات لمساعدة الفقراء بالقرية.

قرية كفر طحا هي إحدى قرى مركز شبين القناطر - محافظة القليوبية، ويضم مركز شبين القناطر سبع وحدات محلية هي: قرية القلزم - طحوريا - منشأة الكرام - كفر شبين - زاوية الشيخ سند - طحا نوب - الكوم الأحمر - كفر طحا - نوى - السلمانية - الجعافرة - الزهويين - منية شبين، كما يضم المركز من التوابع ٣٧ قرية وقد بلغ عدد سكان كفر طحا ٢٠,٣٧٧ نسمة، حسب الإحصاء الرسمي لعام ٢٠٠٦.

٣-٢ الإعداد للدراسة الميدانية:

تم اختيار قرية كفر طحا - مركز شبين القناطر - محافظة القليوبية لتمثل المدى الجغرافي للدراسة الميدانية. ويرجع السبب في اختيار القرية؛ أنها تمثل مسقط رأس الباحث وبالتالي تم اختيارها لتسهيل مهمة جمع البيانات لتنفيذ دراسة الحالة، والتعرف على دور المؤسسات التي تقوم بجمع أموال الزكاة بالقرية وهي : الجمعية الشرعية بالقرية التابع لفرع الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، ولجنة الزكاة (بيت المال) التابعة لبنك ناصر، وبنك الطعام. لتحديد دور كل منهما في مساعدة الفقراء باستخدام أموال الزكاة.

لتنفيذ الدراسة الميدانية قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة متعمقة "مرفق (١)"، لتحديد البيانات المطلوب تجميعها من المؤسسات المذكورة بالفقرة السابقة والمتعلقة بالسجلات الديموجرافية للأسر المستفيدة من أموال الزكاة الموجودة بتلك المؤسسات، وكيفية تحديد الأسر المستحقة، وكيفية تحصيل كل مؤسسة لأموال الزكاة، بالإضافة إلى طرق إنفاق الأموال الموجودة بالمؤسسة.

الحدود الجغرافية للدراسة الميدانية: المؤسسات العاملة على أموال الزكاة داخل نطاق قرية كفر طحا - مركز شبين القناطر محافظة القليوبية.

الحدود الزمنية للدراسة الميدانية: الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى إبريل ٢٠١٤ .

^{٢٢٢} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان ٢٠٠٦".

٣-٢-١ لجنة الزكاة بالقرية (بيت مال المسلمين) المشهرة برقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقرار رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٩ التابعة لبنك ناصر الاجتماعي (فرع بنها)^{٢٣٣}:

٣-٢-١-١ السمات الديموجرافية للأسر المستفيدة من أموال لجنة الزكاة (بيت المال):

أفادت سجلات لجنة الزكاة بالقرية أن عدد الأسر المقيدة ببيت المال يصل لنحو (٢٤٧) أسرة؛ وذلك وفقاً لآخر إحصائية عن عام ٢٠١٣ منها ٥١ أسرة مقيدة بفرع بنك الطعام المصري بالقرية، وعدد ٣ أسر مقيدة بمكتب الجمعية الشرعية بالقرية. وبالنسبة لكيفية تحديد الأسرة الفقيرة فقد أفاد مسئولوا لجنة الزكاة أنه يتم تمييز الأسرة الفقيرة من غيرها عن طريق أعضاء لجنة الزكاة ومعلوماتهم الشخصية عن طالب الاستفادة، وطلب سركي معاش التضامن الاجتماعي أو كعب المرتب إذا كان عائل الأسرة يعمل بأجر لدى أي جهة اعتبارية، وفي أكثر من ٩٥٪ من الأسر يكون العائل من المشتغلين بالمهن والحرف الحرة وبأجر يومي "عمال اليومية" (الزراعية -الصناعية - الخدمية) أو باعة جائلين أو ماسحي أحذية...الخ.

بالنسبة لتلك الأسر المسجلة كأسر فقيرة؛ فيما يتعلق بحجم الأسرة (عدد الأفراد في الأسرة)؛ فقد اتضح من السجلات أن هناك نحو (٦٧) أسرة مكونة من فرد واحد، وعدد ٣٢ أسرة تتكون من فردين بالأسرة، وعدد ٤١ أسرة مكونة من ثلاثة أفراد، وعدد ٤٦ أسرة مكونة من أربع أفراد، وعدد ٣٨ أسرة مكونة من خمس أفراد، وعدد ٧ أسر مكونة من ستة أفراد، وأسرتين تتكون كل منهما من سبعة أفراد. أي أن هناك نحو ٣٨٪ من الأسر الفقيرة المستفيدة من أموال لجنة الزكاة عدد أفراد الأسرة فيها أكثر من أربعة أفراد. بينما الأسر المكونة من فرد واحد إلى ثلاثة فقد يعزى سبب الفقر في تلك الأسر صغيرة الحجم إلى كبر سن المستفيد، أو الإصابة بأمراض أو إعاقات تمنعه من القدرة على العمل.

بالنسبة للنوع الاجتماعي لعائل الأسرة فقد أظهرت سجلات لجنة الزكاة أن هناك (١٧٤) أسرة من إجمالي الأسر المذكورة تعولها امرأة، بينما الأسر التي يعولها رجل تصل لنحو (٧٣) أسرة، مما يؤكد ما سبق ذكره عن تأنيث الفقر وأن الإناث أكثر عرضة للفقر من الرجال حيث إن ثلثي الأسر الفقيرة (نحو ٧٠٪) من إجمالي الأسر المقيدة ببيت المال تعولها امرأة.

كما أفادت سجلات لجنة الزكاة أن؛ عدد الأسر المقيدة للاستفادة من أموال زكاة بيت المال يزداد بمتوسط زيادة يقدر بنحو ١٠ أسر (أي بنحو ٤٪) سنوياً تقريباً، ولا تخرج أي أسرة إلا في حالة

^{٢٣٣} بيانات مجمعة بواسطة الباحث، من واقع السجلات الخاصة بلجنة الزكاة بالقرية، وفقاً لآخر تعديلاتها، لعام ٢٠١٣.

الأسر المكونة من فرد واحد وبوفاة هذا الفرد، مما يشير إلى أن الأسرة المكونة من فرد واحد يكون سبب الفقر هو أن ذلك الفرد طاعن في السن مما يجعله غير قادر على الكسب خاصة أن هؤلاء السكان في المناطق الريفية يعملون بالزراعة والأعمال الأخرى باليومية وبالتالي لا يكون لديهم تأمينات اجتماعية لحمايتهم عند كبر السن. كما يشير الازدياد المطرد في عدد الأسر الفقيرة سنوياً إلى عدم علاج مشكلة الفقر، واستمرار الفقراء في حالة الفقر.

٣-٢-١ طرق تحصيل أموال الزكاة بلجنة الزكاة بقرية كفر طحا:

أفاد مسئولوا لجنة الزكاة أنه يتم جمع التبرعات النقدية من أموال الزكاة والصدقات بمقر لجنة الزكاة عند حضور دافع الزكاة أو الصدقة بنفسه طوعية، ويتم تحرير إيصال للمتبرع.

كما يتم جمع التبرعات العينية بنفس المقر والذي لا تزيد مساحته عن ١٦ متراً مربعاً. والعينية تكون عبارة عن حبوب من زكاة الزروع أو لحوم أضاحي أو أقمشة.... الخ. ويتم تقدير التبرعات العينية بمبالغ مالية بحسب متوسط السعر السائد وقت التبرع وتحرير إيصال للمتبرع.

بالنسبة إلى لحوم الأضاحي، وزكاة الفطر، والتبرعات العينية في شهر رمضان يذهب لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث (بيت المال- بنك الطعام- مكتب الجمعية الشرعية) جزء لتوزيعه بمعرفتتها. ويتم التوزيع في بيت المال وبنك الطعام على الأسرة المقيدة في الكشوف الأساسية لكل منها. وفي الغالب يكون هناك عدد ٥٠ أسرة مكررة بين الجهات الثلاث في هذا التوزيع، أما مكتب الجمعية الشرعية فيوجد لديه كشوف لعدد ٢٠٠ أسرة منهم ١٢٠ أسرة تقريباً من غير أسر الأيتام وتكون بعض الأسر مقيدة في بيت المال والأخرى في بنك الطعام.

على الرغم من أن بيت المال يعتبر المكان الذي يتم دفع الزكاة إليه. إلا أن جملة ما يحصل عليه بيت المال من زكاة الزروع وبخاصة الحبوب منها (القمح -الذرة الشامية -الأرز) يقل عما تحصل عليه بعض الأسر المتسولة في القرية والتي تكون مقيدة لدى بيت المال، ولدى بنك الطعام ومسجلة في الكشوف الاستثنائية لمكتب الجمعية الشرعية.

وبالمثل لزكاة الفطر ولحوم الأضاحي قد تحصل أسر عددها يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ أسرة تقريباً على نحو ٦٠٪ تقريباً من جملة زكاة الفطر ولحوم الأضاحي لسكان القرية. لأن ما يتم التبرع به الجهات الثلاث مجتمعة من الزكاة والصدقات عموماً لا يتعدى نسبة ٤٠٪ من جملة الزكاة والصدقات

المستحقة على سكان القرية، والباقي يخرج المتبرع أو المزكي لمن يعتقد أنه فقير مباشرة. (مما يدل على مدى الخلل الكبير في طرق التحصيل، وأوجه الإنفاق لأموال الزكاة والصدقات بالقرية).

٣-٢-١ أوجه إنفاق أموال المساعدات من لجنة الزكاة (بيت المال) بقرية كفر طحا:

يتم توزيع التبرعات النقدية كل شهرين (٦ مرات في السنة) مبلغ ٥٠ جنيهًا لكل أسرة بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة، بإجمالي مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه سنوياً، لجميع الأسر المقيدة تقريباً. * كما يتم توزيع التبرعات العينية بشكل موسمي بعد تجميعها وتصنيفها ويتم التوزيع علي حسب عدد أفراد كل أسرة بإجمالي مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لجميع الأسر المقيدة تقريباً. ليصبح إجمالي المساعدات المقدمة لجميع الأسر البالغ عددها ٢٤٧ أسرة مبلغ ١٧٥,٠٠٠ جنيه/سنة تقريباً.

٣-٢-٢ فرع بنك الطعام المصري المنشأ عام ٢٠١٠م والتابع لجمعية تنمية المجتمع المحلي بالقرية المشهورة برقم ٤٢٦ / لسنة ١٩٨٣م^{٢٣٤}: يتم تحديد الأسرة الفقيرة عن طريق أعضاء بنك الطعام، ومعلوماتهم الشخصية وطلب سركي معاش التضامن الاجتماعي، أو كعب المرتب إذا كان عائل الأسرة يعمل بأجر لدي أي جهة اعتبارية. إلى جانب إجراء بعض البحوث الاجتماعية والزيارات المنزلية لكل أسرة (بحث حالة)؛ أي بطريقة مماثلة لما يتم في لجنة الزكاة (بيت المال) بالقرية للتأكد من أن الأسرة فقيرة.

٣-٢-٢-١ السمات الديموجرافية للأسر المقيدة ببنك الطعام المصري بالقرية والتابع لجمعية تنمية المجتمع المحلي بالقرية:

يضم فرع بنك الطعام بالقرية عدد ١٤٥ أسرة منهم ٥١ أسرة مقيدة ببيت المال (لجنة الزكاة) وعدد ٣٠ أسرة مقيدة بمكتب الجمعية الشرعية بالقرية، ويصل إجمالي عدد أفراد الأسر المقيدة للاستفادة من فرع بنك الطعام بالقرية نحو ٦٨٧ فرد.

أفادت سجلات فرع بنك الطعام بالقرية أن إجمالي الأسر الفقيرة المقيدة لديها تشمل؛ أسرتين عدد أفراد كل منهما فرد واحد، كما يوجد عدد ١٠ أسر تتكون كل منها من فردين، وعدد ١٩ أسرة تتكون كل أسرة فيها من ثلاثة أفراد، وعدد ٣٨ أسرة عدد أفراد كل منها أربعة أفراد، وعدد ٣٣ أسرة تتكون كل أسرة فيها من خمس أفراد، وعدد ٢٣ أسرة مكونة من ستة أفراد، وعدد ١٥ أسرة تتكون الأسرة فيها من سبعة أفراد، وعدد ٤ أسر عدد الأفراد في كل منها يصل لثمانية أفراد، وأسرتين تتكون كل منهما من تسعة أفراد.

^{٢٣٤} بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث، من كشف التسليم الخاص بفرع بنك الطعام بالقرية، شهر نوفمبر، عام ٢٠١٣.

وبالنسبة للنوع الاجتماعي لعائل الأسر المستفيدة من فرع بنك الطعام بالقرية، فقد إتضح أن من إجمالي عدد الأسر البالغ ١٤٥ أسرة، يوجد عدد ١٠٧ أسرة تعولها امرأة، وعدد ٣٨ أسرة العائل رجل. أي أن نحو ٧٤٪ من إجمالي الأسر الفقيرة المقيدة ببنك الطعام تعولها امرأة مما يشير إلى ارتباط الفقر بالنوع الاجتماعي.

٣-٢-٢ طرق تحصيل التبرعات في فرع بنك الطعام بقرية كفر طحا:

يتم جمع التبرعات النقدية من أموال الصدقات والزكاة بمقر الفرع من المتبرعين الذين يذهبون للتبرع، ويتم تحرير إيصال للمتبرع، وفي حالة عدم كفاية المبلغ المحصلة للإنفاق الشهري يتم عمل حملة لجمع التبرعات من مساجد القرية ودعوة الأهالي من سكان القرية للتبرع.

وفي حالة التبرعات العينية والنقدية الموسمية في شهر رمضان والعديد. يتم توزيع التبرعات العينية في حينه سواء كانت تلك التبرعات العينية لحوم، أو ملابس، أو أقمشة، أو أغذية؛ بخلاف التوزيع الأساسي الذي يقدمه بنك الطعام بصورة منتظمة. وعادة تكون التبرعات النقدية من أموال الزكاة المستحقة على المتبرع.

٣-٢-٢ أوجه إنفاق المساعدات من بنك الطعام بقرية كفر طحا:

يتم تخصيص طرد واحد لكل أسرة، ويتكون هذا الطرد من عدة أصناف مواد غذائية أيًا كان عدد أفراد هذه الأسرة. وفي أغلب الأحيان تقوم الأسر ببيع تلك الطرود بأقل من نصف سعر تكلفتها؛ نظراً لحاجة تلك الأسر إلى المبالغ النقدية التي تحصل عليها مقابل بيع تلك الطرود.

تصل القيمة النقدية لكل طرد مبلغ ٨٠ جنيهاً يتحمل الفرع نصف التكلفة، والباقي يتحمله المركز الرئيسي لبنك الطعام المصري كدعم لهذا الفرع.

إجمالي ما ينفقه فرع بنك الطعام بقرية كفر طحا على جميع الأسر المقيدة لديه مبلغ ٦٩,٦٠٠ ألفاً من الجنيهاً سنوياً. وهذا المبلغ يمثل نصف إجمالي تكلفة الطرود المقدمة للأسر في السنة. أي أن جملة تكاليف المواد الغذائية المقدمة للأسر سنوياً يصل لمبلغ ١٣٩,٢٠٠ ألفاً من الجنيهاً سنوياً.

٣-٢-٣ مكتب الجمعية الشرعية بالقرية التابع لفرع الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، بمدينة شبين القناطر، بمحافظة القليوبية، والمشهرة برقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠م^{٢٣٥}:

يتم تحديد الأسرة الفقيرة قبل تسجيلها بالجمعية؛ فيتم تمييز الأسرة الفقيرة عن غيرها بواسطة أعضاء المكتب ومعلوماتهم الشخصية وطلبهم لسركي المعاش المخصص للأسرة إن وجد. أي بنفس الطريقة التي يتم بها تحديد الأسر الفقيرة في كل من؛ لجنة الزكاة (بيت المال)، وفي بنك الطعام.

^{٢٣٥} بيانات مجمعة بواسطة الباحث، من واقع السجلات الخاصة بمكتب الجمعية الشرعية بالقرية، وفقاً لآخر تعديلاتها، لعام ٢٠١٣.

٣-٢-١ السمات الديموجرافية للأسر المقيدة بفرع الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا:

يوجد عدد ١٤٤ أسرة مقيدة بفرع الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا بغرض الاستفادة مما تقدمه الجمعية من معونات ومساعدات. من هؤلاء الأسر عدد ٣ أسر مقيدة ببيت المال (لجنة الزكاة) وعدد ٣٠ أسرة مقيدة ببنك الطعام. ويصل إجمالي عدد أفراد تلك الأسر المقيدة بالجمعية نحو ٤٧٢ فرداً.

تشتمل الأسر الفقيرة المقيدة بفرع الجمعية الشرعية والبالغ عددها نحو ١٤٤ أسرة، على عدد ٤٥ أسرة تتكون كل منها من فردين، وعدد ٤٦ أسرة تتكون كل أسرة فيها من ثلاثة أفراد، وعدد ٣٠ أسرة تتكون كل منها من أربعة أفراد، وعدد ١٨ أسرة يبلغ عدد أفراد كل أسرة منها خمسة أفراد، وعدد ٤ أسر تتكون كل أسرة منها من ستة أفراد، وأسرة واحدة عدد أفرادها سبعة أفراد.

بالنسبة للنوع الاجتماعي لعائل الأسرة فقد اتضح أن جميع الأسر الـ ١٤٤ العائل لها امرأة؛ بمعنى أن ١٠٠٪ من الأسر الفقيرة المقيدة بفرع الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا للحصول على معونات ومساعدات تعولها امرأة مما يؤكد على العلاقة بين النوع الاجتماعي والفقر وعلى ما تذكره أدبيات الاقتصاد النسوي من كون الفقر مؤنثاً.

يلاحظ أن؛ الجمعية تضع شرطاً لانضمام الأسرة وهو وجود أولاد. فلا توجد أسرة مكونة من فرد واحد تحصل على المساعدة من الجمعية إلا في حالة؛ وجود فرد يتيم الأم والأب ويكون الطفل وحيداً، وهو العائل لنفسه، وقبل سن العمل، أو ما زال مقيد في مراحل الدراسة.

يتم استبعاد الأولاد الذكور من فئة المستحقين لمساعدات الجمعية؛ بعد إنتهائهم من جميع مراحل التعليم أو بلوغ عمر الخامسة عشر أيهما أبعد. ويتم استبعاد الفتيات الإناث في حالة الزواج.

٣-٢-٢ طرق تحصيل التبرعات في فرع الجمعية الشرعية بكفر طحا:

يتم تجميع التبرعات النقدية من أموال الصدقات والزكاة من مقدم التبرع أو الصدقة أو الزكاة بمقر الفرع وتحرير إيصال للمتبرع.

وفي حالة التبرعات العينية الموسمية في شهر رمضان، والتي في أغلبها تكون من أموال الزكاة للمتبرع، ويتم توزيعها في الموسم ذاته، بخلاف التوزيع الأساسي على الأسر المقيدة ويتم التوزيع على الكشوف الاستثنائية.

٣-٢-٣ أوجه إنفاق التبرعات من الجمعية الشرعية على الأسر المقيدة:

يتم الإنفاق على المصارف التالية:

٤- الكفالات (الشهرية): يخصص مبلغ ثابت مقداره (٢٠) جنيه لكل طفل يتيم وفق مبلغ الكفالة المحدد من المركز الرئيسي للجمعية الشرعية، والذي يطبق على جميع الفروع والمكاتب التابعة

للجمعية. ولا يزيد مبلغ الكفالة إلا بقرار صادر من الجمعية الشرعية الرئيسية. فإذا كانت الأم عائلة لطفل واحد يتيم يكون مبلغ الكفالة ٢٠ جنيهاً، وإذا كانت الأم عائلة لطفلين يتيمين يكون مبلغ الكفالة ٤٠ جنيهاً وهكذا.

٥- **الإعانات (الشهرية):** يحدد مبلغ الإعانة لكل أسرة وفقاً للمعايير التي يحددها أعضاء المكتب أو الفرع التابعة له الأسرة، وتخصص إعانات شهرية لجميع الأسر المقيدة بالجمعية. ويتم مراعاة مدى فقر الأسرة والمرضى وأعباء التعليم؛ وذلك كله يقدر وفقاً للمعلومات الشخصية والتقديرية للأعضاء وليس على أساس من نتائج لبحث اجتماعي على أسس علمية. ويتغير مبلغ الإعانة بتغير حالة الأسرة. فعلى سبيل المثال قد تحصل الأم العائلة لولد واحد على مبلغ قدره (٨٠ جنية) إعانة شهرية، في حين قد تحصل سيدة أخرى عائلة لولدين على مبلغ قدره (١٠٠ جنية) إعانة^{٢٣٦}.

٦- **مصرفات تيسير زواج الفتيات:** عبارة عن مبلغ نقدي يتراوح ما بين ٨٠٠ جنية إلى ١٠٠٠ جنية لكل حالة زواج. أو تتحمل الجمعية تكلفة مكون من مكونات جهاز الفتاة من (قمماش تتجيد . مطبخ . بوتاجاز ... الخ) وفي حدود المبلغ السابق تحديده.

٧- **العطاءات (الموسمية):** يتحمل الفرع نصف التكلفة التي يتكفلها العطاء الموسمي، بينما يتحمل المركز الرئيسي للجمعية النصف الآخر. والعطاءات الموسمية تكون كما يلي:

أ- **عطاء رمضان (شنطة رمضان):** وتكون عبارة عن مجموعة من المواد الغذائية (زيت، سكر، دقيق، مكرونة، أرز، سمن نباتي)، يتم شراؤها من مخازن الجمعية الرئيسية، ويتم التوزيع بمعدل شنطة لكل ولد من الأولاد وشنطة للأم.

ب- **عطاء لحوم عيد الأضحى:** يتم شراؤها من مخازن الجمعية الرئيسية وتوزع بمعدل نصف كيلوجرام لكل فرد (الأم والأولاد).

٨- **المصرفات الأخرى:** وهي مصرفات متنوعة تشمل ما يلي:

أ- مصرفات تكريم الفائزين في مسابقة القرآن الكريم السنوية التي ينظمها المكتب.

ب- مصرفات تكريم أوائل الطلبة في شهادات المراحل التعليمية المختلفة.

ج- تكلفة شراء الأدوات المدرسية للطلبة والتلاميذ، وبعض الرسوم الدراسية لغير القادرين على دفعها.

د- تكلفة بعض العمليات الجراحية للأمهات والأولاد.

هـ- تكلفة الرحلات التي ينظمها المكتب للأولاد بمتوسط رحلتين في السنة.

وفيما يلي عرض لكشوف حسابات المكتب عن ثلاثة سنوات متتالية من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م

المصدر: بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث من واقع كشوف حسابات مكتب الجمعية الشرعية، السنوات من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣.

^{٢٣٦} بيانات من واقع كشف صرف إعانات شهر نوفمبر، ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٣): إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١١م

الشهر	الإيرادات المودعة	المصروفات عام ٢٠١١					الشيكات المسحوبة المبلغ	الإيرادات المودعة	الرصيد
		كفالات	إعانات	زواج	عطاءات	أخرى			
يناير	٤٥٤٠	٨٠٠	٥٦٤٠	٣٧٤٠				٩٣٨٠	٢٦١٩٨٦
فبراير	٧٣٩٠	١٣٠٠٠	٥٧٢٠	٣٨٤٠				٩٥٦٠	
مارس	١٩٧٠٠	٢٦٠٠٠	٥٨٦٠	٣٩٠٠	١٥٤٠ حالتين	١٥٨٧٥ م.القرعان		٢٧١٧٥	
أبريل	٦٧٣٠	١٠٠٠٠	٥٨٤٠	٣٩٤٠				٩٧٨٠	
مايو	١٣٨٥٥	١٠٠٠٠	٥٨٦٠	٤١٠٠	٧٠٥			١٠٦٦٥	
يونيه	١٥٧٩٥	١٩٥٠٠	٥٩٢٠	٤٠٩٠	١٢٥٠ حالتين	٩٤١٠ ع.رمضان		٢٠٦٧٠	
يوليو	٢٤٣٣٥	١٢٠٠٠	٥٨٨٠	٤٠٨٠	١٠٧٠			١١٠٣٠	
أغسطس	٤٦٧٤٥	٢٠٠٠٠	٦٠٤٠	١٠١٣٠	٢٩١٥ ٤ حالات			١٩٠٨٥	
سبتمبر	٩٧٢٠	٢٥٠٠٠	٥٩٤٠	١٠١٠٠	٢٧١٠ ٤ حالات	٥٠٠٠ رحلة		٢٣٧٥٠	
أكتوبر	٢٥٢٥٠	١٩٠٠٠	٥٦٨٠	٤٢٧٠	٢٤٠٠ ٣ حالات	٤٢٨٠ ع.اللحوم	٢٣٠٠ (أ.مدرسية)	١٨٩٣٠	
نوفمبر	١١٩٨٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٤١١٠	١٨٠٠ ٣ حالات			١٠٩١٠	
ديسمبر	٣٤٢٥	١٠٠٠٠	٥٨٤٠	٤٣٠٠	١٦٠٠ حالتين			١١٧٤٠	
إجمالي	١٨٩٤٧٠	١٨٢٥٠٠	٦٩٢٢٠	٦٠٦٠٠	١٥٩٩٠			١٨٢٦٧٥	٢٦٨٧٨١

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة الباحث من واقع كشوف حسابات مكتب الجمعية الشرعية، سنة ٢٠١١.

جدول رقم (٢٤): إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١٢م

الشهر	الإيرادات المودعة	الشيكات المسحوبة المبلغ	المصروفات عام ٢٠١٢					الإجمالي	الرصيد
			كفالات	إعانات	زواج	عطاءات	أخرى		
يناير	٦٦٥٠	١٢٠٠٠	٥٩٨٠	٥٨٢٠				١١٨٠٠	٢٦٨٧٨١
فبراير	١٠٩٢٠	١٢٠٠٠	٥٨٢٠	٥٩٢٠				١١٧٤٠	
مارس	٢٧٩٣٠	٣٥٠٠٠	٥٨٢٠	٥٩٨٠			٢٣٣٨٥ م. القرعان	٣٥١٨٥	
أبريل	١٥٣٣٠	١٥٠٠٠	٥٨١٠	٦٠١٠	١٣٩٥ حالتين			١٣٢١٥	
مايو	١١٠٦٥	١٥٠٠٠	٥٨٦٠	٥٩٩٠	١٦٠٠ حالتين			١٣٤٥٠	
يونيه	٨٥٢٥	٢٥٠٠٠	٦٠١٠	٥٧٠٠	٣٧٢٠ ٥ حالات	١٠٢٢٥ ع. رمضان		٢٥٦٥٥	
يوليو	٢١٣٩٠	١٢٠٠٠	٥٧٠٠	٦١٥٠				١١٨٥٠	
أغسطس	٥٧٦٦٥	٢٠٠٠٠	٥٢٨٠	٨٤٠٠	١٦٠٠ حالتين			١٥٢٨٠	
سبتمبر	٢٩١٩٠	٢٢٠٠٠	٥٥٦٠	٥٩٤٠	٨٠٠	٤٥٦٠ ع. اللحوم	٦٥٠٠ تكريم الأوائيل	٢٣٣٦٠	
أكتوبر	٢٣٩٤٠	١١٠٠٠	٥٦٨٠	١٠٩٧٠	٨٠٠		٣٩٠٠ رحلة	٢١٣٥٠	
نوفمبر	١٠١٣٥	١٧٠٠٠	٥٧٠٠	٥٩٥٠	٨٠٠			١٢٤٥٠	
ديسمبر	٦٢٤٠	١٢٠٠٠	٥٨٢٠	٦٠٧٠				١١٨٩٠	
	٢٢٨٩٨٠	٢٠٨٠٠٠	٦٩٠٤٠	٧٨٩٠٠	١٠٧١٥	١٤٧٨٥	٣٣٧٨٥	٢٠٧٢٢٥	٢٩٠٥٣٦
الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١١	٣٩٥١٠	٢٥٥٠٠	١٨٠-	١٨٣٠٠	٥٢٧٥-	١٠٩٥	١٠٦١٠	٢٤٥٥٠	٢١٧٥٥

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة الباحث من واقع كشوف حسابات مكتب الجمعية الشرعية، سنة ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٥) : إيرادات ومصروفات مكتب الجمعية الشرعية بقرية كفر طحا لسنة ٢٠١٣م

الشهر	الإيرادات المودعة	الشيكات المسحوبة المبلغ	المصروفات عام ٢٠١٣				الإجمالي	الرصيد
			كفالات	إعانات	زواج	عطاءات	أخرى	
يناير	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٥٨٤٠	١٠٥٧٠	٣ ٢٧٠٠ حالات		١٥٠٠ عملية جراحية	٢٩٠٥٣٦
فبراير	١٧٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٨٠٠	١٠٤٧٠	٨٠٠			١٧٠٧٠
مارس	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٥٩٤٠	١٠٨٢٠	٣ ٢٤٠٠ حالات		٢١٤٧٥ م. القرعان	٤٠٦٣٥
أبريل	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٥٩٠٠	١٠٧٤٠	٨٠٠			١٧٤٤٠
مايو	١٢٠٠٠	١٧٠٠٠	٥٩٠٠	١٠٥٥٠	١٦٠٠ حالتين			١٨٠٥٠
يونيه	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	١١٠٤٠	٨٠٠	١١٩٦٠ ع. رمضان		٢٩٨٠٠
يوليو	٣٧٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٢٠٠	١٤٤٢٠	٨٠٠			٢١٤٢٠
أغسطس	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٢٨٠	١١٥٩٠	٣ ٢٦٠٠ حالات			٢٠٤٧٠
سبتمبر	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٤٤٠	١١٨١٠	٨٠٠	٦٣٠٠ ع. اللحوم	٤٠٠ عملية جراحية	٢٥٧٥٠
أكتوبر	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٦٥٢٠	١١٨٣٠	٨٠٠			١٩١٥٠
نوفمبر	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٤٨٠	١٢٠٤٠	٨٠٠			١٩٣٢٠
ديسمبر	١٥٢٠٠	٣٢٠٠٠	٦٥٦٠	١٢٠١٠				١٨٥٧٠
	٢٤٨٢٠٠	٢٦٧٠٠٠	٧٣٨٦٠	١٣٧٨٩٠	١٤٩٠٠	١٨٢٦٠	٢٣٣٧٥	٢٧٠٤٥٦
الفرق بين ٢٠١٣ و ٢٠١٢	١٩٢٢٥	٥٩٠٠٠	٤٨٢٠	٥٨٩٩٠	٤١٨٥	٣٤٧٥	١٠٤١٠-	٦١٠٦٠
								٢٠٠٨٠-

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة الباحث من واقع كشوف حسابات مكتب الجمعية الشرعية، سنة ٢٠١٣.

يلاحظ من الجداول الثلاث أرقام (٢١، ٢٢، ٢٣) السابقة؛ زيادة الإيرادات فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بمبلغ مقداره نحو ٣٩٥١٠ جنيه، وقد يرجع السبب في ذلك إلى زيادة معدلات التبرعات أو إلي زيادة عدد المتبرعين. وكذلك زادت الإعانات بمبلغ يصل لنحو ١٨٣٠٠ جنيه نظراً لزيادة مبالغ الإعانة للأسر، بالإضافة إلى دخول أسر جديدة في كشوف الإعانات لم تكن موجودة. أما انخفاض الكفالات بمقدار ١٨٠ جنيه فقد يرجع للانخفاض المضطرب في عدد الأولاد بما قدره ٩ أولاد خلال عام ٢٠١٢. في حين قد يعزى انخفاض مبلغ مساعدات الزواج بمقدار ٥٢٧٥ جنيه الى انخفاض عدد الحالات الطالبة لمساعدات زواج من ٢٢ إلى ١٤ حالة. أما زيادة الرصيد بمبلغ ٢١٧٥٥ جنيه يرجع إلى نقص المصروفات عن الإيرادات. ويتم تسوية الفرق بين إجمالي الشيكات المسحوبة وإجمالي المصروفات عند أول عملية سحب جديدة في بداية الشهر التالي.

كما يلاحظ حدوث زيادة كبيرة في مقدار الإعانات في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تقدر بمبلغ مقداره نحو ٥٨٩٩٠ من الجنيهات؛ نظراً لزيادة مبالغ الإعانة المحددة للأسرة بالإضافة إلى دخول جميع الأسر التي لم تكن موجودة من قبل في كشوف الإعانات. وكذلك يمكن عزو زيادة الكفالات بمقدار ٤٨٢٠ جنيه نظراً للزيادة في عدد الأسر والأولاد بمتوسط ٣٧ ولد خلال عام ٢٠١٣، وقد ترجع زيادة مبلغ مساعدات الزواج بمقدار ٤١٨٥ جنيه إلى زيادة عدد الحالات من ١٤ إلى ١٨ حالة. أما انخفاض الرصيد بمبلغ ٢٠٠٨٠ جنيه فقد يرجع إلى زيادة المصروفات بمبلغ مقداره ٦١٠٦٠ جنيه عن الإيرادات والتي زادت بمبلغ وصل لنحو ١٩٢٢٥ جنيه فقط.

ما سبق يوضح أن مكتب الجمعية الشرعية هو أكثر المؤسسات تحصيلاً للصدقات والزكاة وهو الأكثر تنوعاً في أنشطة الرعاية الاجتماعية للأيتام والفقراء إلى جانب أن جميع الأسر المدرجة لدى المكتب تعتبر أسراً فقيرة وذلك بحسب تقدير أعضاء المكتب وطرق تقييم وتقدير الفقر المتبعة داخل القرية.

٣-٢-٤ تقدير ما يتم إنفاقه على الفقراء من أموال الزكاة والصدقات من المؤسسات الرسمية في القرية:

إذا أردنا تقدير إجمالي عدد الفقراء في القرية وفقاً للأعداد المسجلة لدى الجهات الثلاثة في القرية وبحسب طرق تقييم الفقر لديهم (البحث الاجتماعي، والمعلومات الشخصية) يكون كما يلي: .

$$\text{إجمالي عدد الفقراء المسجلين} = (٤٧٢ + ٦٨٧ + ٦٨٤) = ١٨٤٣ \text{ فقيراً}$$

$$\text{عدد الفقراء المكررين} = (١٠ + ١٣٥ + ١٧٨) = ٣٢٣ \text{ فقيراً.}$$

$$\text{صافي عدد الفقراء} = ١٨٤٣ - ٣٢٣ = ١٥٢٠ \text{ فقيراً.}$$

ويمكن حساب نسبة الفقر في القرية في عام ٢٠١٣ بقسمة عدد الفقراء / عدد السكان في نفس العام كما يلي نسبة الفقر = $\frac{34767}{1020} = 3.37\%$.

مع ملاحظة أن؛ نسبة الفقر المقدرة بأعلى غير معبرة عن النسبة الحقيقية للفقر في القرية؛ حيث أنها نسبة ضعيفة جداً إذا ما تمت مقارنتها بنسبة الفقر في الريف والحضر في محافظة القليوبية فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥ قدرت نسبة الفقر إلى إجمالي السكان بنحو ١١,٢٪، ومن المعلوم عادة أن نسبة الفقر في الريف تزيد عن نسبة الفقر في الحضر بشكل عام.

ولتقدير متوسط ما تم إنفاقه على الفقير الواحد عام ٢٠١٣ م من قبل الجهات الرسمية الثلاثة في القرية يكون كما يلي:

(٢٦٨٢٨٥ ج مكتب الجمعية الشرعية + ١٣٩٢٠٠ ج فرع بنك الطعام + ١٧٥٠٠٠ ج لجنة الزكاة) = ٥٨٢٤٨٥ ج، إجمالي ما يتم إنفاقه على جميع الفقراء.

إذاً متوسط نصيب الشخص الفقير من الجهات الرسمية الثلاث في عام ٢٠١٣ م = $\frac{582485}{1020} = 571.06$ ج.

وهذا المبلغ المقدر كمتوسط نصيب الفرد الفقير من أموال الزكاة والصدقات من الجهات الرسمية الثلاثة التي تعتمد عليها في الإنفاق على الفقراء يعتبر مبلغ زهيد لا يؤثر علي حياة الشخص الفقير من ناحية تنميته ورفع قدراته البشرية؛ سواء على مستوى الدخل مقدراً بالجنه في اليوم أو مقدار ما يمكنه إنفاقه منه على الصحة أو التعليم. فيمكن أن نتوقع أن يقتصر هذا المبلغ على القليل من الغذاء فيهم، أو الضروري من الكساء فيلبى. ولن يؤثر على واقع الفقراء ويحولهم إلى أشخاص غير فقراء، بل وعلى العكس قد يساعد على أن يظلوا فقراء ويستمرروا في فئة الفقراء بل أيضاً يساعد على زيادة عدد الفقراء. وهذا بسبب أن مثل ذلك المبلغ الزهيد سوف يجعلهم أشخاصاً مستمرين في الاعتماد على الغير في توفير الغذاء والكساء، ولا يتم تدريبهم على حرف أو مهنة، ولا يتم تنميتهم صحياً ولا تعليمياً لجعلهم قادرين على توليد الدخل الذي يلبي احتياجاتهم.

٣-٢-٥ تقييم عمل جهات جمع وتحصيل الزكاة والصدقات بالقرية:

بالرغم من الجهود المبذولة من الجهات الثلاثة إلا أن الفقراء على مستوى القرية في زيادة مستمرة، بالإضافة إلى أن المقيدين بتلك الجهات ليسوا كلهم من الفقراء. بالإضافة إلى وجود أسر أكثر فقراً وأشد حاجة منهم بالقرية؛ إلا أنهم غير معروفين لدى هذه الجهات وذلك؛ بسبب الطريقة التي تستخدمها كل جهة في تحديد الفقراء في القرية كما ذكر فيما سبق، حيث إن هذه الطرق لا يمكن باستخدامها الوصول إلى مستوى الفقر الحقيقي للسكان، أو الفئة الأولى بالرعاية من بينهم، أو نسبة

^{٢٣٧} يمثل عدد سكان قرية كفر طحا في سنة ٢٠١٣ وفقاً لبيانات مركز معلومات الوحدة المحلية بالقرية.

الفقراء فقراً مدقماً (دون خط الفقر الغذائي)، أو الفقراء دون خط الفقر الأعلى. كما أن تلك الطرق لن تُمكن من دراسة الأسباب التي تجعل هؤلاء الأفراد فقراء دون غيرهم. ولا التعرف على أبرز خصائص هؤلاء الفقراء.

كما أنه نتيجة لعدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات يتمكن بعض محترفي جمع الإعانات التسجيل في أكثر من جهة والاستفادة من حهاث متعددة بما يحرم آخرين هم أكثر حاجة للاستفادة من تلك الإعانات.

ولكن إذا تم إعادة صياغة قواعد للبيانات الشاملة للفقراء ولجميع السكان ومن ثم وضع خطة استراتيجية للقضاء على الفقر في القرية تتدرج تحتها خطط تفصيلية مكونة من عدد من البرامج التنفيذية الممكن تنفيذها من خلال وضع سياسات مهنية ودقيقة للوصول إلى الهدف العام وهو القضاء على الفقر. والربط والتنسيق بين القواعد الجزئية للجهات الثلاثة تمهيداً لدمجهم تحت مظلة واحدة ولتكن مؤسسة الزكاة بالقرية. مع الاهتمام ببناء نظام للرقابة والمتابعة والتقييم، سيساعد ذلك في المساهمة في حل مشكلة الفقر في القرية بصورة كبير وتحسين آداء الجمعيات العاملة في مجال محاربة الفقر ورعاية الفقراء بشكل كبير .

نتيجة لما اتضح من الدراسة أن فرع الجمعية الشرعية بالقرية هو الجهة الأكثر تحصيلاً لأموال الزكاة الصدقات فمن المهم محاولة الوقوف على حجم الأموال التي يتم تحصيلها وسبل إنفاقها في الجمعية على مستوى المحافظة والجمهورية، والتعرف على مدي قدرة هذه الأموال على تغيير شكل هيكل التنمية في الدولة وبالتالي تغيير حالة الفقر في مصر إذا ما توفر نظام فعال يربط بينها وبين الجمعيات الأخرى العاملة في مجال مكافحة الفقر والتنمية، وإذا تم إنشاء آلية فعالة للتحويل وتحديد سبل الإنفاق التي تلبي حاجات الفقراء.

٣-٢-٦ الجمعية الشرعية على مستوى محافظة القليوبية^{٢٣٨}:

في محاولة للإجابة عن تساؤل الدراسة الخاص بمدى إمكانية مساهمة أموال الزكاة والصدقات في علاج الفقر أو التخفيف من حدته، تم إتباع الطريقة الحسابية البسيطة التالية:

يبلغ عدد فروع الجمعية الشرعية بمحافظه القليوبية (٥٤) فرعاً تشتمل على ٢٠٠ لجنة ومكتب فرعي.

ويبلغ إجمالي عدد الأطفال الأيتام الذين ترعاهم الجمعية الشرعية بالمحافظة ٩٢١٨٦٦ طفلاً.

كما يصل إجمالي عدد الأسر/الأمهات ٢٢٠٢٠ أسرة/أم.

ويبلغ إجمالي عدد الفقراء الأيتام المسجلين لدي الجمعية فقط ٩٤٣٨٨٦ فرداً .

^{٢٣٨} بيانات مجمعة بواسطة الباحث من البيانات المتاحة للجمعية على مستوى المحافظة وفقاً لآخر إحصائية في عام، ٢٠٠٩ م.

فإذا اعتبرنا أن مكتب الجمعية بقرية كفر طحا يعتبر ممثلاً في أوضاعه للمكاتب واللجان على مستوى المحافظة وبالتالي متوسط نصيب الأسرة الفقيرة في قرية كفر طحا يماثل متوسط نصيب الأسرة في باقي الفروع فإن: .

١- متوسط نصيب الأسرة الواحدة في الإنفاق السنوي سنة ٢٠١٣ م = ٢٦٨٢٨٥ ج/١٤٤ أسرة = ١٨٦٣ جنيه تقريباً. وهذا المبلغ يعتبر منخفض وهو أقل من ربع متوسط دخل الفرد على المستوى القومي، ولا يستطيع أن يخرج الأسرة من الفقر ولكن بهذا المستوى تظل الأسرة بحاجة دائمة إلى من يقدم لها العون.

٢- إجمالي الإنفاق السنوي على جميع الأسر في المحافظة = ١٨٦٣ ج* ٢٢٠٢٠ أسرة = ٤١٠٢٣٢٦٠ جنيه وإذا أضيف إلى هذا المبلغ إجمالي الدعم المقدم من الجمعية الرئيسية لشراء العطاءات ١٨٢٦٠ ج* ٢٠٠ مكتب فرعي.

٣- يصبح إجمالي الإنفاق السنوي على جميع الأسر في المحافظة = ٤١٠٢٣٢٦٠ + ٣٦٥٢٠٠٠ = ٤٤٦,٧٥٢,٦٠ جنيه، وهذا المبلغ المقارب لنصف مليار جنيه، يتم إنفاقه سنوياً في محافظة واحدة على الأنشطة الرئيسية للجمعية وهي الكفالة والإعانة العطاءات ومشروع رعاية طالب العلم الفقير وتيسير الزواج للفتيات اليتيمات.

وإذا تم افتراض أن محافظة القليوبية تمثل متوسطاً عاماً للجمعية على مستوى الجمهورية فإن متوسط الإنفاق السنوي للجمعية = ٤٤٦٧٥٢٦٠ ج* ٢٤ محافظة = ١٠٧٢,٢٨٦,٢٤٠ جنيهاً سنوياً. بعد استبعاد محافظات الحدود؛ فهذا مبلغ هائل لا يجب تجاهله ويجب العمل على حسن توظيفه في الاتجاه التنموي السليم الهادف للقضاء الفعلي على الفقر وفقاً للمنهج الإسلامي.

٣-٢-١ الأنشطة الأخرى للجمعية الشرعية علي مستوى الجمهورية وجهود الإغاثة الدولية^{٢٣٩}:

الدعوة القولية: تضم الجمعية ٧٥ معهداً لإعداد الدعاة على مستوى الجمهورية.

الدعوة التطبيقية: وتشمل العديد من المشروعات مثل:

١- مشروع رعاية الطلاب الوافدين:

أ- مبني ٦ أكتوبر يحتوي على مكتبة كبيرة وإقامة شاملة للطلاب الوافدين إلى جامعة الأزهر من ٦٣ دولة تتكفل الجمعية بهم كفالة كاملة منذ قدومهم لمصر وحتى حصولهم على درجة

^{٢٣٩} بيانات منشورة، المكتب الإعلامي للجمعية الشرعية الرئيسية، حصاد عام، ٢٠١١ م.

الدكتوراه عدد الطلاب ٤٠٠٠ طالب، وعدد من حصل منهم على الدكتوراه خلال عام ٢٠١١ ٧٨ طالب.

ب- مبني الطالبات الوافدات بمدينة نصر بنفس إمكانات ومزايا مبني ٦ أكتوبر (كل الطالبات الوافدات من إندونيسيا).

٢- المشروعات التنموية (الصغير والمتناهية في الصغر): " مكتبة - محل لبيع الأدوات المنزلية.... الخ تم تقديم القروض الحسنة لـ ١٩٧ مشروع بقيمة إجمالية ٩١٧١٢٠ ج في عام ٢٠١١م فقط.

٣- مشروع وصلات المياه: ٢٠٢٤ وصلة مياه بزيادة قدرها ١٦١٨ وصلة عن عام ٢٠١٠م.

٤- مشروع إنتاج وتوزيع الخبز المجاني للفقراء من ٢٢ فرن في ٢٠١٠م حتى ٢٤ فرن في ٢٠١١م.

٥- مشروع إنشاء محطات تنقية المياه من ١٨٤ محطة في ٢٠١٠ حتى ٣٣٦ محطة في ٢٠١١م بإجمالي ٤١٠٠٠٠٠ محطة على مستوى الجمهورية.

٦- مشروع تربية رؤوس الماعز من ١٦٠٠٠ رأس في ٢٠١٠م حتى ٣٣٦٨٤ رأس في عام ٢٠١١م.

٧- المراكز الطبية:

أ- مستشفى أحمد عرابي تقدم كافة الخدمات الطبية بالمجان لجميع المرضى: . عدد الجلسات الكيميائية من ١٠٨١ جلسة عام ٢٠١٠م إلى ٢٤٤٢ جلسة في عام ٢٠١١م، عدد جلسات الإشعاع من ٣٠١ جلسة في ٢٠١٠م إلى ٦٢٥٢ جلسة في ٢٠١١م، علاج حالات الحروق ٢٠٤ حاله في ٢٠١١م عدد العمليات الجراحية ١١٠ عمليه في ٢٠١١م.

ب- مستشفى مسجد المصطفى بمدينة نصر في عام ٢٠١٠م : عدد حالات الرنين المغناطيسي ٢٥٦٩٧ حاله، عدد حالات الأشعة المقطعية ٨٣٢٤ حالة، عدد حالات الموجات فوق الصوتية ٦٠١٣ حالة، عدد حالات الماموجرام ٨٥٩ حالة، عدد حالات رسم المخ ٢٦٢٨ حالة، عدد حالات رسم الأعصاب ٩٧٩ حالة

ج- مستشفى الأطفال المبسترين: . عدد حضانات الأطفال المبسترين، من ٥٦٤ حضانة للأطفال في ٢٠١٠م. عدد حضانات الأطفال المبسترين من ٥٦٤ في ٢٠١٠م، حتى وصل إلي ٦٣٦ حضانة في ٢٠١١م.

٨- المشروعات الاجتماعية:

- أ- مشروع إنشاء مقابر عموم المسلمين وصل عدد المقابر إلى ١٢٠٠٠ لحد في عام ٢٠١١م وذلك بالمجان في مقابر ٦ أكتوبر وذلك من ٢٠٠٠ لحد في عام ٢٠١٠م بالإضافة إلى عربات لنقل الموتى بالمجان لعموم المسلمين.
- ب- مشروع لقاء الجمعة من خلال جمع الأطفال الأيتام عن طريق كل مكتب أو لجنة فرعية وإعطائهم دروس دينية ودروس تربية وأيضاً دروس في مناهج التعليم المقررة عليهم وتوزيع وجبة طعام على كل طفل.
- ج- مشروع رعاية طالب العلم وتكريم الأوائل والمصايف (٣٦٣٦ أسرة، وعدد الطلاب ٤٧٣٩٠ طالب).
- د- مشروع صكوك الأضاحي ١٣١ أضحية في السنة.
- هـ- مكتبة مسجد المصطفى لجميع أنواع الباحثين تحتوي على عدد (١٣٠٠٠) كتاب، (٢٥٠٠٠) كتاب إلكتروني، وجميع خدماتها مجانية.
- ٩- جهود الإغاثة المقدمة من الجمعية إلى بعض البلدان الفقيرة من الدول العربية والإسلامية خلال عام ٢٠١١م فقط، تتضح فيما يلي:
- أ- فلسطين: تم إرسال ٥٢ طن لحوم إلى غزة.
- ب- ليبيا: ٢٥٥ طن مواد غذائية + ٤ سيارات إسعاف مجهزة + ٢ طن أدوية + ٨٠٠٠ بطانية + ٢٠٠٠ جلباب.
- ج- أوغندا: أجرة القافلة الطبية للجمعية عدد ٢٨٠ عملية مياه بيضاء للعيون.
- د- النيجر: قافلة طبية بالتعاون مع الأزهر الشريف والتكفل بالأدوية كلها بجانب الأجهزة الطبية.
- هـ- جزر القمر: تقديم مركز لغسيل الكلي يضم ٢٠ جهاز غسيل كلي، بطاقة إجمالية للتشغيل ١٢٠ حالة لكل ١٢ ساعة، وقد تم عمل ١٨٦٠ جلسة للغسيل خلال عام ٢٠١١.
- و- الكنفو الديمقراطية: إغاثة طبية وغذائية.
- ز- الصومال: منذ عام ٢٠٠٦م وحتى الآن تقدم الجمعية إغاثة طبية وغذائية كبيرة تصل لعشرات الأطنان من المواد الغذائية (١٤٠ طن أرز - ٢٠ طن زيت - ٢٠ طن تمر + ٤ قوافل طبية - ٥ طن أدوية + ٦٠٠٠ خيمة - ١٤٤٠٠ علبة لبن).

فإذا كانت الجمعية الشرعية وحدها عن طريق فروعها المنتشرة على مستوى الجمهورية تنفق سنوياً مبلغ ١٢٥٠,٩٠٧,٢٨٠ جنيهاً تقريباً على أنشطتها الرئيسية داخل مصر فقط، إلى جانب مبلغ يعادل ضعف المبلغ السابق تقريباً أو يزيد يتم إنفاقه داخل وخارج مصر على أنشطة مختلفة في مجال التعليم والصحة وإعانة محدودي الدخل في إقامة المشروعات الصغيرة، فذلك يوضح لنا حجم الأموال

الهائلة التي تحصل عليها هذه الجمعية ومثيلاتها من الجمعيات الأخرى من صدقات وزكاة؛ ثم تعيد إنفاقها لمحاربة فقر الدخل والجهل والمرض وللنهوض بمستوي التنمية البشرية علي المستوي الكلي ومن ثم القضاء على الحرمان البشري، بجانب ما تقدمه الدولة من مليارات في صور الدعم المختلفة لمحاربة فقر الدخل والجهل والمرض وللنهوض بمستوي التنمية البشرية علي المستوي الكلي، وبالرغم من ذلك فمعدلات الفقر والجهل والمرض في زيادة مستمرة.

إن الجمعيات تتفق الأموال التي تحصل عليها من خلال الاتصال المباشر بالفقراء. ويتم تقييم الفقر واحتياجات الفقراء بشكل تقديري يعتمد على وجهة نظر مسئول الجمعية، ودون الاعتماد على تقييم ودراسات علمية لحالاتهم، كما لا تقوم بإعداد خطط واضحة ومدرسة لتحديد أوجه إنفاق تلك الأموال للقضاء على أوجه الحرمان لدى الفقراء. وتلك الجمعيات لا يوجد لديها باحثين وخبراء في مجال بحوث الفقر ودراسة مقاييس الفقر واللامساواة. على الرغم من أن هذه الجمعيات يمكنها أن تبني قواعد بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن الفقراء وغير الفقراء لأنها تحظى بقبول وثقة كبيرة داخل المجتمع المصري. ولن تتحمل الجمعيات تكاليف عالية لتنفيذ ذلك. فعلى سبيل المثال تكلفة الحصول على البيانات والمعلومات لإعداد قواعد بيانات سليمة ودقيقة سوف تكون قليلة بسبب توافر عدد كبير من المتطوعين للعمل الخيري لدى هذه الجمعيات من مختلف التخصصات والمستويات العلمية. ولكن دوائر صنع القرار داخل الجمعيات تقتصر على أفراد محددين يفتقرون إلى العلم والمعرفة والمنهج العلمي في التفكير مما يجعلهم غير واعيين بمثل تلك الحقائق، إلى جانب أن كثيراً من الأعضاء الذين لديهم علم ومعرفة ويتحكمون في القرار داخل الجمعيات قد تكون لديهم أغراض وغايات غير معلنة ويحملون أجندات وتوجهات دينية وسياسية تختلف عن الأهداف المعلنة لهذه الجمعيات.

من ناحية أخرى تتوافر لدى الدولة الأجهزة والخبراء والباحثون في مجالات بحوث الفقر ودراسات مقاييس ومعايير الفقر واللامساواة، ورغم ذلك فإنه يتم حساب مؤشرات الفقر والحرمان البشري من خلال بحوث تعتمد على نظام البحث بالعينة، حيث أن الدولة لا يمكنها أن تحصل على بيانات شاملة ودقيقة عن السكان والإسكان والمنشآت ومن يسكنونها، لارتفاع تكلفة الحصول على مثل تلك البيانات والمعلومات. كما أنها كثيراً ما تفتقر إلى الثقة الكافية من جهة المواطنين مما يجعلهم لا يفصحون عن كامل البيانات بل يعمدون إلى إخفاء بعض الحقائق والمعلومات؛ وذلك لا يمكن أن يحدث إذا كان القائمون على تجميع تلك البيانات من أهل القرى والنجوع والأحياء التي يعيشون بها.

فإذا كان هدف الدولة والجمعيات واحد وهو محاربة فقر الدخل والجهل والمرض والنهوض بمستوي التنمية البشرية علي المستوي الكلي ومن ثم القضاء على الحرمان البشري، ولكن كل منهم يأخذ مساراً منفصلاً عن الآخر، فلماذا لا يتم توحيد مسارات الجمعيات بعضها وبعض في مسار واحد من جهة، ومع أجهزة الدولة من جهة أخرى من خلال وحدة للشراكة بين الدولة والجمعيات للوصول

إلى منظومة شركاء التنمية. ويتم التعاون فيما بينهم لبناء قاعدة بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة عن السكان والفقراء في مصر وخصائص السكان ومقومات إنشاء المشروعات الصغيرة لفقراء الدخل... الخ. تشارك كل من الجمعيات وأجهزة الدولة في بناء قاعدة البيانات والمعلومات كل بما لديه من إمكانيات.

فإذا وضعت الدولة إطاراً تشريعياً يسمح لهذه الجمعيات بالاندماج وتكوين ثلاث جمعيات أساسية بدلاً من أن يكون عددها أكثر من ٢٥٠٠٠ جمعية وفقاً لبيانات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية في عام ٢٠١٠م وهي:

- ١- جمعية رئيسية لها فروع منتشرة في جمع أنحاء الجمهورية هدفها القضاء على فقر الدخل.
- ٢- جمعية رئيسية لها فروع منتشرة في جمع أنحاء الجمهورية هدفها القضاء على الجهل من خلال النهوض بالتعليم في مختلف مراحله.
- ٣- جمعية رئيسية لها فروع منتشرة في جمع أنحاء الجمهورية هدفها القضاء على المرض من خلال النهوض بالصحة بشكل شامل.

يتم تكوين اتحاد عام للجمعيات الثلاثة السابقة يكون ممثلاً لها في منظومة شركاء التنمية لتحديد إمكانيات الجمعيات الثلاثة ونسب المساهمة في تحمل أعباء التنمية سواء على مستوى الصحة أو التعليم أو رعاية محدودي الدخل، ويمثل الدولة في هذه المنظومة ما يلي:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: لتقديم التراخيص اللازمة لجمع البيانات والمعلومات على مستوى الوحدات الجزئية تمهيداً لبناء قاعدة البيانات الشاملة، إلى جانب الباحثين والخبراء المتخصصين في مجال جمع البيانات وحساب المؤشرات المختلفة للفقر والتنمية البشرية.

٢- وزارة التضامن الاجتماعي: لوضع نظام للرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، على أن يتم دعم وإمداد الجمعيات بالباحثين الاجتماعيين وتوزيعهم على جميع فروع هذه الجمعيات، وذلك لتقديم العون الفني والمهني في إدارة وتحصيل الأموال ومن ثم العدالة في التوزيع.

٣- وزارة التخطيط: لوضع خطة استراتيجية تتفرع منها خطط تفصيلية يندرج تحتها مجموعة من البرامج والسياسات المحددة والتي يتم تنفيذها في إطار زمني محدد للوصول إلى مصر بلا فقر ولا مرض ولا جهل.

٤- وزارة المالية: لتقوم بدور رسم وتحديد السياسات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

إن إنشاء وحدة للشراكة بين القطاع الحكومي بجميع هيئاته ووزاراته (يمثلهم وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التضامن الاجتماعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) من ناحية وبين القطاع الأهلي ممثلاً في الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني (وذلك علي غرار وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص) من ناحية أخرى، بهدف تنظيم عشوائية العمل الخيري القائم في

مصر تمهيداً لدمج الوجدتين في منظومة شركاء التنمية. حيث إن الأهداف العليا للدولة في مجال مكافحة الفقر والفساد والجهل والمرض تتلاقى جميعها مع أغراض وأهداف هذه الجمعيات ولكن عدم تحديد مسار واضح لتقسيم أعباء التنمية سواء (بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية) بين الدولة من ناحية والجمعيات من ناحية أخرى يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية وستصبح معظم الجهود تجارب عشوائية دون أثر حقيقي علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي ودون رسم خطة استراتيجية واضحة تندرج تحتها خطط وبرامج تفصيلية تحقق أهدافها من خلال سياسات محددة.

الخلاصة:

علي الرغم من وجود أكثر من ٣٧,٠٠٠ منظمة مجتمع مدني منهم حوالي ٢٥,٠٠٠ جمعية أهلية داخل مصر^{٢٤٠} تتفق جميعها في أهداف مكافحة الفقر والمرض والجهل...؛ إلا أن كل جمعية تعمل في إطار ومسار فردي دون أي تنسيق بينها وبين مثيلاتها من الجمعيات الأخرى من جهة وبين الدولة من جهة أخرى؛ بالرغم من أن الدولة تستطيع أن تقدم لهذه الجمعيات الدعم الفني الكامل في إدارة وتحصيل وسبل إنفاق أموالها من خلال توفير الكوادر العلمية وتقديم أبحاث علمية قابلة للتطبيق وذلك في مجالات التخطيط للتنمية الشاملة (اقتصادية _ اجتماعية _ بشرية)، تساعد هذه الجمعيات علي تعظيم مواردها، وتحقيق استفادة أكبر للمجتمع، حيث إن تلك الجمعيات لها تأثير كبير على قطاع كبير من المجتمع المصري، وقد يتم استغلال مشاعر المواطنين المتعاملين مع الجمعيات من قبل القائمين عليها. ويتم تقديم هؤلاء العاملين في هذه الجمعيات للفقراء الذين يتلقون الخدمات علي أنهم أصحاب الفضل عليهم وأن هذه الأموال هي أموالهم وبالتالي يمكن استغلال وتوجيه الفقراء لخدمة أغراض معينة ، حيث إن كثيراً من هذه الجمعيات إن لم يكن معظمها أصحاب أجندات خاصة ، بينما الحقيقة أن القائمين علي عمل هذه الجمعيات هم مجرد وسيط بين المتبرع ومتلقي التبرع، وليس من المقبول أن يتم ترك تلك الجمعيات مستمرة في نفس هذا الاتجاه، أو يتم وقف نشاطها، لأن هذا سيكون له تداعيات خطيرة ، وقد تستغل الجمعيات قرار مصادرة الأموال أو وقف النشاط، ولكن ما يجب فعله هو القيام بتنسيق وتوحيد الجهود والأهداف وأولويات التنمية من خلال المقترح السابق، وتقديم التشريعات اللازمة لذلك بالإضافة إلى صياغة تشريعات تسمح للجمعيات بالاندماج علي مستوى كل قرية طالما أنها تشترك في أهدافها، ثم الاندماج علي مستوى المراكز، والمحافظات تبعاً تمهيداً لتكوين وحده قوية تشترك مع الدولة في تقاسم أعباء التنمية، واستهداف الفقر

تلك الجمعيات تقوم بتجميع مبالغ كبيرة جداً في ظل وضعها الحالي، ولكن يمكن أن يتم تعظيم إيراداتها بشكل قد يضاعف من هذه الأموال التي تجمعها، إذا تم تقديم نموذج آخر، يكسبها الثقة الكاملة، بما يدفع من يخرج أموال زكاته أو صدقاته للفقراء بشكل مباشر، للاطمئنان لها وتسليمها عبء أداء تلك المهمة.

^{٢٤٠} بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث، من الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وفقاً لآخر إحصائية، لعام ٢٠١٠م.

المبحث الثالث

رؤية مقترحة لعلاج مشكلة الفقر بالزكاة والصدقات في مصر

مقدمة:

لا ريب أن الزكاة والصدقات تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع بما تقوم به من دور اجتماعي واقتصادي، ومع ذلك فإن الإسلام يقر حزمة من السياسات والآليات المدعمة لعمل الزكاة، وتتمثل تلك الآليات في؛ الصدقات، والكفارات، والإرث، والنفقة، وغيرها وكلها لها آثار إيجابية على محاربة الفقر وتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أبناء الوطن الواحد.

وقد أوضحت الأجزاء السابقة من الدراسة أن الزكاة والصدقات يمكن أن يكون لها دور إيجابي يساعد على علاج مشكلة الفقر، ويساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإزالة الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية السلبية للفقر لو أحسن تجميعها وتوجيهها.

كما تم توضيح وجود عديد من الجمعيات التنموية وذات الصبغة الإسلامية؛ التي أنشئت لمساعدة الفقراء والمحتاجين والتي قد لا تتفق أهداف كل منها مع الأخرى بصورتها الحالية في ظل غياب التنسيق بينهم. مما يؤدي إلى تشتت الجهود، وعدم تطوير الأداء واقتصار تلك الجمعيات على أفراد بعينهم يتخذون القرارات فيها ويهيمنون على كل أمورها. وفي ظل عدم وجود تدريب للعاملين بها يعمل على تطور أساليب إدارتها؛ لا تتحقق الأهداف التي أنشئت الجمعيات على أساسها؛ ومن أهمها محاربة الفقر (القضاء على الفقر)؛ على الرغم من أن الأموال قد تكون متوفرة ولكن عدم ترشيد استخدامها في تحقيق الأهداف يؤدي لعدم تحقيق نتائج ملموسة لأعمالها. وقد تستحوذ بعض الجمعيات على النصيب الأكبر من الأموال (الزكاة والصدقات) دون غيرها نتيجة لإتساع نطاق علاقاتها أو لشهرتها الأكبر يؤدي إلى حصول قطاع بسيط من الفقراء التابعين لهذه الجمعية على معظم الأموال الموجودة بتلك الجمعيات. هذا إلى جانب أن هذه الجمعيات بوضعها الحالي قد لا تحصل إلا على نسبة لن تتجاوز ٤٠٪ في أفضل التوقعات من جملة مبالغ الزكاة والصدقات، بينما باقي المبالغ غالباً ما يخرجها المتبرع مباشرة دون وسيط، مما يشير إلى إمكانية تعظيم مقدار ما يتم تحصيله، وترشيد أوجه الإنفاق.

لكل ما سبق يهدف الجزء الحالي من الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة ومفاده؛ ما هو الأسلوب الأمثل الذي يمكن اتباعه لمواجهة الفقر لمواجهة فعالة باستخدام عناصر المنهج الإسلامي؛ بطرح رؤية مقترحة لإعداد مؤسسة للزكاة تعمل على تجميع الأموال المستحقة للزكاة من كل المكلفين بها، وتتمكن من إنفاقها على مصارفها، وتوظيفها لعلاج مشكلة الفقر.

٣-٣-١ إنشاء مؤسسة الزكاة:

ما تم إستخلاصه من أجزاء الدراسة السابقة يشير إلى وجوب إصدار تشريع لإنشاء مؤسسة رئيسية للزكاة، تتفرع عنها فروع بمختلف المحافظات والمراكز، والوحدات المحلية. تطوي بين طياتها أنشطة مختلف الجمعيات القائمة على تجميع أموال الزكاة والصدقات، وتضع آليات عملية سليمة لجمع الأموال وتضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لجمع وإنفاق هذه الأموال في مصارفها بكفاءة وفاعلية ونزاهة وشفافية كاملة.

الهدف الإستراتيجي لمؤسسة الزكاة المقترحة:

القضاء على الفقر؛ على أن يتم تحديد من هم الفقراء من خلال بحث منهجي وموضوعي ومحدد المعايير. وعلى أن تقوم المؤسسة بتوحيد كل الجهود المبذولة في مختلف المؤسسات والأفراد، بحيث يتم جمع كل أموال الزكاة والصدقات في وعاء واحد. ثم تحديد كيفية إنفاقها بأولويات محددة وواضحة من خلال الخطط والسياسات الموضوعية لدى هذه المؤسسة وفروعها.

رؤية مؤسسة الزكاة:

عدم ملازمة صفة الفقر للفقير مدى الحياة، والتمييز بين فقير القدرة وفقير الدخل.

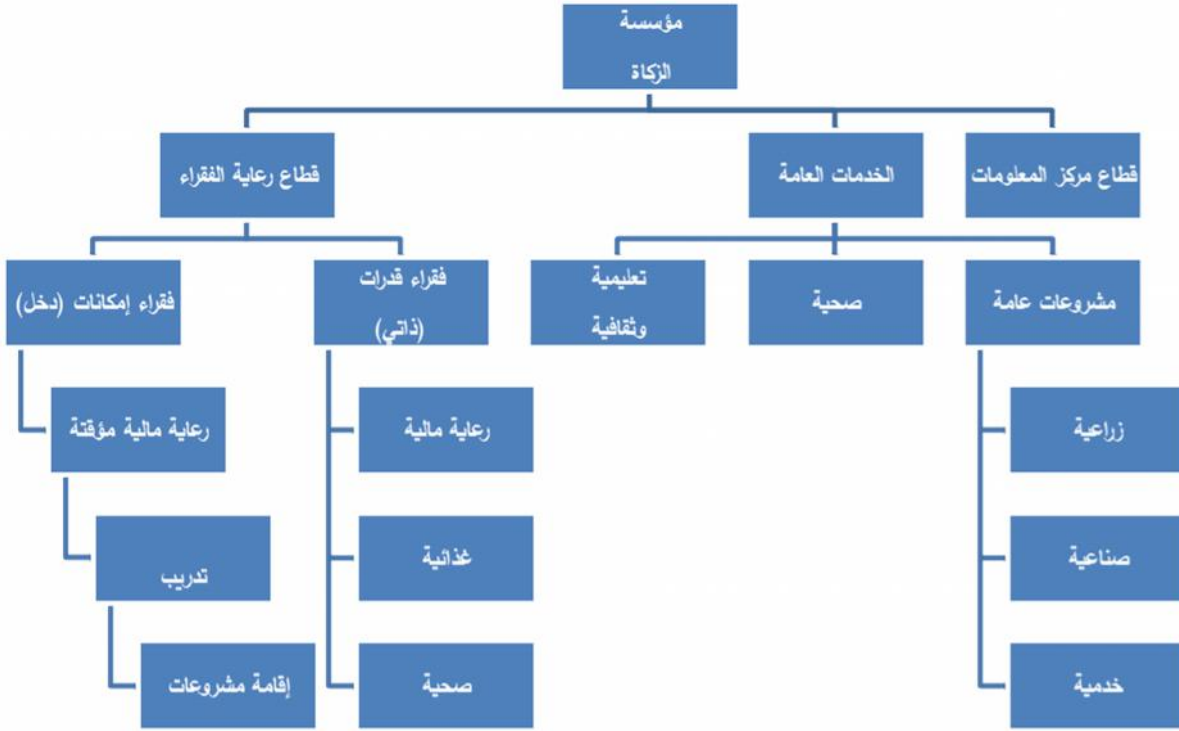
رسالة مؤسسة الزكاة:

محاولة إخراج من هم دون الحدود الدنيا للعيش الكريم من دائرة الفقر، وصولاً بهم إلى حد الكفاية. ويتم ذلك من خلال تصنيف الفقراء إلى من هم دون حد الكفاف، ومن هم دون حد الكفاية، وذلك بدراسة وتحديد متوسط الدخل الحقيقي (نقدي - عيني) لمعرفة من هم دون هذا الحد ومن أعلاه، وآليات مساعدتهم.

ويقترح إنشاء مؤسسة محلية على مستوى كل وحدة محلية، ثم تنشأ مؤسسة على مستوى كل مركز تضم جميع المؤسسات المنشأة على مستوى الوحدات المحلية التابعة للمركز، وتضمد تلك المؤسسات ليتم تجميعها تحت مظلة المؤسسات المنشأة على مستوى المحافظات التي تضم كل منها المؤسسات المنشأة على مستوى المراكز التابعة للمحافظة، ويجمع كل تلك المؤسسات مؤسسة مركزية يكون مقرها في عاصمة الدولة وتشرف على جميع المؤسسات التابعة لها.

وفيما يلي رسم توضيحي لفرع من فروع مؤسسة الزكاة المقترح إنشاؤها على مستوى الوحدة المحلية لقرية كفر طحا على سبيل المثال. بغرض تجميع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات وتعظيم تلك الأموال، ثم إنفاق ما يتم جمعه على مصارف الزكاة الشرعية، والقضاء على الفقر.

شكل رقم (١٠): رسم توضيحي لمؤسسة الزكاة المقترح إنشاؤها



٣-٣-٢ الخطوات العملية لإنشاء مؤسسة الزكاة:

١- البدء في تجميع بعض القانونيين المتطوعين بالأعمال الخيرية بالجمعيات العاملة على تجميع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات. وعرض فكرة المؤسسة عليهم والطلب أن يقوموا بإعداد مشروع قانون مؤسسة الزكاة المحدد فيه أهداف المؤسسة، آليات عملها وكيفية جمع الأموال، أوجه الصرف...

٢- البدء في مقابلة أعضاء المجالس المحلية للقرى وبعض أعضاء مجلس الشعب على مستوى المحافظة وإقناعهم بفكرة مؤسسة الزكاة لكسب تأييدهم وحماستهم لعرض مشروع قانون بإنشاء المؤسسة والموافقة عليه في مجلس الشعب.

٣- دراسة وافية لكل المؤسسات (الجمعيات) الخيرية العاملة في المجال الذي ستقوم به المؤسسة ودراسة كيفية تنظيم عملها ليصب في المؤسسة بتنسيق وتكامل. مع العلم أن كل جمعية من الجمعيات العاملة في جمع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات؛ مشهورة وتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما عدا لجنة الزكاة (بيت مال المسلمين) فهو تابع لبنك ناصر الاجتماعي.

٤- بالدراسة وجد أن كل جمعية لها حساب خاص بها والبعض له أرصدة مالية لدى البنوك. فكيف يمكن دمج هذه الأرصدة المسجلة في الجهات التابعة لها هذه الجمعيات، مثل: الحساب

الخاص (بمكتب كفالة الطفل اليتيم) في بنك التنمية والائتمان الزراعي تحت مظلة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية؛ لتصبح تحت الإشراف الكامل لمؤسسة الزكاة.

٥- الدعوة والترويج لدى تلك الجمعيات ولدى الجهات التي تتبعها وكذلك للأهالي والمواطنين لفكرة المؤسسة ولإقناعهم أن إنشاء مثل تلك المؤسسة لصالح المواطنين والمجتمع وأهدافه.

٦- استصدار قرارات من المحافظين لإنشاء المؤسسة وفروعها وتحديد أماكن المقرات.

٧- البدء في إنشاء المقرات الجديدة للمؤسسة وفروع المؤسسة على مستوى المحافظات والمستوى المحلي وبدء حملة للترويج لدى رجال الأعمال وأهل الخير للتبرع بتكاليف الإنشاء.

٨- البدء في تنفيذ خطة عمل المؤسسة، وإقامة المشروعات لخدمة القرية؛ بعد إعداد خطة محددة لكيفية جمع البيانات وتحديد أوجه الصرف.

٣-٢-٣ الخطوات العملية لعمل مؤسسة الزكاة:

إن الهدف الأساسي لإنشاء مؤسسة الزكاة هو القضاء على مشكلة الفقر، أو القضاء على مختلف أوجه الحرمان لدى الفقراء؛ لذلك لابد من تحديد الفقراء تحديداً جيداً سواء المسجلين أم غير المسجلين، المعلومين للناس أم غير المعلومين.

بالإضافة لأهمية تحديد مفهوم الدخل الفعلي (دخل نقدي - دخل عيني) والذي يعتبر الفرد وفقاً له فقيراً إذا كان دون الحد الأدنى لهذا الدخل المحدد. فلابد من وضع آليات لتحديد الفقراء في القرية وذلك عن طريق:

الحصر الشامل للسكان حيث يتم حصر جميع المسجلين في كل الجهات الخيرية وتجميع الكشوف تمهيداً لإعادة تصنيف الفقراء ودراسة حالتهم من جديد وفق الرؤية الجديدة للمؤسسة ووفقاً للمعايير المحددة بالدراسة.

وحيث إنه يعتقد أن هؤلاء المسجلين لا يمثلون جملة الفقراء في القرية فلا بد من القيام بعمل يؤدي إلى الوصول كل فقراء القرية المسجلين وغير المسجلين وتحديد مستويات أو درجات فقرهم وذلك من خلال تنفيذ مسح أو حصر شامل لجميع المقيمين بالقرية إقامة دائمة.

آليات إجراء الدراسة الميدانية وحصر أسر القرية: .

- الوصول إلى المعلومات المتوفرة عن القرية بمركز معلومات الوحدة المحلية لمعرفة عدد الأسر تقريبا للوصول إلى تكلفة تنفيذ الحصر.

- تصميم استثمار الحصر، وتشتمل على بيانات تفصيلية للدخل والإنفاق وبيانات تفصيلية للأسرة مثل (رب الأسرة، عدد الأفراد، وصف السكن، من هم في قوة العمل ويعملون أو لا يعملون، المهن، الحرف، المؤهلات،..... الخ) . يوجد استثمار حصر مصممة من قبل الباحث .
 - تحديد المجموعة التي ستقوم بجمع البيانات وتدريبهم جيدا على المفاهيم الموحدة، وتحديد المجموعات التي ستقوم بتسجيل البيانات بعد تصميم برنامج للحاسب الآلي يتم تفريغ البيانات فيه.
 - ومن المفيد قبل القيام بالحصر؛ التمهيد الجيد للحصر عن طريق الإعلام والترويج لدى جميع أبناء القرية بضرورة وأهمية الحصر من خلال:
 - أ- عمل لقاء يجمع كل أئمة المساجد بالقرية وشرح الأمر لهم بشكل مفصل للدعوة له بشكل متواصل على مدى الصلوات الخمس لمدة أسبوع. والتركيز على يوم الجمعة، والدروس في المساجد على هذا الأمر.
 - ب- بعد مرور نحو أسبوع من بداية دعوة أئمة المساجد، من الممكن التحضير والدعوة لتنفيذ ندوة تجمع كل حملة المؤهلات العليا من أبناء القرية لعرض الأمر والحصول على آرائهم ومقترحاتهم، ويدعو لهذا المؤتمر (أئمة المساجد، إعلان، دعوة ورقية، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت).
 - ج- حصر الفقراء بالقرية
- ويحقق الحصر ثلاثة أهداف رئيسية: -**
- ١- دراسة التخطيط الهيكلي للقرية وتقسيماتها المختلفة تمهيدا لرسم خريطة تفصيلية توضح بها: مواقع الأراضي، والمنازل، والمنشآت، والمخصصات.... الخ.
 - ٢- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية ودقيقة عن القرية تكون نواة لمركز معلومات للقرية على أن يتم تحديثها بشكل مستمر، ليتضح مدي التغير الحادث في مستوى معيشة الفقراء، والغير في عدد السكان ومستويات التعليم... الخ، ليتم تقييم كفاءة وفاعلية أداء مؤسسة الزكاة.
 - ٣- التحديد الدقيق لكل فقراء القرية، ودراسة الفقر لديهم وذلك من خلال ثلاثة مصادر تتكامل لتكوين مسح شامل عن القرية كما يلي:
- استثمار لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك والمدخرات والأحوال المعيشية والصحية والتعليمية والعملية... على أن يتم تطبيقها على جميع أسر القرية، وتجمع بواسطة أبناء القرية مما يضمن دقتها.

- مجموعات العائلات ذوو الحضور الاجتماعي، والخبرة بغالبية ظروف أفراد العائلة، ومشهود لهم بالحياد والنزاهة بين أبناء القرية.
- البحث الميداني والمقابلات الشخصية الذي يهتم برأي المبحوث ورأي الأصدقاء والجيران والتعرف على مستوى المعيشة الفعلي، وحالة وطبيعة المسكن الذي يسكن به من يوصف بالفقر.

القيام بعمل المسح الشامل للقرية يؤدي إلى الحصول على المعلومات التي يحتاجها عمل المؤسسة المقترحة؛ ويؤدي أيضاً للحصول على حصر دقيق للسكان من حيث (العدد، النوع، ومستوى السكن وطبيعته، والفئات العمرية، ومعرفة من هم في قوة العمل، من لا يعمل ويريد العمل، ومن يعمل، العاجزين عن العمل، ومراحل التعليم، الأمراض المختلفة، العلاج الذي يتناوله أفراد القرية... الخ) وقياس متوسط الدخل والإنفاق والاستهلاك، إلى جانب ما توفر من معلومات عن القرية من مركز المعلومات الموجود بالوحدة المحلية؛ يمكن من التعرف على تعداد وحالة السكان معرفة دقيقة؛ ويعمل على مشكلة عدم القدرة على الحصول على بيانات دقيقة سواء بواسطة التعدادات أو مسح الدخل والإنفاق أو بحوث العمالة بالعينة التي يقوم عليها موظفون بالدولة لا يحظوا بالثقة الكاملة من المواطنين؛ عكس الحالة في حالة قيام أبناء المجتمع المحلي أنفسهم بتجميعها.

من خلال الخطوات السابقة يمكن تحديد الفقراء ومستويات فقرهم؛ بمعنى من هم دون حد الكفاف ومن هم دون حد الكفاية للوصول إلى الفئات الأولى بالرعاية ونوع المساعدات المطلوبة؛ كأول أوجه مصارف الزكاة.

يمكن تقسيم الفقراء إلى قسمين: (فقراء القدرات، وفقراء الدخل)

١- فقراء القدرات [غير القادرين على العمل وتوليد الدخل]: وهم فئة الأفراد الأكثر فقراً.

يتم البدء بالفئة الأشد فقراً ثم التي تليها وهكذا، ويكون مكافحة الفقر لهذه الشريحة في اتجاهين:

أ- محاولة إخراج من يكمن فقرهم في حالة العجز فيكون التركيز على إخراجهم من دائرة العجز لإنهاء حالة العجز لديهم، ونقلهم إلى شريحة فقراء الدخل عن طريق تحمل كل المبالغ المالية اللازمة لإجراء العمليات وتقديم الأجهزة التعويضية التي يحتاجونها، بجانب توفير وسيلة لكسب الرزق تتلاءم مع حالاتهم.

ب- الدعم الكلي والرعاية الكاملة لأسرهم (مالية، صحية، غذائية، تعليمية) وصولاً إلى القضاء على كل أوجه الحرمان لديهم اتباعاً لتعاليم ديننا الحنيف؛ فكما قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - " إذا أعطيتهم فأغنوا " وبذلك يصبح هؤلاء بغير حاجة لسؤال الناس أو التسول ويمكنهم العيش في عزة وكرامة.

٢- فقراء الدخل [القادرون على العمل وتوليد الدخل ولكن لا يفي بحاجتهم]: وهي فئة تحتاج للمساعدة في إيجاد مورد لكسب الرزق

وهذه الشريحة يتم مساعدتهم عن طريق إنشاء المشروعات وتمليكها لهم، وتقديم القروض والخدمات الفنية لمساعدتهم على توفير مصدر للرزق أو التوسع في مصدر الرزق الذي يعتمدون عليه للحد اللائق؛ ومساعدتهم بذلك في الخروج من حدة الفقر إلى حد الكفاية، ولكن بمشاركتهم والمساهمة على جعلهم منتجين وزيادة حجم وجودة الإنتاج لديهم.

وبعد ذلك يجب استثمار باقي أموال الصدقات والزكاة في مشروعات تهدف لخدمة الفقراء وباقي الفئات المستحقة للأوجه الأخرى للزكاة ويفضل تشغيلهم في مشروعات يعملون بها بدلا من إعطائهم الأموال بشكل مباشر: ويمكن استثمار تلك الأموال في جميع المجالات كما يلي:

أولاً: في المجال الزراعي:

- بمعاونة المتخصصين يمكن التوسع في إدخال زراعات جديدة تساعد على زيادة الإنتاج وتوفير الخضر والفاكهة والحبوب بشكل كبير في القرية، وكذلك مساعدة المزارعين على التسويق الإجمالي داخل وخارج القرية وإيجاد منافذ للتسويق.
- المساعدة في توفير آلات الري وحفر الآبار وباقي المعدات اللازمة للإنتاج.
- المساعدة على تسويق منتجات الحبوب والخضر والفاكهة بصورة مجمعة للحصول على مزايا البيع بكميات كبيرة. فمثلاً:
- حصر الحيازات الزراعية بالقرية لدى الجمعيات الزراعية المختلفة للحصول على أنصبتها من الأسمدة والكيماويات وتوزيعها بصورة عادلة.
- توفير جميع البذور بتكلفة أقل من السوق عن طريق الحصول على الميزة النسبية من الشراء بحجم كبير.

ثانياً: في مجال الإنتاج الحيواني:

- من الممكن إعداد دراسة للبدء في إنشاء مزرعة كبيرة للإنتاج الحيواني ومجزر آلي صحي.
- دراسة لإنشاء مصنع للألبان حتى يتم تجميع وإنتاج الألبان للفلاحين وشراؤها بأسعار كبيرة نتيجة توفير هامش الربح الذي يحصل عليه التجار بمراحل البيع من تاجر التجزئة حتى الوصول للمصنع.
- توفير الأعلاف المختلفة بأسعار التكلفة.

ثالثاً: في مجال الصناعة:

- التفكير في عدد من صناعات التصنيع الزراعي المعتمدة على منتجات القرية من قطاع الزراعة مثل الذرة البيضاء والصفراء والأرز والقمح، الطماطم، الخضروات.... الخ.
- إنشاء مصنع للأعلاف يعتمد على مخلفات المنتجات الزراعية بالقرية. ومدشة للحبوب ومطحن.

رابعاً: في مجال الصناعات الأخرى:

- صناعة الملابس: محاولة التوسع في صناعة الملابس الجيدة الصنع لزيادة دخول أبناء القرية وفتح فرص جديدة للعمل للجنسين.
 - صناعة الأثاث بحرفية ودرجات جودة عالية.
- فلا شك أن مجرد خوض التجربة يفجر طاقات وإبداعات جديدة تتولد من النجاح والخبرة المكتسبة من خلال تعاون كل أبناء القرية .

خامساً: في مجال الصحة:

- توفير عيادات متكاملة للخدمات الطبية والصحية - طوال العام - تقدم الكشف والعلاج المجاني لفقراء القرية أو حتى بأسعار رمزية.
- العمل على إنشاء مستشفى باسم المؤسسة للقرية تضم جميع التخصصات وتتحمل المؤسسة جميع نفقات العمليات والعلاج للفقراء وغير القادرين، بينما يتحمل القادرون نفقات علاجهم.

سادساً: في مجال التعليم وحفظ القرآن:

- رعاية طالب العلم الفقير ودعمه دعماً كاملاً مع التشجيع الخاص للمتفوقين.
 - تخصيص جزء من الأموال للتشجيع على حفظ كتاب الله وعمل مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم، وتفسيره، وتعليم صحيح أحكامه.
- محاولة استخدام دور المناسبات المتوفرة بكل قرية والتي تشترك فيها العائلات مع بعضها البعض ولا يتم استغلال تلك الأماكن إلا في حالات العزاء أو عقد القران؛ في مجالات عديدة، منها رفع درجة الوعي المعرفي والثقافي.

٣-٢-٣ بناء نظام للرقابة والمتابعة والتقييم:

يتم تصميم برنامج للرقابة والمتابعة والتقييم يتم تحميله على جهاز الكمبيوتر الخاص بكل جمعية من الجمعيات الخيرية الموجودة بالقرية ويكون كل جهاز متصل بشبكة الإنترنت ليتم الربط بين

تلك الجهات والمؤسسة، والمؤسسة على مستوى المركز والمحافظة. تحمل على هذه الأجهزة كافة بيانات المسوح الكاملة وبيانات الفقراء والمستحقين للزكاة، وأوجه إنفاق الأموال الموجودة بالمؤسسة. ويتفعل نموذج المتابعة والتقييم المحمل على الأجهزة يمكن رقابة ومتابعة وتقييم كل الأنشطة بشفافية ونزاهة كاملين.

الخلاصة:

إن جميع الدول التي تحاول تطبيق إستراتيجيات لمكافحة الفقر وتنفيذ سياسات مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة، كما تعمل على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، ومن المهم كما فعلت ماليزيا أن يتم تحديد مجموعات محددة من السكان الفقراء في الريف والحضر لتحظى بعناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً. ومن جهة أخرى، يتم تبني استراتيجية للتوزيع العادل للدخل في كل السياسات والخطط التنموية المشار إليها، بهدف مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة من السكان الأصليين؛ وهو ما يؤدي إلى نتائج مهمة منها؛ انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة. كما يجب تأكيد مبدأ الضرائب التصاعدية لتقريب الفوارق وتحقيق العدالة.

وبالنسبة لمصر فقد استهدفت تنفيذ مجموعة من السياسات إلى تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات والأنشطة المترابطة بحيث تؤدي إلى خلق بيئة ممكنة للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف محددة ومتزامنة تشمل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتوفير مستوى أفضل من الخدمات الأساسية مع ضمان شبكة أمان اجتماعي فعالة للفقراء، مع الاعتماد على تطبيق الدعم السلمي لمساعدة الفقراء وتخفيف وطأة الفقر الواقع عليهم إلا أن برنامج الدعم لا يوتي الثمار المرجوة منه بسبب^{٢٤١}:

- قصور آليات عمل نظام البطاقات التموينية، حيث لا يستهدف البرنامج الحالي الفئات الفقيرة أو محدودي الدخل بشكل مناسب.
- ضعف أسلوب التسجيل في نظام البطاقات التموينية المتمثلة في عدم وجود اتساق بين الأفراد المسجلين على البطاقة والأفراد الموجودين بالأسرة، حيث تبين أن بعض الأفراد المتضمنين في البطاقات التموينية متوفون وأن آخرين من المقيمين داخل الأسر غير مدرجين بالبطاقات التموينية.

^{٢٤١} وفيق يونان، نحو تصميم برامج تنفيذية لاستهداف الفقراء في مصر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، "الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي". القاهرة ١٩-٢٠ إبريل ٢٠٠٧.

- عدم كفاية الحصص التموينية لبعض السلع، وزيادة المقررات من سلع أخرى بما لا يتناسب مع تفضيلات المستهلكين واحتياجاتهم.
 - انخفاض جودة السلع التموينية.
 - أن دعم البترول هو دعم حسابي في غالبيته وليس دعماً حقيقياً لأن الدعم الحقيقي هو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها وبين سعر بيعها للمستهلكين بأدنى من هذه التكلفة؛ في حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته في مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين أي أن هناك ربحاً وليس دعماً.
 - أما الدعم الحسابي للطاقة المذكور في البيانات الرسمية فهو عبارة عن الفارق بين أسعار منتجات النفط في السوق الدولية وأسعار بيعها للمستهلكين في مصر، ولا علاقة له بتعريف الدعم باستثناء كميات المنتجات النفطية التي يتم استيرادها من الخارج بالأسعار العالمية والتي تشكل علامة على التخلف الاقتصادي في مصر التي مازالت تصدر النفط في صورته الخام وتستورد الكثير من منتجاته من الخارج شأنها شأن الدول الأقل نمواً أو المتخلفة في هذا الصدد.
- وعموماً يجب على الدولة الراغبة في مكافحة الفقر أن تقوم بصياغة استراتيجيات وسياسات تنموية هادفة لتخفيض الفقر في إطار زمني طويل المدى؛ وأن تكون الاستراتيجيات والسياسات شاملة تضم برامج ذات الأولوية المناهضة للفقر، وتوفير الأساس لبرامج المساعدات؛ وأن تكون صياغة السياسات واضحة وشفافة؛ مع التأكيد على ضرورة العمل على إشراك كل قطاعات المجتمع حول الإستراتيجية والسياسات الهادفة لتقليل الفقر؛ وتفعيل المراقبة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة وذلك بهدف القضاء على الفساد؛ وأخيراً من المهم تطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة مدى الانخفاض في معدلات الفقر ومدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الحادث.
- كما تبين أنه يمكن استخدام الزكاة في علاج مشكلة الفقر أو جزء منها على أقل تقدير وأن التطبيق الحقيقي والكامل للزكاة الواجبة على كل مسلم عاقل قادر على الكسب ولديه فائض من هذا الكسب يؤدي إلى تحقيق عديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- مع مراعاة أن الزكاة فرضت على المسلمين بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ثم بإجماع فقهاء المسلمين ولا تجب على غير المسلم، فمع أن الإسلام وسع أهل الكتاب ومن في حكمهم من غير المسلمين فأعطاهم ذمة الله وذمة رسوله علي أن يعيشوا في كنف دولة الإسلام مصونة حرمانهم مكفولة حرياتهم لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم في حق المواطنة؛ إلا أن الزكاة بصفتها ركناً من أركان الإسلام وعبادة دينية غير مطلوبة من غير المسلمين فالمسألة التي يمكن أن تثار هنا بمناسبة اقتراح وضع قانون للزكاة في مصر مع وجود إخوة في الوطن من المسيحيين ويرى البعض أن قيام

الدولة بشئون الزكاة بموجب قانون يلزم معه التسوية في المعاملة بين جميع أبناء الوطن مسلمين ومسيحيين. وفي هذا الشأن قد تعددت الآراء كما يلي.

الرأي الأول: يرى وجوب تطبيق قانون مشروع الزكاة على المواطنين جميعاً.

الرأي الثاني: يرى أن تفرض على غير المسلمين ضريبة بمقدار الزكاة تحت مسمى ضريبة التكافل الاجتماعي كما جاء في النموذج السوداني .

ومع أن الأمر قابل للنقاش إلا أنه يراعي ما سبق الإشارة إليه من أن الزكاة في الأصل فرض على المسلمين وأن الواقعة التي يستند إليها من يري إخضاع غير المسلمين للزكاة في قصة بني تغلب وكانوا من النصارى فهي أن ذلك جاء بناءً على طلبهم من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ولأسباب ذكروها ورضوا بذلك ومن هنا نرى أن يأخذ مشروع القانون المقترح بالرأي القائل بوجوب الزكاة على المسلم فقط لأنها لم تفرض على غير المسلم بينما هو فرض على المسلمين يرضون به ويرغبون بذلك.^{٢٤٢}

الرأي الثالث: يستند إلى أن الشريعة المسيحية فرضت على الإخوة المسيحيين فريضة تسمى بالعشور وبموجبها يتم دفع ١٠٪ من الدخل الشهري إلي الكنيسة، لذا فمن الممكن اقتراح أن يطلب قانون الزكاة المقترح من الكنيسة أن تقوم بتوريد ٢.٥٪ من إجمالي قيمة العشور المحصلة كمساهمة من الأخوة المسيحيين في الضمان الاجتماعي للمجتمع ومشاركة منهم في علاج مشكلة الفقر التي يعاني منها شريحة كبيرة من المواطنين المصريين المسلمين منهم والمسيحيين علي السواء، كما أن العلاج الإسلامي سوف يفيد غير المسلمين بالعمل جنباً إلى جنب مع المسلمين في المشروعات المتعددة المقترحة. وبذلك فيجب أن تتضافر جهود كل مؤسسات الدولة لتحقيق الهدف الأكبر وهو القضاء تدريجياً على مشكلة الفقر في مصر.

^{٢٤٢} انظر المحلى لابن حزم ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، إدارة الطباعة المنيرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٩ هـ . واطر محمد عبد الحليم عمر ، مقترح بمشروع قانون الزكاة، الندوة النقاشية المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي حول مناقشة مشروع قانون الضرائب والزكاة، كتب مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ٢٠٠١م، ص ٥٠.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: أكدت الدراسة ما يلي:

١. الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة الجوانب والأبعاد، تتمثل في النقص المادي والمعنوي لقدرات الفرد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى حرمانه من الوصول للحد الأدنى من مستوى المعيشة اللازم لحياة طبيعية، ويعوق تحقيق التنمية البشرية. حيث يعتبر الفقر نقيض التنمية البشرية التي تعمل دائماً على زيادة قدرات البشر إلى أقصى درجة. وقد اتضح وجود علاقة بين الفقر وكافة أنواع التنمية.
٢. الزكاة تحقق التكافل الاجتماعي على المستويين: المعنوي، والمادي، ذلك لأنها سبب للتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع. حيث يشعر دافع الزكاة بعضويته الكاملة في الجماعة، وتفاعله معها، ومشاركته في تحقيق مصالحها، وحل مشاكلها، والنهوض بها؛ فتنمو شخصيته، وتزكو نفسه، وينشرح صدره.
٣. باستعراض تجارب دولتي الكويت والسودان في إنشاء ديوان أو بيت للزكاة تبين وجود خصوصية متعلقة بظروف كل دولة تحدد مقدار إيرادات بيت المال، ولكن يمكن الاستفادة من بعض عمليات التنظيم الإداري والتشريعي، مع تطويره بما يلائم الظروف المصرية.
٤. إن تجربة قرية تفهنا الأشراف هي تجربة رائدة تفوقت على أي نموذج إقليمي أو دولي، وأن من المفيد محاولة إعادة التجربة في القرى المصرية، والأحياء الفقيرة بنفس الآليات المتفقة مع الظروف والعادات والتقاليد المصرية، وتطبيق التجربة على المستوى الإقليمي والقومي بجانب المستوى المحلي.
٥. إن الأخذ بالاستراتيجية الإسلامية في علاج الفقر هو ما تم ترجمته في تجربة قرية تفهنا الأشراف من سياسات ومنهج وأساليب ومراحل، وتؤكد نتائجها على أنها تجربة ناجحة.
٦. بالرغم من إعداد استراتيجية لمكافحة الفقر في مصر منذ ٢٠٠٦ إلا أنها لم تأت بالنتائج المطلوبة، حيث تزايدت أعداد الفقراء بسبب عدم وصول برامجها إلى الفئات المستهدفة، وسوء النظام المستخدم لحصر الفقراء والمعايير المستخدمة للانضمام لبرامج الدعم الغذائي أو المساعدة الاجتماعية.
٧. الجمعيات تنفق الأموال التي تحصل عليها من خلال الاتصال المباشر بالفقراء. ويتم تقييم الفقر واحتياجات الفقراء بشكل عشوائي ونتيجة للتقدير الشخصي ودون الاعتماد على دراسات أو طرق علمية، ودون رسم خطط واضحة ومدرسة لتحديد أوجه إنفاق تلك الأموال بهدف القضاء علي أوجه الحرمان لدى الفقراء. وتلك الجمعيات لا يوجد لديها باحثين أو خبراء لدراسة مستويات الفقر واحتياجات العلاج. وقد وجد أن الجمعية الشرعية هي الأكثر تجميعاً لأموال الزكاة والصدقات وإعادة توزيعها، مما استلزم وضع تصور تنظيمي لعملها، كما تم توضيحه

بالدراسة. مما أوضح ضرورة اقتراح رؤية لكيفية تنظيم الزكاة والصدقات من خلال مؤسسات واضحة لحل مشكلة الفقراء.

ثانياً: التوصيات:

١. زيادة الوعي والفهم الصحيح للمنهج الإسلامي في علاج الفقر ومحاولة ترجمته إلى خطوات عملية ومشروعات ممكنة التطبيق للقضاء على الفقر.
٢. ضرورة تطوير مؤسسة مستقلة للزكاة. على أن يستوعب دورها دعم رأس المال البشري وامتلاك الأصول الإنتاجية لفئات الفقراء. كما يجب تطوير المؤسسة المنشأة لتنظيم عمل الزكاة ليصبح لها أهداف واضحة واستراتيجية تبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل الخبرة والكفاءة القادرين على إعداد خطط وبرامج طموحة ممكنة التنفيذ. مع التأكيد على ضرورة الرقابة الشرعية والمحاسبية والإدارية الصارمة على أعمال مؤسسة الزكاة المنشأة مما يزيد من الثقة فيها ويجعل أنشطتها أكثر شفافية.، ويدفع الناس إلى المساهمة فيها بدرجة أكبر وتخصيص أموال صدقاتهم وزكاتهم وتبرعاتهم لها، ويساعد ذلك بالتالي على دعم أنشطة مؤسسة الزكاة وزيادة قدرتها على بناء القدرات البشرية للفقراء، وزيادة رأس المال البشري، وتمليك الأصول الإنتاجية للأفراد الفقراء لفتح موارد الرزق أمامهم وإخراجهم من فئة الفقراء إلى فئة المكلفين بالزكاة.
٣. ضرورة توحيد مسارات الجمعيات العاملة في الزكاة وتلك العاملة في التنمية في مسار واحد من جهة ومع أجهزة الدولة من جهة أخرى من خلال وحدة للشراكة بين الدولة والجمعيات للوصول إلى منظومة شركاء التنمية.
٤. الخروج من الطرق والنماذج التقليدية النمطية لمشروعات مكافحة الفقر؛ والاسترشاد بالتجارب الناجحة كتجربة قرية تفهنا الأشراف والترويج لها ومحاولة تكرارها في العديد من القرى الفقيرة والمناطق العشوائية، وتعميمها على المستوى القومي مع مراعاة خصوصية وبيئة كل مكان.
٥. إحياء والتأكيد على قيم الإسلام المثمنة للوقت، والتي تدعو لضرورة الحفاظ عليه واستخدامه في العمل المفيد بدلاً من هدره فيما لا يفيد، ومحاولة إصدار قانون موحد لإدارة الأوقاف المصرية .
٦. وضع سياسات للملكية تلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية بشأن ملكية مصادر الثروة الطبيعية والاستخلاف فيها.
٧. وضع سياسات للاستثمار لا تغفل أهمية الفرد وضرورة إعداده وزيادة قدراته حتى تؤدي الخطط بالنتائج المرجوة منها، وتعمل على إطلاق إبداعات عقل الإنسان المسلم، وتمكنه من التعامل مع الثورة التكنولوجية المعاصرة.

مراجع البحث

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية الشريفة:

١. الطبراني، الأوسط والسيوطي في الجامع الصغير.
٢. الإمام ابن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢: فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الجزء الثالث، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، سنة الطبع غير محددة.
٣. السنن الكبرى للبيهقي.
٤. سنن الترمذي.
٥. شرح رياض الصالحين (محمد بن صالح بن محمد العثيمين).
٦. صحيح البخاري - شرح كتاب الزكاة - (الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين)

ثالثاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب.

١. إسماعيل صبري عبد الله. نحو نظام اقتصادي عالمي جدي، الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٧٦.
٢. الإمام ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ): المحلى، الجزء السادس، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، سنة الطبع غير محددة.
٣. الإمام الجمل (سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة ٢٠٦ هـ): الفتوحات الإلهية، المجلد الثالث، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.
٤. الإمام الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ): إحياء علوم الدين، الجزء الرابع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٣٩.
٥. الإمام المناوي (محمد عبد الرؤوف المناوي): فيض القدير، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
٦. الدسوقي (محمد عرفة الدسوقي): حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء الأول، دار إحياء الكتب العربية، جمهورية مصر العربية، سنة الطبع غير محددة.
٧. الدليل الفقهي والتعريفي لديوان الزكاة - السودان.
٨. الشيخ احمد الدردير، الشرح الصغير.

٩. العذارى، عدنان داود محمد وآخرون، "قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
١٠. المعجم الوجيز.
١١. إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١.
١٢. إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة".
١٣. إبراهيم سعد الدين محرم وآخرون، مدخل التنمية الإنسانية، الحياة الحلوة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٢٣-٥٦.
١٤. إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٣.
١٥. أحمد مجذوب أحمد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة: دراسة نظرية مع إشارات تطبيقية".
١٦. ببلي إبراهيم محمد العليمي: هذا هو الفقر: أبعاده - أسبابه - مآسيه - نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
١٧. حاتم المقدم، التنمية البشرية في مصر والعالم، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٩، أول يوليو ٢٠٠٤.
١٨. حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٥.
١٩. ديبا ناربان وآخرون، أصوات الفقراء: صيحة التغيير، المجلد الثاني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢.
٢٠. رفعت السيد ألعوضي، عالم إسلامي بلا فقر، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كتاب الأمة، العدد ٧٩، ٢٠٠٠.
٢١. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٢. سونيا محي الدين نصرت، الفقر في الريف المصري.
٢٣. عبد الرزاق الفارس: "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٢٤. عبد الله الذح، حسين حجازي، توزيع الدخل: نمط الإنفاق وظاهرة الفقر في لبنان، المركز اللبناني للدراسات.
٢٥. عبد النبي حسن يوسف وآخرون، التنمية والتخطيط.
٢٦. على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠ - ١٩٩١.

٢٧. فيليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٦١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٢.
٢٨. قانون الزكاة والضرائب لعام ١٤٠٥ هجرية - ١٩٨٤.
٢٩. كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤.
٣٠. الإمام محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الجزء العاشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، باقي البيانات غير محددة.
٣١. محمد البشير عبد القادر (١٩٩٢) نظام الزكاة في السودان. دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر. السودان، أم درمان.
٣٢. محمد شوقي الفنجري: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨.
٣٣. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٣٤. محمد عبد الغنى سعودي، شخصية إفريقية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣٥. محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، المجلد الثامن، دار أخبار اليوم، القاهرة، سنة الطبع غير محددة.
٣٦. محمود حمودة صالح منزل، التشريع الزكوي وتطبيقاته، قانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١ .
٣٧. منذر قحف، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ (١٩٩٥) م.
٣٨. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فقه الزكاة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
٣٩. يوسف القرضاوي - مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

التقارير والدوريات

١. أحمد حاج علي الأزرق " نظام الضرائب في الإسلام"، موقع قصة الإسلام Eslamstory.com، ٢٠١٣/٣/١٨.
٢. أحمد مجذوب أحمد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة": دراسة نظرية مع إشارات تطبيقية"، نشر بمجلة دراسات مصرفية ومالية، عدد أكتوبر ١٩٩٩ م.

٣. آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم ٢٢٦، معهد التخطيط القومي، يناير، ٢٠١١.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٥. البنك الدولي، شن هجوم على الفقر، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .
٦. بيانات منشورة، المكتب الإعلامي للجمعية الشرعية الرئيسية، حصاد عام، ٢٠١١م..
٧. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، النشرة الإعلامية، ٢٠١٣/٤/٧.
٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان ٢٠٠٦.
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الجمعيات الأهلية المعانة عام ٢٠٠٩م، إصدار نوفمبر ٢٠١٠م.
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، جدول رقم ١٢، عام ٢٠٠٩م.
١١. حسين شحاتة، قضية السكان والتنمية والفقر، رؤية اقتصادية إسلامية (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٦٣، السنة الرابعة عشر، فقرا لبيئة وبيئة الفقر ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٩٧).
١٢. د. أحمد مجذوب أحمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة: دراسة نظرية مع إشارات تطبيقية، مجلة دراسات مصرفية ومالية عدد أكتوبر ١٩٩٩ م.
١٣. دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، (دراسة تقويمية) لجمعية الصلاح الخيرية بقرية تفهنا الأشراف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.
١٤. زينات طبالة، تقرير عن حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٧.
١٥. سامية قطوش، معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها، المجلة الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.
١٦. سعيد النجار: ليس هناك طريق آخر للتقدم، مقال منشور، النشرة الشهرية، جمعية النداء الجديد، العدد التاسع عشر، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥.
١٧. سعيد النجار، الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر، رسائل جمعية النداء الجديد، رقم (٥)، ديسمبر ١٩٩٣، القاهرة.
١٨. سكيبة العسكري، صحيفة الوسط البحرينية - العدد ١٠٨٧ - الأحد ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥م الموافق ٢٣ رجب ١٤٢٦.
١٩. سلوى ضامن المصري، تقرير تشخيص الفقر في الأردن، البنك الدولي، ٢٠٠٢.

٢٠. طارق فاروق ألحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، تقرير غير منشور، ٢٠٠٣.
٢١. طه عبد العليم، إعادة صياغة مفهوم التقدم، مجلة العربي، العدد ٤٤٥، ديسمبر ١٩٩٥، الكويت.
٢٢. عبد الواحد عبده، منظومة التخلف بين الأزمات والنظريات والعملية للتصنيع، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية.
٢٣. عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، إدارة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
٢٤. على عبد القادر علي، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦١، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.
٢٥. فهد الفانك، "أزمة المديونية الخارجية: نحو سياسات عربية بديلة"، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣٣، بيروت، ١٩٩٠.
٢٦. مجلة الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة النبوية، العدد المئوي، ٢٠١٠.
٢٧. معهد التخطيط القومي، "تقرير التنمية البشرية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٩٩٦.
٢٨. معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري " بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.
٢٩. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، العدد رقم ٢٢٦، يناير، ٢٠١١.
٣٠. النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩م إصدار أكتوبر ٢٠١٠.
٣١. نهال سرحان وآخرون، الدعم أداة تحقيق العدالة الاجتماعية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الثانية، عدد يناير ٢٠٠٨.

المؤتمرات

١. المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، "قضايا التنمية في مصر: رؤية اجتماعية ونظرة مستقبلية"، جامعة القاهرة، فرع بني سويف.

٢. سيد عيسى، معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٥.
٣. عبد الدايم نصير، " سبل أوجه صرف أموال الزكاة " مؤتمر مشيخة الأزهر، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م.
٤. عصام البشير، الزكاة ودورها في محاربة الفقر، المركز العالمي للوسطية، نشر ضمن أبحاث مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة الكويت.
٥. محمد الحسين المصطوف، علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر: الاستغلال - الأمن البشري - العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي بالقاهرة، ديسمبر ٢٠٠٤.
٦. محمود حمودة صالح منزل، التشريع الزكوي وتطبيقاته مرجع سابق ص ٢٨، عبد الهادي عبد الصمد وآخرون، قانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١م، ورقة مؤسسة الزكاة، المؤتمر العلمي الأول للزكاة ١٩٩٤م، إصدار أمانة البحوث والتوثيق والنشر، المعهد العالي لعلوم الزكاة جمهورية السودان سلسلة الكتب الوثائقية.

البحوث والدراسات

١. احمد سليمان ومحمد لطفي، العمل الخيري للأسر المصرية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري، السنة الرابعة، العدد ٤٤ أغسطس ٢٠١٠.
٢. القرضاوي، "آثار الزكاة في الأفراد والمجتمعات"، نشر ضمن أبحاث مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة، الكويت.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، ترجمة شركة تايبكس للترجمة والطباعة بجميع اللغات.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧.
٥. جابر إدريس عويشة، الوجيز في فقه الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، سلسلة بحوث الزكاة رقم ٢٦: ٧.
٦. دينا روفائيل فرج، أساليب واليات استهداف الفقراء، دراسة منهجية.
٧. راجي أسعد وملك رشدي، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، كراسات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩.

٨. سعاد عبد الرحيم، التكيف مع الفقر، أنماط موجهة الفقراء لفقرهم، دراسة في حي شعبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.
٩. شيماء حسين أحمد، سالي رفعت أحمد، وإيناس علي، "دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي، أكتوبر ٢٠٠٦.
١٠. طارق الغمراوي "النمو وعدالة التوزيع والحد من الفقر في مصر"، ورقة بحثية، مؤتمر معهد التخطيط القومي. نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، أكتوبر، ٢٠٠٨.
١١. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦١، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.
١٢. عبد الوهاب حسن حسيب العجب، عقد الوكالة في الفقه الإسلامي وقانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤م رسالة ماجستير جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا ١٩٩٩م.
١٣. عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سييسولوجية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة.
١٤. عمر عبيد حسنة، عالم إسلامي بلا فقر، بحث منشور في الإسلام ويب، المكتبة الإسلامية، ١٩٩٨.
١٥. فارس جرادي وعدي قصيور، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصاد في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ١٧-١٨ كانون الثاني ١٩٩٦.
١٦. فايز عبد الهادي أحمد، انعكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الفقر، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٥.
١٧. محمد السنتريسى، عمر سالمان، التنمية الاقتصادية في ظل الاتجاهات المعاصرة في الاقتصاد العالمي، بحث غير منشور، ٢٠٠٢.
١٨. محمد إبراهيم محمد، ورقة محاضرة مؤتمر الزكاة الثالث في ١٣ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
١٩. محمد عبد الحليم عمر، مقترح بمشروع قانون الزكاة، الندوة النقاشية المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي حول مناقشة مشروع قانون الضرائب والزكاة، كتاب مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ٢٠٠١م.

٢٠. محمد محمد سالم، تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية، بحث مقدم لندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٧ أكتوبر ١٩٩٩م.

٢١. محمود حمودة صالح - التشريع الزكوي وتطبيقاته - دراسة حالة السودان.

٢٢. مركز القدس للدراسات السياسية، "قراءة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الأردن"، الأردن، ٢٠٠٧/٧/١.

٢٣. مؤنس السيد محمد فياله، استراتيجيات التنمية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨. القاهرة.

٢٤. نصر عارف، "مفهوم التنمية"، محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٢٥. وائل فوزي عبد الباسط، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Books:

1. Amartya Sen, "Development As freedom", Oxford University press, New Delhi, 2000
2. Anand, S., and Ravallion, M., Human development in poor Countries" 1993.
3. Brue Mc Connell, (Economics Principles Problems and Policies) 15th Ed, Mc Graw. Hill Irwin, New York, 2002
4. Datt, Gaurav, Dean Jolliffe, manohar Sharma (1998). A Profile of Poverty in Egypt: 1997, International Food Policy Research Institute, Final Draft Report, Cairo, Egypt.
5. El-Laithy, H. and Osman, M. O. (1996). Profile and Trend of Poverty and Economic Growth, I. N. P, UNDP.
6. Liebenstein H. "Economic Back Wards and Economic, Growth" MC. Graw, Hill Book co. New York, USA, 1967.
7. Oskar Lewis: "Five families: Mexican case studies in the culture of poverty" Basic Books, New York, 1989.
8. Paul Samuelson & William Nordhaus, Economic, fourteenth ed. Mc Grew - hill, New York, 1994.
9. Ravallion, Martin. 1994. Poverty Comparisons. Switzerland: Harwood Academic Publishers.
10. Rowntree, B., (1901), Poverty: A Case of Town Life; Macmillan, London.

- 11.Sen, Amartya. “Three Notes on the Concept of Poverty”, Geneva, ILO, January 1978.

Periodicals & Researches

1. Chambers, R., (1994),.The Origins of Participatory Rural Appraisal.; World Development, vol. 22.
2. Dr. Ewnowski. J., and W. Scotte: ”The Level of Living index, United nation Research, report4,institute for social development, Geneva, September, 1996.
3. Greer, J. and E. Thorbecks (1986),.A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya. Journal of Development Economies, vol. 24.
4. International Monetary Fund, 2000.
5. Khan, Mahmood Hasan 2001, Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy, International Monetary Fund (IMF), Economic Issues No. 26, Washington, D.C., 20431, U.S.A.
6. Narayan, D., (2000), .Poverty is Powerlessness and Voicelessness.; Finance and Development, vol. 37, no. 4
7. Paul Streeten: “poverty concepts and measurement:, The Bangladesh development studies, Vol. XVIII, Sept, 1993, No.3.
8. Peter Dikmeyer: “Measuring poverty: “CMA Management Hamilton: Dec 2001 / Jan 2002 vol. 75 Iss. Nine.
9. Ravallion, M., (1998), .Poverty Lines in Theory and Practice.; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.C
- 10.Shah C.H.: “Food preference, poverty, and the Nutrition Gap: “Economic Development and cultural change, Chicago: Oct 1983 Vol. 32, Iss. 1.
- 11.The World Bank, 2009.
- 12.United Nation: “Human development Report: 1992 “UNDP, New York, Oxford University press.
- 13.United Nations Development and Ministry of Planning, Human Development’s Indicators May 2008.
14. World Bank: “The EAST ASIAN MIRACLE: Economic groth and public policy“, Executive summary, A world bank policy Research Report, W.B., Washington, D.C., USA. Sept. 1993.
- 15.World Bank, “Attacking poverty“, World Development Report: Washington. D. C. 2000/2001.
- 16.World Bank, “Poverty: World Bank Development Report”, Oxford University Press, 1990.
- 17.World Bank, Arab Republic of Egypt, a Poverty Assessment Update, Volume 1, June 17, 2007.

Conferences & Symposiums

1. Bevan, Ph, 2003.
2. Cardiff, P. "Poverty and Inequality in Egypt". Research in Middle East Economics 2.
3. France Stewart: "Strategies to Fight poverty", Revised draft, Oxford, Mimeo, 1993.
4. Glewwe, P., and Van Delgaaje, J.: "confronting poverty in developing countries definitions, information, and policies ", world Bank, Working paper No48, Washington D. C, 1988.
5. Global Economic Analysis, 2009
6. Mattin Ravallion, Fundamentals of Potent applied economics: Poverty comparisons, research-working paper No1615 (n.p): Harwood academic publications, World Bank, 1994.
7. Peter Townsend, "Poverty in the United Kingdom: Survey of household resources and standards of living "Harmonds Worth: penguin Boos 1979).
8. Sen, A. K. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Clarendon press.
9. UN. Economic Commission for Africa, 2006, Different pages.

Websites

- 1- <http://kenanaonline.com/users/Teenhealth/posts/454675>
- 2- http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&wordA&type_word=2&dspl=0
- 3- <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=17071>.
- 4- <http://www.onislam.net/arabic/name/success-stories/126999-2012-03-02-11-51-20.html>.
- 5- http://www.zakat-chamber.gov.sd/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=230&Itemid=142
- 6- <http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=26>
- 7- www.zakatfund.ua
- 8- www.zf.org.qa
- 9- www.zakat.org.lb
- 10- www.library.idsc.gov.eg/site/home.aspx
- 11- www.islamonline.net
- 12- www.worldbank.org
- 13- www.microfiancegateway.org
- 14- www.ahram.org.eg/ik
- 15- Eslamstory.com



معهد التخطيط القومي

ملخص رسالة الماجستير بعنوان
مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية
(رؤية إسلامية للعلاج)

مقدم من الباحث:

وليد عبد السلام محمد شتله

إشرف

أ. د / مني عبد العال سيد دسوقي

أستاذة التنمية الإقليمية

٢٠١٥م

ملخص البحث باللغة العربية

يتناول البحث بالدراسة ظاهرة الفقر كواحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وأقرتها النظريات، حيث أصبحت مشكلة الفقر تحدياً يمثل خطراً على سلامة البناء الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للمجتمع المصري إلى جانب أنها تبقى عنصر تحدي أمام التنمية وتحقيق مجتمع الكفاية. وقد سعت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الفقر ودراسة أسبابه في مصر وتحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية البشرية وتوضيح العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية، بالإضافة إلى استعراض السياسات المتبعة في مصر للتخفيف من حدة الفقر. كما سعت إلى توضيح الآثار الإيجابية الممكن أن تحدثها أموال الزكاة على كل من: توافر فرص العمل والاستثمار وزيادة الإنتاج وتراجع نسب الفقر، وعرض ما هية الرؤية الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر من خلال أموال الزكاة باعتبارها مصدراً مالياً مستمراً للمجتمع، ومعرفة طرق حسابها وتحصيلها فهي تعتبر دعامة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وركيزة اقتصادية للحد من مشكلة الفقر في المجتمع، بحيث يمكن الوصول إلى إطار مقترح لتفعيل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في مصر.

وقد تكونت الدراسة من ثلاثة فصول علاوة على المقدمة والخاتمة؛ حيث تناول الفصل الأول الموضوعات الأساسية التمهيدية اللازمة لموضوع الدراسة ، وقد جاء بعنوان مفاهيم الفقر والتنمية، واشتمل على مبحثين رئيسيين تناول المبحث الأول فيهما تعريف الفقر والفقراء: المفهوم، الأنواع، النظريات، مناهج وطرق القياس، المستويات والعمق، المؤشرات، الأبعاد محلياً وعالمياً وإقليمياً، وانتهى بتوضيح الأسباب والآثار المترتبة على ظاهرة الفقر ، وكيف يرى المنظور الإسلامي ظاهرة الفقر.

وقد اتضحت خطورة مشكلة الفقر وتعدد أسبابه ما بين أسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية أو بيئية ، أو أمنية ... بل يمكن إضافة أن من تلك الأسباب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما؛ فالنظام الجائر الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن، والاطمئنان إلى عدالة تحميهِ من الظلم والتعسف، وتتفرد فيه السلطة الحاكمة وأتباعها بالثروة بطرق غير مشروعة، نتيجة استئثار الفساد والمحسوبية. يؤدي ذلك إلى تعاظم الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي؛ وينتج عن ذلك اتساع رقعة الفقر؛ حتى عندما يكون البلد زاخراً بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عديد من البلاد الفقيرة. يشكل ذلك صعوبة في معالجة الفقر؛ حيث تتداخل العوامل الداخلية مع الخارجية والاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية كما تتداخل الأسباب المباشرة مع غير المباشرة لتعزيد ظاهرة الفقر وترسيخ بقاءه.

وأوضحت الدراسة أن المنظور الإسلامي يرى أن أسباب الفقر تتمثل في؛ التقصير في استغلال الثروات المتاحة، ويتفق ذلك السبب مع السبب المتمثل في سياسات التكيف الهيكلي التي تؤدي إلى زيادة اسعار مدخلات الإنتاج بما يصعب على صغار المنتجين مواكبتها وبالتالي قد يتوقفوا عن الإنتاج وما يصحب ذلك من تسريح للعمالة لديهم وبالتالي زيادة أعداد الفقراء وزيادة عمق الفقر لديهم. كما يعزز ما سبق العوامل الاقتصادية الأخرى؛ من تدهور لشروط التجارة، ونقص ملكية الفرد لعناصر الإنتاج، ونقص القدرات، وانخفاض مستوى الكفاءة وغيره. ويضاف لذلك عدم رغبة بعض الأغنياء في إخراج ما فرض عليهم من زكاة بكامل قيمتها المفروضة؛ بل والزيادة عليها بالإحسان عن طريق الصدقات، فقد فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة ، ليكفي الفقراء حاجاتهم، ويغنيهم، ويخرجهم من دائرة الفقر والاحتياج، وعدم تمكن الفقراء من أخذ تلك الحقوق، وعدم مقدرتهم على المطالبة بها يضاعت تلك الحقوق، وظل الفقراء على ما هم فيه من فقر واحتياج. فالزكاة "لم تفرض بدون هدف، وإنما من أول أهدافها إكفاء الفقراء والمحتاجين وإغناءهم، وقد فرضت بطريقة مدروسة، ومحسوبة وشاملة لمعظم الثروات وبالقدر الذي يضمن حصيلة كبيرة تكفي الفقراء والمحتاجين وتغنيهم.

بينما تناول المبحث الثاني، مفهوم التنمية وتطوره، فتم توضيح المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية كمفاهيم؛ التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية، التنمية المتواصلة، وصولاً إلى التعريف بالتنمية البشرية والعوامل التي دفعت إلى ضرورة الأخذ بمنهج التنمية البشرية، وأهمية الأخذ بمنهج التنمية البشرية، ثم تعرض لقياس الفقر التنموي ومؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وانتهى باستعراض كيفية قياس التنمية البشرية، وتوضيح دور التنمية البشرية في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. وقد توصل إلى أنه بينما تهدف التنمية الاجتماعية إلى بناء مجتمع صحيح معافى جسدياً وذهنياً آمن اجتماعياً؛ لكنها لا تهتم بالجانب المادي بقدر اهتمامها بالقدر الاجتماعي لحياة الإنسان. مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن أن تتم التنمية الاقتصادية بمعزل عن نتائج التنمية الاجتماعية التي تؤثر على نتائجها فلا بد لكي تنجح التنمية الاقتصادية أن يكون المجتمع صحيحاً معافى جسدياً وذهنياً واجتماعياً. كما أن التنمية الاجتماعية حتى يكتب لها النجاح والاستمرارية وتتمكن من تطبيق خططها الاجتماعية ومشروعاتها الاجتماعية عملياً؛ لا بد أن يتوفر لها التمويل اللازم الذي لن يتحقق إلا عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك لا يمكن القول أيهما يأتي أولاً، لأنها ليست علاقة تابع ومستقل بل هي علاقة ارتباط، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به فهناك تكامل بينهما وهدف واحد لهما هو الإنسان لذلك يجب أن ينطلقا من نقطة واحدة فالبدء بأحدهما أولاً يؤدي إلى عرقلة عملياتها. كما تم التوصل إلى أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في تحسين المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة، من خلال رفع الوعي الصحي

وتوفير الخدمات الصحية، والتصدي لمشكلتي الإحجام عن الالتحاق والتسرب من التعليم لمواجهة مشاكل القيد والأمية. وانتهى المبحث إلى أنه لن يمكن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة إلا عن طريق التنمية البشرية التي تؤكد على ضرورة الاعتماد على الذات وعلى القدرات والموارد المتاحة والاستغلال الأمثل لها بما يحقق النفع الحقيقي للناس ويرفع مستوى معيشتهم، وكل ذلك يتم عن طريق تقديم خدمات صحية وتعليمية ذات مستوى مرتفع لهؤلاء الناس فضلاً عن حصولهم على نوعية جيدة من الغذاء الصحي في ظل بيئة نظيفة وتوفير القدر المناسب من العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية في المجتمعات التي يعيشون بها بما يعني تخفيض معدلات ومستويات الفقر إلى أدنى حد ممكن.

وأوضحت الدراسة أن الفقر معرقل للتنمية البشرية؛ فالفقر يؤدي إلى انخفاض مؤشر التعليم، ويعرقل تطوير وتحسين نظام التعليم. فكما سبق التوضيح يؤدي الفقر إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض معدلات الدخل، والإنتاج، والادخار، ومن ثم الاستثمار، ونتيجة لتوجيه قدر لا يستهان به من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية الاحتياجات بالحد الأدنى للفقراء.

ويرتبط الفقر بالبطالة أو بالقيام بأعمال هامشية غير منتجة تساعد على انتشار الفساد في المجتمع. والفساد بدوره يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد. كما أن الفقير الذي عادة ما يتسم بتدني المستوى التعليمي أو الأمية لن يكون لديه المهارات اللازمة للحصول على عمل منتج يوفر له دخل ملائم؛ وبالتالي إنخفاض مستوى التنمية البشرية. كما يرتبط الفقر باعتلال الصحة وسوء التغذية أو حتى الجوع؛ مما يؤدي إلى خفض قيمة المؤشرات الصحية وبالتالي إنخفاض مستوى التنمية البشرية.

بالإضافة لأن انخفاض المستوى الثقافي وتدني فرص الانفتاح على العالم الخارجي بالنسبة للفقراء لن يسمح لهم بإظهار أي مواهب خاصة بالابتكار أو الإبداع التي قد تكون كامنة لديهم وبالتالي حرمان المجتمع من احتمال اكتشاف حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل القائمة بالمجتمع. وهذا كله يؤثر سلباً على قيمة دليل التنمية البشرية. وعادة ما يسود بين الفقراء سياسات التمييز النوعي حيث يفضلون إعطاء الفرص الممكنة للذكور؛ سواء في مجالات التعليم أو التدريب؛ أو حتى بالنسبة للحقوق الأساسية كالغذاء والعلاج. والتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق إلا بالذكور والإناث معاً. كما أن كثيراً من الفقراء عادة ما يكونون محرومين من المعلومات التي قد تمكنهم من الوصول للخدمات، ووسائل الحصول على عمل ودخل، أو المشاركة في العمل العام حتي لو كانت مثل هذه الفرص متاحة في المجتمع؛ وبالتالي لا يحاولون الحصول عليها للخروج من حالة الفقر وتبعاتها. وكثير من الفقراء لا يكون لديهم الفرصة للوصول لمصادر الائتمان المختلفة لتكوين أصول رأسمالية تسمح لهم ببدء أعمال منتجة توفر لهم الدخل الملائم وتخرجهم من براثن الفقر؛ مما يؤثر سلباً على إمكانية تحقيق التنمية البشرية المنشودة.

فالفقر يعني عدم قدرة الفرد على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية الضرورية. والفقر يمكن أن يحرم الفرد من المعرفة واحترام الذات ويجعل حياته قصيرة. كما أن الفقر يقلل من الاختيارات والفرص ذات الأهمية للتنمية البشرية. بالإضافة لأن الفقر يحرم الفرد من الحياة الصحية السليمة ويجعله أكثر عرضة لوفاة في عمر مبكر. ويؤدي الفقر إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية؛ ومن ثم الحصول على قيمة متدنية لدليل التنمية البشرية.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية يعني قصور في علاج مشكلة الفقر بأبعادها المختلفة، ويوضح استمرار تدني أوضاع الفقراء في جميع أو بعض المجالات البشرية الأساسية، ويشير إلى أن احتمال توارث الأجيال الجديدة للفقر قائماً بشدة. فلا بد للتنمية البشرية أن تعمل على علاج مشكلة الفقر.

في الفصل الثاني من الرسالة كان الاهتمام بموضوع الزكاة ، حيث جاء بعنوان منهج الإسلام في علاج مشكلة الفقر ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، في **المبحث الأول** تناول توضيح منهج الإسلام في القضاء علي الفقر من خلال عنصرين أساسيين؛ العنصر الأول يتحقق من خلال تصحيح العقيدة الاقتصادية، أما العنصر الثاني فيتحقق عن طريق النظام المالي الإسلامي، والأدوات التي يستخدمها الإسلام من خلال التحويلات من الأغنياء إلي الفقراء (زكاة وصدقات ووقف وكفارات وغيرها)، وانتهى إلى أن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر كمشكلة مادية منفصلة عن موقعها من بناء الرؤية الشاملة المتصلة والمتماسكة، حيث إنها تكون على مستوى العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك ووسائل الكسب ومصادره. وذلك من خلال وضع استراتيجية متكاملة تعالج الأسباب المؤدية للفقر ، وتوضح كيفية التعامل مع القيم والضوابط الإسلامية الحاكمة لمسيرة الحياة الإنسانية، ولا يقتصر الأمر علي تصحيح البناء التربوي والثقافي فحسب، ولكن امتد لوضع التشريعات الملزمة للعمل والتكافل والتكامل لإنهاء الفقر، ووضع الأسس النفسية والفكرية لعلاج أسباب المشكلة. وفي **المبحث الثاني** فقد كان التعريف بالأدوات التي يستخدمها الإسلام في علاج مشكلة الفقر. مع التركيز على الزكاة كأهم أداة يمكن استخدامها، ويضاف لها الصدقات، كما تم عرض المؤسسات القائمة في مصر والتي تعمل على جمع أموال الزكاة. وتم توضيح أن الإسلام قد حدد أوجه صرف الزكاة في مصارف ثمانية، تمثل الفئات الأكثر فقراً في المجتمع. وأنه يترتب على صرف أموال الزكاة في مصارفها الشرعية ؛ زيادة الإنفاق على الاستهلاك الضروري، فيزيد الطلب الكلي في المجتمع، ويستجيب أصحاب الأعمال لتلك الزيادة بزيادة الاستثمار، ثم الإنتاج والتوظيف في المرحلة التالية، فيزيد دخل تلك الفئات المستحقة للزكاة، ونتيجة لزيادة الدخل تبدأ دورة جديدة من زيادة الطلب والإنتاج والتوظيف ثم زيادة الدخل القومي وهكذا. وعن طريق مضاعفة الإنفاق في المجتمع يتضاعف الدخل القومي وفقاً لحجم تلك الزيادة في الإنفاق، فينتعش الاقتصاد القومي. بما يجعل من الزكاة اسلوباً فعالاً لعلاج مشكلة الفقر .

فالزكاة تحدث تحريكاً للنمو الاقتصادي، وتنمية للموارد البشرية؛ لأنها تحارب البطالة والتسول؛ فمن أموالها يمكن إعطاء القادر العاقل ما يُمكنه من ممارسة حرفة من أدوات أو رأس مال، ومن أموال الزكاة يمكن إن يتدرب على عمل مهني يمتننه ويحصل على دخل يكفيه منه، ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية يشتغل فيها العاطلون، وتملك لهم بالمشاركة، كلها أو بعضها.

فيمكن القول أن الزكاة تعتبر مؤسسة مالية واجتماعية مهمة تعمل علي رعاية شؤون الفئات الضعيفة والفقراء في المجتمع، وذلك بضمان حد الكفاية لهم، كما إنها تحقق التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع المسلم. وهي كذلك أداة توازن اقتصادي يتحقق من خلالها زيادة في الناتج الإجمالي المحلي. فالزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل، وهي بالنسبة لمن يقبضها دخل جديد وبالتالي تعمل على إعادة التوزيع في الدخل لتحقيق قدر أكبر من العدالة. وهي أداة للتوسع الاقتصادي في المجتمع واستراتيجية هامة للمساهمة في علاج مشكلة الفقر في منطقة الإنتاج من خلال إقامة مشروعات استثمارية وخلق فرص عمل.

وأظهر عرض المؤسسات القائمة على جمع أموال الزكاة في مصر وجود خلل عميق وعشوائية في تحصيل وتوزيع أموال الزكاة بحيث أفقدت هذه الوسيلة التأثير المطلوب لعلاج مشكلة الفقر، وأن مقدار التحسن الذي أحدثته هذه المؤسسات في علاج الفقر لم يكن مؤثراً بالدرجة المطلوبة. وقد يمكن عزو ذلك إلى ضعف المنظومة التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات بحيث أصبحت كل مؤسسة تعمل كجزيرة منعزلة عن باقي المؤسسات، وغاب عنها التنسيق وتوحيد الجهود لاستهداف الفقر وعلاجه من جذوره.

أما المبحث الثالث فقد تم استعراض بعض التجارب التي توضح كيف يمكن إستخدام أموال الزكاة لعلاج مشكلة الفقر. وتتمثل في تجربة قرية تفهنا الأشراف على المستوى المحلي، و في تجربة بيت الزكاة الكويتي وتجربة ديوان الزكاة بالسودان على المستوى العربي .

وجاء الفصل الثالث من الدراسة بعنوان سياسات مواجهة الفقر في مصر، وقد تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول، بعنوان استراتيجيات مكافحة الفقر، حيث تم استعراض المؤسسات التي تعمل على علاج مشكلة الفقر في مصر، كما يتم عرض الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لمكافحة الفقر في مصر وبعض الدول العربية والإسلامية. والمبحث الثاني، اهتم بتنفيذ دراسة ميدانية بعنوان دراسة حالة لقرية كفر طحا - مركز شبين القناطر محافظة القليوبية. حيث تم في هذه الدراسة استعراض المؤسسات القائمة على تجميع الزكاة والصدقات في القرية، مع محاولة تقييم الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات تقوم بإنفاق الأموال التي تحصل عليها من خلال الاتصال المباشر بالفقراء. ويتم تقييم الفقر واحتياجات الفقراء بشكل عشوائي وتقديري للشخص ودون الاعتماد على دراسات علمية، أو ورسم خطط واضحة ومدروسة لتحديد أوجه إنفاق تلك الأموال

للقضاء علي أوجه الحرمان لدى الفقراء. وتلك الجمعيات لا يوجد لديها باحثين وخبراء لدراسة الفقر وتحديد مستويات الفقر واحتياجات الفقراء. على الرغم من أنه يمكن لهذه الجمعيات بناء قواعد بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن الفقراء وغير الفقراء بدقة أكثر من الجهات الرسمية، لأنها تحظى بقبول وثقة كبيرة داخل المجتمع المصري، لذلك فمن المفيد إنشاء وحدة للشراكة بين القطاع الحكومي بجميع هيئاته يمثلهم وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التضامن الاجتماعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) من ناحية وبين القطاع الأهلي متمثلاً في الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة على مكافحة الفقر وتجميع الزكاة والتبرعات والصدقات من ناحية أخرى، بهدف تنظيم عشوائية العمل الخيري القائم في مصر تمهيداً لدمج الوحدتين في منظومة لشركاء التنمية. حيث إن الأهداف العليا للدولة في مجال مكافحة الفقر والفساد والجهل والمرض تتلاقى جميعها مع أغراض وأهداف هذه الجمعيات ولكن عدم تحديد مسار واضح لتقسيم أعباء التنمية سواء (بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية) بين الدولة من ناحية والجمعيات من ناحية أخرى يؤدي إلي عدم تحقيق الأهداف التنموية ويصبح معظم الجهود تجارب عشوائية دون أن يكون لها أثر حقيقي علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ، أما المبحث الثالث من الفصل الثالث فكان هدفه تقديم رؤية مقترحة لعلاج مشكلة الفقر بالزكاة والصدقات ، وقد تم عرض بعض تجارب الدول الأخرى لعلاج مشكلة الفقر، ثم التجربة المصرية والاستراتيجيات التي اتبعتها لعلاج مشكلة الفقر ، وانتهى المبحث بعرض إطار مقترح لتفعيل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في مصر، بإنشاء مؤسسة للزكاة تتدرج من مؤسسة بكل وحدة محلية الى مؤسسات على مستوى المراكز والأحياء، الى مؤسسات على مستوى المحافظات، إلى مؤسسة أم على المستوى المركزي تشرف على كل المؤسسات أداها. وتم عرض خطوات إنشاء وعمل مؤسسة على مستوى الوحدة المحلية، لتعظيم دورها التنموي وعلاج مشكلة الفقر.

مستخلص البحث

يتناول البحث مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية، و دور الزكاة في محاربة الفقر في مصر، من المعلوم أن الزكاة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يمكن اعتبارها مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات المخصصة لبيت الزكاة في الدولة المسلمة، هذا إلى جانب وظائفها الأخرى المتمثلة في محاربة الفقر . وقد تم تناول موضوع البحث ، في ثلاث فصول.

وقد سعت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الفقر ودراسة أسبابه في مصر وتحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية البشرية وتوضيح العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية، بالإضافة إلى استعراض السياسات الممكن اتباعها للتخفيف من حدة الفقر، وتوضيح منهج الإسلام في القضاء على الفقر والآثار الإيجابية الممكن أن تحدثها أموال الزكاة للمساهمة في حل مشكلة الفقر .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن الزكاة وحدها يمكن أن تحل مشكلة الفقر في مصر في الظروف العادية، وتساهم في الحل في الظروف الاستثنائية. وأن الجمعيات الأهلية تبذل جهداً كبيراً في محاولة حل مشكلة الفقراء باستحداث وسائل تمويل جديدة للفقراء في مجال الحرف والزراعة والصناعة وذلك لتمليك الفقراء وسائل الإنتاج، إلا أنها لا تؤتي ثمارها بالشكل المرجو منها وذلك لغياب التنسيق فيما بينها، وزيادة التكاليف الأزمة لجمع التبرعات من أجور وغيرها من مصروفات، وعشوائية إنفاق التبرعات، وأن الزكاة تساهم أيضاً في مجال التوجيه الاقتصادي وتقوية دعائم التنمية البشرية الجارية في البلاد.

وقد انتهت الدراسة بعرض إطار مقترح لتنفيذ دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في مصر عن طريق إنشاء لجنة للزكاة تعمل على تجميع أموال الزكاة والصدقات وإعادة إنفاق تلك الأموال في مصارفها المؤدية لتقليل والتخلص من الفقر .

وأوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجيات وسياسات تنموية هادفة لتخفيض الفقر وفق إطار زمني؛ على أن تكون الاستراتيجيات والسياسات شاملة تضم برامج ذات أولوية مناهضة للفقر، وتوفير الأساس لبرامج المساعدات؛ وأن تكون صياغة السياسات واضحة وشفافة؛ مع التأكيد على ضرورة العمل على إشراك كل قطاعات المجتمع والتفافهم حول الاستراتيجية والسياسات الهادفة لتقليل الفقر، وتفعيل المراقبة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة وذلك بهدف القضاء على الفساد، مع الاهتمام بتطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة مدى الانخفاض في معدلات الفقر ومدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الحادث للفقراء.

مرفق (١)

استمارة مقابلة

بيانات تعريفية

اسم الجمعية:

نوع الجمعية:

التسجيل بوزارة الشؤون الاجتماعية:

طبيعة تشكيل مجلس الإدارة:

العاملون بالجمعية:

الأعضاء المتطوعون:

المسئول عن اتخاذ القرارات بالجمعية:

١٢. هل للجمعية حساب جاري بالبنك؟
١٣. هل يوجد للجمعية سجلات ودفاتر تحصيل وكشوف صرف؟
١٤. متى يتم إعداد الميزانية والحساب الختامي للجمعية؟
١٥. هل يتم تقديم أي نوع من الخدمات في مجال (الصحة - التعليم - تيسير الزواج - الخ) إلى المستفيدين من أنشطة الجمعية؟
١٦. هل معدل الإنفاق ثابت أم متغير؟
١٧. إذا كان المعدل متغير فما مقدار التغير؟
١٨. ما هي المعايير التي يتم على أساسها تحديد الفقراء لدى الجمعية؟
١٩. هل يتم تحديد الفقير من خلال (دراسة علمية - مقابلة شخصية - من خلال آراء العاملين بالجمعية؟
٢٠. هل العاملون بالجمعية يعملون بالأجر أم بصورة تطوعية؟
٢١. ما هي المستندات اللازمة لتسجيل الأسر الفقيرة بالجمعية؟
٢٢. كم عدد الأسر المستفيدة من أنشطة الجمعية؟
٢٣. ما هو متوسط عدد أفراد كل أسرة وعدد الأبناء من الذكور والإناث ومراحلهم التعليمية؟
٢٤. كم عدد الأسر الفقير التي تعولها امرأة وتستفيد من مساعدات الجمعية؟
٢٥. هل يتم مراجعة حالة الأسرة بصورة دورية؟
٢٦. متى يتم إنهاء قيد الأسرة لدى الجمعية؟

مرفق (٢)

استمارة الحصر

استمارة استبيان

لإنشاء مركز معلومات قرية كفر طحا . مركز شبين القناطر برعاية (جمعية تنمية المجتمع المحلي و بيت المال " التابع للجنة الزكاة ببنك ناصرالاجتماعي ومكتب الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية) وبتصريح من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
رقم ١٨٥ لسنة ٢٠١٢

السيد / رب الأسرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

. نحن نسعى إلي إنشاء مركز معلومات للقرية إلي جانب معرفة الضروريات من السلع والخدمات مثل (الغذاء . المسكن . الكساء . الرعاية الصحية . الخدمات التعليمية والثقافية) إلي جانب معرفة قوة العمل ونسبة البطالة وذلك لتوفير العمل والاحتياجات الضرورية لكل أبناء القرية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الاعتماد علي البيانات الإحصائية التي تصور الواقع وتساعد علي وضع خطط وبرامج مكافحة الفقر والبطالة .
. لذلك سوف نقوم بإجراء حصر شامل لكل أسر القرية بقصد التعرف علي خصائص الأسر وكذا التعرف علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسر وأنواع السلع والخدمات التي تحتاج إليها في الاستهلاك اليومي .
. ومما لا شك فيه أن للأسرة دور كبير في نجاح هذا البحث وتحقيق الأهداف المرجوة منه ، ويتمثل هذا الدور في تحري الصدق والأمانة والدقة في إعطاء البيانات المطلوبة والتعاون الكامل مع القائمين علي جمع البيانات .
. وتعتبر بيانات الأسر آمنة ولا تستخدم إلا في الأغراض الإحصائية والتي تعود علي الأسرة وعلي القرية كلها ، كما نرجو العلم بأن البيانات لا تنشر مفردة ولكن يتم تجميعها علي المستوي القرية ككل .

ونشكركم مسبقاً ونتمنى منكم تقديم كل العون للباحثين

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

مركز معلومات
كفر طحا

استمارة حصر الأسرة

بتفويض من رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
بترخيص رقم ١٨٥ لسنة ٢٠١٢

اسم رب الأسرة :
الرقم القومي :
رقم الأسرة :

* البيانات الأساسية لأفراد الأسرة (المقيمين بصفة دائمة) العنوان داخل القرية :ـ رقم الأسرة ()

الاسم رباعيا	النوع	الصلة برب الأسرة	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	مراحل التعليم ونوع التعليم (للطلبة فقط)	حالة العمل وطبيعته ومدى الاستقرار فيه وأسم الجهة التي تعمل فيها وسنة التعيين والدرجة الوظيفية	مدى الاشتراك والاستفادة من التأمين المعاشات	مدى الاشتراك في التأمين الصحي
١-									
٢-									
٣-									
٤-									
٥-									
٦-									
٧-									
٨-									
٩-									
١٠-									
١١-									
١٢-									

الحيازة والملكية :- أ - الممتلكات المالية :-		
١. ودائع أو مدخرات (بصندوق البريد أو البنوك)		٢. أخرى تذكر
ب - الممتلكات غير المالية :-		
١. أراضي زراعية قيراط () فدان ()	٢. أراضي غير زراعية () م٢	٣. مباني وإنشاءات
٤. آلات ومعدات زراعية	٥. آلات ومعدات غير زراعية	٦. محل أو مشروع (يذكر النشاط)
٧. طيور منزلية	٨. حيوانات منزلية	٩. أخرى تذكر

الظروف السكنية للأسرة :—				
١ . نوع المسكن		٢ . مساحة المسكن م٢		٣ . حيازة المسكن
٤ . أرضيات المسكن		٥ . عدد أدوار المنزل		٦ . عدد الغرف بكل دور
٧-المرافق	كهربا	مياه	صرف صحي	٨-الوقود المستخدم في طهي الطعام ٩-أسلوب التخلص من القمامة (شركة النظافة — أخرى تذكر)

حيازة الأسرة لوسائل الانتقال والاتصالات و الأجهزة المنزلية :— أولاً :— وسائل الانتقال الخاصة والاتصالات :—		
١ . سيارة ركوب خاصة	٢ . موتورسيكل / فسبا	٣ . دراجة عادية
٤ . خط تليفون أرضي	٥ . تليفون محمول (يذكر عدد الأفراد وعدد التليفونات مع كل فرد)	٦ . انترنت/ روتر

ثانياً :— الأجهزة المنزلية :—			
١ . موقد (بوتاجاز/ كهرباء)	٢ . ثلاجة	٣ . غسالة ملابس عادية	٤ . غسالة ملابس نصف اتوماتيك
٥ . غسالة ملابس اتوماتيك	٦ . كمبيوتر شخصي/ لاب توب	٧ . سخان غاز	٨ . سخان كهرباء
٩ . غسالة أطباق	١٠ . مكنسة كهربائية	١١ . جهاز تكييف	١٢ . مروحة / شفاط
١٣ . مكواه كهربائية	١٤ . تليفزيون (يذكر الحجم والنوع)	١٥ . فلتر مياه	١٦ . دش / توصيلة دش
١٧ . ماكينة خياطة	١٨ . خلاط / مفرمة	١٩ . كاسيت (عادي / استريو / راديو)	٢٠ . كاميرا (عادية / ديجيتال / كاميرا فيديو)

البطاقة التموينية للأسرة :—	
□ للأسرة بطاقة تموينية (يذكر عدد الأفراد المقيدين بالبطاقة التموينية)	

أفراد الأسرة العاملون بالخارج :—				
١ . للأسرة أفراد كانوا مقيمين معها ويعملون حالياً بالخارج " يذكر عدد المسافرين وأسم كل دولة "				
٢ . للأسرة دخل من أفرادها العاملين بالخارج	١ . (دخل نقدي فقط)	٢ . (دخل نقدي وعيني)	٣ . (دخل عيني فقط)	٤ . (لا يرد أي دخل)

السياحة الداخلية والخارجية للأسرة :—		
١ . هل سافر أحد أفراد الأسرة إلى أي مكان داخل مصر بغرض السياحة خلال العام الماضي	□ نعم (يذكر المكان والمدة)	□ لا
٢ . هل سافر أحد أفراد الأسرة إلى أي مكان خارج مصر بغرض السياحة خلال العام الماضي " بما فيها الحج والعمرة	□ نعم (يذكر المكان والمدة)	□ لا

الحالة الصحية للأسرة :-						
١- هل تعرض أحد أفراد الأسرة لمرض أو حادث_ (يذكر نوع المرض بما في ذلك أمراض الأسنان والأمراض المزمنة والآثار المترتبة علي الحادث) ☐ نعم ☐ لا						
٢- ما هو المكان الذي يتم فيه الحصول علي الخدمة الصحية		١ . مستشفى حكومي		٢ . وحدة صحية حكومية		٣ . مستشفيات تابعة لجمعيات خيرية
				٤ . عيادة خاصة		٥ . أخرى تذكر
٣- في حالة عدم تلقي العلاج أو الخدمة الصحية ما السبب في ذلك ؟			١ . عدم القدرة علي تحمل النفقات		٢ . أسباب أخرى تذكر	
٤- كيف يحصل أفراد الأسرة علي الدواء ؟		١ . علي نفقاتك الخاصة		٢ . علي نفقة الدولة		هل يكون الدواء كاف ومناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
٥- هل سبق لأحد أفراد الأسرة إجراء عملية جراحية أو غيرها ؟ ☐ نعم (يذكر اسم العملية – وأين تم إجرائها – ومن تحمل نفقاتها) ☐ لا						
٦- هل يوجد أفراد معاقين في الأسرة ؟ ☐ نعم (يذكر اسم الفرد وطبيعة الإعاقة) ☐ لا						
٧- هل يوجد أفراد يعانون من أمراض مزمنة ؟ ☐ نعم (يذكر اسم الفرد وأسم المرض وتاريخ الإصابة) ☐ لا						
٨- كم عدد الأفراد العاجزين عن العمل نهائيا؟ وما هو سبب العجز ؟						

مصادر الدخل العائلي :- وهو مجموع الإيرادات الدورية النقدية والعينية الصافية لجميع أفراد الأسرة الذين لهم دخل دوري . (القيمة بالجنيه)

شرائح المبلغ	إجمالي الدخل الصافي من الأجور والمرتبات والحوافز والمكافآت الشهرية		إجمالي الدخل السنوي الصافي من عمل الفرد لحساب نفسه		إجمالي الدخل السنوي الصافي من الممتلكات		إجمالي الدخل السنوي الصافي من التحويلات للأسرة	
	الأنشطة الزراعية	المشروعات الأخرى	الممتلكات المالية	غير المالية	النقدية	العينية		
١- أقل من ٥٠٠ ج								
٢- من ٥٠٠ ج – ١٥٠٠ ج								
٣- من ١٥٠٠ ج – ٢٠٠٠ ج								
٤- من ٢٠٠٠ ج – ٣٠٠٠ ج								
٥- أكثر من ٣٠٠٠ ج								

– تشمل التحويلات النقدية (معاش حكومي- معاش الضمان الاجتماعي" للارامل،للأيتام،المنح الدراسية،اسر الشهداء " – نفقة شرعية-معاشات التقاعد-من عائلات أو جمعيات الخ

بيانات الإتفاق والاستهلاك:ـ

أولاً الإتفاق علي الطعام والشراب :ـ

ـ القيمة (بالجنيه) ـ الكمية (بالكيلو وزن) أو (عدد بالوحدة)

إجمالي قيمة الاستهلاك						المجموعات السلعية والسلع	إجمالي قيمة الاستهلاك						المجموعات السلعية والسلع
شهري		أسبوعي		يومي			شهري		أسبوعي		يومي		
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية		قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
						ـ اللحوم :ـ						ـ الخبز والحبوب :ـ	
						١ - اللحوم الطازجة						أ - الخبز ومنتجات المخايز الأخرى:ـ	
						٢ - اللحوم المجمدة						١ - خبز فلاحى من إنتاج الأسرة(شامل التكلفة الكلية)	
						٣ - أطراف وأحشاء (كبده - مخ - كوارع ...الخ)						٢ - خبز بلدي عادي (سعر الرغيف ٥ قروش)	
						ـ الدواجن واللحوم الأخرى :ـ						٣ - خبز بلدي محسن(سعر الرغيف ١٠ قروش فأكثر)	
						١ - دواجن ولحوم أخرى من إنتاج الأسرة						٤ - خبز إفرنجي (فينو) بكل أنواعه	
						٢ - دواجن ولحوم أخرى من غير إنتاج الأسرة						٥ - منتجات مخايز أخرى	
						٣ - كبد وقوانص						ب - الأرز :ـ	
						٤ - هياكل وأجنحة وأرجل الدواجن						١ - أرز بلدي من إنتاج الأسرة	
						ـ الأسماك :ـ						٢ - أرز بلدي من غير إنتاج الأسرة (شراء)	
						١ - طازجة من إنتاج الأسرة						ـ (تموين)	
						٢ - طازجة من غير إنتاج الأسرة						ج - الحبوب ومنتجاتها :ـ	
						٣ - أسماك مجمدة						١ - قمح من إنتاج الأسرة	
						٤ - مأكولات بحرية أخرى(رنجة - تونة- سردين)						٢ - قمح من غير إنتاج الأسرة	
						ـ الألبان :ـ						٣ - ذرة شامية من إنتاج الأسرة	
						١ - ألبان طازجة من إنتاج الأسرة						٤ - ذرة شامية من غير إنتاج الأسرة	
						٢ - ألبان طازجة من غير إنتاج الأسرة						٥ - حبوب أخرى (الشعير - ألذره الرفيعة الخ)	
						٣ -ألبان المحفوظة(لبن جاف "مدعم/غير مدعم "						٦ - دقيق قمح (عادي / فاخر)	
						ـ الجبن :ـ						د :ـ المكرونة بأنواعها : ١ - عادية	
						١ - جبن بأنواعه من إنتاج الأسرة						٢ - مكرونة ممتازة (فاخرة)	
						٢ - جبن بأنواعه من غير إنتاج الأسرة							
						ـ البيض :ـ							
						١ - بيض من إنتاج الأسرة							
						٢ - بيض من غير إنتاج الأسرة							

إجمالي قيمة الاستهلاك						المجموعات السلعية والسلع	إجمالي قيمة الاستهلاك						المجموعات السلعية والسلع
شهري		أسبوعي		يومي			شهري		أسبوعي		يومي		
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية		قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
						<u>== البقول من إنتاج الأسرة :==</u>						<u>== الزيوت والدهون ==</u>	
						== (فول-عدس-فاصوليا-لوبيا-.....الخ)						١- زبد/سمن بلدي من إنتاج الأسرة	
						<u>== البقول من غير إنتاج الأسرة :==</u>						٢- زبد/سمن بلدي من غير إنتاج الأسرة	
						<u>== السكر :== (التموين)</u>						٣- السمن النباتي	
						== السكر الحر						زيوت الطعام:== ١- زيت الطعام (تموين)	
						== عسل أسود						٢- زيت طعام خارج بطاقة التموين	
						== عسل نحل						٣- زيوت أخرى (زيت زيتون- زيت سمسم- طحينة)	
						== أغذية سكرية أخرى (مربى-حلاوة طحينية)						٤- دهون وشحوم حيوانية أخرى صالحة للأكل	
						== الملح والتوابل والخل والصلصات الأخرى						<u>== الفاكهة بأنواعها ==</u>	
						== المخلل بأنواعه						١- فاكهة طازجة من أنتاج الأسرة	
						<u>المشروبات غير الكحولية</u>						٢- فاكهة طازجة من غير أنتاج الأسرة	
						١- الشاي						٣- فاكهة مجففة ومسليات (زبيب-لب-سوداني)	
						٢- القهوة						<u>== الخضر الطازجة أو المجمدة أو المجففة :==</u>	
						٣- مشروبات أخرى (حلبه- ينسون الخ)						<u>أ - الخضر من إنتاج الأسرة</u>	
						٤- المشروبات الغازية والعصائر والمياه المعدنية						١- طماطم / خيار / بقدونس / جرجير/خص/فجل	
						<u>المشروبات الكحولية والمكيفات</u>						٢- خضروات الطبخ المختلفة (سبانخ-ملوخية-	
						١ == مشروبات كحولية (النبيذ / البيرة)						خبيزة-كرنب-قرنبيط-قلقاس-بادنجان-كوسة-بسلة-	
						٢ == مكيفات						بامية-فاصوليا-فلفل رومي/بلدي-جزر-لفت الخ)	
						<u>الدخان :== ١- معسل بأنواعه</u>						٣- البصل - الثوم	
						السجائر :== سجائر محلية						<u>أ - الخضر من غير إنتاج الأسرة</u>	
						== سجائر مستوردة						١- طماطم / خيار / بقدونس / جرجير/خص/فجل	
						== أخرى تذكر						٢- خضروات الطبخ المختلفة	

== الاستهلاك من غير إنتاج الأسرة يشمل المستهلك من المصادر المختلفة (شراء - تموين - مزاي عينية - هدايا - تحويلات عينية للأسرة الخ)

ثانياً :- الإتفاق علي الملابس الجاهزة و الأقمشة و المفروشات و الأحذية و سلع أخرى خلال السنة الماضية – القيمة (بالجنيه)									
١- أقمشة وملابس جاهزة (صيفي وشتوي) أ- " بدل وبنطلونات- قمصان -عبايات- بلوزات - جلابيب ()		الزى المدرسي ()		أحذية مبلغ ()		أخرى تذكر ()			
٢- جملة ما أنفقته الأسرة علي خدمات كي وتنظيف الملابس وتفصيلها وإصلاحها			التكلفة الشهرية ج.....			التكلفة السنوية ج.....			
٣- جملة ما أنفقته الأسرة علي المفروشات المنزلية :- (ملايات- مفارش - فوط - بطاطين وألحفه وأغطية أخرى - ستائر ومفروشات أخرى) ج.....									
ثالثاً :- إنفاق الأسرة علي المسكن ومستلزماته و سلع وخدمات متنوعة :-									
١. جملة الإيجارات المدفوعة للمسكن		شهري		٢. استهلاك المياه والصرف الصحي		شهري		٣. مدفوعات الزبالة	
٤. استهلاك الكهرباء		شهري		٥. استهلاك البوتاجاز		شهري		٦. استهلاك أنواع الوقود الأخرى	
٧. استهلاك مواد النظافة المنزلية و المنتجات الورقية :- (صابون /قطع/سائل - مسحوق - كلور - بامبرز- أدوات نظافة الخ)		شهري		٧. استهلاك مواد النظافة المنزلية و المنتجات الورقية :- (صابون /قطع/سائل - مسحوق - كلور - بامبرز- أدوات نظافة الخ)		شهري		٧. استهلاك مواد النظافة المنزلية و المنتجات الورقية :- (صابون /قطع/سائل - مسحوق - كلور - بامبرز- أدوات نظافة الخ)	
٨. إنفاق الأسرة علي السلع و الخدمات المتنوعة (أجر الحلاقة – أدوات الحلاقة- كريمات - معجون أسنان - برفانات - أكسسوارات - مآتم - حفلات.....الخ) شهري									
رابعاً :- إنفاق الأسرة علي وسائل النقل و الانتقال و الاتصالات المختلفة :-									
أ- في حالة امتلاك وسائل الانتقال		١-جملة الإنفاق علي الوقود و الزيوت		شهري		٢-جملة الإنفاق علي الإطارات و قطع الغيار المختلفة		شهري	
٣-جملة الإنفاق علي الصيانة والإصلاح		شهري		٤-جملة الإنفاق علي الخدمات الأخرى		شهري			
ب- في حالة عدم امتلاك وسائل الانتقال :-		١-جملة إنفاق أفراد الأسرة علي وسائل المواصلات المختلفة		شهري					
ج- الإنفاق علي وسائل الاتصالات :-									
١- فاتورة التليفون المنزلي		٣شهور		٢- المنفق علي التليفون المحمول		شهري		٣- جملة المنفق علي خدمات نقل المعلومات و الانترنت	
د - المساعدات و الصدقات :-									
١-متوسط ما تتلقاه الأسرة من مساعدات مالية		شهري		٢- متوسط ما تنفقه الأسرة من صدقات مالية		شهري			
٣-متوسط ما تتلقاه الأسرة من مساعدات غير مالية		شهري		٤- متوسط ما تنفقه الأسرة من صدقات غير مالية		شهري			
خامساً :- إنفاق الأسرة علي الخدمات و الرعاية الصحية :-									
١-جملة الإنفاق علي العلاج و الأدوية الدورية (المنتظمة: الخاصة بالأمراض المزمنة " مرضي السكر - الضغط -الكبد ... الخ)		شهري		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٢-جملة الإنفاق علي العلاج و الأدوية الغير منتظمة (الطارئة)		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٣-جملة الإنفاق علي المنتجات الطبية الأخرى (قطن - شاش -بلاستر طبي ... الخ		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٤-جملة الإنفاق علي الأجهزة و المعدات العلاجية :- (عدسات - نظارات طبية - أطراف صناعية - جهاز ضغط الخ)		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٥-جملة الإنفاق علي الخدمات الطبية (أجر كشف الطبيب)		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٦-جملة الإنفاق علي الخدمات الطبية المساعدة (تحاليل - أشعه - علاج طبيعى - ... الخ)		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٧-جملة الإنفاق علي خدمات علاجية أخرى :- (تكلفة غسيل كلي - تكلفة علاج كيمائي و زري ...)		شهري ج.....		٣ شهور ج.....		سنوي ج.....			
٨-جملة الإنفاق علي خدمات المستشفيات و الإقامة بها :- (مستشفى حكومي " علاج اقتصادي " - مستشفى خاص - المراكز الطبية)									

سادساً :- إنفاق الأسرة علي التعليم :-			
١-جملة الإنفاق السنوي علي المصروفات والرسوم الدراسية لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة ج			
٢-جملة الإنفاق السنوي علي مصروفات الكتب الدراسية (المقررة والخارجية) لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة ج			
٣-جملة الإنفاق السنوي علي مصروفات الأدوات الكتابية والمكتبية (كشاكيل وكراسات - أقلام - أدوات هندسية الخ) لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة ج			
ج..... سنوي	ج..... شهري	ج..... أسبوعي	ج..... يومي
٤-جملة الإنفاق علي مصروفات الجيب لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة			
ج..... سنوي	ج..... شهري	ج..... أسبوعي	ج..... يومي
٥-جملة الإنفاق علي مصروفات الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة			
ج..... سنوي	ج..... شهري	ج..... أسبوعي	ج..... يومي
٦-جملة النفقات التعليمية الأخرى لجميع الطلبة بمراحل التعليم المختلفة			
ج..... سنوي	ج..... شهري	ج..... أسبوعي	ج..... يومي

ملاحظات عامة

[illegible]

أهداف ومزايا إنشاء مركز معلومات للقرية

يتم إنشاء مركز المعلومات عن طريق الحصر الشامل لموارد واحتياجات جميع أسر وأبناء القرية

الهدف العام

. توفير قاعدة بيانات شاملة يتم من خلالها تحديد احتياجات القرية الضرورية من الخدمات (التعليمية . الصحية . وسائل النقل والمواصلات ... الخ) وذلك لإقامة المشروعات الاقتصادية لتلبية هذه الاحتياجات لخدمة جمع أبناء القرية وتحديد الفقراء المستحقين الفعليين والفئة الأولى بالرعاية منهم للقضاء على كل أوجه الحرمان سواء كانت من الغذاء أو الكساء أو رعاية صحية أو تعليمية ... الخ وتوحيد كل جهود الجمعيات القائمة على تحصيل الزكاة والصدقات لمحاربة الفقر (توحيد سبل التحصيل وأوجه الإنفاق) .

الأهداف التفصيلية في النواحي المختلفة :-

أولاً:- الناحية التعليمية

- ١- حصر جميع التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة والوقوف على احتياجات القرية الحالية والمستقبلية من المدارس والفصول وعدد المدرسين وحصر جميع المتطلبات الدراسية " زى مدرسي - وجبات مدرسية - مستلزمات مكتبية ... الخ" وبحث إمكانية توفيرها بالكميات المطلوبة وبأسعار مخفضة من خلال إنتاجها داخل القرية .
- ٢- حصر جميع أصحاب التخصصات وجميع طلاب الجامعات ومعرفة أعداد الأطباء ، المهندسين ، المدرسين ، ... الخ حالياً ومستقبلاً والوقوف على مدى احتياجات القرية من التنوع التعليمي في التخصصات المختلفة .
- ٣- حصر أصحاب الحرف والمهن ودراسة إمكانية عمل مركز للتدريب الحرفي والمهني لتطوير أداء أصحاب المهن والحرف فنياً والتمهيد لتكوين اتحادات بينهم والمساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة أو عدم استقرار وثبات الدخل .

ثانياً :- الناحية الصحية

- ١- تحديد احتياجات القرية من الخدمات الطبية "مستشفيات - وحدات صحية - مراكز تحاليل وأشعة "
- ٢- حصر جميع الأطباء بالقرية ومعرفة جميع التخصصات المتوفرة والتخصصات الغير متوفرة ومحاولة توفيرها .
- ٣- تحديد الأمراض المنتشرة بالقرية وبحث أسباب وجودها وطرق علاجها وتوفير الإمكانيات المطلوبة للعلاج .
- ٤- بحث إمكانية توفير الأدوية المطلوبة بكثرة في القرية بشكل دائم .
- ٥- تحديد الأشخاص المحتاجين إلى نظام تأمين صحي وبحث إمكانية توفيره لهم .
- ٦- توفير الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية بالقرية .

ثالثاً :- الناحية الاقتصادية

- ١- تحديد الاحتياجات الضرورية والاستهلاك اليومي للأسرة من منتجات المخازن والخضروات و مياه الشرب والغاز الخ ودراسة توفير هذه الاحتياجات مع الوحدات المحلية وجميع الجهات المسؤولة والتأكد من توصيلها لمستحقيها .
- ٢- معرفة عدد الأسر المستفيدة من البطاقة التموينية ومدى ملائمة الأصناف الموجودة بالبطاقة من حيث الكمية والجودة والتنوع والتوصية بإدراج سلع وأصناف أخرى ولتكن أنبوبة البوتاجاز علي سبيل المثال .
- ٣- حصر جميع المشروعات المتوفرة بالقرية وتحديد المشروعات الإنتاجية الجديدة التي تحتاجها القرية (زراعية. صناعية. خدمية) .
- ٤- دراسة إمكانية عمل مشروعات جديدة من المنتجات الزراعية للقرية "منتجات ألبنان - جبن - زبد - تعبئة خضروات - تدوير قش الأرز ... الخ"
- ٥- معرفة مساحات الأراضي الزراعية المملوكة لأبناء القرية وتحديد الاحتياجات الفعلية من مواد الزراعة وبحث إمكانية توفيرها مباشرة من الجهات المسؤولة لمحاربة استغلال بعض الأفراد في بيع هذه المواد مثل البذور والمواد الكيماوية .

رابعاً :- الناحية الاجتماعية

- ١- دراسة حالات جميع الأسر بالقرية وتحديد الأسرة التي تحتاج إلى رعاية فعلية وبحث توفير هذه الرعاية بدلاً وجود أسر حالياً تحصل على رعاية مع العلم بأنها ليست في حاجة إليها ووجود بعض الأسر المحتاجة إلي كل جوانب الرعاية ولا يعرفها أو يصل إليها أحد .
- ٢- تحديد أسباب فقر الأسرة وهل الأسرة بحاجة إلى رعاية شاملة أم بحاجة إلى تدريب أفراد الأسرة على العمل وتحويلها إلى أسر وأفراد منتجة .
- ٣- القضاء على ظاهرة التسول واستئثار بعض الأشخاص بأغلبية أموال الزكاة والصدقات .
- ٤- دراسة إمكانية استثمار أموال الصدقات والزكاة في مشروعات تهدف لخدمة الفقراء وتشغيلهم بدلاً من إعطائهم الأموال بشكل مباشر

مرفق (٣)

مؤسسة الزكاة

الاسم :-

طبيعة العمل :-

دعوة للحوار مع أبناء القرية من خلال بعض التساؤلات

- هل زكاة أموال القرية قادرة على القضاء على مشكلات الفقراء ؟ ما الآلية المطلوبة لذلك ؟
 - هل تفضل أن تخرج زكاة مالك إلى الفقير مباشرة ، أم إلى إحدى الجهات الموكلة بجمع الصدقات والزكاة في القرية ولماذا ؟
 - هل أنت علي علم بالجمعيات القائمة بجمع الصدقات والزكاة في القرية وأسمائها وأماكنها والمؤسسات التابعة لها ؟
 - هل لديك تحفظ على أسلوب عمل هذه الجمعيات ؟ اذكرها .
 - إذا كنت تخرج صدقاتك وزكاة مالك بنفسك ، فهل تعتقد أن من تخرج لهم هم أحق الناس بها ؟
 - وإن كانوا كذلك من وجهة نظرك ، ما هي الأسس والمعايير التي تتبعها لتحديد هذه الأحقية لهم دون غيرهم ؟
 - هل وجهة نظرك كافية وحدها لتحديد معايير استحقاق الزكاة ؟
 - هل تعتقد أن الأموال التي تعطيها لهم كافية وحدها لتغطي حاجاتهم وتغنيهم عن سؤال غيرك ؟
 - إذا كان هناك أفراد آخرون أو حتى جمعيات يعطون من زكاتهم وصدقاتهم من تعطيهم أنت من الفقراء ، ألا تعتبر هذه الحالة ازدواجية في الإنفاق ، وضياع حقوق الفقراء اللذين لا يعرفهم أحد في أموال الزكاة ، وبقائهم يعانون أوجه الحرمان المختلفة ؟
 - ما هي الشروط الواجب توافرها في الجهة التي تحظى بالقبول والثقة حتى توكلها في إخراج الصدقة والزكاة ؟
 - هل الجمعيات العاملة في مجال تجميع أموال الزكاة والصدقات قادرة بصورتها الحالية على القضاء على مشكلات الفقراء والقضاء على كل أوجه الحرمان ؟
 - هل المؤسسات (الجمعيات) في حاجة إلى تأهيل مهني في إدارة الأموال ؟
 - هل تعدد الجمعيات والتي لا يوجد بينها أي تنسيق (معلوماتي - منهجي) قادرة على مواجهة مشكلات الفقر أم من الأفضل أن تكون هناك مؤسسة أو (مظلة واحدة) تقوم بعمل أنشطة هذه الجمعيات (وخاصة أن كل الأنشطة تتلاقى جميعها في هدف عام وهو محاربة الفقر وتقديم الخدمات العامة ؟
 - هل تعتبر طرق إنفاق أموال الزكاة بصور إنفاقها الحالية قاصرة ؟
- حيث أن أموال الزكاة تنفق كما يلي :-
- جزء منها للجمعيات لإنفاقه على الفقراء ، والجزء الآخر ينفق على الفقراء مباشرة من خلال أصحاب الأموال أنفسهم . مما يؤدي إلى ازدواجية في الإنفاق على البعض و يجعلهم يحصلون على الكثير منها دون الآخرين وقياسا بالمثل : لحوم الأضاحي تجد أفراداً يحصلون على كميات كبيرة (المتسولين المحترفين) والآخرين لا يجدون شيئا .

الاسم :-

الجهة التابع لها :-

دعوة للحوار موجهة لأعضاء الجمعيات من خلال بعض التساؤلات

- ما المعيار الذي يحدد من هم الفقراء المستحقين دون غيرهم لدى الجمعيات ؟
- وما هي المستويات المختلفة للفقير ؟
- وما مفهومه لدى المؤسسة ؟
- ما مفهوم العمل التطوعي لدى الأفراد العاملين بالجمعيات (تكليف – تشريف – الزام – مبادرة) ؟
- هل (العمل الوظيفي = العمل التطوعي) من حيث معايير الانضباط والمسئولية والالتزام ؟
- هل من الممكن القضاء على ظاهرة التسول في القرية ؟
- ما الآلية المطلوبة لتحقيق القضاء على ظاهرة التسول في القرية ؟

من كل ما سبق نستخلص النتيجة التالية :-

إن تعدد الجمعيات التي أنشئت لمساعدة الفقراء والمحتاجين والتي تتفق أهدافها مع الأخرى بصورتها الحالية في ظل غياب التنسيق الكامل بينهم وتشتت الجهود ، وعدم تطوير أدائها واقتصادها على أفراد بعينهم ، وفي ظل عدم وجود تدريب مهني يعمل على تطويرها ؛ يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الحقيقية التي أنشأت الجمعيات على أساسها :- وهي محاربة الفقر (القضاء على الفقر) على الرغم من توافر الأموال بصورة كبيرة للقضاء على مشكلات الفقر . وقد نرى استحواذ إحدى الجمعيات بالنصيب الأكبر من الأموال (الزكاة و الصدقات) دون غيرها نتيجة لتمييزها النسبي في أدائها عن غيرها مما أدى إلى حصول قطاع بسيط من الفقراء التابعين لهذه الجمعية على معظم هذه الأموال .

. هل توافق علي هذا الاستنتاج أم لا ولماذا ؟

ومما سبق نستطيع أن نجزم بوجوب عمل مؤسسة واحدة فقط ، تكون شاملة لكل أنشطة الجمعيات ، وتكون قادرة على وضع اليات عمل لجمع الأموال ووضع خطط وسياسات واستراتيجيات لجمع وإنفاق هذه الأموال .

. هل توافق علي هذا الاقتراح أم لا ؟ إن كانت الإجابة لا يرجى تحديد السبب ؟

يقترح إنشاء مؤسسة للزكاة بقرية كفر طحا . مركز

شبين القناطر . محافظة القليوبية

. علي النحو التالي :-

يكون لها هدف استراتيجي واحد وهو : .

- القضاء على الفقر ويتم تحديد من هم الفقراء من خلال بحث منهجي وموضوعي ومحدد المعايير . علي أن تقوم المؤسسة بتوحيد كل الجهود المبذولة في مختلف المؤسسات والأفراد ، بحيث يتم جمع كل أموال الزكاة والصدقات في وعاء واحد . ثم تحديد كيفية إنفاقها بأولويات محددة وواضحة من خلال الخطط والسياسات الموضوعية لدى هذه المؤسسة .

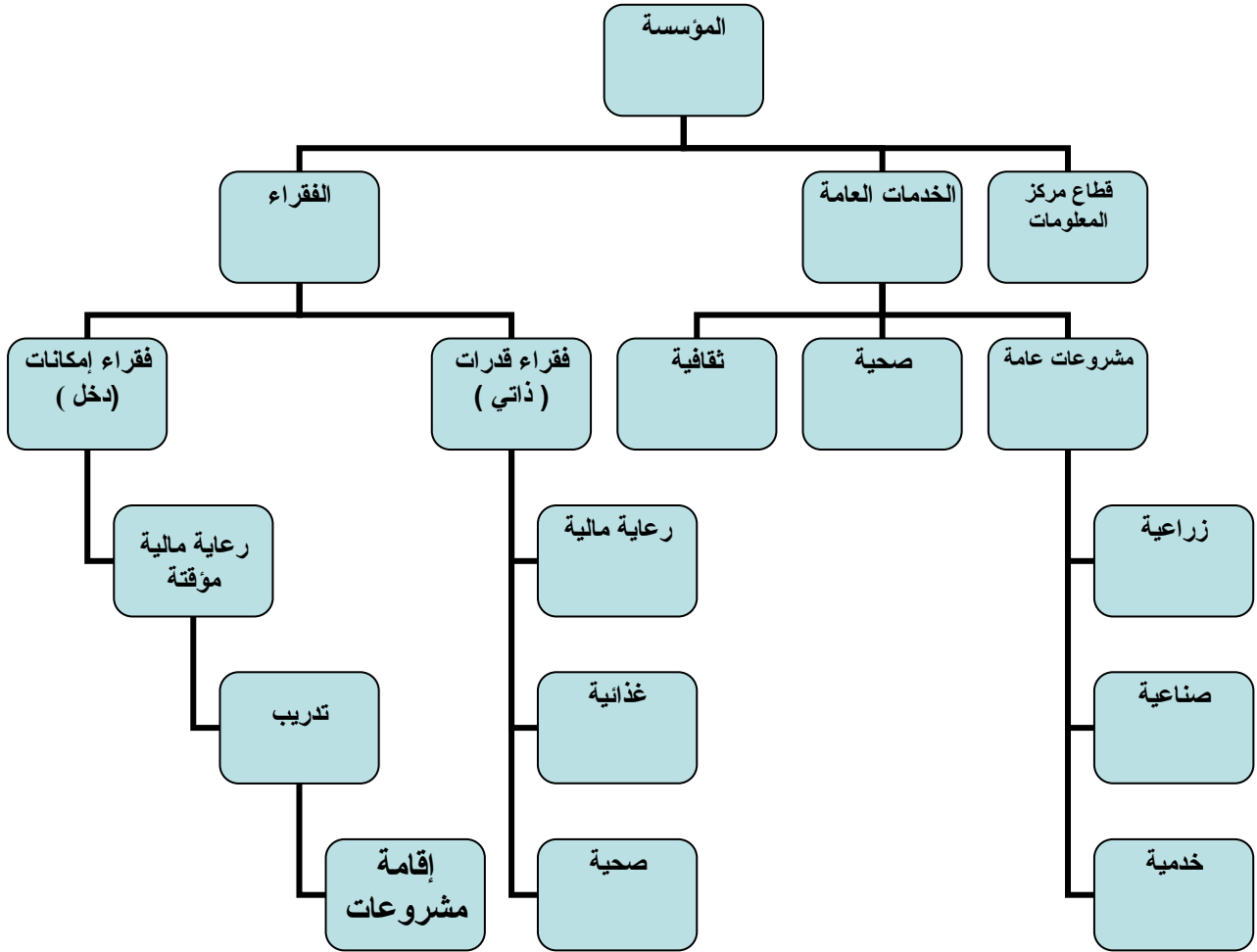
رؤية المؤسسة : .

- أن لا تكون صفة الفقر ملازمة للفقير مدى الحياة .
- الفصل بين فقير القدرة وفقير الدخل .

الرسالة : -

- هي محاولة اخراج من هم دون الحدود الدنيا للعيش الكريم من دائرة فقرهم وصولا بهم إلى حد الكفاية . ويتم ذلك من خلال تصنيف الفقراء إلى من هم دون حد الكفاف ، ومن هم دون حد الكفاية ، وذلك بدراسة وتحديد متوسط الدخل الحقيقي (نقدي - عيني) لمعرفة من هم دون هذا الحد ومن أعلاه .

هيكل المؤسسة



(وصولاً إلى القضاء على كل أوجه الحرمان)

فقراء الإمكانيات (الدخل)

- تحديد مهارات وقدرات الأفراد وتوجيهها بما يناسبها من قدرات
- إقامة المشروعات المناسبة لهم وتمويلها بالمشاركة فيها والإشراف العام عليها (مشروعات إنتاجية ، صناعية ، تجارية ، حرفية ، زراعية ، ... الخ)
- تتم إقامة المشروعات طبقاً لأولويات المنفعة العامة لجميع أهالي القرية بحيث توفر هذه المشروعات جميع احتياجات سكان القرية مع الحرص الشديد على المحافظة على الكرامة لكل من المتلقى أو المنتج .

الإطار المنهجي للمؤسسة

" الخطوات العملية لإنشاء مؤسسة الزكاة "

إن الهدف الأساسي لإنشاء مؤسسة الزكاة هو القضاء على مشكلة الفقر ، أو القضاء على مختلف أوجه الحرمان لدى الفقراء ؛ لذلك لابد من تحديد الفقراء تحديدا جيدا سواء المسجلين أم غير المسجلين ، المعلومين للناس أم غير المعلومين . بالإضافة لأهمية تحديد مفهوم الدخل الحقيقي (دخل نقدي - دخل عيني) والذي يعتبر الفرد وفقاً لهذا المفهوم فقيراً دون الحد الأدنى لهذا الدخل . فلا بد من وضع اليات لتحديد الفقراء فى القرية .

وذلك عن طريق :-

الحصر الشامل للسكان حيث يتم حصر جميع المسجلين في كل الجهات الخيرية وتجميع الكشف تمهيدا لإعادة تصنيف الفقراء ودراسة حالتهم من جديد وفق الرؤية الجديدة للمؤسسة ووفقاً للمعايير المحددة بالدراسة .

وحيث أنه يعتقد أن هؤلاء المسجلون لا يمثلون جملة الفقراء فى القرية فلا بد من القيام بعمل يؤدي إلى الوصول كل فقراء القرية المسجلين وغير المسجلين وتحديد مستويات أو درجات فقرهم وذلك من خلال الحصر الشامل لجميع المقيمين بالقرية إقامة دائمة .

آليات إجراء الدراسة الميدانية وحصر أسر القرية :-

- الوصول إلى المعلومات المتوفرة عن القرية بمركز معلومات الوحدة المحلية لمعرفة عدد الأسر تقريبا للوصول إلى تكلفة تنفيذ الحصر .
- تصميم استمارة الحصر ، وتشتمل على بيانات تفصيلية للدخل والإنفاق وبيانات تفصيلية للأسرة مثل (رب الأسرة ، عدد الأفراد ، وصف السكن ، من هم فى قوة العمل ويعملوا أو لا يعملوا ، المهن ، الحرف ، المؤهلات ، الخ)
- تحديد المجموعة التى ستقوم بجمع البيانات وتدريبهم جيدا على الأمر ، وتحديد المجموعات التى ستقوم بتسجيل البيانات بعد تصميم برنامج للحاسب الآلى يتم تفريغ البيانات فيه .
- وأهم خطوة قبل القيام بالحصر هى التمهيد الجيد للحصر عن طريق إعلام جميع أبناء القرية بضرورة وأهمية الحصر من خلال :

أ - عمل لقاء يجمع كل أئمة المساجد بالقرية وشرح الأمر لهم بشكل مفصل للدعوة له بشكل متواصل على مدى الصلوات الخمس لمدة أسبوع . والتركيز على يوم الجمعة ، والدروس في المساجد على هذا الأمر .

ب - بعد مرور أسبوع من بداية دعوة أئمة المساجد يتم التحضير والدعوة لندوة تجمع كل حملة المؤهلات العليا من أبناء القرية لعرض الأمر والحصول على آرائهم ومقترحاتهم ، ويدعو لهذا المؤتمر (أئمة المساجد ، إعلان ، دعوة ورقية ، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي علي شبكة الانترنت) .
ثم يبدأ الحصر .

وبحقيق الحصر ثلاثة أهداف رئيسية : -

- ١ - دراسة التخطيط الهيكلي للقرية وتقسيماتها المختلفة تمهيدا لرسم خريطة تفصيلية توضح بها : مواقع الأراضي ، والمنازل ، والمنشآت ، والمخصصات الخ .
- ٢ - تكوين قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية عن القرية تكون نواة مركز معلومات القرية علي أن يتم تحديثها بشكل مستمر ، ليتضح مدي التغير الحادث في مستوي معيشة الفقراء ، والغير في عدد السكان ومستويات التعليم ... الخ ، ليتم تقييم كفاءة وفعالية أداء مؤسسة الزكاة .
- ٣ - التحديد الدقيق لكل فقراء القرية ودراسة الفقر لديهم وذلك من خلال ثلاثة مصادر رئيسية وهي :

- استمارة حصر الدخل والإنفاق والإستهلاك والمدخرات التي تطبق علي جميع أسر القرية .
- مجموعات العائلات ذوى الحضور الاجتماعى ، والخبرة بغالبية ظروف أفراد العائلة ، ومشهود لهم بالحياد والنزاهة بين أبناء القرية .
- البحث الميداني الذي يهتم برأى المبحوث ورأى الأصدقاء والجيران والتعرف علي مستوى المعيشة الفعلي ، وحالة وطبيعة المسكن الذي يسكن به من يوصف بالفقر .

إن القيام بعمل المسح الشامل للقرية لحصر السكان من حيث (العدد ، النوع ، ومستوى السكن وطبيعته ، والفئات العمرية ، ومعرفة من هم فى قوة العمل ، وحجم

البطالة ، ومن يعمل ، ومراحل التعليم ... الخ) وقياس متوسط الدخل والإنفاق والإستهلاك ، إلى جانب ما توفر من معلومات عن القرية من مركز المعلومات الموجود بالوحدة المحلية ؛ يمكن الباحث من معرفة تعداد السكان معرفة دقيقة ويتم تحديث البيانات والمعلومات بعد انشاء قطاع المعلومات بالقرية من خلال كشوف المواليد والوفيات ، ثم تصميم جداول تفصيلية للمعلومات (السكان - المنشآت) .

بعد ذلك يتم من خلال ما سبق تحديد من هم الفقراء دون حد الكفاف ومن هم دون حد الكفاية للوصول إلى الفئة الأولى بالرعاية من الفقراء

وليكون الحصر الشامل ممكنا ومنطقيا لابد من تقسيم القرية إلى عدة قطاعات وليكن (أربعة أو خمسة) قطاعات ، ويتم تقسيم كل قطاع إلى أربع ضواحي بالإتجاهات الأربعة ، كل ضاحية تشمل عدة شوارع بأرقام أو أسماء محددة ، وذلك يساعد فى رسم خريطة تفصيلية للقرية يوضح بها مساحة وعدد الأراضى والمنازل والمنشآت والمخصصات مساهما بذلك فى وضع التخطيط الهيكلى للقرية ، وتحديد عناوين لكل منزل ومنشأة ومسجد الخ .

وكما هو معروف أن كل قرية مقسمة إلى مربعات سكنية يمكن الاستفادة من هذا التقسيم بشكل مباشر .

أولويات البدء فى المشروع

الأولويات فى المدى الزمنى القصير

١ - دمج كل المؤسسات (الجمعيات) الخيرية العاملة فى المجال الذى ستقوم به المنشأة .

* اشكاليات تحقيق هذه الأولوية

أ - أن كل جمعية من الجمعيات مشهورة وتابعة لجهة محددة وليكن جميع هذه الجمعيات تابعة للشئون الإجتماعية فيما عدا (بيت مال المسلمين) فهو تابع لبنك ناصر الإجتماعى .

ب - كل جمعية لها حساب خاص بها والبعض له أرصدة مالية لدى البنوك . فكيف يمكن دمج هذه الأرصدة والمسجلة فى الجهات التابعة لها هذه الجمعيات ، مثل : الحساب الخاص ب (مكتب كفالة الطفل اليتيم) فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى تحت مظلة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية .

يمكن التنسيق مع الجهات التابعة لها الجمعيات العاملة فى القرية لإقناعها بأن ذلك فى صالح القرية وذلك من جهة .

وعلى الجهة الأخرى التحضير للقاء محافظ القليوبية للمساعدة فى الخروج من هذه الإشكالية.

ج - إنشاء المقر الجديد للمؤسسة أو مقر المؤسسة والمكان الأمثل والمناسب لذلك وتكاليف إنشاؤه .

يمكن أثناء المقابلة مع المحافظ إستصدار قرار بترخيص أرض من المصرف القديم لإنشاء مبنى جديد ، وتكاليف المبنى جزء منها من مخصصات المحافظة والآخر بالجهود الذاتية أو كلها بالجهود الذاتية .

البديل : يمكن العمل من خلال عدة أماكن تمهيدا لإنشاء المبنى الموحد الذى يفى بأغراض المؤسسة .

بعد ذلك : يمكن البدء فى تنفيذ خطة عمل المؤسسة ، وأقامة المشروعات لخدمة القرية .

والتي من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر : -

* في مجال مكافحة الفقر .:

يمكن تقسيم الفقراء إلى قسمين : (فقراء القدرات ، وفقراء الدخل)

أولا : فقراء القدرات [الغير قادرين على العمل وتوليد الدخل]

يتم البدء بالفئة الأشد فقرا ثم التي تليها وهكذا ، ويكون مكافحة الفقر لهذه الشريحة في اتجاهين :

أ - محاولة إخراج من يكمن إخراجهم من دائرة العجز لإنهاء حالة العجز لديهم ، وانتقالهم إلى شريحة فقراء الدخل سواء بتحمل كل المبالغ المالية لإجراء العمليات أو تقديم الأجهزة التعويضية .

ب - الدعم الكلى والرعاية الكاملة (مالية ، صحية ، غذائية ، تعليمية) وصولا إلى القضاء على كل أوجه الحرمان لديهم كما قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - " إذا أعطيتهم فأغنوا " وبذلك يصبح هؤلاء بغير حاجة لسؤال الناس أو التسول .

ثانيا : فقراء الدخل [القادرين على العمل وتوليد الدخل ولكن لا يفي بحاجتهم]

وهذه الشريحة يتم لها انشاء المشروعات ، وتقديم الخدمات لمساعدتهم في الخروج من حدة الفقر إلى حد الكفاية ، ولكن بمشاركتهم في الإنتاج .

* في المجال الزراعى .:

- بمعاونة المتخصصين يمكن استخدام زراعات جديدة تساعد في توفير الخضر والفاكهة والحبوب بشكل كبير في القرية ، ومساعدة الفلاحين في التسويق الإجمالى داخل وخارج القرية .

- المساعدة في توفير الات الرى وحفر آبار لاستخراج المياه للتعويض عن نقص المياه في الترع .

- تجميع كل منتجات الحبوب للقرية تمهيدا لتسويقها بصورة مجمعة للحصول على مزايا البيع بكميات كبيرة . فمثلا :

القمح : تجميع انتاج القمح من القرية ثم توريده بعيدا عن استغلال التجار للفلاحين .

الذرة : يتم شراؤها من الفلاحين وإعادة تدويرها من خلال عملية إنتاجية بسيطة تمهيدا لبيعها في مجال الإنتاج الحيوانى بأسعار التكلفة على سبيل المثال .

- الأرز : الشراء والتجميع على مستوى القرية ، ويتم البيع بشريحة الجملة ، أو إنشاء وحدة لإعادة تعبئة المواد الغذائية وهكذا .
- حصر الحيازات الزراعية بالقرية لدى الجمعيات الزراعية المختلفة للحصول على أنصبتها من الكيماوى وتوزيعها بصورة عادلة .
- توفير جميع البذور بتكلفة أقل من السوق عن طريق الحصول على الميزة النسبية من الشراء المجمع .
- وبنفس الصورة فى المبيدات الحشرية ، والكيماوى .
- * فى مجال الإنتاج الحيوانى :-

- عمل دراسة لإنشاء مزرعة كبيرة للإنتاج الحيوانى (لحوم ، ألبان)
- دراسة لإنشاء مصنع للألبان حتى يتم تجميع وإنتاج الألبان للفلاحين وشراؤها بأسعار كبيرة نتيجة توفير هامش الربح الذى يحصل عليه التجار بمراحل البيع من تاجر التجزئة حتى الوصول للمصنع .
- توفير الأعلاف المختلفة بأسعار التكلفة .
- عمل دراسة لإنشاء مصنع للأعلاف يعتمد على منتجات القرية من الذرة الصفراء والبيضاء الخ .
- دراسة إنشاء مدشة للحبوب ومطحن داخل القرية .

* فى مجال الصناعة :-

- التفكير فى إنشاء كل الصناعات التحويلية التى تعتمد على منتجات القرية من قطاع الزراعة مثل الذرة البيضاء والصفراء والأرز والقمح الخ .

* فى مجال الصناعات الأخرى :-

- صناعة الملابس : محاولة لدمج جميع الورش الصغيرة لصناعة الملابس تمهيدا لإنشاء مصنع كبير لصناعة جميع أنواع الزى المدرسى والملابس بصفة عمارة وتقديمها لأبناء القرية بسعر التكلفة .

ملاحظ

إن مجرد خوض التجربة يفجر طاقات وإبداعات جديدة تتولد من النجاح والخبرة المكتسبة من خلال تعاون كل أبناء القرية رجالا ونساء .

* في مجال الصحة : .

- انشاء أو تأجير عيادات متكاملة للخدمات الطبية والصحية - طوال العام - تقدم الكشف والعلاج المجاني لفقراء القرية أو حتى بأسعار رمزية .
- وضع جدول زمني لإنشاء مستشفى للقرية تضم جميع التخصصات وتحمل جميع نفقات العمليات للفقراء .

* في مجال التعليم وحفظ القرآن : -

- رعاية طالب العلم الفقير ودعمه دعما كاملا مع التشجيع الخاص للمتفوقين سواء كانوا فقراء أم لا .
- تشجيع الجميع على حفظ كتاب الله بعمل مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم ومحاولة دمج مراكز التحفيظ لتقديم خدمات متكاملة في حفظ القرآن ، وتفسيره ، وتعليم أحكامه لان اجتماع مشايخ ومحفظي القرآن في مركز واحد للتحفيظ يحقق ميزة نسبية كبيرة في تقديم خدمة متواصلة ومستمرة ممتازة .

* في مجال الثقافة العامة :-

- إقامة ندوات دورية ومؤتمرات لتشجيع جميع المراحل التعليمية المختلفة لتوعيتهم بأهمية العلم وأسس البحث العلمي السليم .
- إقامة ندوات تثقيفية لإعلام الناس بجميع الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتوضيح واجباتهم تجاه المجتمع والقرية والناس بعضهم البعض .

مقترح لأماكن عقد المؤتمرات والندوات :-

إما المساجد ، وإما المدارس ... الخ والأفضل ما يلي : .

توجد بالقرية دور مناسبات عديدة تشترك فيها العائلات مع بعضها البعض ولكن المكان غير مستغل إلا فى حالات العزاء فقط . أقترح أن يتم إعادة بناء هذه الدور والتوسيع الرأسى فى البناء حيث إنها حالياً دور واحد ولكن إذا تم التوسع فيها سيتم إستخدامها فى مجالات عديدة ، على أن يتم توحيد الجميع ، وتوزيع الأدوار فيتخصص البعض بإقامة العزاء لكل القرية ، والثانى إقامة حفلات الزواج والندوات ... الخ على أن يتم تجهيزها على مستوى عالى بدلا من إقامة السراقات فى الشوارع وتزويدها بمعينات سمعية وبصرية حديثة وبخاصة الداخلية منها للمحافظة على حقوق الغير من المقيمين حولها .

* فى مجال الخدمات العامة : .

- انشاء مركز للشباب على أعلى مستوى تمارس فيه جميع الأنشطة الرياضية والثقافية ، تبنى فيه العقول ، وتبنى فيه الأجسام .

* فى مجالات المهن الحرفية الحرة : .

- مساعدة الفقراء والعاملين فى مجال صناعة الأثاث على إنشاء مصانع لإنتاج الأثاث يستوعب كل الطاقات المنتجة ويغضى إحتياجات القرية ويزيد .
- وكذلك فى مجال الحدادة والكهرباء الخ .
- محاولة إنشاء مصنع لمواسير الصرف والمياه والخراطيم البلاستيكية .
- تكوين ائتلافات العمال فى مجال الزراعة . وكذلك فى مجال المهن المختلفة (تجارة - حدادة - صيد - بناء وتشبيد الخ) وذلك حتى يفى هؤلاء العمال باحتياجات القرية وتقديم خدمة مميزة بأجر عادل .



Institute of National Planning (I.N.P)

Poverty problem and its Impact on Human Development

(An Islamic Vision for Remedy)

**A complementary Thesis to Fulfill the Requirements of a master of
philosophy degree in
Planning and Development.**

By:

Walid Abd El- Salam Mohammed Shatlah

Supervised By:

Prof. Dr. / Mona Abd El- aal Sayed Desoukey

Professor of regional development

2015

THE SUMMARY

This research intended to discuss poverty as one of the oldest, and most important conundrums that faces societies, and was theoretically proven.

Poverty has become the most dangerous challenge that threatens the Egyptian society's values, morals, and social construction. Besides, it is an obstacle that hinders human development and economic sufficiency. Thus, the research was concerned to define the concept of poverty and examines its causes in Egypt, in addition to analyzing its social, economic, political, and human effects. The research also, discussed the concept of "Human development" and clarified the link between poverty and human development. As it explained the possible policies that can be used to alleviate poverty, and the positive impact of alms money (Zakat) on: providing employment and investment, increasing production and reducing poverty ratios. The alms money are considered a basic pillar for social justice, and an economic tool to limit poverty in the society. The study also tried to illustrate the Islamic perspective in addressing poverty problem through alms money as the most important tool from the Islamic tools package because it is a sustainable source of money for the society. The study also was interested to present an estimated calculation for the total alms money which are mostly collected by the main institutions that exist and collect that money in Egypt. Finally the research presents a proposed framework in order to formalize, organize, and activate the role played by alms money to remedy the poverty problem in Egypt.

This research consists of three chapters in addition to the introduction and the conclusion:

1. The first Chapter included the basic preliminary subjects needed for the theme of the study under the title of "poverty and development concepts". It consisted of two main themes, the first dealt with the definition of poverty and

the paupers(poor people): the concept,the types, theories, assessment methods and approaches, levels, depth, indicators, regional, international, and local dimensions. This chapter ended with showing the causes and negative impacts of poverty phenomenon.

2. The second theme addressed the concept of development and its evolution, and illustrated the related concepts such as: economic development, social development, human resource development, sustainable development, reaching the definition of the human development and the factors that led to adopting the human development approach. The importance of this approach was clarified, then the abilities's poverty was discussed. The social and human development indicators were also presented. This theme ended with showing how to assess human development, and illustrating the role played by human development in increasing economic growth rates and combating poverty. It reached the conclusion that, while social development aims at building a physically and mentally sound society that enjoys security, It does not care for the materialistic side as much as it cares for the social side of people's life. It is noteworthy to emphasis that economic development can not be achieved in isolation from social development that affects its results. Success of economic development entails a physically, mentally, and socially sound society. From the other hand; social development needs economic development which enable it to finance its processes. They both has a correlation as each part of them affects & gets affected by the other. Both of social development and economic development are integrated and have one mutual goal which is the human being, so they ought to be started at the same time because starting one by one impedes its projects. Civil society organizations can play an effective role in improving health and education indicators through raising health awareness, providing health services, and combating the problem of avoiding and evasion of education to limit illliracy and problems of registration. The human development approach was adopted

because it implies all other developmental concepts i.e.economic, social, human resources, and sustainable development.

The second chapter of the thesis focused on the Islamic approach to remedy poverty. This chapter comprised three themes: the first was titled “The Islamic tools to eradicate poverty”. Where the Islamic approach own tools package that all are means to eradicate poverty. A greams t concern was provided for the alms tool because it is the most important continuse and sustainable tool, that can be depended on. Also the most important institutions that are concerning of the collection of the alms money were presented in this theme.

The secound theme dealt with the presentation of one local experience (Tafahna El-Ashraf village), and two arabic ones(Sudan and Kewait) in using alms money to solve the problem of poverty.

The case of an Egyptian village named “Tafahna Al Ashraf”,which is one of the villages of Meit Ghamre in Dakahlia Governorate. It is a very successful experience. It can be considered as a model which was able to empower the society and to combat poverty &unemployment through the efficient use of the alms money. It also refered to “The Kuwiti Alms House”, and ended with the Sudanese experiment in treating the problem of poverty with alms money. The study came to the conclusion that alms money could be an effective means in alleviating poverty. We can get benefit from the Sudanese experience in the field of collecting alms from the eligible Muslims. Alms giving is an Islamic method that is considered one of the most important financial tools to address poverty and pauperism. Also we can get benefit from the Kuwiti case in ways of using media in order to encourage people to pay their alms mony to the proposed institution which will be characterised by honesty, transperancy, and under strict monitoring system.

The third theme dealt with the Islamic approach to remedy poverty. This approach consists of two main elements: the first is reached through

correcting the economic creed, the second one is achieved within the Islamic financial system, which includes four methods; money transfers from the rich to the poor people (alms, handouts, etc.) is one of them. It reached the conclusion that Islam did not address the problem of poverty separately as it is closely related to the core of Islamic creed, ethics, behaviour, and means of earning income and its sources. Islam has set out an integrated strategy that treats the causes of poverty through Islamic controls that organize social solidarity. This research showed that alms money is a psychological treatment for individuals and a social remedy for poverty. The research also showed that there as it help realize social integration both morally or materially, as it help promote social consolidation in the society as an alms payer feels belonging to the society and participates in its promotion thus he feels relieved and his character develops.

Moreover alms money has an important role in the redistribution of income and wealth distribution in economic terminology means the financial revenues resulted from the process of production itself such as wages profits rates or benefits plus the developmental economic legislation. This theme is finalized with displaying the alms collecting institutions, then finding out that there is a serious defect and randomness in collecting and distributing the alms money in a way that made it impotent to solve the problem of poverty. The effect of these institutions in improving the problem of poverty was not strong enough due to the weakness of the systematization of these institutions as each one of them works separately with no coordination or unification of effort to target poverty to uproot it. Besides, the amount of the alms collected by these institutions after subtracting millions of pounds as salaries for their employees and other expenses becomes ineffective in combating poverty in Egypt. I dare say that these institutions spend a huge amount of money uselessly.

The third chapter was titled combating poverty in Egypt it comprised three themes: the first one dealt with the case study of Kafr Talha village, Shebeen el Kanater centre Kaliobia governorate, discussing and evaluating the role played by the institutions concerned with collecting alms and donations in this village. The research found out that the charity societies distribute the collected alms directly among the paupers and they randomly evaluate poverty and the state of the paupers. They do not depend on scientific studies, neither draw clear plans that determine fields of spending the money to meet the needs of poor. Such charity societies do not have researchers nor experts to study poverty and specify its levels and determine the needs of the poor people, despite the fact that these societies could have data bases and more complete sound & accurate information that differentiate between the poor and non poor. They can conduct that in ways more accurate than the formal authorities because they are trusted and accepted within the Egyptian society. So, it is useful to create a kind of partnership between the government sector represent by ministries of finance, planning, social solidarity, and the CAPMAS on one side and the civil society organizations that work in the field of combating poverty and collecting alms and donations on the other side so as to organize the randomness of the charity work in Egypt to pave the way to merge the two parts in one systematization of development partners. The ultimate goal of the state when combating poverty, corruption, ignorance, and diseases is the same goal of these societies, but the absence of a clear assignment of the development burdens (whether human, economic, social, or political) between the State on one side, and these societies on the other side leads to not realizing the development goals and all the exerted efforts turn to be random experiences with no real influence on the economic and social position.

The third chapter was under the title “Combating poverty in Egypt “. **The first theme**; it dealt with the presentation of experiences in preparing



strategies and policies combating poverty. Those experiences were for: Malizia – Jordan – Moritania – and Egypt..

The second theme; was concerned with the case study of Khfr Talha village

The third theme in the third chapter presented a proposed vision to remedy poverty through alms money and donations. **The third theme** was concluded with a proposed framework to activate the role of alms money in treating the problem of poverty in Egypt.

THE RESEARCH ABSTRACT

This research addresses the problem of poverty and its effect on human development, and the role of alms money in combating poverty. The research comprised three chapters.

The study tried to define the concept of poverty and to trace its causes in addition to analyze its economic, social, and political influences.

This study also approached the concept of human development and traced the relationship between poverty and human development.

Then, the study presented the policies that can be followed to alleviate poverty and the positive effects that alms money can materialize.

This study reached some conclusions, the most important of which is: Alms money per se can solve the problem of poverty in Egypt under normal circumstances, and it can partially solve this problem under exceptional circumstances. National charity societies exert great efforts in a bid to solve the problems of paupers through inventing new means of funding for the poor in fields of crafts, agriculture, and industry by allowing them to possess production instruments. These efforts do not yield the expected fruit due to the absence of coordination, high costs collecting alms as (wages and other expenses), randomness of spending the alms money and donations. Besides, solving the poverty problem and donations can help in directing the economy and enhancing the ongoing human development in Egypt.

This study concluded with presenting a proposed framework to activate the role of alms money in treating the problem of poverty in Egypt through founding an “ Alms committee “ tasked with collecting alms money and donations and spending them in the proper channels to alleviate and eradicate poverty .

The study recommended the formulation of developmental strategies and policies aiming at reducing poverty within a timetable, provided that such



strategies and policies are comprehensive, clear & transparent, and prioritize poverty combating, lay the institution for assistance programs. This study stresses the participation of all the society sectors, societal agreement on strategies and policies of reducing poverty, activating monitor ship and accountability concerning public resources management in order to abolish corruption, promoting certain indicators which can be used to follow up the decrease in poverty rates and the social and economic progress achieved on the side of the poor.